



Copyright © King Saud University



NA

Copyright © King Saud University

٤١٥

حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية للجامي . تأليف

ع^٥ح

العصام الاسفر ايبيني ، ابراهيم بن محمد - ٩٤٥ هـ . كتبت

سنة ١٠٠٣ هـ .

٢٥٩ ق ١٩ س ٢٠ × ١٢ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن و مستكمل في عدة مواضع

٦٦٨٠

بخط نسخ معتاد ، طبع أكثر من طبعة آخرها ١٣٠٦ هـ .

الظاهرية (النحو) : ١٥٠ معجم المصطلحات ٢ : ١٣٣١

١- النحو ، اللغة العربية ٢- المؤلف بد تاريخ النسخ

حاشية العصام على شرح الملا جامي الكافي

حاشية على الفوائد الضيائية .

١٢٤٨
١٢
١٢٠٨

King Saud University



جامعة الملك سعود

١ مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات
 الرقم: ٦٦٨٠ / ٤٨٣ / ٣
 العنوان: حاشية عصام الدين على الفوائد الصياصية
 المؤلف: المصطفى بن أبي بكر بن محمد بن محمد - ٩٤٥
 تاريخ: ١٠٣٧ هـ
 اسم الناشر: -
 عدد الأوراق: ٢٥٩
 ملاحظات: -

كريم اقوال الملك والمولى لله الواحد القهار
وانا الفقير اليه السيد عبد الرحمن بن
بن فضل الله بن عبد الرحمن بن
توضيح بن اسماعيل
بشهر صفر
سنة ١٢٨٥

في الوجود والعلة الثانية تعلم هذا الشرح ولو قال قيل العلة الثانية
 بيننا والفتح وكفى في النسبة **قوله** وسائر مشق من السور عن بقية
 ما أجل ومنه الباقي في الكشف ان العربي هو السائر عن الباقي
 والسفال في كلام المصنفين عن الجميع غير مثبت وقد استعمل
 الكشف في هذا المقام بمعنى **الفتح** في قول باء من عاب عاب السائر
 هنا بمعنى الجميع انفع **الفتح** قول لا تكثر الزيادة حصة **قوله** من اصحاب
 التحصيل تقييد للبيان لا انما يكون من اصحاب الضياع **قوله** وما توفيق
 الآباء التوفيق جعل الاسباب موافقة للمشيئة وقيل لا بد من تقييد
 التوفيق بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع الاسباب
 الشر والاختيار ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى واذا استعمل الفاعل اللسان
 فبشيء الفعل الى الفاعل بالآلة لا بد من الآلة فلا تخلف في ضرب في باب اللفظ
 والاضارب زيد انما يقال ضرب من زيد فاعلم في وما توفيق الا ان الله وتوفيقه
 على ما يستفاد من الكشف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث
 قال اي وما توفيق كوازي موافقا لا معونه وتوفيقه **قوله** وهو حسي
 ونوع الكيفية حيث لا يجد في خواص المطول **قوله** بتجسيد ان كتابه يعني
 بتجسيد نفسه نقصان كتابه لهذا التكرار والمحتمل ما يفيد في النفس قبضا
 او بطلانها الشو عليه ولهذا يسمى الاقضية الكريمة من القضا بالمحبة
 شوية والمحبة لا يكون قويا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعات يكون
 فعليا بان يفعل فعله يؤثر مشا مدته تاثير القول كما تحسن فيه وهذا العلم النفس

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

والسفره اصطلاح المطبقين بين مؤلفيه
المختصه والغريبه انما انما التفسير
بما ذكرتم كذا لهم التفسير
مؤلفه السبعه

متى اني بما يكاد ان يؤت في الايجاب كتحصيل مثل هذا الكتاب من انهم
 المراتب يعلم منه ترك كتابة الفصول ايضا **قوله** ولا يلزم من ذلك عدم الاشارة
 به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه ترك الحد للمحتمل في الفاضل الهندية
 لكنه اورد عليه ما يوجب عليه استراخ قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن
 اصلاحه وحذف منه ما قلن انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندية لم يبداء
 بالحد بعضا للنفس بتحصيل كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس
 كتاب السلف حتى يكون على استراخ ولا ذهابا لحتى يكون ترك الحد اقطع
 والا تخفى ان يرد عليه انه لا يوجب ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة
 لا مثال هذه الكثرة وهل هذا الا مثال ان يترك الفصول والصوم بعضا للنفس
 بتحصيله ليس في عدد المتكلمين فاصل الشارح ترك الاقتداء بالسلف
 محله على ترك كتابة الحد وجعله جزءا من الكتاب ولا يمكن ترك الحد على السنة
 وجهه لم قيل به واغرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحد اقتضاه على فضيلة
 التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحد حقيقة بلزوم الاحتصار
 الذي هو المطلوب في هذا التأليف **قوله** وبداء بتعريف الكليات والكلام لا بد من
 في هذا الكتاب من احواله كما كان دارا لمصنفين ان يذكره واما قبل الشرع في المقصود
 من النحو الكليات والكلام لكونها موضوعي العلم وتوحيدهم النحو ليكون الطالب
 على بصيرة في طلبه ويكون ثبت بتعريف هذا التعريف عنه وما يرد عليه من مسائل
 التي في طلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائل فيعرض عنه ولا يبعد عن
 المطلوب بالا ستغناء وان يذكر والغرض من تحصيل النحو ان يرد اذ يغنى

اقول كبر الوفاء بين كلام الحق وقل الهدي
 اقول يا جاني على ذوق الفاضل في كلام الهدي
 اي لم يدر بكين في هذا بناء على قدر المواد
 في الله اعلم بالقدار في هذا
 انتم في كلام قل اودي بالام بيده
 يا كبر كبر في هذا

مطالب
در تشریح این باب علم با اصول معرفت بها
الحوال اذ ان العلم اخرا بآداب و فضائل

نحوه ان في معرفة الكلمة والكلام على وجه الحقيقة
معرفة احوالها يتوقف على تعيينها في بنيانها وهي
البدء بتعريفها فان كانت متحدة في معنى فبنيانها واحد
وغير متحدة في معنى فبنيانها اثنان او اكثر
المتوقف على تعيينها في بنيانها
معرفة احوالها يتوقف على تعيينها في بنيانها وهي
البدء بتعريفها فان كانت متحدة في معنى فبنيانها واحد
وغير متحدة في معنى فبنيانها اثنان او اكثر

الطالب في تحصيل ولا يتوقف على ما يعرفه من مشتق التحصيل الحق
ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منها في الشرح في الفقه والاصول والافعال
لان كتابه للمصنف الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا يتوقف على التحصيل
البصيرة ولا ما يوجب الرتبة بل غاية امره ان يقتصر المعلم على حفظ
ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والعرف من حيث لم يعرف
هو من التعريف والمعرفة وما يتقدير به في البيان على ما يكون ان
معرفة ما على وجهه من معرفة الاحوال يتوقف على تعريفها فان
عرفت ثم والافعال وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتعريف
توقف تحقق المفهوم على ما تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم
على معرفة المفهوم وتوقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة
المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم
رد كلمة الى اخرى لتساويها في اللفظ والمبنى والمبنى في النسبة المصنوعة
ان يدخل في المشتق منه المشتق ويذكر من هذا الكلام انه يلقى في الاشتقاق
ان يكون من المشتق منه لا زاما في المشتق وقد استغنينا في حقيقة في شرح
الرسالة العنصرية وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم
فمنه اسم لثاثير معانيه كما في النقوس كالجرح ان التقى مطلقا لثاثيره التثنية
بما جرح يكون جارا في الالفاظ باعتبار ثاثيره اما الحسنه والسببه لكن قوله
وقد عجزوا بان يدلل على انه اراد الثاثير باحداث الالكه في تفسير البضاوي في قوله
فخلق آدم من ربه كلمات اصل كلمة الكلام وهو ان ثاثيره كذا في الالفاظ

ان في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على
ان في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على
ان في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على
في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على
في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

السمع والبصر

السمع والبصر في الكلام والجرح في معرفة بعض الشواهد قال الشارح الحاروني
في قوله امير المؤمنين عليه السلام في جواب طالب ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغ لم يفي
بان يعرفه ببعض الشواهد في ما جرح اللسان يكون على اللفظ والجرح في
هذه العبارة تحتها في الكلام كسر اللام هذا تحقيق اللفظ الكلمة لا اللفظ
الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى الكلمة انما يتوقف على
الكلم اذ به يعرف ان التالف في الجنس والواحد في الجنس لا يجمع كتم وترة
الوقوف وبني التربة لم يطلق الا على التثنية خلاف التمر شاة من الا
سؤال حيث عرض للكلم هذا التحصيل في التمر باق على وصفه في الكلام
الطبيب يقول بعض الكلام هذا التالف ويلعب من مظان الاستقالات
دوليس من دال اللفظ ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلام الطبيب بعض
الكلم الطبيب فيقيقة البعض الطبيب فيكون اذ قال البعض لان الطبيب
من الكلام بعض الكلام فكانت له ارجح القول الاول يمكن رد الشارح
من حاجة الى التأويل سببا هذا التأويل بان يقال قد صرح علما النفس
والاصول بان لا يلام التأويل بطل منه اجمع فلما بطل هذا معنى الحقيقة
لم يثبت نعته وكيف لا يكون من الجمعية هذا مذكور ولو كانت باقية لا يصح
الكلم الطبيب الواحدة ما لم تخرج جماعة من الكلام واللام فيها للجنس
لام التأويل معناه الاشارة الى ما يعرفه في المطب فاما ان يشار الى مفهوم
اللفظ الذي دخلت عليه في لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس
باعتبار كونه كلمة الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي التي

في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

في معرفة الكلمة من افرادها متوقفا على

الداخل في الموفات الصغير
خروج من عبادة التعريف
والتأنيب فليأتهم

الخفية

والنحو بعضاً منه لا يركب الأبد فكيف تأمل **اللفظة** اللفظة التي يقال
الكلمات **اللفظة** ولفظت **اللفظة** أي مبتدأ من اللفظ فلا يكون **شأنها** أن ينعني
اللفظي مطلقاً فإن قلت من أين علم أنه لم يقصد اللفظي من اللفظ قلت لأنه
يقال **ذلك** فيما إذا روي **اللفظة** لأن اللفظ يدل على خرج من اللفظ قبل أن يدخل
في اللفظ فإن قلت فدجاء اللفظة اللفظي **اللفظ** واللفظي أن مناسبة بما
يتلفظ **اللفظ** فلم يعبروه أصل اللفظ الاصطلاحي قلت لأنه لابد وأن يتعدى
بالياء قاله الناصب **اللفظ** أي لفظه فالمناسب لللفظ الاصطلاحي هو
اللفظ بالشيء لا اللفظ لأن اللفظ بدون الصلة صفة المتكلم دون
الكلمة بخلاف اللفظ عن اللفظ هذا وبعد فيه نظر لأنه يكفي للنقل النطق
فيصح نقل كم صفة المتكلم إلى اللفظ والآخر وإن كان أقرب لأنه صفة
اللفظة عن اللفظة كالكلام ما يتلفظ به قليلاً كان أو كثيراً فالأولى أن
يجعل العرف أصلاً لهذا الاصطلاح ويمكن أن يقال لفظه النحوي اللفظ
من اللفظ العربي **اللفظة** لشموله ما يتلفظ به حكماً ولم يعهد فيما بين أرباب
الاصطلاح النقل من اللفظ إلا خصوصاً إلى معنى ما هو اللفظ وإنما العادة هو
العكس فلماذا جعل أصل الاصطلاح ما هو عن اللفظ **اللفظ** ثم نقل في حرف
النحو ابتداءً وبعد جعله عن اللفظ وإنما اعتبر جعله عن اللفظ ليكون
من قبيل نقل العام إلى الخاص لأن مناسبة العام إلى الخاص الشدة من المناسبة
المعتبرة حين النقل ابتداءً فإن قلت جعل اللفظ عن اللفظ قد
ارتكبت ما ارتكبت في نقل اللفظ ابتداءً إلى ما يتلفظ به الإنسان قلت فرق

انما صرح بقوله الى ربها وفعالان يتقدم
ان المقصود من استقام من الغم

لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ
ولان اللفظ ٢

بين جعل اللفظ بمعنى المفعول وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل
 للمصدر المطلق الى مفعول مطلق والثاني نقل المصدر المطلق الى قسم من اقسام
 مفعول له ومثاله الاول لم كما لا تخفى ويشكك في الثاني من غير وجه
 ان جعل اللفظ بمعنى رمى اللفظ من اللفظ ابتداءً فيكون من قبيل نقل العام الى
 الخاص ثم جعل ما يتلفظ به فيكون نقل الاسم المتعلق الى قسم **قوله** مما لا كان
 او موصوفاً المشهور في كلام النحاة مما لا كان او مستعلاً او متعللاً لان
 المفعول لم يوضع وهو متعلق بالمفعول لا المستعمل كما انهم قصدوا بالمتعلق
 ما امكن السقوط والاولى لم يكن السقوط وقد ما ذكره اولاً لان التبادر
 من المستعمل للفعل **قوله** للفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به
 الانسان حقيقة او حكماً فاستلكن واخرى ايضا لفظ حقيقي فالصواب
 في اللفظ باللفظ **قوله** ولم يوضع له لفظ فليس له اضراب الا افعال المفعول
 من غير ان يكون فاعلاً ملحوظاً واللفظ ينزه عن اعتبار اللفظ فانه يتم تمام
 اللفظ في استناده جزاء الكلام الملحوظ ايضا كجمله جزاء الكلام المفعول
 فلو ليس من مفعول معين بل تارة يكون واجبا وتارة مكملا جسيما
 او مضافا وتارة يكون من مفعول الحرف والصوت اهلا ليس ما ينبغي
 فاحفظ فانه مما يخفى على غير جهة فاللفظ بعض الفضلاء لا ادرى من اني مفعول
 هو فليت قوي بلفظ **قوله** والاول الاربعة وكذا المثال مثل قولهم في القادة
 للمدائله واكراب السلطان والنصب جمع نصيب وهي ما وضع لغرض
 الطريق **قوله** لانه يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والاول

نقل الاسم

المتعلق

الصوت اذا كان رجع
 الضمير الى الصوت فتوالت
 ليس من مفعول

يحيى

مصدر

لم يقصد به الكمال بل لانه لا يشاء ان يقصد ما يميزه دون التام على الكمال
 الواحدة بخلاف الكلام لكن الكلمة الواحدة واللفظ الواحد ما وضع ليعبر
 مفرد في احوال الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب الفصل فانه جعل
 مناط الوحدة ان لا يقع التلفظ بها مرتين حينئذ من الاحيان فبعد ان
 عنده ليس كلمة لا يمكن التلفظ مرتين باعتبار المعنى الاضافي **قوله**
 واعطاه غير لازمة بل جارية لان المصدر لا يحل التانيث والثاني
 والجمع وان اردت به معنى الصفة خرج به في الكشاف في تفسير قوله
 حتى يكون حرصا او يكون من المهلكين وانما قال غير لازمة انما يبادى
 ما يلقى **قوله** مع كون اللفظ اخر وما يستعمله ايضا احمر مما يستعمل
 اللفظ تدبر ويكون المفرد محتملا لاحتمالين منه هب نفس السامع كل
 من هب يمكن **قوله** الوضوح تخصيص شيء بالاولى تعيين شيء باللفظ
 لتفريق المعنى بتوهم وضعه ولما لا يخفى انه ان اردت تخصيص شيء بشيء جعل
 المعنى مخصوصا بالموضوع خرج وضع اللفظ المرادف وان اردت جعل
 اللفظ خصوصا بالمعنى خرج وضع المشترك **قوله** بحيث متى اطلق كما
 في الالفاظ او احسن كانه الدوال الاربعة والمراد باحسن ان يكون
 مقابلا مع اطلاق اللفظ **قوله** اذ البعثة او علمته على ما في التاموس
 والاولى متى سمع بغير حسن منابله مع الحسن في استعماله كالحاصل من
 فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد لانه اراد ان ينصرف
 الاطلاق الى معناه المعنى وليس له استعمال حرف فاعرف **قوله** بل اذا اطلق

الواحدة

غيره
 مصدر زيار

لان كل واحد من الالفاظ لازمة والممكن
 هذا التقدير فانه يقال في جوابه غير لازمة كما هو

حواله حسن

كسم اقول

مع ضم ضمة الاولى بل متى اطلق مع ضمة **الاولى** واجيب بان المراد
 متى اطلق اطلاق صحيح ولا لم يكتف باحتمال ذلك الطائفة الوجه الثاني
 ولا بعد ان يقال ويكفي ان يقال لم يكتف بالاولى ايضا فانه لا بد ان
 الكنى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفى بكونه من الوجهين تعين المعنى
 لانه من اطلق اطلاقا صحيحا او اطلاقا ارباب اللسان في اللغة في
 كادراتهم فهم من اطلق المعنى لان سبب من مدين الاطلاقين لا يكون بدون
 الترتيب مع ان الخطا ليس من افراد الوضع بل المعنى الذي هو المعنى الاطلاق
 للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الالهي وهو تعيين اللفظ للمعنى
 مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينه والفتاوى بان يقال المراد بمرادهم
 المعنى عند اطلاق الموضع او احراز المعنى من انهم اجمالا او تفصيلا وعند
 سماع الطرف بغيرهم معناه اجمالا والادالة على معنى في نفس عبارة عن الدلالة
 على المعنى الذي ينشأ من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضمة فلا اشكال اصطلاحا
 ثم لا يخرج منه ان اقررت المشرح الترتيب الوضعية وكنت من اجمال
 انضامه في هذا المقام لانه مما وقع في اربعة الاطفال ومن الله الخ **الاولى**
 وعليه السكوت ومنه ان كان معناه حقيقة الحال صدق المعنى **المعنى**
 ما يقصد به اصطلاحا وقد يكتفى به بضمه **الاولى** هو اما مفعول اسم كان
 معنى المقصد لغيره ويرد عليه ان المكان الذي يباين مفعول فليس ما يقصد
 باللفظ تحت المقصد حتى يقع اطلاقه عليه والجواب ان بين القولين
 الفرق مناسبة بحيث ان يستعمل كل واحد الى الآخر فظاهر هذا انه لا وجه

نقول

بجاء المعنى

للاقتضار

للاقتضار على اسم المكان بل يصح ان يكون الم زمان فاخفظ **الاولى** او مصدر
 بمعنى بمعنى المفعول **الاولى** لغته واما اصطلاحا فهو اخض من
 المصدر المعنى بمعنى المفعول لان المصدر المذكور عن المقصود سواء قصد
 اول او المصدر هو المقصود بالشيء فتقل المعنى اليه تنزل الالهي العام الى
 الخاص ولكن كونه مفعولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله عن
 المفعول كما سميت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعوا اليه
 معنى **الاولى** او مخفف من اسم مفعول مخفف كذا في احد البانين وبديل
 الكسرة بالفتحة التي هي اخف وتليها الاخرى الفا وهذا القرب الوجه **المعنى**
 بعد ما لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب **الاولى** وما كان المعنى ما خوذ
 في المعنى الوضع فان قلت قلت كما ان المعنى ما خوذ في الوضع كذلك الدال
 ما خوذ فيه وهو ان الاول فلا بد من جريد الوضع عنه ايضا ليصح الترتيب
 اللفظ الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه للاقتضار على بيان البحر يدعى
 المعنى قلت لم يقصد الى بيان البحر بل لانه مما يجرى في كل نظر فاضل
 او قاصر بل قصد الى بيان المعنى به الخاتم بدعي تهذيب اجماع الناظرين على
 خلاف وهو جعل المعنى تيدرا كجاء لا بيان للمواقع والجر يدعى عن النسخ الاول
 لا بد من قول في فان قلت ان فائدة في جريد الوضع عن المعنى واستعمال
 في معناه تجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام الترتيب من حيث الاقتضار
 قلت دعاه الى الاحتياج الى تعيين المعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المعنى
 قيد للمعنى **الاولى** يخرج به المسملات والالفاظ الدالة بالظبط الدال ان كل

لعلنا في لا نرى لنفس الدال فالله لا يخلق كماله ونرى وجود اللفظ
فان العقل يحكم بكونه واللفظ في نفسه والافان
كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاهداث الدال من وجود المعنى
فطبيعية كماله لا يخرج عن جميع المصادر فان نفس اللفظ وشتيق
حال لا يقتضي ذلك بل ملاحظ حال الطبيعة وانما مقتضية لاهداث
اللفظ حال حدوث المعنى والافان كان الدلالة لاجماع طائفة ككون
الدال علامة للمعنى فالله لا وضعه فان قلت لم يذكر اللفظ الدال
بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا امر ملامات والدال
بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا يخرج بقيد الوضع بقى انه لا
حاجة الى ذكر اللفظ الدال بالطبع لانه اظهر من الملامات الا ان يقال
صريح بما لم يذكره بتمام بيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكتابة لانهما
والمراد بقوله خرجت لم يلام ان كماله لا الكلمة بقرينة قوله بقيت حروف
الهمجاء حروف الهمجاء ايضا من ملامات والهمجاء تقطع اللفظ حروفها فحروف
الهمجاء حروف تقطع اللفظ بها حروف ركب منها اللفظ بقى انه اذ خرج
الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل حسيق ودينر لانه محمول على اللفظ
وخرجت بقوله المعنى اذ وضعه بالوضع الترتيب لا بازاء المعنى فيظهر ان كثيرا
من حروف الهمجاء وضعه المعنى كهمزة الاستفهام ولام الجز وجواب القسم
والحاشية من حروف الهمجاء الى غير ذلك لا يخرج بقوله المعنى فلا يتبع الحكم خروج
جميع حروف الهمجاء بهذا التفسير الا ان يقال قوله الموضوع لغرض الترتيب

لا بازاء المعنى لتفسير حروف الهمجاء وليس صفة مساوية لحروف الهمجاء
فلم يحكم الا باخراج قوله المعنى بعض حروف الهمجاء لا لتمام حروف الهمجاء من
حيث انها حروف الهمجاء لم يوضع المعنى فيفسى ان يخرج من التعريف كذا
لا بعضه الا ان يقول نعم لكنه لم يخرج الموضوع المعنى بقوله المعنى كذا لا يخرج
الدال بالعقل من اللفظ لانه موضوع المعنى من حيث انه دال والى العقل ليعتد
وضعه بل خرج جميع تلك الامور باعتبار قيد اخص من التعريف فان قلت
قد وضع بعض اللفظ بازاء بعض اخر الاولي قد وضع بعض الكلمات
بازاء بعض اخر بعض اخر ليتضح ان التعريف لعدم صدق عليه فكيف
يصح عليه انه وضع المعنى اعلم انه لو قال المعنى وضعه لمفرد كان التعريف
احضر واسم اللفظ اذ وضع المعنى لغاية سعة فان قلت بعد تعريف
المعنى بما يقصد به كيف صح هذا السؤال قلت لما ذكر عند السائل مقدمة
وتبينه هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى فخص
كل ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وخصص كل ما في التوضيحات من موكدة
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيانه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق
به القصد بعينه فقام البطلان لان المعنى ما يقصد به وهو احق مما
تعالى يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق
اللام على الاحق لا يلزم من كونه اللفظ كون المعنى اللفظ لا يلزم ان اللفظ
صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اللفظ من اللفظ كون الانسان اللفظ
منه ويمكن ان يقال لا بد الاقوال واللام في القصد للمعنى خارج في قولنا القصد

لا يتقيد
بشيء

اللفظ
الهمجاء

بئس لو قال ما يقصد به المكان اوضح واخصر وهو ان يكون
 لفظا او لفظا لا تخفى ان هذه العنيفة الطبيعية لا تتغير بغير
 الاول في الشكل بل ان يقال في الخارج الطبيعية في كبري الشكل الاول في كبري
 الاشكال اذ المعتبر عند كثير من الامور الكلية والاشكال في هذا المقام كافي
 قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلفي بعض الكليات
 المفردة ولا فائدة في الوصف فكيف يكون موضوعا لمفرد لم يقل في هذا
 مثلا بوجه ان الاشياء باعتبار قبيل النسخ وينسخه انه باعتبار المفرد ولا تخفى
 ان هذا السؤال قابلي على تقديم كون المفرد صفة للمفرد ولو كان صفة للفظ
 لم يجره قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
 الحاصل انها معان مفردة والالفاظ مركبة فنقول دراج الحسنة في ثوب
 الكلمة للتبعية لا ان يبين ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرد وان
 كان الامن حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموقودة وقد اجب
 على الاشكالين بان ليس ههنا ان في ما بين الالفاظ المستعمل في مقام
 الحكم من اللفظ وقيل في مقام نقص تعريف الكلمة ولا تخفى عليك
 ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان هذا الجواب عن الاشكالين
 بالمتنوع الى اللفظ وجود مادة تقضي التعريف لفظ العرب من الاشكالين
 الا انه ذكر المتن في صورة الدعوى مخالفة وروده مخالفة بالنقص
 خارجة عن قانون المناظرة وانما التاييد اثبات المقدمة المنسوبة بالاشكال
 الضمير الى جملة الان يقال مراد به الحكم بان يكون استعماله في مقام

افادة

في مقام افادة اللفظ موضوع للمفرد في ذكر سبب المنع احتمال ان يكون
 موضوعا للمفرد كله ولا يجب الجزم به فلو جعل الحكم على الاحتمال لا يتجدد
 النقص عليه قلت فلما الحكم الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال في
 الظاهر ولورد النقص عليه فلو فرض عدم الظاهر بغير ما ذكره لنقص شيئا
 للمقدمة المفردة ففرض الحكم على الظاهر لا يقع مادة البشرية فلا يمنع
 نقضا معناه والمراعاة مثال الضمير اليه المتحول الذي اراد به لفظ مفرد
 او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيدا قائما واسماء خروف النسخ
 واسماء السور والكتب وليس اسم الاشياء المتجسدت فبالتميز لا يخفى في
 كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقص **قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما فانه
 وانما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بوجه الحكم
 مثل اسما عرف النسخ والسور والكتب **قوله** فليس هناك مفهوم كل شيء
 مقام وضع امثال ضابرة وقيل في مقام جمع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى
 انه لا يتم في مثل ضريبة **قوله** هو الموضع له في الحقيقة قية الموضوع بقوله في
 الحقيقة لانه هناك مفهوم كل محموله الموضوع له محال فيقولون ضمير الغائب
 موضوع لا تقدم ذكره فيجملون مفهومه ما تقدم ذكره من حاله جازا والمراعاة
 موضوع بمرئيات هذا المفهوم **قوله** وهو اما محموله مادة صفة لمعنى لا يقال
 الاولى في انقضاء عن مفرد لا تسمى **قوله** ومعناه في ما لا يعلل جزا لفظا على غيره هذا
 يقتضي ان لا يكون اللفظ صفة للمفرد بل هو اللفظ والابعد وانما صفة انه لا يكون
 يوشى بل شئ من وصف الدوال لا يشرح ولا معانيها بالافراد والتركيب
 بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوع او لم يوصف اللفظ
 الدال بطبعه والنقل بغيره منها فانما في التعريف مبني على الاحتمال

ان يكون ههنا لفظ موضوع
 لفظ فان قلت قد يكون
 سبب منع

المشايخ في اللفظ مفرد او مركب في غير القيل
 لا يوضع الاسم ان افادة

يا عراب



انه يستفاد من العبارة ان الحق ثابت مثلا ان يعرب بالاربين الالة
 هذا متراج ارب لواحد وليس كذلك اخوانا الثاني من الاصل في كتاب
 بان المراد بالاسم واحد كونه كلفته واحدة مع ان كونها كلمتين بسند في
 كونها كلمتين بلفظين قيل ان ما ذكره انما يظهر في قايمة وبحرين وحيث هو
 دون الترادف المتنى والجمع بالاول والثون فان الموضع الاول ليس الا اربا
 وفي الاخرين اربا الاول فان علامة التشبيه والجمع فيها اربا بالحق في نظر
 لان المتنى والجمع او بالجمع الحرف الاخر القابل لان يجعل اربا اربا فيصير فيها
 ان الجمع اربا اربا لفظ واحد واما المراد ان هذا ان جعل الموضع فيه الموضع
 دون الجمع لكنه اظن بغيره وقاية لا يشترك شدة الامتزاج فلم يشترط
 قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا الاول سر وقته في الزجاء حتى يكون
 في ذاته انما ظفيرة الابعاج ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في
 التماس عطف على عطف بذكره اقرب فقل بعد الله خرج عنه فاته
 لا يقال لفظ واحد فوجه ذلك بان اللفظة مالا يصح ان يكلم به مرتين
 باعتبار ما يصح ان يكلم بعد الله مرتين باعتبار وضع الاصناف وليس
 ان ما ذكره العلامة الثاني المحقق الثاني ان في شرح الشرع لم ينظر الاصول
 المتص ان بعد الله من تعريف المفضل فريه بلا مرتبة كيف قد قال في الفصل
 بعد تعريف الكلمة بهذا الموضع وهي جنس تحت ثلثة انواع الاسم
 والنفق الحرف ثم قال ومن اقسام الاسم العلم وهو ما يعلق
 شائعه بعينه غير متناول الشبهة وينقسم الى نوعين ومركب

اسم باتفاق النجاة وكل اسم
 كلمة كذا وكذا نحن نطلق ان
 اخرج بعد الله

ومنقول ومركب فاما كلمة كذا وكذا وعمره والمركب اما جملة واما غير
 جملة اسمان جملة اسما واحدا نحو معدى كرب وبعلبك او مضاف ومضاف
 اليه كعبد مناف وامرئ القيس ولكن في ان يخرج من نوع
 الكلمة بملك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه
 معربا بالارب واحد ان غرض النحوي ليس بيان حال اخر الكلمة
 مطلق بل على وجه يتميز بها هو حالها باعتبار حال كونها كلمة جملة
 وعلى وجه يتميز بها هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة بما هو حالها
 باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضيه كونها كلمة داخلية في الكلمة
 ليست ان الارب فيها ليس باعتبار حال كونها كلمة خارجة
 ليست ان الارب على ضرب من المساحة واجراءه بحرف الكلمة ولم
 يخرج به لكان انشبه وكل ان يقول المراد باللفظ العلم من الموضع
 او حكما كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشا
 تلك الحقيقة جعل الشيء الاول باذا الشيء الثاني فالمراد وضعه وان
 كان الشيء الاول مقتضى الشئ عند وضع الشيء الثاني له فطبيعية
 والافعية فينبغي ذكر الموضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
 الكتاب فيه انه بعد جعل الموضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء
 العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الموضع يقع عن ذكر الدلالة الا ان
 يقال ليس ذكر الموضع في التعريف مجرد قوله وضع بل لقوله وضع لمنه
 ولا يخفى ان هذا النحو يستلزم اعتبار حقيقة الموضع في التعريف

على احوالها باعتبار الاصل

باعتبار الاصل

كلمة

وحصل لفظ غير المسبوق من وراء اجدار احضار لفظ كمالا للتشديد فيه
 بالسماح من وراء اجدار الترخيص فهم الالفاظ بسماح ديزو دلالة اللفظ لذلك
 المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كما الظاهر خلاف ذلك في اللفظ
 من حيث فاته لم يظهر ان فهم المعنى في هذه اولدالة اللفظ **فبعد**
 ذكر الدلالة لا بد ان فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
 فيستغنى عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تعبير المعنى باللفظ يستلزم
 الوضع لان اللفظ اوفره فلا حاجة الى ذكر الوضع **فكذلك** المفصل فيه
 لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف **فكذلك** ان مقسمه اشار
 الى ان هذا التعريف لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل الحكم بتوضيح
 ثانيا بضم قيو واليهما يخلص الف مالهما كما طفق ان لا حكم في التقسيم وان من
 سمة التعريف ونظائر لك ضم القيود بلا حصة تفصيل الاقام فان ما ذكره
 في قوة وهي كلمة وتنت في معنى في تقسمها ولم يمتنع باحد الارضه الثلاثة كلمة
 وتنت وافتقرت كذلك كلمة كذلك في تقسيم الشيء الا ضم القيود اليه وتكمل
 بعد القيود مفهومات الى بالنسبة الى هذا الشيء **فكذلك** بالنسبة بالنسبة
 اليها مقسمات ويستلزم كل قسم بالنسبة الى قسم اخر فيسما والى الثاني التقسيم
 قصد حصر المقسم فيما يذكر من اقسام وقد خلوا عنه فلذلك اقال مخرجه فيها
 واظهر المقصود به ان حكمه بنفس مفهوم التقسيم من بزمية الثقات
 الى ما هو خارج عنه فهو متعلق والافاقية **فكذلك** ان هذا هو المستلزم
 كثيرا ما يوجد حصر لم كيف في مفهوم التقسيم ولا يتعلق له بالاستواء

ما كان اللفظ معناه في اللفظ ولان
 فلا يظهر ما قصد به بتشكيل كل الظهور
 ولو كان اللفظ ١٢ ونحو

لم تدرك

بالاستعانة

بل يستعان فيه بتبيين اوجه ان يقال هناك قسم ثالث حقيق بالاسم حصر
 قطعي واظهر المبدأ متعلقين عقلي ولكن على انه الاستعانة في قد يتناقض
 الكافية في هذا المقام ثم قول الحق لا انما يتعلق بما يفرق من الجملة من معنى
 الاختصار ويكفي هذا التعريف للظروف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ
 في نظم الكلام وبشيء سوق كلام الشارع وبعض النحاة يعتقدون عامل
 الظرف هكذا **فكذلك** لانها **فكذلك** الى كلمة لما كانت الى ما طرف من اذ
 وبهم بعد ما الحاشي لفظ او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مؤونة
 باذا الحكم في المناجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذ افرق من منهم
 او مع القادور بما كان ما فيها مع القادور وقد يكون مضارعا هذا الكلام الرثني
 فتوله في جملة اسمية مع القادور جواب لما بلا لفظ **فكذلك** اما من حصرها
 عدل عن التقديم المستلزم من حذف الحذف من اسم ان اللفظ حصرها مع ان قد
 تعليل حذف ولقد احسن لانه لم يحجج الحذف قوله الثاني الحرف واخويه
 من النظام المتبادر لكن فيه ان النظام السماعي كلمة من المستدعية لتقديم متعلق
 مع ان قد تقدم بجزء صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان قد غني عنه ومنهم
 من قال وراج كلمة من لان حصر الصفة في الالاف وعدمها باطل لوجود
 صفات لا تحصر الكلمة ويسر بما لان حصر الصفة ايضا فيها باطل لان كل صفة
 من الصفات التي لا تحصر في حصرها على ان حصرها على صفات الكلمة على معنى حصر
 التقسيم ليس الا ان الحصر خارجا عن ذكر ما في التقسيم وليس
 المعنى على ان ليس له امر اخر واما ذكر في التقسيم الا ان معنى قوله

الحال

ليس

ولا يدخل في انما هو جوابا لفظا ووجه تقوله
 فمن انما انما في الجواب في حذف اسمي
 الدلالة وقوله في تفرع وفيه لا يخفى

بعض

قوله

الاشياء اما عالم اوليس بعالم ليس لان الاشياء لا تجلو عنهما
لانه لا يكون غيرهما نظيرا لان صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اجب
ان ذات ان تدرك ثم تأويل الحق وهو جعل تلك الصفات الدالة ثم كسرهما
لكونها مستفيضين مشهورين فالنفي بالنسبة على ما قصد بذكره القبيح
على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيدا للتحقق وهو انه لا حاجة الي
تقديم للمعنى بين صريح المصدر والنفي لما ذكره من دخول
الكلمة ان ان لان من رجوع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
من تقديم او تأويل وانما يرتبط به من غير حاجة الى شيء منها حيث
يقعان في الكلام الاول حيث لا تدرك على معنى في نفسه خلافا لما في
القامع منها لان التحقيق لا يكون المصادف مثلا فالا **ف** الماضي والماضي
والاستقبال ما تفرقة **ف** ما حوذه من السهو هذا ما جرى عليه البقرون
والاخذ من الوهم كسواء الكوفيين وسواء مد كل من الغريبيين في الكتب
المبسوطة ولا يخفى ان الجباد من كلامهم هذا ان النحوين اخذوا الاسم
بهذا القسم من السهو والوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى
المعنى المصطلح كانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كانه قوله تعالى وعلم آدم
الاسماء كلها واتواهم اسم الشيء بالضم والكسر وسنة وسنة متعلقين بعلامته
واللفظ الموضوع على الجرم والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في ما خذوا الاسم
اللغوي لم يكن بعيدا عن **ف** لخصته الفعل وكذا في قولك مشاهير **ف** الفعل
ان لا مصدر كما للفعل **ف** وذلك لانه قد علم به ان بوجه احصر

في الحال انما تفرقة في زمان والسكوت بالمداد
على الزمان والماضي ما تقدم عليه
والاستقبال

الاولى

ان يكون كذا كذا
ان يكون كذا كذا
ان يكون كذا كذا

الاولى لانه قد علم بوجه احصر **ف** والفعل كذا تدرك على معنى في نفسها
لكن الاول ترك **ف** فالكلمة مشتركة لا دخل له في ما هو بصدده
من انه علم به لفظا واحدة قد عني المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على
ان يكون في المعرف قد مشترك بل تحقيق لجزء المميز الا ان اراد تحقيق
المعرف لكل وتوضيحه ايضا **ف** وليس له ادراك ههنا الا المعرف الجامع
المانع يعني هذا الادراك مع انه قد صرح به المصنف في محقق الاصول
فلا بد من ان ما علم به جواز ان يكون المميز والمشارك خارجا عن حقيقة
هذه الافرام فيكون ما علم به من المعرفات حدودها **ف** والله در الحصى
جملة قد خرج بها بكثرة الخير والحقيقة سيجي في بحث التمييز والمزاد ههنا
والله در الحصى شقة على المتعلمين حيث لم يربط في التعليم جانب
الذي ولا الغنى ولا المتوسط بينهما والمقدم منه بيان في قوله وقد
سلم **ف** الكلام في اللغة ما يكلم قليلا كان او كثيرا لا يظهر الى
ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي
لكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انما هي معناه الاصطلاحي من
الكلام لشمول الكثير دون الكلمة وان الكلمة تناسب المعنى الاصطلاحي
لكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس
بحد التمييز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون كشيانه
في ادراكه المزداد على ما في التاموس ولا يخفى ان انما سبب ما سبب بالاصطلاح
عليه فالاولى ان يخلل الفعل عنه **ف** فالمتضمن اسم فاعل انما عطف

الكلام

فلا يخفى ان اللفظ بان حقيقة
الامور الاصطلاحية الاعتبارية
جميع ما اعتبره المصطلح في معانيها
وهو جميع ما ذكره هنا داخل في
مفهوم هذه الافرام

مكتفيا به

المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل
 لتحصيل الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاطلاق
 فيسفي ان يرى ولاية اءفا حفيظ ولا تغفل عنه في نظائره وبقية
 من هذا بنا واطمعه مع غشائه **فلا يلزم** اتحادهما ان اتحاد
 المتضمنين لا تضمن كلتا الكلمتين **فلا يلزم** اتحادهما
 في الكلام الثاني فقد مضى عطف الموصوفين وجعل الهيئة جزءا
 من الكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين مع وادخل في محتاج الى هذا
 التدقيق لكنه لم يلتفت الى احتياجه الى تصحيح كون الهيئة ليست
 التي ليست بلفظ جزء اللفظ وهذا قال ان المتضمن مجموع
 الكلمتين والاسناد سوله اراد بالاسناد نسبة احد الامر الى
 الآخر او ضم كلمة الى آخر فقد سها لان نسبتها من بابي جزء الكلام
 بل مدلول له وصفه لا جزائه تأمل **فلا** اي تضمننا حاصله بسبب
 اسنادها سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد حاصل صار
 باعتبار جمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل تضمن كلمتين
 للاسناد لكان انساب **فلا** خرجت له كلمات اي الصفة كقوله
 زيد قائم جسي فان الجوز يصدق عليه الخد وفيه انه يمكن كلاما مستقلا
 عما جسي وان انبئت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة
 ان جسي الخوي على الالفاظ الموضوع **فلا** وبهذا الاسناد يفيد
 الى اطلب في الاولى نسبة ينفي **فلا** دخل في التعريف مثل زيد ابو

والمتضمن

صنوع

قائم

قائم ومثل اسم بالمعبد خبر من ان تراه **فلا** فان الاخبار فيها
 مع انها مركبات في كون الظرف زيد قائم اليه من كتاب نظر لان الخبر عندهم
 قائم وقائم خارج عن الظرف ولا يذهب عليك ان الاثنية دخلت في
 تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اسم من الكلمتين حقيقة او
 حكما **فلا** فانه حكم هذا اللفظ ونزول كل من باب واسم وجعل سندا اليه
 وصحة قوله ولا ينبغي في ذلك الا ان اسمين اي فان المراد بالاسم اسم من الاسماء
 الطبيعية او الحكمية ومنه كون الاسناد اليه من خواص الاسم ان من خواص
 الاسم الحقيقة او الحكمية ولا يذهب عليك ان ادخل في تعريفه مقولوب زيد
 في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين في قوله بالاسناد على ما حمل
 عليه حتى لو كان اللفظ ما تضمنت كلمتين من الاسناد لم تجز لانه تضمنت كلمتين
 فهو مقولوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لا واما مثل جسي
فلا اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان هو ضرب زيد قائم على مجموع الكلام انما قال في كلام
 جواز ان يرد به ما تضمنت كلمتين فقط فيلحق ان يوزن عليه ان الكتاب جسي
 افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تضمن افراد من الكلام في هذا التركيب
 كتحقق افراد من زيد ضربت اربعة رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفضل
 ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتداء في قولنا زيد ضربت عمرو اربعة رجلا مجموع
 ما ذكره لا يرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتداء هنا جملة في الكلام الذي هو
 مرادف الجملة من صاحب المفضل يجب ان يكون مجموع ما قبل جزاء وهكذا
 في المثال الصلة اذ انما جملة في في في ان تجعل مدلول المصنف مدلول جسي

مثل

Copyrighted material

مؤيد لا يمد ولا منه **هـ** على الجمل الجزئية الاولى مع الحال الواقعة اجبارا
 من يقد الجزئية وكلمة فيد بالان الاستثنائية منه لا تقع خبرا والواقعة
 خبرا مثل زيد اضر به فاما ويزيد مقول في حق اضر به وبعد على ان مادة
 افترق الجمل عن الكلام لا يقتصر على الجمل الجزئية كما يوهمه البيان بل
 من مادة افترق اضر به فزيد اضر به سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر
 وقوله اجبارا او اوصافا يناد عليه او احوالا او جملا قسمة او نحوها
 فان الحكم في الجزاء على المقتضى والام يقتضى قوله ولا يثنى ذلك للام السين
 ولا يكون توبيخا معا **ق** وفي بعض الطوائف اعتد بكلامه مع انه خلاف
 نظام العبارة جدا لان مثله لا يتركب من خبر او فاحتمل انه بلغ من كلام
 اطلق ما دل على ان المذهب عنده هذا وحين نقول عايد على ان الكلام
 عنده كالمثل ونكت في الطوائف التي يقال المقتضى في كل حرف الاستفهام
 والنفي ان لها هدر الكلام لانه ينقض كون قام ابوه فزيد قام ابوه كلاما
 عنده والام يقتضى قوله لها هدر الكلام **ق** ولا يثنى ذلك في الكلام هذا
 التفسير هو المناسب للمقام وحمله على النضامين او الاستناد تبعيد عن
 اعرام **ق** الا في ضمن السين ان لا يتحقق هذا العام الا في ضمن خبرين الحاضرين
 هكذا فلا يلزم اتخاذ الظروف والمظروف والافعال المناسبة لغيرهم المتعلم
 ان شاع في معنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يثنى في من كلامه سين لانه لا يثنى
 من اسم الفاعل لانه في الكلام ان كان لا يثنى في من فاعل اسم فعل شيئا في
 من اسم فاعل في فعل كان عايد ما ذهب اليه المقتضى من جملة الافعال الناقصة

فواعل

فواعل لها لكن المقتضى ان لا يثنى في من فاعل اسم في فعل كان **ق** لان التركيب
 الثنائي العقلي فيه ان ضم التركيب الثنائي في سنة وابطال ما عدا
 اثنين لا يوجب احصاء الكلام الثنائي في ثنتين والمدى ضم مطلق الكلام
 فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاستناد والاستناد لا يحصل
 بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا **ق**
 وطوبى لزيد بقدر ادعوى زيدا فلم يكن من تركيب حرف واللام كما ذهب
 اليه المبرد ولذا اخرج المقتضى بالضم في قسم الكلام دون قسم الكلمة
 وقيل لان توفيق الكلام يرشد الى اقسام سنة في بادى النظر الثنائي خلاف
 توفيق الكلمة **ق** معنى كايين في نفس جمل في نفس صفة منه لا منفصلا بغير
 ان دل في نفس ولا حال على ضميره اي دل كايين في نفس **ق** في نفس في نفس
 لئلا يفصل بين معنى وصفه اعني غير متغير في اليبس صفة لانه وان جاز لكن
 الفاعل صفة اعذب من الفاعل اقرب **ق** اي نفس في الامم والا يتوقف
 معرفة التعريف على معرفة الموقف ويلزم الدور **ق** فتذكر الضمير في اللفظ
 الموصول لا تخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لانه لفظ
 الكلمة وثانيتها مفهوم الكلمة ليست لانه ثنائيتها معنى لئلا لو انشئت
 الضمير لم يجمع اليه يكون ذلك التام لم عبارة لفظ الكلمة فتذكر الضمير المراجع
 الى ما دل ليس بخود اللفظ بل لاداعي اللفظ والمعنى **ق** ولذلك قيل
 الحرف في الجملة اداة النظر بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى اعادة الال
 اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشئ يقال هذا المعنى في هذا اللفظ

ما دل في النفس

سند

يستفاد منه قبل ما دل على من في غيره فلا يبيح ان ما دل
 على من يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الاشياء الاكون
 مدلوله لا يبيح ايضا ان قيد في نفسه في ثوب ما يقابل حرف لغو في
 التركيب المعنى ما دل على من في نفسه كما يقال له ان في نفسه ما كذا
 ولا يقال له ان في غيره ما كذا لان الحياه اجمعوا على وضع ما يوافق لاني في
 في المعنى موضع وصار يوافق فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وصية في التفسير
ف وخصوص ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف كانه اراد الخارج
 التنبه على ان هذا التحقيق ليس من السيد كما هو المشهور بل اخذ من
 كلام الحق كماله لان الظاهر في كلام الايضاح يعرف ان الحق بعد من
 هذا التحقيق وان كان عبارة الجمل المنقولة وقعت اتفاقا في
 كمال التفصيل لهذا التحقيق كيف وقد ذكره ان الفرق بين الاسماء
 اللازمة والاضافه واخوف ان الواضع شرطه دلاله احواف على معناه
 ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك الاسماء اللازمة الاضافه وانما التزم الاضافه
 لغرض اخر غير كون دلالة التماس شرط بذكر المضاف اليه لا خفاء في انه
 بعد الوضوح ولا يدخل الواضع في الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق
 فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل الحق ايضا ينبغي
 ان يقال حقه ما قال السيد للتحقق في حقهم الا انه حيث قال في احوال اخرى
 على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى احواف تارة وبعد عنه
 لم اهل اشارة اخرى في كماله في الخارج موجودا قاعا بذاته وموجودا قاعا

له

حتى يكون الدلالة

بهم

بغيره ولو قيل كما ان في الخارج موجودا قاعا بذاته هو موجود في ذاته
 وموجودا قاعا بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في الايضاح من احواف
 وما يقابله وتقوم التام الاستحسان في هذه القضية فان في قولهم الاسماء
 في زيد ليس كما في قولهم انما في الكون بل معنى الاعتبار والدلالة على
 ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كماله معنى الموجود في نفسه
 انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا ان معنى قولنا السواد في زيد
 وقولنا له ان في نفسه ما من واحد من قال في هذا السبب نظير وجه
 اخر الاستحسان لقطعة في وبنواته لما شابه المعنى في الساب لاهل العارضي
 الساب للجوهر صحت ان ينسب الي ذلك الغير بني كما ينسب العوض الى كل
 بني واطنه المستقل لما شابه الجوهر صحت ان يقال انه كائن في نفسه
 انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته معنى انه غير قائم بغيره فلم
 يتقدم تقدير **ف** كذلك الذين يقولون لا يذهب عليهم
 التفاوت بين المشبه والمشببه بان العالم بذاته لا يغير قاعا بغيره وانما
 بغيره لا يغير قاعا بذاته بخلاف المدرك فصدوا والمدرك يتعاضد بما يتعاضد الي
 المدرك يتعاضد بغيره كذا فصدوا بالعكس **ف** يصلح لان يكون حكوما عليه
 وبه الاولى يصلح لان يكون مستدالياه ومستدالياه وجهما يخصص السواد
 بالاكم والنفك لا يخفى انه كما لا يصلح المحل يتعاضد ان يكون طرفا لغيره
 لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة القائمة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافة
 كانت او تعليلية فالاولى ان يوضع الدائم بحيث يستفاد منها احصاها

في

الوضوح

الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون
 الشيء مفعولا به وعلما به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل
 هذا التحقيق انهم لا يبالون بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف حكوما عليه
 وكونه مفعولا به يكون مضافا به معقول لا يتبعه وانه لملاحظ غيره وان الحرف لم
 يتبعه لا يصلح له ان يضاف اليه ان الغير الذي يذكر الحرف بتبعيته وتبعه لانه لملاحظ
 لا بد الا يذكر ويضم معه حتى يفرم الحرف بتبعه من نظره كمال الامر بين باطلان
 فان كل رجل من هؤلاء ملحوظ ابدأ بتبعه لملاحظ افراد الرجل وانه لتعريفه وملاحظتها
 مع ان كل رجل يصير حكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو انه لملاحظه معه لغرض
 مضافه فالتحقيق ان الحرف لم يتبعه لا يصلح ان يكون حكوما عليه اذا لم يكن له
 لملاحظه ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ما ذكر
 متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بذكره فان قلت اذا كان كل موصوفه
 هو انه لملاحظه غيره ابدأ فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ
 بالذات ليس متعلقا بغيره النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل
 المفهوم اكتب الاضافي مجعلا للشيء ملحوظا بالشيء وذلك لملاحظه الافراد
 فان قلت لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة مقصودة بالا حداث النسبة بغير جعل
 الحرف ملحوظا بالشيء فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصد الاصلح ان يصير
 ظرفا لنسبة ما وانما جعلنا الكلام اولنا طبقا اجمالهم في الحرف على وجه ذكره
 في الاشارة مثلا اذا لاحظ العقل فان قلت نعم نعم من هذا الكلام انه لا فرق بين
 مفاهيم الابداء ومفاهيم الملاحظة الاول قصدا والآخر تبعيا وكيف

قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبع
 لا يصلح ان يكون ظرفا بالنسبة

وقد قال

وقد قال في الجواب انه لا يلاحظ العقل من حيث هو بل يلاحظ من حيث هو
 مدلول الابداء مع مدلول الابداء الحرفي ومدلول من ج في كتاب
 مدلول من مدلول الابداء من حيث اضيف الى السبب والبصرة وليس
 اذ ابدأ الابداء الا حقيقيا وليس له افراد حقيقة **فقد** كان من مستقلا بالاشياء
 ملحوظا في ذاته ولزمه تغلغل متعلقا اجمالا وتبعيا من جهة اخرى ان ذكره هو بهذا
 الاعتبار من لفظ الابداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلوله لفظ
 الابداء انما كان يكون لفظ الابداء وقوله لا حاجة بمعنى لفظ الابداء في الولاية
 عليه ومن حمل على نفي الحاجة من المتكلم احضار الى ان يفسر قوله في الولاية عليه
 بقوله لا يملك كذا **فقد** لكن عبارة الفصل ظاهرة في اللفظ الاخير وارجاع الضمير
 الى اللفظ لعدم مسبوقة بالاشارة الى اللفظ من نفس العبارة اللفظ الاخير
 ولا يشار الى اللفظ الاول اللاحق وكان وجهه قرب مرجع الضمير في اللفظ
 اللفظ الاخير قال بن ملكه التسمي اذ اذ الضمير بين الاقرب والابعد
 فهو الاقرب **فقد** وما كان الفاعل اللفظ في نفسه باخبار مناه التضمن
 دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة لولاه **فقد** ما وضع له نفسين
 ولانه لازم ما وضع له التزام اللفظ التضمن هو جزم اللفظ الموصوفه
 فقد حمل اللفظ في التسمي على اللفظ من اللفظ المطابق على خلاف المتبادر
 اذ المتبادر من اللفظ هذا الاطلاق اللفظ المطابق صرح به بعض المحققين
 في شرح المصاديق المشتملة على ان لا تحل اللفظة في التسميات على خلاف المتبادر
 الا انصاره لان هناك صانعي وهو ان اللفظ المذكور في تسمي الحكم

من كلف يصح ان يكون مدلوله

ملحوظا

منه

وبعد

اعلم ان كل ما يتبع علمه بالعلم

هو العلم بالعلم بوجه وصفه بالاعتراض بالزمان في الفعل والاعتراض
بالزمان تمام من الفعل فلا يوصف كلفه العرف بالاعتراض بالزمان فلا
يقال ان زمان زيد بيده ولو لا ان العلم بالعلم من المطابق لما احتاج
التوفيق اليه فيمكن ان يخرج الفعل بعد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
على المعنى المطابق لنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث
والزمان والنسبة الى فاعل معين فاما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان
يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون ذكر الفاعل لا شئ في فهم الحكم
بدون احواله فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث بناء على ما قالوا والزمان
ايضا بناء على ما اورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقة على الضميمة
لامع للدلالة التضمينية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد
بدون القابلية المتوقعة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال
الحدث بالمعنوية والحدث معنى مستقل بالمعنوية وانما توقف فاعله على
الفعل بواسطة عدم الاستقلال هو شرط فهمه بالمعنوية من معنى المعنى المطابق
بني انه لا شك في انه يعلم عند سماع لفظ ضرب لحدث والزمان مع انهم فهم
المعنى المطابق فكيف يتم ما تفقوا عليه من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة
وهذا مما يحق فيه العقلاء قريبا بعد قرن وقد نزلنا هذا بلطف من الله وتوكل
نوشه الرسالة الوصفية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الضيق لان الامور
معهنة باوقارها وناظره ينوع المياه القافية في هذا المقام فنتألم
الأكباد العظمى وان كنا من طعن الخالد بعد سبعة ساحة هذا الكتاب

حاشي

و نحن نقول كون الدلالة التضمينية بنفس
اللفظ لا يقتضيه وجودها بدون المطابقة

انما نحن فنقول وبالله التوفيق لاحضا في ان اللفظ لا يدل على
المعنى الا بعد ذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالة عليه متاخر عن ذكر
الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا ذكر لوضع لفظه وقد حضر
معناه عنده في ضمن ذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور
طريقه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن ذكر الوضع ودلالة لان المفروض
ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد من امر اخر يتسبب في اللفظ وهو
التفاهات النفسانية حيث انه مراد اللفظ والذي دعاه الى التلفظ
به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على وجه العام لفظه ذكر وضعه بهذا
الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن ذكر الوضع وليس هذا
من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم
خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه
من اللفظ من حيث هو مراد فاشارة الحدث والزمان في ضمن هذا اللفظ
هو الدلالة التضمينية ولا شك ان لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابق
ومنه هذا يتبين بمراتبه من راس العقلاء ينسحب الى كل من سينا ان الارادة
شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما ينبغي من وقوعه
من مثله كما زعم كل من ادعى الى ان فان الدلالة الانفعالات من اللفظ الى المعنى
من حيث انه مراد فلو لا العلم بالارادة المعنى من اللفظ لم يتوجه
السماع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لفظ المراد ولا على الجرح
منه ولا على لزمه ومن هذا يتبين ان دلالة المشتك يتوقف على القرينة
وليس معنى تحقيقا من الارادة متوقفة دون الدلالة فاما ان يردج
بالله ويطلق كانه حقيقا فانه ان يتكلم على ان القرينة ليست بمراد ولا تدل

بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة اختيار المشترك اليه
او اصار جزءا للفظ آخر فكل من لفظ عبد و لفظ الله في عبادة
محتاجان في دلالة ما على قرينة صارفة للفظ عبادة عن ارادة معناه
الفاعل واشكاله ان لانتم من افاضته برود التحقيق لتعلقكم بما عرفت
فلكم بضرورة غير توفيق ونصفي الى شئ ما ادنى اليه موافقة رفيق
التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحادث والنسبة والاول
كما اجمعا عليه ليس لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاء هم ففعل
غير ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل سلكا يكون في
منه انما هو واضطرار لمن شرح له صدره ورزقه ضرورة
فيقولون انما الاصحى ربي ان الفعل موضوع لحادث مقيد
بازمان وانما اجازت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يفتي
على المصنف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم لهية وجعل هيئة
ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلوله للفعل
انه يفهم الحادث والنسبة تفصيلا وقد انفردوا ان دلالة المدح
لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية الموحدة
وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحادث
على وجه يكون مستقلا لان ينسب الى شئ فيزيم مستواه الى شئ
شأنه يكون احصاءه على صدر الوجه لغوا **المراد** بعدم
الاقتراح ان يكون بحسب الوضع الاول لم كيف بقوله بحسب
الوضع لانه لا ينفع في افعال اسماء الافعال خارج افعال
الحرف لانه عن الزمان **المراد** ان يكون

انما ان ينكر الوضع للمعنى الزمانية اسماء الافعال لغير الزمانية الافعال
المسكية عن الزمان والانكار مسكوبة ليحقق اشارة الوضع فيها ولو
فهم المعنى بلا قرينة وكشها دة صرح بتعريف المعنى لها بالوضع والمانني
التعقيد بالوضع الاول فباستمرار ان مثل يز يد يد على معنى مستقل هو الاول
غير مقترن بحسب الوضع الاول هو الوضع العقلي لانه لم يكن الذات داخلة
في الوضع العقلي واسماء الافعال والاسماء مستقلة هو الطرث في الطرث
غير مقترن في الوضع الاول لانه وضع الاول لها نفس الطرث فلهذا المعنى المستقل
موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المسكية دوال على معاني مستقلة
مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع العقلي لها فانما في الوضع الثاني موضوع
لهذا الطرث والزمان هذا والاشي ان اسمية اسماء المنقولة عن الافعال الطرث
باستمرار وضعها طرثي للمعنى وعدم اقتراحها باعتبار الوضع العقلي الاصلي وذلك
بمعنى الاعتبار اذ التايق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون
وضع لغوا ومعتبر الاعتبار في اسماء الافعال مثل ذلك وضع الاول
وهو الوضع الطرثي لغوا باعتبار اسميتها واللام يكن كلمة ومعتبر فيها
لان عدم الاقتراح انما يحقق به ووضع الثاني معتبر لانه باعتبارها يكون
كلمة ولغوا لا باعتبارها لا يكون غير مقترن **فقد** على وزن فوقاة كتب
على الحاشية الدجاجة بقوتها في تصح فوقاة وقبها على وزن صللح فحلل
وقولا **المراد** او من المصادر التي لا يعنى او من معاني المصادر التي كانت
تلك المصادر في الاصل صواتا والمصادر التي منه الاسماء منقولة من معانيها

هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل من بعض معانيه الى اخرى
 لان معنى اللفظ انما يكون كمثل المصادر في الاصل صوتا عبادة عن كون
 تلك الاسماء اصواتا فتأمل **ف** او من الظروف يعني او من معنى الظرف
 والجار والطور **ف** فانه على تقدير اشتراك اشارة الى الاختلاف اذ
 الاقوال فيه ثلثة ثانيا كونهما مجازا في الاستفهام ثالثا كونه مجازا في
 الحال فانه يترى على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيذكر واحد
 معين ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل بالضرورة
 فلا يدرك على زمان واحد **ف** كما خرج من بيان حذو الاكم اذ اذ ان يذكر
 بعض حواشي ليفيد زيادة موقفة او ليفيد موقفة الاكم في الجملة في مقابلة
 عن اخويه لمن لا يتم في منه فهم تعريف الاكم لغاية غرضه وتوقف موقفة
 على تعقل استقلال المعنى مع انه كاذب ان لا يتقبل في فهم كثير من الخاطئين
 بهذا الكتاب وكذا تفوت هذه بيان احكام مشتركة بين قسما من الاسماء
 قد تم على التفسير وذكر الجواب سبيل التفسير المشتركة مع ما ذكره الاختصاص
ف فتأمل من خواصه منبرها من اول الامر ومن هذا اقدم على اعتدال ليس
 المتقدم للحرف والالتقاء بما ذكرنا لم يجز ان التنبه على البعوضة لا يستدعي
 ذكر من حصوله من مشابهة ما ذكره بل لا بد من ذكر من اللفظ بغير سبغ
 ارجع الى الال على الاكثر بالامور المشبهة من بذر كتاب **ف** واعلم ان التنبه
 اخذ كونه مني على ان ملاحظة اللفظ من خيرة من ملاحظة العطف والالام في
 كلمة من الال كونه واحدة من الامور المذكورة بعض من الطوائف وليس التنبه حقيقيا
 المذكور

التقريب
 ار مبداه

وان كان تقدم ملاحظة اللفظ اللفظ لان افادة ان كل واحد من الال
 بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل توحيث ما هو او هو من ان
 تحقن فالعقل لجمال العبارة لا على ما ينبغي لا يمر حتى **ف** خاصة التي
 ما تحقن به والابوجهة بغيره فسر الاختصاص مني الوجود في الغير على ان النبي
 راجع الى التنبه كما هو الاثر في هذا باب الادب واخوف في الاستقالات كلفاء التنبه
 فيكون مآلا انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره فسر
 لبعض من الاختصاص فلم يتقدم او تدر فلم يذكر والمرااد بالخاصة هو هذا الام
 المختص بمولا كان اولاد من جعل عبادة عن الخارج المحول على التنبه او حسب
 في كلام الحق على كلفات لا تحفظ ونقصات ولا يحق **ف** وحول اللام ان
 لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا التسمي بحيث ينصرف اليه من غير حاجة
 الى التعريف وجعل اللام فيهما عوضا عن المضاف اليه كجها عن عادتهما
 ولوم يات من اذ في كلفات لاوت بلام التعريف وما صورته في اللام
 الموصولة فانه ايضا تحقن بالاكيم اذ لا يدخل الاكم الفاعل والكم المفعول كالتوقف
 في لسان الاسم الموصولة الالف واللام **ف** والالف واللام هي جزء الكلمة
 كما في النج ولو قيل المبتدأ من اللام بجميع هذه الالامات لم يبعد **ف** ولو قال
 وخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله **ف** خبير **ف** ليس
 من اعتبار صياغة في اسف في جواب سائل من حمير حين قال امن اعتبار مصياف
 في اسف **ف** كنه لم يمت من عدم سبغ **ف** ولم تحقن بالامور المذكورة بالتوقف
 الالام ترعا بل يوق لو قال حرف التعريف لم يبتدأ من الالام بابتدأ من اللام

سبغ
 ينكسر

لا تحقن

اقترب اليها

التي

محقق

ويكون ظهور اللفظ في الاستفاد من اختصاصه فيه وان كان اللفظ في
البناء كلفها وبعضها في التأمل والخاصة من عدم التوفيق لبعض اقسام
اداة التوفيق دون سائر الخواص لان في تخصيصها التوفيق باللام
علم اختصاصه الباقي من اقسام اداة التوفيق كما ان في تخصيص التوفيق
للزمن من بين اقسام الالفاظ الالهية على عدم اختصاصه باقى اقسامه
وهذا اختياره اللام على الالفاظ اللام واستفاد منه اختياره على التوفيق
ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختياره على التوفيق
وان لم يكن اللام لانه ثابت مع الاسم المعروف ورجاوا ابتداء خلاف اللفظة
والى هذا هو الحق بجعله علامة يعرف بها الاسم **الاشارة الى ان المختار**
منه ما ذهب اليه سبويه لان اطلاق هذه الكلمة معه وان كان اعلى
كعبا من صرح به المحقق الشريف في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال
في ارباب النحاة انه لم يسم احد مثله من علماء النحو ولم يلق احد امثله
لنقدرا لابتداء بالتساكن فان قلت فائدة وضع اللفظ ساكن او ساكن الاول
حتى يحتاج الى زيادة اللفظة الوصل في ابتداء الكلام فقلت حصول الخفة
في ابتداء التوكيد في اللفظة مع سهولة الالهام ونعم قد سبويه بان
التوفيق يقتضي التوكيد وليلة حرف ساكن فيا سبويه يكون دليله ايضا حرفا ساكنا
قلت بل لا نسب ان يكون دليله متصفا بتعريف ما انصف به دليله بتعريفه
واما الخليل فقد ذهب الى انما ال وكان اللفظ في اللفظ المقطع جعلت
لوصول طلبا الى اللفظة المدونة كمال كسرة السجدة **والجواب** الى انما اللفظة

المفتوحة وان خالفنا مع كونها علامة لان اللام الالهية في اللفظ
لانه يبين معنى من قبل اللفظة يدل عليه اللفظة المطابقة
تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لا يشك فيه بل على الالف
الراجح لانه يبين ما قبل اللفظة التامة ويمثل الحسن والضعف
فانه لا يكره منصف ان التعيين للذات المعينة في مفهوم اللام فالاولى
للمصنف والنسبة المعينة في مفهوم اللفظة من تعريف اللام فالاولى
ان يقال ان تعريفه وتعيينه يقابلان على اللفظة وكذلك علامات عملها
فلما لم يكن في الفعل علامة تنكيسه يدخل عليه اللام **والجواب** ان
قد حقق في موضعنا ان الذي في اللفظ الذي روي عليه اللفظة
والجواب ومنها قول الجرح كائين يكون مصداقا لاجلها انما هي
الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منها سبق فما
اختاره اشارة الى البين **والجواب** في الجرح بقدر الاول او قدر
اما الاضافة اللفظية فهي في المعنوية هذا اولى مما يقال ان اللفظة
اللفظية لا يكون المضاف اليها اللفظ او مفعولا في الفعل والفعل
والحرف لا يكونان شيئا منها لانه يدور الى ان يبين وجه اختصاص
اللفظية والمفعولة بالاسم **والجواب** ان اللفظة كون الشيء مستندا
انما هو الاستناد اليه استنادا الى الشيء بوجه ضميره الى ما هو كماله
كالله كونه ولم يفته بالاستناد الى الاسم اما لما قيل انه لو زيد ذلك
لفا الحكم بالاختصاص واما لما قيل انه لا يخرج ان يجعل كون الاسم
مستندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم
اختصاص لارادها من التعريف والتعريف في عدم بيان اللفظة

انما يختلف افعولها فالتمثالان هذا الحكم على الحكم كما ان السائر اليه ابعده
 وحكمه اي من جهة الحكمه واناره اثار الى ان لا اوا الحكم الا من الترتب على صفه الارباب
 والى ان اضافة الحكم الى الضميمة لا يستدق قبول الى ان بعض حكمه وكانه اراد
 بهذا التبيين تقديم مقدمة لا يسوره بعد من دفعه اخر اخص بانه يخرج من الحكم المراد
 حكم مغرب ركب مع عامله ابتداء ونسبه الحكم بالشر في هذا المقام مما تاتي به الاحكام
 بعد اقوام وان اعترض ما اخذ في افاين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما حكم به
 عليه فيكون فيه اشارة الى ان تمايضي ان حكمه في النص على المغرب ولا ينبغي ان يفرق
 به باختلاف العوالم فان قلت العالم الصحيح على قولنا لا اسماء قلت فليكن جميع عامله
 فان العالم اعلم يكون غير حكمه وقيل انما هذا راسا في عرف النحاة **قوله** اي سبب اختلاف
 العوالم الداخلة عليه انما فيه العوالم الداخلة عليه لان معبدا لا يخرج عن اختلاف العوالم
 في وقت ما وانما يختلف سبب اختلاف العوالم الداخلة عليه وهذا الاولى مما قبل
 خرج بهذا الصنف اختلاف المستقيم كلمة من اقبال العوالم الداخلة على المستقيم عنه نحو
 من زيد ومن زيد ومن زيد او قيل في زيد ورايت زيد او مررت بزيد ثم تقييد العوالم
 بالداخلية يخرج عمل المبتدأ والخبر لاني لا اقول اما الحق بالآخر او الاول وهذا المتصور
 في الاور المعنوية كما **قوله** وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل للملاحة وليكون
 المفظ محمولا على ما لا يفسد به في عرفهم **قوله** او على المصدرية اي يختلف اختلاف
 لفظا وانما ان تفرق بين التوجيه والدعوية الا وانما يحتمل ان يتعلق باختلاف
 العوالم لان خلقه باختلاف العوالم او بكونه قاصر لعدم صغر العاقل في المفظ والمادة
 على انها سياتي **قوله** فان الصلبي وقت وفي ذكر الباء والتلا في المبتدأ منه وبين
 لا تخادها خلا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقدير في اعم من ان يكون حقيقة او حكما

مکاتیب

[illegible]

مکن لا ایستادگان را و معنی دیگر است که
از این کتب به

والمعنى الغرض على الفصل لأن الدعوى على تقدير فلفه باختلاف اختلاف لا
فرضه لا يوجب المعنى وهذا الغرض لا يستلزم اختلاف اللفظ وفتح الارب طلاقا
اي الاختلاف او بالاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية
في دلالة ما به الاختلاف على ما سلفه والافضل وضع المعنى عند المصنوع بالاختلاف
على اختلافه وبين السلف حيث قالوا الارب هو الاختلاف وقاله هم المصنف
لأن تعيين ما به الاختلاف للغة اولى لأنه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر
معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاول بالوضع
للمعنى ما به الاختلاف والاولى بوضع الارب المستعمل في مقابلة الالف لانه
البناء عدم الاختلاف **مكرر** على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اختلاف المعاني للعرب
واما المعنوية على صيغة اسم المفعول فيكون المعنى على اختلاف المعاني في كل ما
يدل على تباين المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه لان اعتبار المعرب اخذ
للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل المصنف انه على صيغة اسم المفعول
والاشار في استنباط ترك ما هو المشهور والدائر على السنة الكافة لمجرد اقرية هذا الالف
حكم انه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعوار المعرب المعاني لا يجب
تبدلها في المعرب فلذا عرض عنه الاشارة لانه المتألف بما هو الواضح **مكرر**
وانما جعل الارب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة التي هي الالف او الراء
مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فالواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد
الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر ما يشاهد **مكرر** لان نفس
الاسم يدل على المتعرب والارب على صفة فعل هذا الفاعلية ونظائر صفات
الاوليات لان ظلال اللفاظ وذهب شيخنا الى انها صفة اللفظ فقال في آية
الارب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان اللفظ هو

الجهة

مكرر

من قوله والصفة متاخرة ان وجد المتأخر متأخر المدلول والاولى المتأخر الدال
على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال
جعل الارب في آخر الالف لان كل من حروف الكلمة مفيد لمعنى الكلمة ولا ينبغي
بتغيير ما سماه المصنف لانه لا يمكن لانه لا يمكن لانه الكلمة على معناه بخلاف الحرف الاخر
فانه لا يمكن له المعنى ولما قيل يعلم على صيغة الاسم على صيغة ما فيه
مكرر ان الالف اعز الارب اسم لثمة فنه على ان الخبر جموع لثمة فلا يكمل
الحرف الا لانه ووجه تقديم العطف على الترابط **مكرر** ولا يطلق على الحركة البناء
ولا غير ما من حركات غير الاخر فانه مستعمل في الحركات البنائية غالبا
وغيرها من غير البنائية ايضا كون الشئ فاما حقيقة او حكما كونه
مطلقة من كل وجه **مكرر** كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما كونه فذلك او مشتقا
بما كان اسم **مكرر** ان علم الاضافه ان يكون الشئ مضافا اليه فهو متعدي
اضافته اليه وانما حذف الاعتماد على فهم المتكلم المقصود من المتألف
بالفاعلية والمفعولية لان كون الشئ مضافا اليه متباين لما كان الشئ مضافا
ولم يزل كون الشئ مضافا اليه حقيقة او حكما ليس على مضاف اليه بالاضافة
اللفظية وقولنا تحسب كذلك لان كل ما ادخل المعنى تحت المضاف اليه
حيث قال الجواهرات ما اشتمل على اللفظية المضاف اليه فهو كل اسم نسب اليه
شئ بوالله حروفها لفظا او تفهيرا اذ لا بد من تعديم النسبة بحيث
يشتمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الناقص فانه صريح بتعديمه عن
باقي المفعولات وكذا المفعول **مكرر** لم يخرج الى الحاق الياء المصدرية الاولى

اي علامة

٩١

الاول لم يبق الباء المصدرية **قول** وانما احقق الرتبة بالفاعل والنصب
 بالفعول لان الرتبة تقابل الفاعل فليس بين وجه الاختصاص فيما هو
 اصل في الاعراب لكونه معولاً هو اصل العمل **قول** فاعطى القليل القليل
 القليل لكونه مفعولاً ثانياً ودخول الام التقوية في المفعول المتأخر عن الفعل يجوز
 وجوبه من جعل التركيب مع تقنين من اجعل فصار مال المفعول فاعطى القليل
 بجعل القليل لا تخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالتقنين مع
 العرف لان الاعطاء للقليل في الجعل مازال فاعطى مازال للقليل
 وكل ما جعل للقليل قليلاً او مفعول كذا وفان اعطى القليل ما اعطى
 من المفعولات لاجل هذا القليل فانه المقتبس عليه للتكثير **قول** ولما
 لم يبق للمضاف اليه علامة يزاها جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراراً
 ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يري ان قولنا مررت بمديني
 يوم الجمعة لتأديبه لكن كثره دون كثرة الفاعل فالمتوسطة الكثرة المتوسطة
 في القليل **قول** العامل احتاج الى بيانه لا احتياج موقوف الموعود اليه لا اعتبار
 العامل في مفعولهم بل ما تم ولذكراً في حكم الموعود وتأخير من بيان الاعراب لان
 تعريفه يتوقف على موقوف المفعول المقضي والاعراب ومن قال اخر عن الاعراب
 لكونه سبباً بعد اختلاف الاعراب فانه سبب في خروج من سواء الطريق
 وطلب المتيقن من الفعل العميق **قول** ما به يتقوم ان به يحصل دون غيره
 فيه على ان سببه للتقوم ليس سببه الاعراب بل اختلافه فان
 الاعراب سبب في تمام خلاف العامل لا يقال ينتقض بالاستناد وما يقوم

به المفعول

به المفعول المقضي والمركب من المفعول والعامل لا يقال قولنا لا يري ان قولنا
 قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ووجوه الماء الماء
 تأمل **قول** المفعول المقضي ان يري ان الماء للمفعول الذي في قوله المفعول
 والمفعول المقضي لا يوجد في الفعل عند البهرين فلهذا اقتيد اليه ادعاهم الا ان يقوم بالباء
 في محسب زيد لكونه في الفعل مضافاً اليه حكماً وصورة فلهذا من قال يري ان
 لانه **قول** حررت به يد الباء عامل امتداد غلام زيد فاعطى من بعض حروف الجر
 وعند بعض المضاف الناب عن حرف الجر **قول** فالغلو لما فرغ من بيان الاعراب
 والعامل المفعول المقضي اراد تفصيل انقضاء المفعول فانه تارة تنقض الحركات
 التثنية وتارة ماسوي الغنى وتارة ماسوي الكثرة وتارة تنقض الحرف
 التثنية وتارة ماسوي الباء وتارة ماسوي الالف فلهذا في اسم سنة
 ان الالف مفعول لا يري ان يكون متني ولا يجوز لا هذا مفعول ثان للمفعول وسنشرح له معنيين
 احياناً كلاهما في محل ولا ينتقض القاعدة بالاسماء السنة وواحد المشي
 والجميع حركتهما بنقبة المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف غير المنصرف لان
 المنقسم اليها اسم من شأنه ان يقبل التثنية ومنع من عدم الاشتراك او لم
 يمنع لان المنصرف الموعود بالحرف بمعرل من التقوية ولا يغير منصرف اجري عليه الحركات
 التثنية للاضافة او اللام او ضرورة الشئ او القاسم بل ينتقض به قاعدة غير
 المنصرف ولا ياتي به **قول** ايضا لانه يعلم من بيانه عن طريق الاستثناء والبيان
 بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة الفاعل المنصرف
 كما لا يشتري ان التثنية على ان هذه الامور حجت عما هو الاصل فيها **قول**

Copyrighted material

ان هذا هو معنى علامة الضعف والقرب من ان يقال العرب بالحروف في الضعف والمخفى به
 ستة الحنفى وكلا واثان والجمع والواحد عشر ان يجمعوا في مقابلة كل فرع اصلا **قوله**
 وانما احتدوا هذه الاسماء الستة من بتمتها الحنفى في كونها معايتها بمسنة عن هذه
 تاوفا في كونها بمسنة عن تعدد او في كونها معايتها مستمرة للتعدد ولانه الجنبى هو
 التقطادون الحنفى هذا ثم ذكيت فاسوا الفم والنزى ظاهرا وما فيها في والاولى جاز ان يقال
 الحنفى بتمتها الحنفى والجمع في انه فيها حرف ليس بعده معايتها بالام فان تمام الام بكونه
 التثنية والجمع والمضاف اليه والتثنية واللام قوله ولو جود حرف حارج لا عراب
 او اخر ما بين الاعراب ووجه غير حال الاعراب فتاة الاعراب في الظاهر ما بين
 والتثنية وهذه الحروف هي في الاربعة الاولى لام الكمية وفي الاخرين عينها بعينها
 عند الرضى وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المحصى لانه الاعراب
 لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكتفا بل تعظما لم يكتف بالبيان اخرج واعلم ان الظاهر
 انه جعل كلاما من ابتداء عن المقصودة وجود حرف صالح وجها يجعل الاعراب في هذا
 والاسماء الستة دون غير ما بالحروف ولا يستقيم لان الابين والولد والوالد والام والقرية
 اما غير ذلك مستند عن تعدد واما لاوى وجود بدون اعداد والام **قوله** وكذلك كلنا التاء
 بدل عن الالف والالف الثانية لانه علامة الثانية لا يكون متوسلا وما اضيف
 اليه كلا وكلنا بحيث يكون متبع او ضمه ولا يجوز ان يكون متبعا وغير ثنية الالف الشر
 كقولك كل زيد وعمره والحق التاء بكل مضافا الى التثنية افضح من تجربه واحسن
 في الف كل اثنتي الاصل واو اوباء والاكثر دون على الاول **قوله** فاذا اضيف الى المظهر
 في هذا المظهر ان يكون موقفة فلهذا يكون اعراب بالحروف يكون مضافا الى مضمرا بالجمع ان
 مستند كالحال في تحت قوله ومضافا الى التثنية لان تكرار الوحدة وهو الجمع بالواو والنون
 سواء وكان مفردة مؤنثا او مذكرا سالما او مفيرا في نظر لانه المعنى في كونه الجمع في كونه ان في كونه
 كان اكم فلهذا علم بفقهاء التثنية

بتمتها التثنية مع انه في غير علم بتمتها التثنية بتمتها التثنية بتمتها التثنية بتمتها التثنية
 او المتوهم ان اسم وليس التثنية الاضافي واو اما المتوهم بتمتها التثنية بتمتها التثنية بتمتها التثنية
 من هذه فمهم المكتوب والحروف على هذه فمهم لفظ الجمع المذكور ان لم يكن او ما لا في
 اخوات غير ان بان بربها ما على صورة الجمع المذكور وليس **قوله** في كونه الجمع في كونه الجمع
 المراد بالاحتشاش على ما اشار اليه بقوله ونظارة البع وبتمتها التثنية بتمتها التثنية بتمتها التثنية
 كلما دخلت امة قلت اخواتها فاستعمارة الالف لثقل استعمارة خبثه غير مستحقة
 للتثنية **قوله** والاف يطلق على ثنتين على ثنتين ولم يصرح على ثنتين وكان لم يكتف اليه
 لانه لا يخص غير ثنتين وهو بصدد تحليل الحكم المستند ولا يذهب عليك ان ما ذكره في هذا
 ان ثنتين فافوقها ليست جرمها في الالف علفت على تلك العشرة فليست بالعام
 على الخاص وما يفيد به وان يقال الاعداد مائة من الاعداد مائة من الاعداد مائة من الاعداد
 الالف تكرار مراتب الاعداد فلهذا الالف كالمائة في انها لا واحد لها من فظها
قوله والاف يطلق على ثنتين على ثنتين وعلى ثنتين وعلى ثنتين وعلى ثنتين وعلى ثنتين وعلى ثنتين
 لا يخفى عليك ان لو قال الجمع هذه الالف لكان في كونه كانه **قوله** وانما جعل اعراب
 التثنية مع حقيقة الالف الاولى ترك مع حقيقة لان بيان التثنية في الالف في كونه مؤنث
 البيان في الجمع ولانه لا يبعد قوله لانها فرع لكونها بكلمة وكذلك قوله
 وهو علامة التثنية والجمع **قوله** وفي اخرها حرف يجمع للارباب فان التثنية
 ممنوعة لان العلامة لا يفرقت عند ليس بتغير العلامة بل بتبدل علامتها
 فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف او ما قبلها
 بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة **قوله** وكذا التثنية بالاضافة الى الجمع فانه
 الجمع الاضافة الى التثنية لتوقف الجمع على التثنية ولا يوافق التثنية ان كان اعرابا
 واكثر ان كان مفردة **قوله** وجمد التثنية على التثنية في كونه التثنية

وشار الى تقسيمه اليها بما سبق في بيان الحكم المعرب حيث قال لفظا او تقدير
 بعد اذ جرح في هذا البيان فانه الاول ان قوله تقدير بيان لا قسم التقسيم سابق
 لا التقسيم الآخر للارباب كما ذكره بعض الشارحين وكأنه ينبغي ان يذكر البعض ما ذكره
 على ان قوله لفظا او تقدير انشغال الاختلاف العمل للاختلاف الآخر وان كان قوله
 والتقدير بعد ما عرفان بتعريف العمدة وان كان ان هذا الكلام متصل بما قبله
 كمال اتصال **قوله** ولما كان التقدير في اقل اشياء الى وجه تقديم التقدير في اقل اشياء
 لكونه الاصل الحق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقدير في تحاشا الى التقدير في
 مقام البيان **قوله** التقدير في اي تقدير الارباب الاسباب ان يفهم بالارباب
 المعترس لبيان قوله واللفظ فيما عداه **قوله** فيما في الاسم المعرب الذي لا يقدّر
 الارباب ان اشار الى ترجيح جعل ما هو له مرجح التبادر الى ترجيح حذف العامة
 على حذف المضاف في قوله تقدير اي تقدير اعرابه لان حذف الفصلة هو حذف
 العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال
 مع ذلك فانه هذا الوجه لظاهر الصريح وليس كذلك ان جعل ما عداه على حرف آخر
 اي حرف آخر تقدير الارباب فيه لانه لا يخرج في الارباب بالحرف المقدر **قوله** في قوله
 الاول اوجه **قوله** كعصائه يذكر عصا على ان الالف المقدره كانه مذكورة وراعى
 ذلك في الاستغناء فان قلت الارباب في عصا قبل الاعلال مستغنى
 كما في فاض الاستغناء فان الاستغناء في ادى الى الحذف ووجهه في عصا التقدير
 فان استغناء الواو المتحركة ادى الى القلب ولكن ان جعل عصا ملحقا بجعل
 وفاض الفاض والفضل المتقدم فليعصم المعصم **قوله** وكما في الاسم المعرب
 بالحركة المقتضى في الاسم المفرد المعرب بالحركة كلف في مثل سلماني ومسا جري
 وعباوي قبل الاول ان يثبت الحركة باللفظة ليخرج عن عصا فان تقدير الارباب

فانه لا عمل في تقدير فاض كعصا في قوله
 فانه لا عمل في تقدير فاض كعصا في قوله

فيه

في

فيه قبل الاضافة وفيه ان اعمل عصا في عصوي فالمعرب الالف ما تقدير
 اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تقدير الارباب بالاضافة ولا يكون تقدير
 الارباب قبل الاضافة على انه يخرج عنه حروف مضاف الى الالف المستغنى عنه
 واصل فيه نعم ينبغي ان يقتصر فاض ما سوى المضاف الى الالف المستغنى عنه لان الالف
 في ان قص المضاف الى الالف المستغنى عنه لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي
 اقتضت الياء الحركة الارباب حتى يكون تقديره بالاستغناء وان كان لا يعمل
 قوله مطلقا باعتبار كونه قيد اعلاى لهذا التعريف ايضا الى هو كان خصوص
 او مقصودا او صحيحا **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة
 اخرى لا اذ لا يمكن جعل هذه الحركة سورا كما جعل علامة التنبيه اعرابا لها
 متعقبة الياء المتقدم على العال فلا يمكن ان تكون اثر الفعل والالف ان يكون العال
 لتخصيص الحاصل واما علامة التنبيه فاحد الارباب ومنه التنبيه لتخصيص اعرابها
 لاي التنبيه والعال لتخصيص خصوص اعرابها **قوله** يعني كون الارباب تقديره في
 حيزين النونين هنا فائدة تعميم مطلقا هو غلاي وان جعل غلق بها وهذا
 جعل البعض محصورا بعلامة وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم التخصيص
 المحصور غلاي بل جعله لاي حسن القابلة بينه وبين قوله كفاض رفاعا جوا
 وسلمني فعا فان تقييد المقابل بغير ان يقيم المقابل الآخر ويمكن ان يقال جري
 بعصا مطلقا ما كان الف محذوف وما كان الف مفعولا وبغلاي مطلقا ما كان
 ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوف مذكورا غلاي وما كان ياؤه مسدودا
 بالالف غلاي غلاي فاعلم في وجه تقدير الارباب في نحو غلاي انه لا يستغنى
 آخر الاسم بالفتحة تقدير الارباب فاعلم وانما في انه لا يستغنى بالفتحة او الفتحة
 ليشاء ان يكون غلاي ما يثبت وافت وبابا وباعنا **قوله** كما في الاسم الذي

Copyrighted material

في اخره يا بكسورة ما فيها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كطبي **مركب**
 وهو مستعمل على قولهما في قولهم فاض فيكون مجرورا ووجه التفسير
 ان يكون ذكر الخوض كاد مع ذلك تجوز ان لا يكون في الارباء
 مستعمل على فاض **مركب** يعني تقدير الارباء للاستقلال فتكون في الارباء
 وقد يكون في الارباء بالحرف يعني ان عوض المضم من كثير الاشياء ان تقديره في
 هذا القسم فتكون في الارباء بالحرف وقد يكون في الارباء بالحرف لا يستقل
 الاسم المستقل فلا بد ان ياتي في قسم من المستقل فيكونه وغفلة ومن
 افضل الامثلة الشارح من غفلة عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدي بيان
 نكتة ترك المضم عوضا عن المستقل فلهذا طريقا لا يوصل الى المطلوب فليكن
 بالمرط المستقيم صراط غير المعضوب ولا تجب فانك لا تحدي من اجبت
 ولكن الله يحدي من حيث الى صراط مستقيم نعم تخرج على الشارح انما ذكره انما تخرج
 على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة وعنى من زمان
 فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحو قولهم يعني تقدير الارباء
 للاستقلال فتكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المقدر فانه لا يكون
 الا في الاحوال الثلث ولما كان تميز المستقل عن المقدر باقتضائه المستقل
 بعض الاحوال دون المقدر وكان معصوده من ذكر الاشياء بيان الفرق بين
 مثل لما يكون الارباء المستقل تقديره في الاحوال الثلث بخلاف في اقسام
 ورايت اقسام القوم ومرتبة في القوم وجاني مسلو القوم ورايت مسلو القوم
 ومرتبة في القوم واما مسلو القوم زعمنا فقط في حكم **مركب** وقد يكون الارباء
 بالحرف تقديره في الاحوال الثلث للاستقلال وبناطه ما اذا كان الارباء
 بمدة ولا في سائر نحو المسمى الصلوة بخالصا ونصبها فيخرج عن مصطلح القوم

والمنش

والمنش القيد المرفوع فان انما لا يكون مدة اصلا **مركب** اي فيما عدا ما ذكره
 فيه الارباء او استعمل في غير ما عداه راجع الى ما ذكره من قسمي المنش
 والمستقل لا ما عدا ما ذكره من الاشياء حتى يرد الاشياء التقديرية
 الغير المذكورة على ما في اللفظ فما اورد من بعض فاض الامثلة
 التي رجع رحمه الله على ما في اللفظ من الاشياء ويكلف في دفع
 بعض الامثلة بما لا يسمي ولا يسمي من جوع واحتياط الارباء في
 بورد وبعض الامثلة لا حاجة الى ما يقضي منه الجوع ولا يسمي
 غير رعاية الادب بهذا او قوله ما ذكره من انما يحتاج في ايراد
 فيه ما عداه مع رجوعه الى المنع والارشاد والمستقل
 انما قبل المنع وما ذكره وهذا طريقا لا يوصل الى المطلوب فليكن
 الى المنع ولكن لا حاجة من هنا الى هذا التأويل لانه المنع
 اذا ذكره العطف بكلمة او يجوز انما اذا ضم الزاوية لانه في الحقيقة
 راجع الى احد الامور لا الى الجميع **مركب** ولا ذكره تفصيل
 المنع وغير المنع يعني تعريف غير المنع لا احتياط تفصيل
 العرب الذين سبق اليه قلب ولا احتياط بعض احكامه كمنع
 المعرفة ايضا واما المنع فلا يحتاج الى معرفة الا لا يحتاج
 من تفصيل العرب فلا يحتاج الى تعريف غير المنع كمنع الاشارة
 بالتعريف وترك المنع بالمقابلة وما يجوز اليه التفصيل السابق
 للمعرب ما في المونث والمذكور ما في المنع والجمع فينبغي ان يذكر
 متصلا بغير المنع قبل اشارة في قوله فلا وجه لتفصيل
 بينها وبين تفصيل العرب وما في تقديره على المصطلح في قوله
 والفتحة لانه انما يحتاج الى معرفة تفصيل غير المنع وما في قوله
 والخبر وما في قوله والفتحة في ما قبلها اخلا لبيان هذا الخبر

قوله وكان غير المنصرف أقل من قوله بالوقوف بالوقوف بالوقوف
 بيان الأقل أن يؤثر على بيان الأكثر وتترك الأكثر بالمقابلة كما ينظر
 عليه في تفصيل مائة البيان وأما الوقوف بالوقوف فلا يتوقف
 فيه الأقل والأكثر حتى يقال التقى بتعريف ما هو الأقل إلا أن يقال إن
 الأقل في بعض السياج يستحق أن يؤثر على الأكثر أو يؤثر في البيان
 بالتعريف أيضا فنشترط للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعريف
 والآوجه أن يقال اختار توقف غير المنصرف لأنه وجوده في الوقوف
 عدم الوقوف بالوقوف بالمقابلة إلى الوجود في **قوله** والكثير بتوقفه
 لأنه يعرف بمعرفة ولم يقل والمنصرف ما عداه كما في الأعراب
 التلقظ لا شاعرا عنوان غير المنصرف بأن المنصرف ما عداه
 بخلاف عنوان التفسير وأعلم أن المذهب لا يخرج عن القوم في المنصرف
 وغير المنصرف فإن المنصرف عندهم ما يذهب أو كانت التثنية والتثنية
 وغير المنصرف ما يذهب الكسرة والتثنية على ما بينه الزحبي
 في التفصيل فالمذهب بالفتحة والكسرة والمذهب بالفتح والفتحة في
 أن يكتفى بتعريف غير المنصرف لأنه لا يمكن معرفة المنصرف بالفتحة
 إليه وأما المصنف فإن المنصرف وغير المنصرف عنده فسمان للمعرفة
 بالوكلة أو لا فائدة في وصف المذهب بالفتح بالانحراف وعدم
 معرفة المنصرف بالمقابلة لا اختصاره المذهب بمقتضى تعريفه فيها
 كما إذا كان مطلق المذهب نحو عنده فيهما على ما قبل **قوله** غير المنصرف
 المنصرف ما فوض في الصرف فانه تأثير الصرف عن حاله الأسس
 بالتركيب أكثر من تأثير غير المنصرف حتى كان بالقياس إلى المنصرف
 لأنه يتصرف بالتثنية والكسرة دون غير المنصرف وقبل جاز
 بمعنى الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة في الكسرة والتثنية

أو زيادة

أو زيادة التثنية **قوله** اسم موصوف اختار تفسير كلمة بالفتحة
 وهو اختار احتماله لأنه أقرب باقتضائه الشرح بالفتح
 ولم يشترط احتمال الآخر لوضوح أمره واستناده وقد تقدم
 مثله في غير مرة وأن لم يتنبه له بعض أفاضل علماء اللغة
 إلا في هذا المقام وأظن بالانحراف إلى الألباب ما عدا هذا
 عنه بالمرء كما هو دأب الأكرام **قوله** من على فتح ولا يجوز أن يكون
 التقدير من فتح على لأنه لم يوجد منها شرط حذف المضاف
 على ما يحكي للعارف به فمن جواز أن يكون التقدير من فتح على
 ثم اشتغل ببيان نكاحات فخرج به تقدير الموصوف فلم يترك
 ما لا يجنبه **قوله** والعلة السبع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه
 لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المصنف وأنواعه مع
 ونصب وجرا إلى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام
 أوله موانع الصرف تسع كلها الجنب ثمانية منها مما لا يعرف
 هذا وهذا الألباب لا يحيد إلا بآثار النجوم والتصويب الزهري
 ولم يذكر الألباب كلها ليتغنى عن التوفيق لآمال بيانية غير المنصرف
 الذي استفاد من البيت الأول على ما بين الأول أنه يقيد
 أن غير المنصرف ما فيه على ما يخرج منه ما فيه على وأصله تقوم
 مقام العتقين وأما أنه يدل على أنه باقيا سبيين كعدم
 الانحراف مطلقا مع أنه يجوز صرف هذين وثالثا أنه يدل
 على أنه إذا جمع في كلمة النفاث ثمانية والعلمية مثلا يكون فتح
 للسبيين مع أنه ليس باللفظ بالالف **قوله** وذلك مجموع
 عدل الله في تنكير الأسباب في هذين البيتين لأنه إذا التفت
 عدل الكل عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا السبب

وصف ما هو الوصف الحسن وبكثير اوجه كان المناسب
تكملة النون ايضا الا انه لم يسا عدة النظم فما حسن ما قال
بفضل ان رضى ان الالف واللام فيه زيادة **قوله** والعدو
في عطف ما بين العلتين الى ثم للترخي في الزمان ويستعمل
لنقرا في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله او اذ في ذلك
ان الجمع اعلى مرتبة مما قبله وما بعده فكلية ثم في العلتين لهذه
الكلية الجلية **قوله** ولو جعل الالف فاعلا لقوله زيادة
اي هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شي في عرف اربابنا ليرى
اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر ففهمه في عبارة ثم بعد ذلك
قوله وهذه القول تقرب ما نسب في كلامهم الوجهة التي المذكورة
ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحة وقع في العلم في
الابا لعدم مساعده النظم بان المقصود تقرب غير المنصرف
والعلم من الحفظ لا تحقيق القول فيما اذا لا يسا عدة النظم
وقد عرفت بعض المسامحة في السبب الاول مما ذكرنا ومنها ان
العدل كما بين في تكملة ما في قوله والنون زائدة مما ذكرنا
اشراج وقما تذكر لك في ان السبب مجموع الالف والنون لا في
النون ولنا وجه خامس ذكرنا في شرح الفريد **قوله** او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقوي قبل الاول ما بين
او ليس في كلام الناطق ذكر العلة قلت الموانع هي ما بينه والياء
زائدة لا لا يتغير على موانع الحرف **قوله** وقال بعضهم انه انما
لا جدى لمقولة القولين الاخيرين فلذا لم يسميهما ونحن اقتضينا
اشره **قوله** ثم حيث اشتمل على علة من انما قبله ذلك لان
غير المنصرف لامن هذه الحيشة احكاما اخر فمن حيث انه

مور

مور بكملة ما ووجه حيث انه فاعل حكم الرفع الى غير ذلك
ومن حيث انه روع في التناوب او انه دخل تحت
حكم الضرورة او روع في الالف كما في ما على الوجه
والننون لكن الاظهر الاخير ان يقول ان حكم غير المنصرف
من حيث انه غير المنصرف ومبهم من قال في وجهه
ما يكاد يثبت عن القائل بالحيشة **قوله** ان لا كثرية
ولا تنوين ذكر الحكم السريع انه علم سابقا لثبوت
اي ان تعريف غير المنصرف بما لا يرد هذه الكسرة والنون
تعريف ما بين يجب ان يجعل كثرية ما حكم غير المنصرف
ففيه الكثرة في حيثين على ما فضل في تعريف الموت ولو
اقتصر على ذكر النون لم يكن الاشارة الى انفسا تعريف
غير المنصرف الا في حيث النون او لنفسه على ان منع
الكسرة من غير المنصرف بالاحكام لا بالثبوت فانه لو ثبت
بالننون لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف
منع النون والكسرة منع بالثبوت كما قال كثرية وتوهم
من قال ان الالف بين الحكمين لا في ارب حبيط **قوله**
فيه الفعل في هذه الالف الفعل لمث مراتب اعلاها
بوجوب البناء وانما لا يوجد عدم الالف واوسطها
بوجوب الفعل واليسع المقام لتفصيله **قوله** لان في قول
فانم ثم نقول فاقية المعروض البناء القائم المطلق لا القام
الموجود عن البناء وهو المذكور في المعروض للالف واللام
الرجل مطلق لا الموجود عن الالف وهو النكرة فالقوة في
في التثنية والتعريف والتمية والفوقية المعبرة في مخرج

اعم عن الوهمية والحقيقة **قوله** اذا حصل في كل كلام الذي له
 سادس وخلاف الاصل بمعرفة المتوقف على الشيء لانه
 كما ان تحقق الفروع يتبع تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل
 يتبع تحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يتحقق الاصل
 الاصل فلا حاجة الى جعل الفروع مثلاً لفوعة الموقف على
 الموقف عليه والموجود على الترتيب لانه الموجود ليس فرعاً على
 الاصل بمعرفة الموقف وليس للفوعة معنى يشمل الموصوفية
قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المتخصص بنوع
 حقيقة او حكم ووزن الفعل الذي فيه احد الزوايد الثلاثة
 في حكم الوزن المتخصص فلا يبيح ان البيان فاعلم **قوله** اي لا يبيح
 الجواز في معنى سلب الوجوب والامتناع ويحذف سلب الامتناع
 والعرف قد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الوقوف في الزمان
 فلا يبره بقوله لا يمتنع **قوله** وما وقال الكسر والتنوين
 لا يلزم حكم الامم منها فيه ان غير المنصرف ما فيه علان
 مؤخران يجوز ان يخاف من ان يتغير بالضرورة او اعتبار
 النسب فلا حاجة الى حرف العرف عن ظاهر **قوله** وقيل
 المراد بالعرف معناه اللغوي الى الظاهر في حرف معناه
 الاصطلاحي والظاهر من ضم حرفه رجوعه الى غير المنصرف
 بحكم قوله وحكمه والى جهة يندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة
 لترك الظاهر الثاني فافهم **قوله** للضرورة لانه الضرورة تزد
 الاشياء الى اصولها ولا تتركها عن اصولها ولذا لم يرد عدم
 حرف المنصرف لا عند الضرورة بل في البقعة كما لم يخرج جيل الف
 المقصورة للضرورة لان اصل الممدودة المقصودة وجوه

الكونية

الكونيين وطائفة من البقعة من منع حرف العلم بالضرورة
 فكيف جعلت في احدى هذه البقعة ما قاله فاعلم رضى الله
 عنه في مرتبة النبي صلى الله عليه وآله ما اذا علم من شيء ضرورة
 ان لا يتيم مدعى زمانه فاعلم **قوله** فاني جابها حتى غابته بوى
 فوش انهم مرتبة بالتحقيق بضرورة سبب كرون
 البرية فاك المدي غائب والمفني ما الذي اواى شيء وقع على
 من ثم مرتبة الحمد في ان لا يتيم مدعى زمانه واعتداده انواع
 العلية والاستفهام للاستفهام لا لافقار والمفني لا يقع عليه لانه في
 شئ من شئ الفاعل او المفعول ما اوجب على من ثم مرتبة الحمد
 ان لا يتيم اليه والاستفهام للنسبة في عظم الموقف وهو كمال الاستفهام
 عن ثم الفاعل **قوله** ان ذكره بالفتح والكره لتبديل **قوله** لان
 رعاية السبب بين الكل او من هم عندهم ولد اصاب السبي
 فيه اجل حسنة الكلام وخبر بها في الشيء او في مع اللفظ
 امران ومنه في التبريل بين الكل لم يعبده واللفظ المشهور
 بيد **قوله** في بعض السبب قال كانا كنت باجاء في الركب
 قد جازوا اي جزم آراء في باجاء فقال الكائن بسبب **قوله**
 كسر الزاوية فليمنع اليد لا يمتنع بالانساب **قوله** وان
 لم يحصل الا قد الضرورة اشعار بانتهى يحصل الا قد الضرورة
 ومنه وجوب حرف اعلام الاوزان التي قصد بها ما يوزن
 منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعمل
 فاعمل مضاربة فيضرب مضاربة لا محالة لتسايف مضاربة وقيل
 من هذا القبيل ان لفظ منصرف اربعة بغيره فانه فاعمل به
 معاملة اذا اربعة بمعناه مع انه قد يكون غير منصرف في الحقيقة

قوله

لازمة للكلمة كالصوت فانه احد الامور لازم لافعال التفصيل فكان
 اللازم منه مجتمعة الصوت للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد والذكر
 صار على ما افعله اللام فيكون سمي على التسمية معدولا عن السخو ولا
 حاجة لادخال اخر الى تعريف العدل بالخروج عما هو حقيقة
 من الضيافة واستلزام كلمة اخرى معدا ما تدبرهم من ان ما غير
 اليه التوليف يتحقق بغيره في صفة يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حقيقة
 من استلزام كلمة اخرى وهو بخلاف تعريف الحق فانه لا يدل على
 مع الصورة حكمي كاللام للفرق بينها وبين اللام لحوار الفصل بينهما وبين
 حروفها بالحرف الزائد بخلاف اللام نفسه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقيقة
 الا ما ليس حقيقة فانه تقدير في الصفا هو حقيقة **قوله** التي تقتضي الاصل
 والقاعدة انه يكون ذلك كما عليه بالخروج انكم عن صيغة الاصل
 بهذا المعنى في غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي
 ان يكون عن صيغة عام لان يقال ما اقتضى ضرورة منع العرف الى
 ان يحكم بان حكمهم بان حكم الفاعل من العبارة فهو الحكم الفاعل من
 العبارة يخرج من صيغة المصدر التي هي على مقتضى القاعدة
 وهي عادية على **قوله** ولا يخفى ان صيغة المصدر في صيغة الاكم
 انه كان بعد مودة موقض لخروج الاصول فثبت الضرب بعبارة
 وان كان ما فرض المادة ووضع معناه فثبت ثبته ليس بمتك
 لان ما وضع ثبته نفس المصدر وما وضعه كمن الوصف بالوجه ان
 يقال خرج المشتق من المصدر اسماء ببقية الصيغة بالاصلية
 لان صيغة المصدر السماعية بتطبيق الصيغة ليست مقتضا

اصل

بحسب اللفظ القياسية

اصل وقاعدة المشتقات من المصادر القياسية **قوله** فلا يتقص
 حذف عن بعض الحروف كاللام التي روت في الالف وكذا المحذوف في الالف
 واسطة كقول وجه ولا يبعد ان يقال خرج عبدة كل ما غير باب ال حرف
 اصلي بالحرف اخر كالمقام والاباء فاما المادة بسبب ثبوتها فلم
 سبق من القياسية والقاعدة في الجارية باعتبار في المادة
 غير هذا ينبغي ان تحقق هذا المقام في قليل من بيان قوله خرجت عن
 الحقيقة ان القياسية كالمقام فيصير عن المقام **قوله** المقصود منها
 تحصيل العدل على السبيل في هذا الجواب وهو ليس كما اذا
 لا يشبه على المتفطن ان المقصود في تفصيل التعليل في ثبوتها بغير المصدر
 في غير المنصرف وبسبب ان العدل على هذا الوجه لا يحصل بهذا المقصود
قوله اعلم اننا نعلم قطعا ان اخره قوله كلام على ان ما استمر في كتب
 النحويين خرجت تحت محقق في ان العلم القطعي على انكم بالكلية لا
 ضطرار اليه في الصرف وانما المحقق ثبوت اصله ما خرج عنه فلا
 فان ثبت انه كان ثبوت اصله محقق والاصل الا ما يقتضي القياسية
 غير فيكون الخروج كالاصل ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي
 اليك ان يكون الاكم عليه لانما كان عليه ونعني بالخروج انه كان عليه
 خرج وهذا الاولا لا يحكم به الا الاضطرار فيقول ما ثبت من ثبوتها على انهم
 ارادوا ما خرج محققا الخروج عما هو اليك الا بالخروج عما ثبت
 للمادة ومنه ما حكم به ان خرج الخروج عما ثبت للمادة ومنه ما حكم
 ما اعلم في غير ما اشارت في تعريف العدل ومنه ما حكم
 انه يخرج من غير المنصرف في تعريفه بالمتبع لان

والثبوت على عدة واحدة

انما يكون الخروج النوع

لا يعرف غير المنصرف بالعدل عالم يعلم انه منع منه الكسر
والسبون فيلزم الدور الا ان لم يمتنع اليه لان ذلك
لازمه في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الغبار بانه قليل يمكن تحداوه فتعلم **الخبر** **الا**
تبرهوا العدل فيما من هذه الامثلة فعملوه غير معروف
لعدل التشبيه لذات السبب في الاسباب
سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان الثاني والوصف والجمع والجمع والنسب مما يثبت
بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شئ
منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل الحقيقي
فان كان هو الخروج عما هو التقياس فيمكن ان يعرف
بدون معرفة منع الصرف كما في سبب
الاسباب وان كان هو الخروج عما كان
للمادة فلا يعرف الا بجمع الصرف بهذا
نعم قوله فعملوه غير المنصرف
الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين
جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم
بعلمية العدل صحيح

العدل المفردة بالعدل فمدار النوق بينه وبين سبب الاسباب على
ان الحكم بوجوده المفردة دون الحكم بوجوده السابق **الخبر** **الا**
كأنما من اصل محقق يتي كحقيقة عن حقيقة صفة خروج مقدار كان
متعلق وهو الاصل هذا بعد من العبارة سبحانه قوله او تقدير
لان حمل الوصف على المتعلق مع انه ينبغي ان يكون وصف الخارج
خال نف بعد من النعم جدا **الخبر** **الا** في القوم تلكه حال من القوم
ما قول بلفظ واحد اي متفصل هذا التفصيل فلما كان العبارة عن
الحال كمالا للفظين اجري احواله على ما **الخبر** **الا** في احاد وموحد
وتنبيه وتنبيه الى رتبة ومرتبة لا وجه لقوله الى رتبة ومرتبة الا ان قيل
الي معنى مع **الخبر** **الا** والاصول مجزئة الصواب في عن رتبة مع اختلاف
المتن الاخرى قال الشيخ الرقي **الخبر** **الا** في رتبة ومرتبة في رتبة في رتبة
عشرة بيانه النسبة نحو الحاشي **الخبر** **الا** في رتبة ومرتبة في رتبة في رتبة
الكلام دفع الشكال عرضة اشكاله اعتبار الوصف من جعله في الاصل
احاد الا ان الاعداد ليست اوصافا أصلية وانما هي اشارة الى جميع بعضها
تقبل منع صرفها فان مما قبل ان منه صرفها انكار العدل عن الصفة وعلى الكلام
والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري
يجب ان يتقرر قدر الحاجة **الخبر** **الا** في الوصفية العارضية التي كانت
في تلكه **الخبر** **الا** في الوصفية الاوصاف في الاعداد انما هي اشارة الى جميع بعضها
فانما هي الاعداد ومنه كون تلكه **الخبر** **الا** في الوصفية العارضية التي كانت

صالح
الخبر
الا

انه كسبي لانها موضوعية للمعنى الوضعي لانه لا يوجب عدم انفرادها
 لان معناه الشتر تأخر اقل قلت ما لا يندك اليه ليس الا ان العلم
 الشتر تأخر اقل تأخر ابل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في ما هو من
 جنس المذكور او لا فلا يقال جاءني واخراي حمرا آخر بل جلا آخر قلت
 ولهم ما قالوا في الاستعمال الشتر تأخر اقل في حيزه التفضيل
 للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان يقال جاءني زيد اخرايا
 الناس اي جماعات لهم الشتر تأخر اقل ان صيغة التفضيل مع ضرورة
 للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تأخر ليس فيه تفضيل
 في التأخر بل يتحقق فيه علم انه معدول من احدنا هذا يعني في ثبوت
 العدول النجوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه والله عز وجل حيث
 اختاره **و** الخاتم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا
 لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتاج الى تقدير
 والحكم بان تقدير الاضافة يوجب عدم الامور الاربعة وبعدها العدول لا يخفى
 ان الوجه ضعيف لان قاعدة التكميل في تقدير الاضافة في الكلام لا في غيرها
 في الاصل المعدول عنه وينتهي بان يكون بعيدا والوجه ان جاني الرجل لمجل
 الاخر وجاؤني رجل رجلا آخر لو لم يكن التفضيل لم يكن المفضل عليه الا
 ما ذكره او لا ولا يتصور التفضيل على ما ذكره او لا بالاضافة في ذي المتأخر
 بين الخال والاصل حكم بانه معدول عن احد الصورتين فيذكر ثم رفع
 درجات من نشأه وفوق كل ذي علم عليم في ما يتفكر من الشاكرين

كذا
 او

اوضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف
 فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى ونحو ما يتم يتم عدل
 وقوله بين ذراعي وجهه الاسد وانما لم يستوف الشتر
 بيانه ولا بيان شئ من اخويه لان لكل شئ محلا ولا يتوقف المقارن
 هنا على بيان فاصلها اما جمع او جماعتي او جماعات ولا
 يخفى ان القياس في جمع التكثير هو جمع ليس جماعات فلا
 يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع
 الشادة بل شئ من المعير الغير القياس وانما خص ذكرها ما اوردت
 على العدل وطلب ما به يفرق بينهما وبين المعدولات حيث حكم
 في احدهما بالسدوذ في الاخرى بالمعدول ولا يخفى بانه علم سابقا
 انه لا يرد الجمع الشادة فذكره هنا لكرار نعم في قوله كيف ولو
 اعتباره فائدة جديده فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج
 الى اعادة ذكره انه لا يرد الجمع الشادة لتوطئة لذكره واقرى
 ما يروج ما ذكره ولم يحضره لولا ما ذكره لوجب كون اجمع وآخر
 ايضا معدولين مع انه انكر المصرا اجتماع العدل ووزن الفعل
 فلا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها السدوذ فلا
 ثبت سدوذ في اقواس لا باعتبار كونه جمع قوس لان جمع قوس
 لا اقواس ولا باعتبار عدوله عن اقواس العدم لصور السدوذ
 في المعدل كقولهم فضل اسم جنس كرهه وشرف لا عدل فيه
 الا جمع وابتاعه واخر ما هو مبالغة فاعل اختصت
 بالنداء كخسق مبالغة فاسق كما ان الفساق مبالغة

فاسفة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره
او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الاخر فانه جاء
جمع عمة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت قال من
جواهره ولم يجرى اسم جنس بل لم يوجد الاعلا فففيه العدل
كقثم فان وجد قاسم ولم يوجد قثم الاعلا الا اورفانه مع
اجتماع اشراطين فيه ليس بعدل هذا المحصل ما ذكره الشيخ الوضي ويرد
ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كز فراسم ابن عباس بن عبد المطلب
محابي والكبر العطاء معدول عن قاسم والجمع للخبز والعيال
كالقنوم والجمع للشهد واسم الضبعان ولا شافى بين تحقيق فاعل
وما ذهب اليه الثاني من ليد من ليل على ثبوت اصل في هذا القسم
كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصله ولا دليل
على اصاله عام بالنسبة الى عر مجلاد ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث
قوله فاسم اعتبر العدل بظاهرة الضمير لبي ثم ولك ان تجعله
الحجة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام موجب
البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر طراد الا موجب البناء
بل المعتبر اصاله قوله نحو حصار في الحواشي الهندية اسم كوكب
وفي قاموس جبل بين البمامة وبين البصرة والرهجان او الحر
من الابل وطما دكان مرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس
ارض بين اليمن ورمال بربن قوله فانها مبنية وليس فيها
الاسباب فيه انه لو اريد ليس فيه شئ الاسباب فهو ظ النع وان اريد
انه ليس فيه موجب البناء الا البيان ففانها ليسا موجبي بناء وفيها
وزن

وزن فقال وهو موجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن
والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل
ليحصل سببا البناء وهو العدل والوزن لا المجموع
يقال ذكر با قطام ههنا ليس محلة هذه اذ اقر العدل التقدير
بما كان لضرورة منع الصرف تخفيفا اما لو كان نفس به حرا
على ما هو الغالب وهو الانب لتلا يكون بيان العدل في
المرباط قاصر فاذا كبر باب قطام في محلة وقطام اسم امرأه
على ما في الصحاح قوله الوصف لم يعرف المص في هذا الباب
الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محلة واما
مستغن عن البيان الشهرة فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله
فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل
فيها والش من الاسباب الباقية ما لم يفسر المص في محلة قوله
وهو كون الاسماء لم يعتد بتقييد الابرهام بان يكون في الغاية
كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة
غاية الابرهام باعتبار معنى معين لو لم يقيده الابرهام لم يخرج
اسم الزمان والمكان والالمة عن التعريف بخلاف تعريفه فا
نها يخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان
دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة
تلك الذات لكن لو قيد به لكان موضحا لكون اسود
للحبة غير صفة حال لا نقول لم يقيده الابرهام لعدم اطراد
غاية الابرهام في جميع افراد الوصف فانت رجيلة

فيه وصف ومعناه رجل له الصقر والقباض فيه وصف
ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ منه معناه
كثرة الماء لانا نقول رجل معناه رجل صغير لارجل له
صغر هو يدل على ذات صهبة وبعض صفاتها وان دل على
ذات معين ايضا ومعنى القياض شئ ماله كثرة الماء لان
معنى المشتق شئ ماله المبداء واما استبعاد من قال كون
معنى القياض شئ ماله كثرة الماء بعيد فليس بشئ فانه لو
كان الماء مأخوذا من مفهوم القياض لكان المعنى ماله الفيض
فكيف المعنى ماله كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت
ان معنى طلحة طلحة الحفير فهو بمنزلة علم موصوف فلم
يجب مجذور الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت
الى ما قيل ان منع صرف طلحة للمساحة وعدم الفرق بين المصغر
والمكبر فان الامر اثر على دقة النظر لا على السامح تدير قوله
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحرف والذكورة ايضا
قوله ومررت بسعة موصوفة بالاربعية الصواب متصفة
قال شرط اي شرط الوصفه ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون
في العلم عند سبويه وان لا يكون ذائلا بالعلمية عند الا
خفش قوله في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه الله
في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعبرة
في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا
والدلالة فرعاً صح نسبة الدلالة اليه بقي الترتيب
اشمال

اشمال الاصل على الفرع منزلة اشمال الظرف على
المظروف ولا يخفى ان الظاهر جعلوا الوضع بالنسبة
الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع
ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال بما رضى قوله
اختصاصه ببعض افراد من حيث انه فرد لالذات الفرد بحيث
لا يشترط اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكما انه لا يضر النقل
من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها
ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثاله لم يصرح
به في تفرع واكتفى باندرج حكمه في الاصل وكذا ان نقول
صرح به المصنف التفرع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية
على الوصفية سواء كان تلك الغلبة بغلبة الاستعمال اي
بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص
ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة
او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال
حيث قال كما ان اسوداه قال فلذلك الماء المنفرع
عليه اشراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة
فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتيب
العلم واللام للتعليل فيقيد ترتيب المعلوم فلا يفتى احد
هما عن الاخرى فقد اتى بالجهاب كيف والفاء في النتائج
لترتيب النتيجة في الواقع على الاصل لالترتيب العلم
واللام ليس لترتيب المعلوم لان المعلوم الغلبة و

واللام لترتيب الصرف **قوله** المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة
الى متعدد وان افاده بتأويل المتعدد بالمذكور انما
جعل اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى
اشتراط الاصاله ورده امتناع اسود الى عدم المضرة
ورده ضعف الى الاصاله فجعل مجموع الامور الثلاثة
مطلبة بمجموع الامرين واحال الرد على قطانية المخاطب
ولقد اعجب من رزق هذا التحقيق ثم قال لنسب
الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وعقل عن انه جعل
المنسوب الى الكل لكل لكل واحد ثم نقول فيما ار
بكه الشارح تكلف والاضطران قوله فلا تضرة الغلبة
لتقدير اشتراط الاصاله وتوضيحه وليس مقصودا
بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصاله ولذا
اتي بذلك وشرط مجرد الاصاله علما لكل واحد من
الثلاثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في
قولهم مررت بنسوت اربع ههنا اشكل على علماء
هذا القوة الى الان حتى قال الرضوي لم يظهر لي دليل
قاطع على عدم اعتبار الوصفية والاستدلال
بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لا
تنفاه شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله بالمضرة
التأويل لا وطول الكلام في الاعتذار عن عدم

الاعتذار

الاعتذار بقول الناء بما لا طائل تحته فاعرضنا عن الا
طالة الى طول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف
العرض الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتباره
واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربعة وكون الصرف
لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما هو كيد في تقديم الظرف
على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول الناء في اصل
الوضع فلذلك امتنع اسود مع قولهم للحية لاني اسودة وقبول
الاعتداء الناء بعد عروض الوصفية لاني اصل الوضع العددي
قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والمجيب
من محشي قال وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود
عن الصرف ولم تجزئة ان الشارح افاد الثاني قوله الاول للجنس
السوداء وهو الحية الغلبة السوداء على ما في الصراح قوله
وضعف منع افعي الخ فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية
من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا
من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عرفهم لم يحكم بالضعف
فيه قلت تقدير السب بعد تحقيق منع الصرف لا يوجب ضعفه
وانما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ولم يحقق منع الصرف
في افعي كما في عرفهم واشتقاقه من الخال لتقيل مصدره قوله
ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله الثاني النقطي
الحاصل بالناء قيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله
بالناء لاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد المصنف الثاني

الذي يعرف بالتاء فالمعنى لم يعرف بالتاء بل ما دلت يدل
على اعتبار العرب تائيته فاعرف فانه دقيق وبالاقتضاء حقيق
يقال المراد تاء ينقلب هاء فناء اخذ ليست للتائيت ولو
سمي به مذكر ولا يمنع ولو سمي به مؤنث فخاله كحال عرفات
فقال الرصاشي عرفات ينصرف والهاجرى عليه الكسر
والفتون لان هذه التاء ليست للتائيت و يمنع من تقدير
تاء التائيت اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التائيت
وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة
جمع المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليصير التائيت لازما فيما كان
التاء فيه للتائيت واما التاء التي هي جزء الكلمة كجادة اشترط
فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التائيت فجعلت على
وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان اشار الى التصرف فيها في زخم قوله كما اشار اليه
اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي
شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قال وشرط
نحتم تأثيره اي مع العلمية احدا لامور الثلاثة فعبارة المص
قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير معنوي وجد فيه شرط العلمية
قال او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط لثلاثة
المذكورة في قوله زيادة على ثلاثة وح يلزم ان يكون التحرك
شرط الوجوب في الثلاثة وعلى هذا القياس يكون اللمحة شرط
الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الا

الاوسط

الاوسط عنه دة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا
فاذا سمي بابراهيم من الغات ابراهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرايط
الثلاثة للوجوب قوله ليجز الكلمة بفعل احدا لامور الثلاثة اما لا
يظهر اعتبار حدوث فعل من كل سبب اذ لا يفعل فقل من
الصفة والعلمية والامن العدل بل هو من شاء الحق كما
يرشد اليه الامثلة الثلاثة ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام
الفاضل الهندى في هذا المقام وانما لم يجعل احدا لا
مورد الثلاثة شرطه تحتم تأثير مخالف لشرط مع العلمية لان
العلمية تجتمع مع اسباب كل منها شرط في التأثير مخالف لشرط
مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى
العلمية لان العلمية تؤثر بدور هذا الشرط بخلاف السبب
ومنهم من قال جعله شرط التأثير التائيت لان الكلام فيه
وليس بشئ لانه ينبغي ان يجعله شرط علمية في تحنها وقد يقال
العلمية سبب قوى فلا يحتاج الى تقوية ولهذا يمنع وحدها
في ضرورة الشعر هذا الكوين ولا يخفى عليك ان الوجه ما
قدمناك قوله وسفر على الطبقة من طبقات النار في
القاموس سفر معرفة اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين
بلدين اشار بقوله بلدين الى وجه تائيت العلمين فان
اسماء الاماكن قد يلزم تأنيها بتاويل البلدة وقد
يلزم تذكرها بتاويل المكان وقد يجيزها في اعتبار اي
ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوه فيه شيئا

في كلام العرب جؤروا الوجهين وكذا اسماء القبائل في
 تأويلها بالقبيل والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف
 لا غير لان الاصل في الاسم اطرف قوله منع صرفها لم
 يقل منع عن الصرف كاقول في قول المصنوع والمنع اسود
 اي عن الصرف كقوله لوجه فوجه هذا التركيب ودعائه
 للناسبة بينه وبين قول فذلك هو صرفه واسأله بقوله ص
 فها الى انه يحتاج تذكير العايد الى هذه المؤنثات الى التأويل
 ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهوانه عومل معها
 معاملة اللفظ والاسم قال وان سمي به مذكر فشرط في
 سببية منع الصرف الزيادة على ثلثة قبل فانه شروط ثلثة
 ان لا يكون في الاصل تذكير كباب بمعنى سحاب اسم
 امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل
 فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيثه بتأويله بالجماعة
 وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى
 تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه
 يرجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت المراد ان
 شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع
 الشرطان الاخران على ان اقول اذا كان المؤنث المعنوي
 في الاصل مذكرا لا سمي به العرب المذكر تأنيلا بل بالمذكر الذي
 كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل فتقول
 عن مذكر اذا العرب لا يسمى به بالتأويل واما اذا استوى

فيه

فيه الطرفان فمن حيث انه يسمى بالمؤنث غير منصرف
 من حيث انه يسمى بالمذكر منصرف فجاء الوجهين فيه
 اجتماع الحيتين لان تسمية اللفظ بالمؤنث المنقول
 لا يكتفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه
 واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول
 عنه الا مذكرا وليس فيه التسمية بالمؤنث فالمصنوع
 لم يفعله بيان شرط قوله لان الحرف الرابع
 قبل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
 وبالجملة الحرف الاخير في الوايد على ثلثة ساد
 مسد الناء لان موضع الناء في كلامهم فوق
 الثلثة فلت جعل الحرف الرابع قائما مقام الناء
 عبادة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير
 من المعترض فان ياءهم صني على حروف ميزان
 التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصل في ميزان
 التصغير اربعة لا يزيد فتسوا ما يقال الا لام الثاني
 في المصغر حرفا دابعا الا ترى ان في حجرش المراء فيه
 قائم مقام حرف الثابت ولا يمكن اعتبار الحرف
 الحرف الخامس لذلك لان تصغيره جدير وفي مصباح
 علماء المؤنث وان كان الثابت الحاء وهو حرف
 خامس الا انه جعلها حرفا دابعا لانه في مقابلة
 دابح حروف الميزان فان تصغيره على فليل فتقول
 فيصبح قائما بمنزلة الوايد لانها ليسا بمقابلين

الفاء والعين واللام فلم يمتدوا بهما وجعلوا
 حاء مصيب حرقا وابتعا قوله المعرفة أي التعريف
 ان كان المعروفة في باب منع الصرف اسما
 للتعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا بين الموضوع
 والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف
 فالتعريف عن السبب بالمعروفة ههنا ليوافق الا
 جمال التفصيل قوله ان يكون علمية ولم يخل
 شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب
 شائعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد
 ههنا اشتراط كون التعريف بنفسه علميا او علمية
 فافهم وجعلناها بمعنى المنسوبة الى العلم برحمته
 موافقة بما في بيان الجملة قوله ان تكون حا
 صلة في ضمنه الاولي فيه فيه قوله كما جعل البعض
 اي جارا لله ويستغنى عن الاشتراط قوله لان فرع
 التعريف للتشكيك اظهراه وليكون على وتيرة
 اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يخفض با
 الشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل
 العلم سببا وانما وصفت بالتأثير لاختصاصها با
 السبب فمن قال فيه جرى على اصطلاح
 البعض او على التقوؤ لم يأت بشئ يمتد به
 قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق
 معرفتها

معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن
 صاحب القواعد قوله كان في الجمع اسم جنس بمعنى
 الجيد قوله مثلا يتصرف فيها اي في الكلمة الجمية مثل
 تصرفاتهم في كلامهم فيمنع من الاضافة واللام وما
 يعا فيها اي التنوين فلا يدخل الكبير ايضا وان لم
 يمنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحرف
 وحذفه تحقيقا نحو جرجان في كركان وجبريل في
 جبرال وجبرير في جبرائل قوله لانه امر معنوي الضمير
 للجمية وسبب تذكيره امر معنوي والضمير لاعتبارها بالجمية
 ايضا قوله فان قلت فداعتبرت الجمية هذا وان يتبع
 بما ذكره لكنه يرد ذلك لم لم يعتبر المانعة من الصرف
 في ما وجور الجمية بسره طها التانيث ويدرعه ما
 سبق من ترجيح التانيث على الجمية قوله قلنا اعتبرا
 مرها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية
 احد السببين وهو التانيث اذا علمية مستغنية عن
 التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبار
 هاتين التقويتين بحدوث ان يقول لتقوية سببين
 قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس
 قلعة باران بين برعدة وبين كجة هذا واما ما
 كان فليس اعتبار الجمية فيه قطعي لاجتئال اعتبار
 التانيث فلما لم يكف سبوبة واكثر النماة تحركت الا

الأوسط ولم يروا ابتداء من الزيادة على الثلاثة لأن
 كما أن نوح عليه السلام منصرف ولم يجز الآمرين
 في متحرك الأوسط أيضا استدلالا بمجموع ملك
 وشرا لا احتمال منع المنصرف بالثاني قولنا وإبراهيم
 ممنوع لوجود الشرط الثاني وكذا إبراهيم وإبراهيم
 من لغات إبراهيم ممنوع لوجود الشرطين فيه قولنا
 وإنما خص التفرع بالشرط الثاني لأن عرضه التنبية على
 ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك أن منع صرف نحو شر
 أيضا تنبيه على ما هو الحق عنده فالخصيص ليس بمجرّد التنبية
 على انصراف فوج بل للتنبيه على امتناع نحو شر أيضا و
 بهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصراف الخ أيضا
 ولا يخفى عليك أن منع صرف نوح سهو من صاحب
 المفصل فالأولى لأن عرضه التنبية على ما اجمع
 عليه النخاة وسرى فيه البعض وأما كلامه فتعربان
 المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبنا والوجه في تقديم
 انصرافه أنه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النخاة وهذا
 تنبيه على ما هو الحق عنده وإن الانصراف لأصالة
 يستحق التقديم قوله اعلم أن أسماء الأنبياء عليهم
 السلام ممنوعة عن المنصرف الاستثناء فلما لم يخل عن
 هذه القاعدة كتاب يندبه حتى كاد أن يكون
 مجمعا عليه عندهم وعنده شاهد صدق ثبت
 وعبر

وعبر فلا عجب أن يفتق منه الجب قوله وقبل أن
 هوذا كوخ أخير نوح في الغنبل لكونه اتفاقا وكون هوذا
 اختلافات لا سبويه فيه معه فقال الحمد عليه
 السلام صالح وشعيب ونوح وهود ولوط ففرق
 هوذا بنوح لأشيب فعلم أنه جعل من عداد نوح
 دون شعيب قوله يؤيده بحمل أن يكون من تمة ما قبل
 وأن يكون من كلام الله والولد جاء كهرس وقطر
 مفردة أوجعا والأولى والعرب اسماعيل وأولاده
 وقوله ذلك محتمل الاشارة إلى اسماعيل وأولاده
 قوله والجمع شرط هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم
 والصفة والمراد ههنا الصفة قوله أي شرط قيامه مقام
 السببين الأظهر شرط ثانیه وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهو
 وهو الصيغة التي كان أولها لم يقتل وهي ما اشار إليه
 بالمثالين مع أنه الأحض لان المثالين على وزن مفاعيل
 عيل ومفاعيل فيخرج منه بظاهرة جعا قروجا هب
 فواضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صجاري
 لا كالات أيضا على ما وهم لظهور أن المراد من الصيغة صيغة
 التكرار فينبغي أن يقيد الحرفان بأن يكون أولها مكررا
 تحققتا أو تقدير أو كانه لم يخاش من دخول نحو
 صجاري في الترفيع لأنه لا يلزم من دخوله الامنع
 المنصرف وهو غير منصرف لا محالة لا لافا الثاني

قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمتن
الاستنها وبالجوع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر
قوله كما يجمع ايامن الاولي جمع ايامن فافهم
قال بغيرها وغيرهنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال
اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجيب ان يكون
صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خيراخر
لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير
المعرة تكلف لا يروج عند النافذين الا لضرورة
قوله والمراد به فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد
الاستنباط المطلق اي لا يكون معها اوتاء اصلا لان
المراد ان لا يكون معها هاء حال الوقف ولا ان يكون
معها هاء حال الوصل كما قيل فلما لم يقيد لا يقيم
القيد المتبقي ويكون فاصرا وقد ثبت على كل عبادتي
نادا لثانث وهما الهاء والتاء بقوله الثا نث بالتاء
ويقول بغيرها قوله فلا يرد نحو فواره جمع فارهه
لا فاره كما قيل لان فاعلا صيغة لا يجمع على فواعل
قال في الحاشية الفاره الحارق ويقال للبقول
والخار فاره بين الفروهة على ما في القاموس ان
الفارهة الجارية الملبعة او الامة او الشديدة الا
كل قول وانما اشترط كونها بغيرها وههنا نكرة
جديدة يجب ان يذهب عليها وهوان قال المص
هنا

ويقال لغز جوار هذا الكلام
والا نسب مجمل جمع فارهته

هنا بغيرها وفي وزن الفعل غير قابل للتاء
فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعل
منصرف مع حلوة عن التاء بلجي يعل وجواب
الى اخراج نحو مدائني فيه تعريض لمن قال
ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة
ليخرج مدائني ولو اجاب بان المراد بالهاء
حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد
نحو رومي ودوم وقمر وتمر فاشاد بقوله
ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشئ ولا الجواب
وليس بذلك والله اعلم فان قرأته
ومدائني يجعدهما خرجا عن صيغة منتهى
الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما و
المقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائ
ن فرهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل
عليه ياء النسبة اوتاء لشدة الاستخراج
وصبر ورثتها كلمة واحدة علم سابقا
ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو
اعتبر جمعية لكان مدائني غير منصوف
لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة
اعراب مدائني قالوا واما فرازنه التي
بكله التفصيل مع عدم التعديل لفضلا

لا ت مساجد ومصايح عديلا ن لها
 معنى كانه قال اما مساجد ومصايح
 فغير منصرف واما فرازة فنصرف ولو
 جعل قوله بغيرها ايضا مقصودا
 بالتمثيل في قوله كساجد لكان هذا
 المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف
 ويكنى لكونه استينافا عدم سبق الاجمال
 ولا يتوقف على عدم سبق الكلام ففلم
 الفاضل الهندي عن بعض الشروح وثبة
 بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف
 ولو قال اما مثل فرازة لكان التنبه
 واضحا وللتذكير وجه اخر في بحث
 الثابت لا حاجة لك الى التذكير قال
 الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ
 اريد به نفسه فهو علم له وهو علم وثبة
 لمشكلة مستواه وثبة بذلك على قاعدة
 استواء اللفظ اذا اريد به نفسه فهو
 انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه ففلم
 يكون في احضاره لا المقصود اختصاره
 فيحفظ حكمة مستولا في معناه لئلا يكون
 في احضاره اختلال ومنهم من غفل
 وقال له

وقال لك ان لا تنون فرازة فلا يحتاج الى
 هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد
 الغفور لكان امره مشكلا نزل الله
 غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قال
 وحماجر على حال من المبتداء صرح
 بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا
 ومعنى في عبارة الشرح اشعار به واما
 نصبه بتقدير اعني فمعلوم الاستدعاء به
 المدح او الذم او الترحم والمقام يرى
 عزها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف
 يستدعي تغيير الغير وجعله بمعنى لا لان
 معول المضاف اليه لا يتقدم على
 لمضاف وتغيير عدم انصرافه مع اطلاقه
 وان لا بأس به لتزله منزلة نعم العبد صميم
 لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب
 سؤال مقدر شاع هذا البيان في الشرح
 حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير
 السؤال لو كان ناخيا عما سبق وليس كذلك
 قالوا في انه لرد على من قال بخلاف ذلك
 في القايموس حضا جراسم للضبع معرفة

هو الضيق انتهى قد رقت الاستغناء عنه **فقد** لا يتوهم بل لا بد من
 له حتى يشترط به **فقد** جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال
 قد تنقصت من الاشكال في التاموس اقصى تنقص من ضم
 او شتر كتفص هذا الكلام وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم
 حضاجر على سواديل فيه نظره وجرمان اخرا انهما ان اقوى
 ووقف ادخل **فقد** وهو الاكثر الضيق لعدم الصرف عدم صرف الاكثر
 ولا حاجة الى تقديم قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقديم وهو
 مذهب الاكثر بعيد هذا الايمان وصحة يتوقف على نبوت
 اختلاف النهاية فيه وان اشترط فيه **فقد** حمل على موازنه لانه
 الدخيل الدخيل الى الجنس بميل **فقد** فناء هذا الجواب على
 تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه يربط اسباب منه
 الفرق ثالثة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول
 في ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منه الفرق
 الجمعية او يكون الاكم على وزن الجمع انما مطلقا فيلزم ان يكون
 في الرجوع سبب منه الفرق وهو الجمعية كونه على وزن
 الفلوس الا انه لم يتحقق شرط ثالثة ولا تخفى بعده واما كونه
 على وزن الجمع الذي هو على صيغة متناهى الجمع فيلزم ان يتحد النما
 والمشرط في الجمعية الحكمة لانه لا يستلزم الاكون الاكم على صيغة
 متناهى الجمع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط
 الجمعية صيغة متناهى الجمع او العلية في الجمعية مع ذلك لا يوافق زيادة

على التولية وتعمل من حرف سواديل للجمع وتعمل في هذا الشرط قابلا مقام السين
 فكانت سمي كل قطعة من سواديل سر والة ذلك كلام التاموس ان جازم
 سواديل وسوادك سواديل حيث قال سواديل في شرحه اجمع سواديل وسواديل
 او سواديل بكسر الهمزة وفتح السين فيقول برونه كلامهم بهذا وقال الشاعر عليه من اللوم
 سواديل فلا من اجل سواديل جمع تقديم ابل ينبغي ان يجعل نقول ان الجمع كخصا
 وما يقال ان نقول على الواحد لم يحن في كلامهم الا ان الشئ هو كذا في يرد
 حضاجر على انه موصوف للجنس نعم لو قيل لم يحن صيغة الجمع بعد الفعل اسم جنس
 لم يحن هذا وما يقال ان السواديل لم يحن فيمن قطعة من الازار وكان وجه الاستدلال
 الى تقديم الجمع انهم يوجبون من القطعة مطلقا فلهذا لم يجعل السواديل جمع سواديل
 كتفصايم ده انه لا يتوقف على سواديل في الازار على كونه جمعا لسواديل في قطعة
 من الازار وكان وجه الاعتناء الى تقديم الجمع انه لم يوجد سواديل في كلامهم على الجمع
 كما وجد حضاجر فقد رآه كان في الاحتمال مع سواديل الا انه لما قدر جمعية قدر
 فهو موزون مناسب لاعتقاده بالازار وان امكن تقديم كونه جمعا لكونه مطلقا
 فان قيل لم يقدم الجمع ولم يجعل كونه في باب جموع موازنه قلت لان النقيض
 لا يقبل المتابعة للوبي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه بعد من قبول المتابعة
 الجمع الذي قد يختلف لا يجمع الذي هو في جنس قريب يمتنع من يودبه وتعمل من
 تابعية **فقد** فاذا عرف لوقال ان حرف كان تركب من قبل فاذاجا اتمم السنة
 قالنا منه وان نصبه سنة ووقع على احدى درجات البلاغة كذا في حال
 الخط الذي هو مفرد اني واقتصر على اصل المعنى **فقد** فلا اشكال في تنقص به على فا

ارجع وقع ما قيل ان في جنس الاشكال لا ينفك عنه ان يكون له وزن
 ارجع الى ما وزن من مضاف الى مضافه من ان لا ينفك كون الارجع الى هذا
 الوزن ما من الارجع الى ما لا ينفك من فرائضه كونه من كم اشارة
 الى انه لا ينفك عن الارجع الى جنس الاشكال ان كان المقام لا ينفك عن الاشكال بالجمعية بالمال
 وفيه ان الاشكال ايضا عرف من وفي الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لاصحاب موازن
 مفود عني او يوجب سواله تقديره **فقد** وجوز ان لا ينفك من مفوض لوضوح
 جواز كل من مفوض مفوض لشيء من اسماءه واعيد مصغرا على الكان ان
 فائدة **فقد** ان في حالتي الرفع والجر يعني رفعاً وجرّاً ظرفاً هو متعلق بعن الرفع والجر
 بعد المشبهة به يكون في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصله في الشان ثانياً
 قوله كقاضي بان المراد منه ان حكمه فافهم الصورة الى او الالف ان مراده
 به ان مراد المقصود انه من الصورة لا من كل وجه حتى يكون حكماً بالمراد **فقد**
 لان الاشكال المتعلق بجوم الكلمة مقدم على الرفع الذي هو من احوال الكلمة بعد
 تمام ما قبله لا اعلان جواز نظر الى ثقل بعد التركيب فهو متأخر عما بعده
 في التركيب فالاولي ان الاعمال التي سبقت ثقل من مقدم على الرفع الذي
 سبقت منه **فقد** فاحصل جواز قوله بناء على ان الاصل في الاسم الرفع فيه
 ان الرفع ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعمال السابقة ما ذكره من
 ان الاعمال متقدمة على ما بعده الكلمة بعد تمامها **فقد** وفي لغة بعض العرب هي لغة
 قبيصة وعبد بن النمر وفي ديوان عبد الله بن النمر ولكن عبد الله بن النمر في ديوان
 والسقيا النمر في ديوان لا يدل على انها متقدمة على ما لا ينفك عن الاشكال

والنم

في النقص بان كل من الالف والباء اللغويين الجاهل من الفصاحة ومنهم من قال كقول
 ان يكون الالف للتحكم والالف للاشباع وفيه من يدعي فيه انه لا وجه لظرف
 لام الكلمة ولكن ان يقول الالف عوض من ياء الكلمة كما في غلاما **فقد** التركيب
 وهو صورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من بحر حرة جزء سواء كانا اسمين
 او اسما وفعلين **فقد** فمقدم عليه ان التعريف بجمع خروج ملام زيد
 ونحو عشر ضرب زيد وامثال واجيب بان المراد تركيب الاسم وذلك
 لا ينفك الا بان يجعل التركيب علما او اسم جنس ويمكن ان يكون بالصوره **فقد**
 بالقوة القوية عن النقص بان بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة **فقد**
 جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف بزمانه خارج التركيب من النقص والصق
 تركيبا اعز اقبالا لان جرثومة الحرف لا ينفك من عدم الانحرف بعد التركيب وكذا
 التركيب الاخر الذي من معري وبصري نقول جاءني من معري بصرى فالوجه ان
 لا ينفك مفهوم التركيب بقوله من بحر حرة جزء وتعمل النقص وبمعري خارجين بشرط
 عدم اسناد بالالف كالتركيب النقص في من الاسنادي فالنقص مناهج
 معين ومعني بصرى وكل مشوب الى البقرة ولو جعل التركيب على معنى
 في باب البنيات وهو ضم كلمة الى كلمة لا يكون بينهما نسبة لم يخرج الى
 الشرط العددي فلذلك لم يخل عليه ولا تخفى ان الاسم جعل التركيب المعبر في
 منه الالف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشرط العددي فلما لم يخرج
 وبصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب **فقد** شرط العلمانية لبيان
 من الزوال من قال لا ينفك السبب الاخر في بعده عن التمام في لبيان ما

فرق

السبب الثاني في الالفاظ
مع ان السبب الثاني في
يصح ان يكون

بين التاني والجمع والتركيب والالف والنون في الالف في هذا الاسترطاط
جعل استرطاط العلية في التركيب لهذا دون اخواته حكم على ان لو سلم بمبدأ
مؤثر لزم ان لا يكون التاني في الالف لان الالف لا تستعمل في الالف ومن
قبيل البنيات قبل ان يندمج فيهم لم يلق من قبيل المعربات الحكيمة عند
وجه قليل فلا بعد ان جعل في منفرد ان لم يظهر في المنع في الفوق في الالف
للمعنى في حرف مع انه لا يظهر في المنع في الفوق في الالف في الالف في الالف
ان ما ذكره في الفوق في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
ليس بوجه لا مبني في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
منه حرف في خمسة عشر علما كما هو من سبب بعضهم فان قلت لم يذكر في الالف
ان خمسة عشر علما من قبيل البنيات بل لم يذكر في الالف في الالف في الالف
و لم يفتن في خمسة عشر علما في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
فيما بعد ان سبب في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
لم يفتن في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
مثلا في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من في جريته حرف
في خمسة عشر علما في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
الذي يقصد به في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

فان قلت

فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الالف في الالف في الالف في الالف
فخصه بالوصف بما في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
فظامها فاصح ان ينسب الى الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
العدد دون سائر الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
لفرودة الشوا في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
البيان السابق لهذا البيان في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
بالالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
من الحروف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
ولا يكونان اصلين والثاني ارجح في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
انتقال فعلا في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
اصالة اذ لو دخل الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
لما يقابل الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
والقابل للالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
غير المقابل للالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
واحد في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
وهو في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
ادود الخوا في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

Copyrighted material

او شرط ذكر الاسم في امتناع على الصرف هذا بعيد عن الغرض لانه صار في الحذف
 الاول كالعلم في هذا البيت وان كان يلاجه ان السبب في الحذف هو الام
 لا يتحقق بدون العلوية **فصل** او كان في صفة لم يقل وان كان في صفة فيكون
 من عطف شرطية على شرطية ليستفي عن حذف ان جمله من عطف شرط
 وجزاؤه شرطية وجزاؤه عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شايخ
 من قبل ان خبر الفجر والعطف على شرطية وجزاؤه عطف واحد من قبل العطف على
 معولي عام واحد حذف عطف واحد ولازمه جوازه ولم جمله من قبل العطف
 على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرط واما العطف بكلمة او والشافع في نظام
 العطف بكلمة الواو والتشبيح الثاني بين الشرطين او الثاني بين الشرطين
 فتأمل **فصل** يعني امتناع دخول الثاني في الثانية عليه امتناع فعلانية فيفيد نظام
 عدم دخول الثاني في الثانية عليه فيلزم عدم انقار بيان وانقار بيان في نفسه
 باستثناء دخول الثاني في الثانية فيغير الاسم بالاختصاص بقرينة قوله وتبين جوده فعلي
 فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانية في مؤنثه لاني نفس كلمة فيه الالف والنون
فصل وهذا انصرف بيان الالف والنون في الصفة لا يكون في وزن فعلان بكسر
 وبضم الفاء لا يكون الا في فعلانية بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون
 في الالف والنون الثلاثة **فصل** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانية يعني قطعا
 لا نظر الى الاستعمال لا نظر الى اصله فيه الصفة بخلاف رحن فانه نظر
 الى الاختصاص الاستعمالي لا التقني لا يصح فيه فعلانية واما بالنظر الى الوضع
 في الالف والنون فانه انتفاء فعلانية فيه مبراهم بل جانب الوجود راجع الى الالف والنون في الكلام

معلوم

تفسير

والمؤنث

والمؤنث بالبناء انقلب والحق المشكوك بالكثر **فصل** في رحن
 انه انصرف في رحن منصرف الاولى عانة في رحن واما الاختلاف في انه
 منصرف في رحن منصرف فلا يحصل لانه اتفق في انه احدى ونهاية الكثرة
 ان المعنى اختلف في رحن انه منصرف في رحن منصرف في رحن فان قلت
 كيف الشيء حال السقار رحن على هو الا بالاعلام من علم واللفظ والنحو
 والبيان حتى لو اقام مع فيه المعقول لم يجر احدى من المنقول لم يكتف
 عن المعقول هذا البقاء قلت كما نتم لم تجدوه مستقلا فيما نقل عن العرب
 الا معروفا باللام او مضافا او مضافا **فصل** دون سكر ان اعترض عليه
 بان عدم الاختلاف في سكر ان ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الغافق
 ايضا واجواب ان عدم الاختلاف في سكر ان للاختلاف في الشرط على الوجه
 الخصوصي حتى لو اتفق الاختلاف بخصوص الاحتمال ان يتفق على وجه يزم
 للاختلاف في سكر ان فافهم **فصل** وهو يكون الاسم على وزن يمد من اوزان النعل
 كانه اراد تعميم وزن النعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط وذلك
 لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى النعل ولو لم يعرف عن الظ
 للفعل كذا لم يشرط لكن لا يخفى ان قوله بعد من اوزان النعل قاصرة عن هذا التعميم لاني
 عدو الوزن المشترك من اوزان النعل شيء يميز باختصاصه من النعل فالاولي
 وهو كون الاسم على وزن ثبت للنعل في تفسير وزن النعل يكون الاسم على وزن
 اما نظر لان الوزن ليس مصدر ابل كيفية تحدث في حروف النعل لا في حروف
 ولاداعي الى حله على هذا المعنى فان قلت ما فانه جعل مطلق الوزن للفعل

Copyright © King

versity

سببا وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان جعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى
 شرط تأثيره بل لا يظهر من قوله انما في زيادة نسبة بالنقل فان الاصل
 في كل نوع ان لا يوجد وزن له من غير نسبة الى النوع الاخر فلو اراد رعاية المتأثر
 بين الاسباب ان يكون كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل ان كل نوع ان لا يوجد
 فيه ما له زيادة نسبة بالنوع الاخر كذا الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر
 لان المتأثر بين النوعين اللفظ مطابقة التسمية الحاصي غايه يميز واما جعل شرطه
 شرط حقيقة لا شرط تأثيره كما هو مما يجزئ سبب العقل **فقد** مع ان لا يوجد في الكلام
 الوزني الا مقول من العقل فمما ذكر من الاختصاص باعتبار ان المتبادر والاحتمال
 في اللغة العربية لان الكلام فيها لا مقول من العقل مستانرا في الكلام والاستدلال
 الشيء من احد لا يمنع اختصاصه لمستأثر به على ان ذكر ان جعل شرطه لا اختصاص
 فتستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام **فقد** من التسمية هو في المراد
 حاد او غشا لا او مشترك او التقليل على ما في التاموس وانما سبب يعلم
 الوزن ان يكون عالما متوقفا من غير المراد حاد او مشترك فيسحاحه وكان لم يفسرها شيئا
 عن ذكر الحجاج والظاهر ان التفسير العلم والافعال ان يكون المقصود بالتقليل ستم
 موقفا او جولا كقرب ويؤيد كونه على تعديله على ضرب من كونه تلا تميزه الان التقليل
 بضرب مبنى على فرض العلمية ويشتبه تحقق التسمية فهو اولى بالتقديم وكذلك
 بذكر ما في التاموس بهو بكنة ومعناه التعالي على ما فيه اسير **فقد** وجوب
 وعشر لوضع في التاموس على سدة وجعل معناه الفاعل جعله في البوة **فقد** وختم
 لم يبق التاموس لخصم الا كما لو تأخر في الاخبار او في الفهم بالما كواله خاص بالنسبة

الكلى
 ملاء
 الرطب

الرطب كالتين **فقد** وختم كبقية الجمع الكثير من الناس بلده ماء وزجل او ام القوم
 الحليم عمر بن عيسى وقد غلبت على البنية لكثرة الكلام القوي **فقد** وسلم على الموضع
 بان شام في التاموس ستم كتم وكنت وجعل سبب الختم منقح للجمع وهو بالبرية
 انزل ستم **فقد** فانما في البناء الفاعل غير خفي بالنقل بخلاف بناء الجول فانما
 لم ينجى في الاسماء بالفاظ تليق بالحرف بالعدم وهو لا يدل لغة في النوع **فقد** ختم
 الاست واذيل على التسمية مع انه اولى به من وال معنى من **فقد** حيا
 خصوصاً والتغير للالفاظ العلمية كما فيك تسمى تسمى بالنسبة وذلك كما في
 وقيل فتقول من ذلك على اسرع وان كان من النقل الى معنى اسم الجنس للملكة قيل
 وقال **فقد** ولم يذهب الى منه صرفه لا بعض النماذج هذا الاصل وجها للتفسير بالنسبة
 المقصود انما يوجب شرط الاختصاص بالنقل الزيادة في ذلك البعض بونس
 فان الوزن المشترك منه سبب مطلقا وليس بنوع النسخة فاذرب الى ان
 الوزن المشترك يؤيد بشرط نقل اللفظ عن النقل الى الاسم **فقد** لا يكون غير خفي خفي
 هذا التفسير الخفي مع انه لا يميز ان يكون او مائة الخلو لان الخفي عا في اورد زيادة
 لم ياد له لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاموس جعل مائة الخلو اظهر كما قيل
فقد اي اورد ان النقل جعل الزيادة في اول الوزن كما في مقتضى قبل لم ياد له في التاموس
 اذ اول ما كان في جعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير في التاموس **فقد** اي زيادة
 حرف رعاية نظام الزيادة او حرف زايه كما هو اقرب لظرفية الاول **فقد** من حرف
 اتين امانة الخال في الاصل كما في ام امغير لا يرق ولان في الوزن
 على ما في الوزن مع بناء الزيادة لم يبق **فقد** اي حال كون وزن النقل في ستم

ووجه ما
 كذا في التفسير

على ترتيب الصف والجال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف وإبقاء المضاف
 اليه بقاها فانه اذا قلنا قولنا في اول زيادة فهو من قبيل ان يفتح متلا ابراهيم جنتقا
 قبا سا بالاعتبار الذي امتنع من العرف بما قبله اذ عدم القول بحسب الوضوح
 فلا بد من التوضيح بالسود ونحن نقول بغير تعقيد عدم القول بكونه قياسا اذ الفرق
 بين مذكر الامم ومؤنثة بالنسبة لغيرها في النكاح وندرونا القياس الفرق بين مذكر
 الامم ومؤنثة بالنسبة بالصفة كما في رجل وامرأة وميراثان صريح به الرضي في كتاب
 الجمع الصحيح **فصل** في علمه على اربع اقسام هي لا يفيد العلم فلا حاجة لمده الى تعقيد عدم
 القول بوقوعنا قياسا على ما في العلم في قول النجاشي ان انصرف اربع اقسام هو لعدم
 اصاله الوصف **فصل** ومن ثم امتنع احرار في وجود الشرط لا يستلزم وجود المشرط
 قلت وجود شرط الخون يستلزم لانه اشارة لشبهة الحكم وبذكر التعريف بعينه فهو
 الحكم وتما يفيض منه العج ان قيل جعل بناء على الحكم باستثناء احرار الاستثناء والاشقي
 ان هذا الاستثناء سبب الحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لثبوت الحكم كيف
 يصير سببا **فصل** بان قول الواحد من الجماعة المستماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد
 فلابد دانه يوجد ان لا يكون مشترك بين اثنين والمخالف في مفهوم الحكم فيكون
 معنى هذا ان يرد هذا مستثنى بغيره فوله واحد من الجماعة المستماة به يعلم مستثنى به
 فلا حاجة الى تأويل مفهوم صادق على واحد من الجماعة كما قلنا بعض الظن وقوله فانه
 اريد به المستثنى من هذا المفهوم في ضمنه فاما والامام فيه لعدم الدنسي والاولاد فيكون
 مستثنى بغيره بان يثبت عليه في هذا المقام ولم يثبت له احد ان المراد بالنسبة المستثنى
 اذ بالتأويل لا يصير تارة حقيقة اذ التكرار الحقيقية وما وضعه غير معين الا ما اريد به

صحة قولنا فيه زيادة

اذا استثنى

في معنى

بغير معين بما زالا او بغير عبارة عن الوصف المستثنى صاحب به لاول وصف
 غير مستثنى به بانه يصير تارة ايضا فتعبد به بالشرط لا كفاية بالشرط من
 التأويل **فصل** كما بين ان ظهر حين بين يعني ظاهر من غير بيان بل في ضمن بيان اسباب
 منه الفرق شرطها ولهذا اختار بين بين ولا تخفى عليك ان الكلام المطلق
 مغلق ولو قال كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انك صرف لانه اذا ذكر في بلا سبب على سبب
 واحد كما بين ان كان واذا **فصل** استثناء عما في من الاستثناء الاول الاستثناء
 من مآل الكلام لانه يؤل قوله لا جامع مؤثرة الاما هي شرط في العلم لا لا جامع
 غير ما هي شرط في فعله الا العدول وزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مال
 هذا الكلام ولو قال لا جامع مؤثرة غير ما هي شرط في العلم والعدول وزن وليس له اد
 ان المستثنى بعد تعقيد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تعقيد المستثنى
 منه بالاستثناء الاول على طبق تعقيد الكلام بغيره بالطرفين من جهة واحد فانه
 تعقيد بالثبوت بعد التعقيد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون متعقدا بالمستثنى
 وليس في الاستثناء ما وجبه يكون قيد للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى
 مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامع العلمية المؤثرة في شرط
 فيه الا العدول وزن الفعل **فصل** فان العلمية تجامعها مؤثرة قيل خالف النجاشي
 في تأويل العلمية مع العدول كما كان في معرض قبل العلمية كثلث وثلث فذهب
 اكثر النجاشي الى انصرف لان العدول على كل وصف وقد زان العلمية وقد رجعت الى
 اعتبار العدول الاصل في اختيار قولهم المستثنى من واذا رتبوه به من غير وجه وجمع
 واخوانه اعلاما والكوفون صرخوا ولا يخفى عليك لانه لا اختلاف في تأويل العلمية مع العدول

مستثنى

الفعل المكان اخبر ووضح كما انه لو قال
 الاما هي شرط فيه ووزن الفعل على
 العدول

لا يخفى سحابة هذا التوضيح
ومع ذلك فليحذر من الاصح
لا يجوز عها ٢ ٢

الحال الاضطرار من زوال العدل من الوجود شي من الامور الدورية
مجموعه من الشئان وبين احد هما فخر الاحد هما فخر الاخر
كما بين في حله والاولى ان المستثنى من شئ منها ان لا يكون مع العلمية شئ منها
الا احد هما الحق وعن الاخر لا يلزم الاستثناء من شئ لان المستثنى من شئ منها
الام من التفرع عن الآخر او المجيء مع الآخر والمستثنى احد هما المقيد بالوحدة والافراد
وان المستثنى من سبب منع العلم لا يكون العلمية المؤثرة شرطاً فيكون شئ من
ولا يلزم من صدق السبب علمه لان المجيء سبب تام وكل واحد سبب تام فاذا
تكرر الفرق في الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصيل معزلاً
لكنه يكون الوصف الاصيل معزلاً فيمكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها
الان بيان العلمية لما كانت تامة لا اعتبار السبب الاصيل الذي لا يؤثر وهذه
في الكلمة حيث شئ باعتبار الضعف لم يعتبر بعد الزوال من حيث اعلمت ان قوله
وخالف سببويه الاصفى يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذا الشرطية
من ان يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصيلية منعت الكلمة عن
اعتبارها كالوصفية الاصيلية اما اذا كانت يجوز ان يعتبر بزوال العلمية فلا يلزم
الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يفي بما قول سببويه
وقول الاصفى اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا تكرر في بلا سبب او على
سبب واحد ظاهرة ان يبقى بلا سبب في زمانه فخر سببية العدل ووزن الفعل
وفي غير ذلك يبقى على سبب واحد في سكران على انهما اذا تكرر كما يصرح به الشارع في
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرطية من الاسباب الاربع المذكورة قيل

وان كانت

وان كانت محتملة في اذربجان **فخر** ان اصحت بكسر نون لقطع الهزة ووصلها
عامرة الناموس الجواز ورواها عن بكسر نون لقطع الهزة بنار جواز
ورود بصوت الكسرة كن قول اصحت علم للمفارقة ستميت فخر اصحت
بضمين مبالغة في شدة الخوف فيها كتبت باسم كل صاحب بالصدمة لا يمكن
له حفظ لسانه من الغلظ من غابة الاضطرار فاصحت غلظ لا معدود ولا مدفع
للتعسف بفتح فاء معدود كما في قوله من ذكرك في وزن الفعل اما ذكره بقوله
وايضاً قد عرفت فيما تقدم **فخر** وخالف سببويه التاموس سبب التفرع وهو
فارسي ومنه سببويه اي راحة لقب اعلم الحجة من بين عشية ان الشيرازي
جعل اصلاً من بني جعل اصفى معولاً وهو المخرج لانه اذا اشتبه الفاعل بالمتفعل
في التلفظ يجب جعل المقدم فاعلاً فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمتفعل في الخط يجب
ان يجعل المقدم فاعلاً وقيل لا يكون اعتباراً منفعلاً لا يجر كونه متفعلاً **فخر**
وان كان غير مستحسن فان قلت لا يترك البليغ غير المستحسن قلت لم اد
غير المستحسن تحسن الظاهر البليغ يدل عن مقتضى الظاهر التامة وهو من اسرار البلاغة
فان قلت دفع الشبهة عن سببويه يدان ان المخرج عنده قول سببويه قلت
دفع الشبهة لا يدان الا عن ضعف الشبهة وكون المخرج عنده قول الاصفى
من الوضوح في درجته لا يبرهنه شبهة في انصراف خواص علم حال العامل الي
المانعة او الى التفرع من ذلك حال خواص ما اضيف اليه كما في قوله تعالى وانبأه
ابراهيم حينئذ **فخر** وكذا فعل التفضيل لانه لا يقول في الجواز من غير حتى
صارا فاعلم انما ان كان اسم الجازي عن الوصفية وان كان مع من فلا يضر

قوله

لم يزل في العلم بوصفها بالترفع وقبل نسبة الحركات والوقوف بالادوات في حياها في وجودها
 الى الكمال وتغيرها بالهذه التلطف احتياجا للنقص الى حالها وتغيرها بالهذه التلطف
 شكل ان العلم بوصفها بالترفع الحياتي كما حققنا ان فعل الهمزة في هذا العلم حيزه
 الا ان العلم لا يستعمل التلطف فلا يكون هو الذي في جاني هو العلم من فروع العلم التي هي في
 في حال لو كان في غير مكان من فروع العلم فلم يرد بذلك ان المرفوع وما استعمل في العلم
 بل اراد ان شمول العلم ليس من السامية والشيعة وليد تفرع النشأ بالعلم
 بل شئ عليه شئنا لطيفا بان ذلك ثبت نفوذ دعوا ان العلم بوصفها بالترفع
 الحياتي فيكون مستملا على الترفع كما كان باعتبار انصافه بالترفع التلطف مستملا على الترفع
 لفظا ولا تخفى ان العلم ليس من فروع العلم لان الانصاف بالترفع الحياتي هو العلم
 عن الترفع حقيقة والاشتمال عليه كما وقصود الترفع على كون العلم بوصفها بالترفع الحياتي
 على علم الاشتمال حقيقة ولكن لا نقول مقصود النشأ بالترفع هو العلم بوصفها بالترفع
 الحياتي ودخلا في المرفوع وان دخلنا في الترفع حقيقة وليست في العلم بوصفها بالترفع الحياتي
 خلا من هو مرفوعا او المرفوع وهو في فروع العلم الحياتي كان في فروع العلم بوصفها
 المرفوعا كما في قوله قلت الاقر بالاعتبار ان جعل مثل العلم بوصفها بالترفع الحياتي
 اللذان والذين مرفوعا بالترفع الحياتي وهو بحيث مثلا ليس في اختصاص الترفع بالعلم
 الحياتي من حيث ان احوال العلم الحياتي تنبأ كالمشكاة من الاستبعاد لجواز ان يكون
 الربيعة تم بيتا ومثله في نادرة كتب العلوم في المرفوع لم يرد في الترفع على ما ورد
 عليه الترفع كما هو المشاع ونوافي الضمير بالترفع من المتأخرين في المرفوع وان كان في
 منها المرفوع والخبر او كما استعمل في ترجمه توافق الضمير المتأخرين في المرفوع ولقد اورد في

عليه؟

كان

اسما للمرفوع
 المرفوع هو العلم
 المرفوع هو العلم
 المرفوع هو العلم

بقوله منها المرفوع لانه في الجملة الفعلية انما هي بالعلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 اصل العلم الحياتي كسبها الترفع والتميز من العلم الحياتي وهو العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 الخبر والاشتمال وصفها لعلوم ما من فروعها الى التوسل الى العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 ومن جهة اتصال العلم الحياتي في هذه بدون ما يتوهم مقامه وكان لم ينفذ اليه
 لانه ينقص في ما غير العلم الحياتي الا اننا وقولهم بذلك ان العلم الحياتي رفعه لانه في العلم الحياتي
 وكان تركه لانه اورد عليه في قوله وانما الترفع لانه نادر في علم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 حديث علوم الاطراف في علم الحياتي لانه نادر في علم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 لفظي كما ان العلم الحياتي في العلم الحياتي مع جهة الترفع لانه رفعه العلم الحياتي في العلم الحياتي
 على علم الحياتي في العلم الحياتي فان لم يكن علم الحياتي في العلم الحياتي لانه رفعه العلم الحياتي في العلم الحياتي
 بالنسبة الى المرفوعات قلت لم ادر انما اقوى من المبدأ في علم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 والمبدأ في علم الحياتي الذي هو العلم الحياتي في علم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 ايضا فان العلم الحياتي لا يالاشتمال لم يعل المبدأ في العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 لعدم صدق لانه يندرج في فروع العلم الحياتي في العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 المبدأ لانه باق على ما هو المبدأ في العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 الا انهم من الذين اصابوا المبدأ بالنسبة الى العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 قلت اتصال المبدأ بالنسبة الى العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 تحقق ان العلم الحياتي في العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 فقلت لم يعل لعلوم الحياتي في العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي
 على المبدأ في العلم الحياتي الذي هو العلم الحياتي

و

و هو ليس بشئ وفي حكمه ان المبدأ
 بالاشتمال المستحق حقيقة او حكما
 والمصدر؟

ان

Copyrighted material

الآن نحن نعلم الأشياء
بالفراسته كما ينبغي

فصل

٤٣١

فصل ۱

فصل ۱

واما في قولنا ان احد من المتكلمين السجاري في حذو فسر اما يتبع الحذو في
 او ياتي منه من معناه فلو كان في قولنا ان السجاري لو شئت انهم ضروا في شئت
 وفهم بان الدالة على الشئ التي في خبرها فعل ماضٍ وذلك فيما بعده من حركات
 للمضارع والي في هذا الظاهر ان ما ذكره السجاري ان لو كان الفعل مضارعاً لكان
 وقد قلنا فان لا اصحها من هذا الطرف في الفعل والفاعل بل حذف الهمزة من كلام سواك
 اسما او فعلية فغير او طوعا كما من الفعل والفاعل وفي الفعل وجميع متعلقاته
 لعدم ما يؤيد مؤداه مقامه نقص ذلك قبل لولا ان كان كذا فانه وجب حذف
 الخبر مع عدم قيام ما يؤيد مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا
 بدون ما يؤيد مؤداه فخلو الخبر فانه يجب بالتمام الغير موضع وانما قدر الجمل
 الفعلية فقلت لا بد وان يقدّر جملة اسمية لئلا يفسد جوابا للتردد كما لا ينبغي ان يكون
 الجواب مطابعا للسؤال لان فيه تعليل الحذف كما لا يخفى **قوله** بالفاعل ان الانسان
 يجرى في خبر الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العامل بغير المصدرين في العجبي خبر فعل
 زيد فانه لا يقع فيه قطع الشأن معا من باب البصري والكوفي اذ لا يقع العامل في المصدر
 ولا يدرك به دليل ان اول مقام بالتبعية ان الماد بالفاعل العامل قوله والاصل ان
 يلي الفعل **قوله** قد يقع في اكثر من فعلين اقتضا لهما اقل مراتب الشأن وفي قول
 ذكر الفعلين اقتضارا عما هو اكثر اعتمادا على ظهور المقابلة في ما هو اقل معلول
 للفعل الاول اذ هو يحذف قبل الثاني الى سبعة قبل وجوده فلا يكون فيه مجال للشك لان
 الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يبان وبعد وجوده لا يمكن ان يبان في اقله
 الفعل الاول قبل وجوده فلا بد ان السجاري الاول قبل الثاني لوضع الشأن ليعين

قوله ان العامل في خبره وان يؤيد
 فمقامه جوابا عما هو زائد فاعلم

الشارح

افعال الاول

افعال الاول لان السجاري الاول قبل الثاني لان السجاري الثاني في حذو فسر اما يتبع الحذو في
 وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا ينفذ فمضى في ذلك **قوله** ايضا ان يكون هو مع وقوله
 في ذلك الموضع مع الالكواهد من هذا الباب لا ينفذ في هذا الشأن في حذو
 وحسبهما الزيدان منطلقا او متعلقين بناء على ان لا يمكن الالكواهد معولا
 لو اهد من حاله يمكن وقوعه مع الالكواهد من هذا الباب لا ينفذ في هذا الشأن في حذو
 لا يلزم انه حتى ينفذ من حاله وقوله معولا على ما في خبره من قول المحدثين
 مع الالكواهد من حاله وقوله في ذلك الموضع من حيث انه واقع في ذلك الموضع لا ينفذ في ذلك
 وقوله في هذا الموضع من حاله وقوله في ذلك الموضع من حيث انه واقع في ذلك الموضع لا ينفذ في ذلك
 مع قول مورس في التحقيق **قوله** اما الضمير المنفصل الواقع بعد ما هو ماضٍ كرم الا ان يناد
 بضمير قائم او فاعل انت فان قايما وقاعدة انما زعمت ان يكون قطع الشأن بالاعمال
 بالاضمار معا من باب الكوفية والبصرية بلا حذو ولا حذو على ان قائم مع الاستئذان فاعلم هذا
 جذا اذا ليس بشيء من الكلام حتى يكون خبره فمضى واقعة بعد حرف الاستفهام
 رافعة لغير الظاهر فينقض به هذا المبدأ ايضا فيمكن بهذا ذكره حتى لا يحتاج الى
 تنبيه مبتدئة محذرة **قوله** لا ينفذ في هذا الموضع من حيث انه واقع في ذلك الموضع لا ينفذ في ذلك
 الفعل الماضي وكذا لم ينفذ اليه المقصود الى تحقيق الشأن فيهما بعد الا بما هو مشترك
 بين الظاهر والمضمر في التحقيق **قوله** واما مع مذهب من انهما فلا يمكن قطع خبره من الشأن
 فيه لكنه لم يقطع العوب كذا في قولنا لان طريق القطع عند اتمام الاضمار في خبره في الماني
 وهو متنع كما في قولنا فان قلت هل يفي خبره ايضا في النزاع بينهما قلت لا يقطع
 النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضوي ومع قوله واما مع مذهب من انهما

شق

عدان وان هو

ان طريق القطع في التحقيق في الكلام
 العرب الاضمار في الخبر

Copyrighted material

فليكن قطعاً لا يمكن عاملاً من غيرهم لان من غيرهم عدم إمكان قطع التمام والاطلاق
 ان الكسائي ايضا ينجح وتحتاج جعله في سائر النسخ من النسخة الاولى والثانية
 عند الاول لا يتعين حذف الفاعل فيه سواء كان الاول الكسائي او غيره ان يتبعه
 ان قطع النسخ في ما مضى كرسد الايات في هذا الكسائي فلو كان في النسخة الاولى
 الايات فقد يكون النسخ ان كانت جملته جزءا او غير ان كانت جملته
 واولها قوله فان العلم الاول ان كان قوله وتحتاج راجعاً الى ما في اكثر النسخ قوله
 فيخار ان كان بالي ما في بعض النسخ فيقول ما لم يسم فاعلم اما حذف الفاعل في كل
 على اصطلاح النسخ حقيقة او حكماً واما حذف المنعوية وفيه ما فيه لكن قوله في المنعوية
 انما يصح نظامه لو كان المنقول لغير مشترك بين المعاني كمنه ومنقول ما لم يسم كمنه
 خلاف ذلك فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المنعوية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على الاشتراك
 لفظ المنقول بين السمت والنظام في جزء من الاسماء الا ان يقال استعمال المعاني
 في عباراتهم كمنه بشرارة باشتراك بينهما فيكونه لكل اسم مشترك واسم مختص به
 وليس هذا قسمي ثالثا من التنازع لان المقسم في كل قسم متعدي بالوحدة فكانه قال
 التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في النسخة وليس هذا قسم واحد من التنازع
 بل جعله قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتبع لهذا مع وضوح من قوله
 بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه قوله في نظام
 وتكونه ايضا والحق انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن ثلث التنازع لانه ليس
 تنازعا في ظاهر واحد بل في السمين يعني قد يكون تنازع الفعلين في ما جازية
 مختلفين وعلى ذلك الحال العامل ايضا وهو من الفعل هو مستفاد من الضمير الراجح

الامال

قوله

الالم

الى المصدر النفس الفتيمة كما يشاهد منه لان الفتيمة لا يعمل ولا يرجع الى المصدر
 فيختار البصريون لم يبق فاختار اعمال الكسائي خلاف الكوفيين مع انه احصى بها
 في البيان اذ فوق لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول اهل المساواة
 لم يبق مع مساواة العاملين في المصدر القوة ويتعاضد مثل يد بيد فمكرر
 ولا حصر اذن الاختيار قبل الذكر ينبغي ان يقول حذف النسخة الاولى
 به لانه هذا سبب لاختار اكثر استعمال الاول ان الكسائي في منسب البحر في جواز
 الاختيار قبل الذكر في المصدر فيسقط التفسير وان لم يكن التفسير مذكوراً في النسخة
 كما في غير هذا بل في قوله في قوله كما في قوله فان المصدر على جملة ذكره لكونه متعلق
 بالنسبة في جملة اخرى خلاف الاختيار قبل الذكر في قوله فانه لا يجوز الا في ما هو مختص
 المختص ولم يبق الكسائي بين الاختيار قبل الذكر في قوله في ما في اشتراط حذف النسخة
 وقوله في الامور السكرا في الاظهار بل الاولى لا اشتراط التكرار بالاختلاف في الاختيار
 واختار حذفها اشتراط حذفها من قوله من غير المصدر والتعريف
 بما لهم الان واسم بجموع افعالهم في اخرها القوم والذين ياتون واخرها القوم
 فيسبق ان يبقيد الاشتراك بغيره حتى يتم الاستدلال على حذف الفاعل في السمت
 فيه المذكور في قوله في قوله وقيل في قوله لا يضر على حذف الفاعل بغيره من قوله في قوله
 وجاز ان اى مثال الكسائي اخر المقص خلاف الفواء عن ذلك فصار بيانه متعلقا وهو
 متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختار اعمال الكسائي في قوله
 البصريون في قوله اصله لكان واخيرا بان يقول مختار البصريون ايمان الثاني
 والكوفيين الاول خلاف الفواء مع القولين فانه لا يجوز اعمال الثاني في قوله في قوله

التفسير في
 الاختيار والاولى لفظا ومعنى
 التفسير في

في الفعل الأول الاستتار في
حذف النون فانه لا يجوز افعال
الثاني مع الاضمار في الاول

اذا اقتضى الاول التام على كل من هذه افعال الاول ورواية المتن من قوله
عنه تعالى فليقسم عبارة المتن ما هو المشهور في تفسيرهما فيستره من حاله
المشهور وهو ان الحذف جاز افعال الثاني مع الاضمار في الاول بل ان يكون
يشترط الاول للمثاني فيما اذا اقتضى التام في كل من الفعلين هو فاعل الاول بعد انظام
قلت في هذا التفسير لا ينبغي عليه ان يحق ان يقتضيه بقوله وتكون كما ينبغي في التفسير
الاول **قوله** عن الاضمار قبل الذكر في الغضلة قير وية رجلا شاذ قلت قد سبق ان
الاضمار قبل الذكر بشرط خفض التفسير لا خفض المعنى في خفضه من سبعة سموات نعم
الاول ان يقول عن الاضمار قبل الذكر من غير خفض التفسير في الغضلة **قوله** لا يجوز
حذف احد مفعولي بارجح سبب اعترض عليه بانه وقع مكانه قوله تعالى ولا تبني
الذين يتخلون بآياتهم الله من فضله هو غيرهم فبين قراءه صيغة الغيبة ان كان
هو غيرهم لم تملك يمكن جعله لونه الالبه من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب
ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الغضلة لا بد ان يقولوا الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله
الشرط لا يقتضيه له لتلايه انه فليجوز الضمير عن الظاهر ولا تخفى ان الاضمار او الكسار
او الفصل لا يزم التقديم فالقصة الاحقر من الترخيص واحكام ما هو لازم من الترخيص
قوله في المختار الاول على الاستعمال المختار وكما اردت بالبناء على الاستعمال
ولم تحذف وان جاء حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج
الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يرد
الى خلافه والآن كان الذكر مختارا مطلقا والحققة مختارة مطلقة دون المختار فلابد
لكونه مختارا مطلقا ام زاي على الاصل وهو هنا ما ذكره في ويكون الضمير واجبا

الى

الاضمار

الى قوله فيمكن الاضمار ولا تحذف مع امكانه كما ذكر هذا الوجه في الهندية وفيه
نظر لانه ان اردت ان لا يجوز مع امكانه الاضمار فقال وان اردت ان لا تحذف
قالوجه هو الاول **قوله** الا ان يمنع من الاضمار كما هو القول مختار ومن الحذف
كما هو القول المختار **قوله** ان يمنع من الحذف مستثنى من الحذف الاضمار كما هو
ولا تخفى انه لا يتصور التنازع فيه حيث لانه انما يمنع من الحذف بالاضمار لو كان الاضمار
والشبهة والثانية التذكير لازما للمطلق ومنه ما يلزم بل هو مع افراده
يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين في المفعول المفرد والمثنى في مطلق
حال افراده بان يطلب احد ان يكون مطلقا مفعولا فيصير مثنى في جملة من افراده
ويطلب الاخر ان يكون مفعولا فيسبق على افراده **قوله** ولما استدرك هو فيكون
فيل لا يقال لما قيل ان يقول يجوز ان يكون من باب افعال الاول الا انهم حمل
كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لا تقول حذف لفرد الكسار
الوزن ولا تخفى على ارباب البلباسه اليسر شبهة متبادرة ولا اجواب لها الا
فلان افعال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر
والبيت شاهد على ما ذكره من حذف المفعول كقوله **قوله** واما الثاني فلا لانه اذا
جاز حمل البيت على التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على
غير المختار **قوله** الاستدراك عدم السعي لادنى محبة وانقضاء كناية قليل
من المال ثبوت طلبه المختار في كل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر
واما منافاة عدم الكناية لانه جعل السعي مستلزما للكناية فيكون الطلب
الذي هو منه مستلزما له ما يمكن دفعه المناقاة بانه لو كان صدور السعي

نعم
نعم
ان اضمرت على المختار وحذفت على غيره
الا ان يمنع

نعم

قلت

البليغ عن الادنى ما يتبين من المعية كفا في تمييز المال ان ادنى ما
 يتبين من المعية تمييز المال لا مال كثر لان حواشي تميز تميزه ولم
 اطلب التمييز من المال لمعني لانه كان يبغي من الناس من يطلب لطلب
 الكل مع حيث قنعت بادي ما يتبين ولكن سعي للمثول وكل شريف
 يتنازع في حيث يبغي في المعية فلم يبغي قليل من المال لم يحصل لي بلا طلب
 ولا سعي كثره الحازنين ولا تخفى ان هذا المعنى هو انظر من ماحول عليه السمع
 ان يطلب له والمجدا لانه يلزم الناحية بين الفعل فاعدا بالجملة المعطوفة على ما
 في ضرورة الشان فيكون مثل جاني وخرقني عمرو ويكر وهو فصل بالاجنبى لان
 يتنازع جوازه للضرورة **فقد** ولكني فان قلت ما وجه الاستدراك قلت ما ذكره البيت
 السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال لا في المعية كفا في تمييز المال لم يطلب
 الجدة والعرف بما يتبين من سعي في تحصيل المال لا في المعية بل هو للمجدي فالمراد
 بجعله لم يرد الجدة من الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا وادراك
 لا تمضي بسم الله اذ ناك **فقد** انما لم يفصله عن الفاعل لم يترك منه فيه ان داب
 المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المصوب بكلمة منه
 وقوله ومنها المبتدأ خلاف عاده فهو الذي يستدعي كنهه دون ما ترك فيه الفصل
فقد لا مفعول فعل المبتدأ في الاظهر الا مفعول عامل لم يستعمل فاعله وبالجملة بعد
 في مفعول المصدر المحذوف في الفاعل في مفعول الفعل المحذوف في الفاعل في مفعول التوم
 واما بالتوم واما في التوم واما في التوم في مفعول الفعل المحذوف في الفاعل في مفعول التوم
فقد حذف فاعله ان فاعله التوم فلا يشك ان بابت الربيع البتول وكل في ضرورة الامر

الصفة النحلية

بقوله وان

بقوله وان هو مقام اقامة المفعول وبه لا تفرق من المفعول فيخرج ان
 الربيع البتول لانه لا يستفاد منه مفعول الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه
 يستفاد منه مفعول يوم الجمعة **فقد** وافهم هو ان الفاعل المستند اليه
 مكانه فلا ينفك عن حواشي المعطوف عما تجزئ المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام
 عما قبله من الفاعل لان مقام الفاعل ليس مقام السناد الفعل السند
 حلقا بل مقام السناد الفعل هو في مفعول ضرب يوم الجمعة مقام المفعول الذي
 مقام الفاعل فمقدار لكن هذا الناحية لو اردت بالفاعل الفاعل المفعول وقد عرفت
 ما به غنى **فقد** ان الفعل في الجاهل هو تواتر العلم بالورن بصفتها كمن هو
 بهما ونظيره كمن هو موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل في ان الصفة المشتركة
 هو بها فعل هو الفصل الخامس في الجاهل من التلا في الجاهل لا مطلقا فالاولى
 انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل وجوه وبعد لم يترك نقصان كلام المتن
 لعدم شمول البيان بيان شرط زبد مضروب غلامه فزبد التكافؤ قبل الم لا بصيغة
 الفعل صيغة الفاعل بقوله ويعمل صيغة المفعول لما كان غايته ان يبعد لم يكتفى
 اليه الشان واكتفى في الصلة الحقة بقدر الامكان **فقد** ولا يقع المفعول الثاني من
 باب علمت لم يرد به افعال العلوب كما هو السناد بل كل فعل منقول الى مفعولين
 هما مسند ومسند اليه ففعل ان التاخر من جواز ذلك بلزم ان يكون مسندا
 او مسندا اليه ينتقض هذا من غير معلوم ابوه فاجاز ان يقيم فاعله مقام الفاعل
 لا يكون مسندا اليه بالسناد تام لان السناد اسم المفعول الى مفعول في مثل هذا التفسير
 غير تام من انما هو كون المفعول الاول مقام الفاعل مسندا اليه بالسناد من انما

الفاعل

عند

فعل بيان

Copyrighted material

اللفظ من معناه الاصطلاحي بالكلمة وحمل على خلاف التباس الظاهر من ضرورة
 لا تحس حمله على النظام المتعارف للمضمر وجعله من الحقيقة أو الحكمة وبعد
 لم يتم التعريف لأنه في صفة رافعة لمضمر تستر ارجع الى التام في صورة الشان
 كذا في صفة كرم زيد اذا اتمل كرم قد سبق التعريف عليه واورد على التعريف
 اقام البعد زيد فان ما في خبر زيد صدق التعريف عليه واجيب عنه بتعريف الصفة
 بان لا يكون غير ما صلاحي لان يكون متبدا وهو مع بعد يشكل قيام زيد فان غيره
 صلاحي لان يكون متبدا وهو زيد في جواب ان منه الوقوف بعد عرف الاستفهام ان
 يكون استمارة عليه في العمل في قولنا اقام البعد زيد استمارة على المتبدا في العمل
 فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والنفي الاستفهام منه ان ضمير
 طابقت ليس نظامه اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الواقعة النظام ام ان
 ولا تخفى ان الادوية الاظهر فان كان في الرفع ولا داعي الى ما به المقصود
 ويشكل القاعدة بقوله ان ارجب انت من التي فانه مطابق للمعنى وتعين كونه
 متبدا والالزام الفصل بين اراي ومحموله باجتنبي هو المتبدا ويشكل ما قام وحل
 فانه يقع كونه فاعلا دون متبدا لعدم ما يخصه به ويشكل ايضا بقولنا اطال الله الشمس
 فانها بطابق المعنى ومع تعيين كونه متبدا اذ لو كان خبر اطال الله الشمس جاز
 الام ان قبل ان كان زيد متبدا ينبغي ان لا يجوز اقام زيد لانه يعلم تقديم الخبر مع انه يوجب
 التباسا بالمتعارف كلف زيد قام واجيب على ان قام زيد يتعين فيكون زيد فاعلا والخبر
 محقق احتمالا كونه متبدا ما لمرة لانه لا يشكل على خلاف الاصل خلاف كونه متبدا فليست
 الصفة التباسا بشي خلاف اقام زيد فان المتعارف على كونه قائم متبدا

على خلاف الاصل

على خلاف الاصل كونه فلا تخفى الحقيقة بسبب كون خلافا لظاهر كل الاقسام فيزيد
 الام ان اقول لا ضرورة في تقديم الخبر زيد قام خبر التباس التباسا لاجل ما في اقام
 زيد يجب تقديم قائم الحقيقة الاستفهام وتعلق الاستفهام به والثاني يجب تقديم
 لا يقول لا ضرورة فائتية اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز اقام خلافا في اقام
 خاتمة **نقد** اي الاسم الجوهري في ان اريد بالاسم الاكم حقيقة او حكما وخالفه الخبر
 الجملة لانها في تاديل الاكم في خبر في قوة زيد صار بسبب صرح بان تعريف الخبر
 ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا الحمد هو الاسم ومنه تخفى النية
 الجملة عام اقامها خبر من خبر تاديل طود فبناء كلام الشارح عليه نعم بان المقصود
 فهو الي تاديل الجملة الواقعة خبر اخر صرح به ايضا في الفصل ونبأ قوله في السبق
 ولا يثنى الكلام الله اسمين او فعل اسم عليه قبل الاولى في تقديم الرفع لانه ذكر
 اقسام الرفع فلما صدق التعريف في خبر لانه ليس بمرفوع بلطف المذكور والايه
 عليه ما لجه على تقديم الاكم من التردد المذكور ولا تخفى ان الرفع من احكام الخبر
 وانما يعرف الخبر لغة في رفعه في دور مع ما عرفت في تعريف الخبر في العرب فلا يفتقد
 فلا تعقل **نقد** اي ما وقع في الاسناد به شيء كلامه بان التركيب من قبيل اسناد
 المستحق الذي لم يسم فاسم الى صدره على طريقة نقل خبر من الخبر والتم وان ليس
 كذلك بل مستند الى الجار والمجرور والباء السببية اي الاكم المستند بسبب لان
 اللفظ سبب السناد والمعنى الآتية في ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني
 فيقول اللفظ اسند ومستند اليه كاسبق في تعريف المتبدا فلا حاجة الى ذكر الباء السببية **نقد**
 فيجعل الباء عنى الى والضمير في راجعا الى المتبدا الاقرب ان يرد الاسناد الى الجارة

مين

Copyrighted material

كلما في القرآن الاول من البقاء
وهذا الانبياء بعينه عامل
في الخبر لا يقتضيه التبيين
والخبر السواء كذا في البقاء
من الرضي فلا يحمل عبارة
الشيء على ان خبر
الاستدلال على الخبر

52

فما ذكره بخلاف عبارته
فانها لا توجب قولاً اذ هي

من جرقلت

كون احد اعمامه الذي اعترف بان هذا التخصيص عند التكملة والتام التخصيص عند
 التام وهو من دفعه بانه تخصيص عند المطلب ايضا بان الخبر لم يزل معلوم له انه في
 الدار وهو مستنهم عن يقينه فعلم انه ينبغي له التيقن في اجواب استفاد من الكلام
 ما ينبغي به واعترف ايضا بانه لو كان التخصيص المثال المذكور مذكور ينبغي ان
 لا يجوز ان يزل في الدار وهو ايضا من دفعه بان التخصيص في كوكب عظيم انما هو السالة
 هو الهند مع جواز كوكب ان يخصص الساعة في كوكب واحد منها ما يخص به الهند
 امارة الا جعل ضربه الى كل واحد منها لكن مراده رجل كما يفهم عنه قوله وفي الدار
 خبر ذلك ان تحول من الى نظام ولم يرد بكونه متبدا بكونه متبدا حقيقة او حكما فان
 الموقوف على المبدأ متبدا حكما فان التكرار فيه وقعت في حيز التقي فان
 علوم الافراد وشؤونها فتعنت وتخصصت ان تخصصت حكما لا تباوان لم تحصل
 فيما تعليل الاشتراك او رفع كثرها هداية في حكم ما قبل اشتراكه اليقين فلامر
 ان تعليل الاشتراك تخصيص بعض الافراد وهو لم يحقق هنا وكذا الحكم الثاني
 قصد بها العموم خوفا من جراحة هذا قول المومنين في رضى الله تعالى عنهم
 فدية الجراحة اذا قل من اكرم والمقصد ان يصدق بما شاء وعموم التكرار مع الاشارة
 في المبدأ كثر في العالم قليل لم يعلت نفس قدمت خلافا في حيز التقي فانه يثبت
 فيه المبدأ والفعل في غيرهما **قوله** الشبه به اي اولاته لانه الاصل في علم قدم تخصيص
قوله بالنجاح المقاد فيه ساحة اذا لم ير صوت دون نجاحا في العلم
قوله وقد يكون خيرا قبل النسبة الى الكلام انما بالنسبة اليه فيستوفيه نظرا لانه كما اذا
 رأى الجيب للنسبة لانه يراه غير اجنبي وبناح اذا رأى القدر والاصل في البحث

يراه اجنبا فيقده وحسب قد يكتفي بحيل التوفيق للتعظيم والاول ان يقال هذا
 العلم والكتب يعلم لما في فلا تفتقر الى المثال كما يكون التخصيص مما يخص به الفاعل
 اذا استعمل في نجاح مقاد واما اذا استعمل في نجاح مقاد فالتخصص
 بالصفة **قوله** فهذا مثل تخصيص الانباء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التكرار واما باعتبار
 مع التمثيل فالنكيب منبه من ضرورة الحاجة الى تخصيص المبدأ **قوله** علم ان ما يرد بعد
 موصوف بصحة الاستعمال في الدار او رد عليها فانما هي رجل كذا وكذا يمكن الاستدلال
 بان هذا سر كون لا يطرأ اعتبارا ولا خلق ان الاول ان يقول بتخصيصه فيستدعي
 الجرم الطرف **قوله** هذا هو الحشر بور فيما بين النجاة لعمارة الى الحكم بان التكرار
 بحسب ان يخصص حتى يقع متبدا في يكون قوله وقال بعض المحققين منهم انه بعد
 واما اشارة الى ما ذكره في نفسه بسلام عليك المقصد من الاشارة الى ما فيه من الحكم
 فاشارة التي ذكرها بالناحل الهندية والاشارة التي نظمتها في هذا المقام فاراد الله
 ان كانت لكل افراد **قوله** وقال بعض المحققين منهم بتلك اشكالي بين كلام النجاة
 وما ذكره بعض المحققين الا ان النجاة لما روي ان المبدأ لا تنفي قوة بالتميز بين المبدأ
 من الحكم على التكرار وبوجه ضبطوا المبدأ فكلما يتخلف عنه الفاعل ليكون بصيرة لما في الحكم
 على التكرار **قوله** ولما كان الخبر الموقوف في السابق محصيا بالمفرد في دليله فلا يصح حصر
 المقصود الكلام فيما هو من اسمين او فعلين اسم **قوله** اراد ان يشر الى ان خبر المبدأ قد
 يقع جملة ايضا خبر المبدأ خبر المبدأ من الجملة التي لها محل من الاعراض حصر ولا يصح
 الخبر والى ذلك الموقوف المضاف اليه وجوبه لا جازم وفيه بعد الفاعل واذا واصل
 لم يرد في النجاح جملة لها محل من الاعراض في الجملة التي لا محل من الاعراض حصر ولا يصح



المشقة وبشيء ابتدائية كانت الجمل التي صدر ما مبتدأ والمفعول والنسبة
كواستروا الخوي الذين ظلموا اهل البيت منكم حكمة الاستمرار فمفسر الخوي والجار
التي والواقعة جوا بالشروط جازم مطلقا كقولوا وما وكيف وجازم ولم يفتن
بالفاء ولا باذا العجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب
فليكن عا دكم منكم هذه الجملة حتى ينصل الى الحمار تفصيلا معينا ولم يترك الزاوية
لانها راجعة الى التعلية عن انما ثمانية من التعلية والآفاق لافية بحكمة لانها الزاوية
النفذ الى الطرف وهذا الاستمرارية في غير كان فاعلا للنفذ كان تقول لم يتركها لانها مسوقة
بغير مة بلح قسلا بلفظ المسئلة ولا تارة الجمل وكذا ان المسئلة والمادة وقال
الكلمة لا تارة الجمل مطلقا من عايد وسنة الى الجماع عا ان في خبر كان خبر ضمير احسن قالو
مع كان زيرا فاك كان زيرا فاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ وجب ان
لا خبر كان المقارنة بالزمان فهو غير له الفعل قوله فلا بد من عايد الطريقة الالة نسبة
مضاف لتعلق من عايد به كما هو الظاهر الالة على بعض النعات وشبه المضاف جعل
من عايد خبرا بعد من رعاية الحنف كالام في نعم الرجل لا تحي ان نعم الرجل من قبل ومن
اللفظ موضع المضمير الالة ان الالة لو وضع موضع المضمير بالتبارة الم بعد فلا من
الجمل قسما له ووضع المظهر موضع المضمير جاز في مقام التعليل مطلقا وفي غيره جاز
في جملتين مطلقا بهذا نسبة الكلام في الشرح جاز عند سبويه بشرط ان يكون مطلقا
الاول وعند الاخرين مطلقا وكون الخبر نصب المبتدأ الا في عين المبتدأ يستعمل
توليا الشان زيرا فيم ومقوى في وقايد في حذف العايد اذا كان ضميرا او ما
الضمير يكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف وضع الموضع الضمير لكنه يندرج مع الحذف

وكذا الام العمد اذ مع الحذف لا يساق الذين الا الضمير لقيام قرينة ذلك على
على ان الحذف جازم كلما قام قرينة وليس كذلك بل حصن ذلك الضمير الجور
بمن اذا كان في جملة السمية يكون المبتدأ منها جزء من مبتدأ با دما في غير ما في
الرفع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والجور سمائي في اكثر الاحوال انكر
دوا زده شروا ر مذهب انتهى وتفصيلا ان اكثر انما شروا وسقا والوقف
ستون صاعا والصلاة اربعة امداد والحد المن وقوله ان اكثر منه الجا والجور
الحذف في هذا حال من ضمير مستتر فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي قالوا في
ان بقدر موخر فان قيل كذا خبره الحال لظرف الستم عنوان منه هذا في البناء
حقيقة عنوان وما وقع ظرفا الى الجز الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف
عندهم اسم لظرف الزمان والكان وهم ينسأحون فيطلعوننا على الجا والجور
لم ينسأحون فيطلعوننا على ما يقع في الشارع على السماع الا غير
يعمل اللغاية وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجرا فلا يقال يدوم
تلك الالة الالة الالة ومن هنا العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث تلك
الحكم مطلقا وعلل بان الاخبار عن الجنة بالزمان لا يفيد لعدم اقتضاها الزمان
بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعلم من عايد بان هذا الزمان لا يخرق مفيد
لأنه في ان الزمان جازم في الحرف ولا يخفى ان الزمان لا يخرق في قبيل الاطلاق
ليلا الجنة فالامر ان على ما نزل على ما قالوا ناسل في اكثر من النجاة وهم يعرفون
لو كان الضمير بالجزء من الخبرين لكان انما انما يقول ما وقع ظرفا لغيره بخلاف
لكل فبقينا فانما ان الشا ويل الجمل لا يخرق قوما من مابل مع اكثر وقوله في

41

اشارة الى تقدير الجار ليصبح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل الخذف مضافا
 من المبتدأ الى حكم الاكثر انه مقدر جملة كان اخف **فصل** اى شاذ من تلك اول
 التعديل بالتاويل لان التعديل بانه الشاذ وذاك الصنف من الظاهر ليصح تقديره
 بالبناء على الظاهر ما وقع لظرفا يكون مقدر اى ليس مقدر بل مقدر وهذه اشارة
 من مطلق الانظار ذكره وايقدهما بالان يعنى من الابدان وقيل لا يعنى ان يزيل
 ان التعديل على الخلق بما قد يرد هذا يترك اى الحقيقة الى الطرف ملحق بالبناء وقيل
 من خلهما مما يلقى اليك ان التعديل على التعيين بما لا يرد من المقدر في كتاب الله
 الى المبتدأ فالجواب ان اظهر الطرف بهم عين جملة من الاكثر وبه من الاقل **فصل**
 بتقدير الفعل ذلك الفعل العام والكون الاندراجية حصرة عامة النسخة الطرف المستند
 فيما كان عاملا عاملا وحقق بعض المتأخرين ان الله قد يكون من الافعال الخاتمة
 اذ الشاق الذهن الى تحسب المقام واما قوله تعالى اراه مسنة عنده فالاستدلال
 فيه على السكون لا على الحصول العام **فصل** فلفظ ما اذا قد رقب اسم الفاعل هذا
 منقوض بقوله زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قد
 الفعل واسم الفاعل لانه من قبيل احاصل ابوه وبها جملتان **فصل** ان الطرف لا
 له من متعلق قبل النسخة النسخة مع ذلك في حيث لان الطرف لا يبدل من نظري
 والمظروف ما زيد في الدار سوزيد ولا حاجة الى ام اخر هذا قلت الطرف يكون
 ظرفا لام من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره
 ليتم البيان **فصل** والاعراض الخبر الاخرى وقيل يستوفى الكتمان في قوله لا بد
 قبول لا يربط قوله اى مع من وجب صدر الكلام وهو من غير الكلام كالاستدلال

نحو حصول

والنسخة

والنسخة والنسخة الى غير ذلك **فصل** وقد سبب بعض النسخة كاذب قبل لم يعل وقد سبب
 لهذا يتقص تباعى سببوه فن قال بل سببوه فقد غفل **فصل** كونه معوقا يكون
 من تكملة ولا يجوز الاخبار بالمعوق عن التكملة ومنه سببوه الاشياء في المبتدأ
 المتضمن لمعنى الاستقمام واما الخايب منع كون من تكملة وكذا اشارة الشارح
 الى هذا المنع حيث قال فان معناه ان هذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه
 اى رجل ابوك لكن في قوله وهذا من سببوه خفاء فاعرف وقيل
 اجاز لسببوه في الاخبار عن التكملة بالمعوق الاخبار عن انتم التعصيل
 في جملة وقعت صفة نحو مرت برجل فضل من ابوه **فصل** او كانتا متاوتيتا
 لو اتى به من قوله او كانتا متاوتيتا لكنى الا انه هرب عن اطلاق التاويل
 في صفة التماثل فاعلم ان التاويل في صفة التماثل متاوتيتا او كان الخبر فعلا
 اى صورة خرج بقوله قام ابوه في زيد قام ابوه بقوله صورة خرج التاويل
 قاما لان الخبر ليس فعلا صورة فلا حاجة للاخر كذا قيل فيه ان زيد قام
 ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة للاخر اى قوله في قوله او كان
 الخبر فعلا او كان الخبر مستعلا فعلا **فصل** في تقدير المبتدأ في الخبر في هذه
 الصورة ليس جازا متعديا بقوله في هذه الصورة والالكان التبعي لغير
 لاختفاء الشرط فيه فيبقى انه جمل على انه اشار الى ان الخبر اجزاء لشرطه في
 او بالبدل عن الفاعل والكان متشقا او مجعولا قبل وجوب التعديل في هذه الصورة
 يختلف فيه فلو جعل من الكتاب عدم الوجوب لكان اخف **فصل** كالاستقمام
 قبله بعض النسخة من موصيات التعديل لا الاستقمام وفيه نظر لان ما قام زيد قاما

متعديا

فقد تقدم الخبر لنفسه التي فان قلت فبقي ان يجب تقديمه زيد لا قائم
لا تفتن الخبر مع النبي قلت متضمن صدر الكلام ما يغير من الجملة وفي
زيد لا قائم لا يغير حرف حرف النبي من الجملة فاعرفه **فقد** لم يقدره في جملة
وجملة ما يغيره **فقد** او كان الخبر يتقدمه احذر من كون الخبر متأخرا
له لكونه متبدا كونه زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه متبدا لتأخر قائم عنه لو تقدم
قام كونه قائما **فقد** اي المتعلق بالخبر السابق له لم يزل مقصود او خبر الخبر
ولم يفسر الشارح المتعلق بالخبر بالمتعلق بالمتعلق بل قيل في كل جملة
والاخر لا اوضح ان يقول اي المتعلق بالخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما يتعلق
مثل متعلق الخبر بالمتعلق دون العامل بالمعول كصاحب لان المتعلق بالخبر متعلق
العامل بالمعول ضمير في المتبدا في مثال الله عليه متوكل مع انه لا يجب
تقديم الخبر وقد يقال ان المتعلق بالخبر بالمتعلق دون العامل بالمعول ليس مثل
قرن كل رجل صبيحة والنهال للمستقدم **فقد** او كان الخبر جبرا من ان المتعوضه الواحدة
مع اسمها وخبرها المتأول بالمعول متبدا لما كان الخبر من ان لا يصح ان يكون خبرا
عن المتبدا اراد الشارح التبيين على ان هذا الكلام مسامحة واعلم انه خبرنا
بتركيب عن ان ولم يتقدم من لا صلاح لظهوره على بعد التبيين على المسامحة
ومن قال اصل المقصود على اصله انه شانه ونحن نقول كلام المقصود على ظاهره اذ
عند خبر والتحقيق عن معنى ان لان عندك انك قائم في تاويل عندك تحقيق فاعلم
والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل بهذا اذ لم يكن ان في سلبه
بعد انما نحن انك خارج فلا صدق قلت بهذا اذ لم يكن ان في ما يتبعه موافقا

للمبتدأ

للمبتدأ ونحن انما انك ولولا انك خارج وخرجت فاذا السبع حافر والخصم
بما بعد اما من ضيق العطف **فقد** ان تقدم المبتدأ الخبر في المبتدأ في جميع من
الصورة فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط متاخرا في الخبر قلت
لم يرد بيان المعنى بل راد ان يذكر ما يربط به الجراء من الشرط وهو كل واحد
من هذه الصورة فالاولى في كل من هذه الصور **فقد** وقد يتقدم الخبر من غير تقدم
الخبر عنه فبديه به التحصيل التعليل فان تقدم الخبر مع تقدمه الخبر عنه كثير ومنه زيد
قائم وهو وقاعد ولم يتقدمه بوضوح الكلام فيكون المعنى وقد يتقدم الخبر
كلام واحد لانه كثير ايضا كما في زيد ابو قايه فان تقدمه الخبر في هذا الكلام
الواحد ومن قال قد للتعليل والتعليل لتحقيق ردة واللفظ بين المعنى الحقيقة
والجازي من غير صارف من الحقيقة **فقد** فانما في الحقيقة خبر واحد لان المعنى
اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت بلهم فلو اخلوا مثلا من الشرط فيكون الخبر المشتق
خاليا عن الخبر على ان يكون وجوبه من ان حلوان حامضان قلت عبر في
كل منهما خبر المشتق الجمل كما اجرى على كل عرابي المشتق الجمل **فقد** وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى بهذا الثانية فيما اذا لم يتقدم المبتدأ خبرها
ما كان عالم وجاهل فانه من العطف واجب لانه يجمع المتعدد او لا في هذه الصورة بالعطف
او لا لم يجل خبر او جليل يكون هذا الخبر جامدا العطف او تقدير التلخيص فلو كان
المشتق عن ضمير المبتدأ فاما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل
فقد ولا يبعد ان يقال مراد المقصود بتقدم الخبر ما يكون بغير عطف بهذا هو الملام
بالكم بانفسه تقدم الخبر العامل **فقد** وهو سببه الاول للثاني او الثاني بهذا

ما ذهب اليه الجمهور النجاة وانما يتحقق الشئ الرضي ان معناه لزوم ثباتي
 للاول فلا حاجة الى التكليف في ادراج وما يكلف من شئ في الله في النجاة
 فلا بد من هذا الاصل في هذا المثال او خروجه فلا يكون الاصل جاسما ولم يرد
 بالحكم بشئ وذه كثرته وتوجيه لورود ما قالوا ان كون النعمة مع لم يسببا
 لكونه من الله ولو قيل بتفصيل افعال الله بالتم في مكان سبيلا الى ظهور نفعه
 مع الشرط فوقع الزحني في هذا الاشكال فغلبه عن سرهولة على العقلاء فائدة
 الاغتراب **ف** يشبه المبدأ الشرط لكن قصد السبب لازم للشرط اذ لا فائدة له
 سواه بخلاف المبدأ فانه يقع فيه قصد ما وانه كسواء فائدة بدون قصد ما فلهذا
 اختلفت بعض الدخول على الخبر ولزومه في الخبر ومن لم يتبين لهذا اقاويله عدم
 لزوم الفاء فيها كون المبدأ دخیلا في معنى الشرط بل يترقى **ف** الاكم الموصولات
 ما فيها كان باقيا معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الاستيفاء الى
 الاول منها قبل الشرط لا يكون ظرفا ايضا قبل انجم منها ايما ذكره لان المبدأ
 الذي دخل عليه اما والمبدأ الذي يكون احد الاسماء المتضمنة كالشرط ايضا كذلك
 وهذا مما يقتضيه من العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء
 وليست محكية لدخولها ولا يقتضيه بالاكم الموصوف باكم الفاعل والمفعول لانه الموصوف
 بمفعول **ف** او الفكرة الموصوفة بهما اي باحديهما فالاولي به افراد الفهم **ف**
 ان الموت الذي لا يتصور منه فانه ملائكة في نفس بيان الفاء بها زائدة او لا
 المتضمنين معنى الشرط يجب ان يفيد العموم كمال الشرط ورواية الشئ الرضي بان ذلك
 لا يجزئ فيه **ف** ان معنى الشرط هو متضمنية او لا سببية للمادة بالنسبة الى الملائكة

ودفعه

ودفعه بانه ليس الحكم بالملاقا **ف** كل رجل ياتيني اذ في الدار يا فنانا في سنة رجل
 فان قلت كل رجل ياتيني ايضا مثال في الموصوف لان الموصوف انما يكون ملائكة
 اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المستبحر الكلام قلت المراد بالموصوفية معنى لا
 لفظا والكل المحيطة لا فرد الموصوف موصوف معنى **ف** والشرط والاولى
 الاخبار اى اهل الشرعية لا يكون الا خبرية فلا بد ان اجزاء قد يكون امر
 وفيه ان يتكلم بالاستفهام من اجل ان الشرعية فانه مقصد كثير الدوران
 فيما بين الناس بعيد ان يكون مملا فلو كان كانت الشرعية فانه مقصد كثير الدوران
 ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتناقض الاستفهام وكون الشرط في الصورة ويرفع
 الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشرعية فانه فانه موجودا وبوجه عليه
 ايضا ان وجه المنع نال من لعل لو كان كونها حيزين للجزئية لوجب ان لا يقع
 باب كان وعلت فالظاهر ان يقال ان نواحيه الاستدعاء اذ دخل على لفظ
 اعتبار صدارة الشرط الذي يقتضيه المبدأ فقتضف من الشرط لانتفاء لازم الذي
 هو الصدارة فلم يقع دخول الفاء في خبر المبدأ لضعف مقتضيه كان التباين
 عدم الدخول على ان خبر ان ايضا لانه عدم تباينه في المنع وعدم منه ان مقتضيه
 لا خافها بالمكسورة **ف** فانه قيل بان كان في التبريل ان المنع من حيث الشئ والاستفهام
 انما تحقق في بيت وعل وكذا الاختلاف على وجه الوجه انما وقع ان المكسورة
 واما المنع والاختلاف في خبر ما فن باب التباس هذا فظهر وجه تخصيص
 وقع من المعنى في هذا المقام **ف** ووجه ذلك التحصيل الاشماع ببيان الاختلاف
 الواقع فيها فيكون بان بيان المانع بالاتفاق متعلق ببيان الاختلاف ولا وجه

المضاف

فالوجه دعاه الى بيان خبر طروف البنية هي ما ان يستوفى امره كما خبر البنية
 فلم يبق حاله هناك الا وقع احكام المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط **وقد**
 حذف قبل لا يجب اصلا لانه دكن اصيل الكلام ونحوه ان الله اهل الحذف
 اهل الحذف هو احتمال ان المحض من خبر متناه حذف لا يقيد بل يتبين كونه
 مبتدأ وما بقية خبره قلت فيكون المقطع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير
 التزام غير في موضع ينتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المقصود
 احتمال كون المحض من خبر الحذف مبني عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذلك
 في هذه المواقع ان الاول كبرهم من بنيات تحت النعت **ان** من بنيات
 تحت نعت الله والزم **ان** المبتدأ الحذف جعله مثلا للمبتدأ الحذف في الاصل
 مثلا لا حذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف في المضاف الى كونه قول المستعمل
 حذف والمضافين الحذف مبتدأ قول المستعمل تكاد تعليل الحذف كقولهم
 المبتدأ الحذف في قول المستعمل بان للمحذوف لا للتقدير حتى يطلب وجه صحة **ان** لم يسم
 التسمي بله بيان كمال وبعده التكملة قيل لكن في التاموس اطلاقه في التكملة
 او الى تحت او الى التكملة والليتين من اخر التكملة مستوفى وليس ومشرق ومن
 ذلك في وانما الى الماد بالمتصل كالتام في كنه اللغة المستعمل في هذه الماد
 بل هو البنية المرافعة صوتية حين يتولد في التاموس المتصل الصبي رفع صوتها بالهاء
 وكذا كل شكل رفع صوتها او حذف في هذا فاستعمل الحذف المرافعة صوتها في
 الطوائف قبل اطلاقها في توبين وبالكسر كقولهم **ان** مستعمل في هذا في اشار الى
 قول الشاعر اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنيين **ان** المقصود ان فيه منع

لا محال

لا محال ان يكون مقصوده تعيين نيت بالاشارة والحكم به على المعلن فالاول
 ان يقال السين من باب حذف الخبر لان الهمزة حين يجره بالجر لا يجره الا بالهاء
 وقد جاز على عادة المستعمل غالب العادة ما انتفى خلافه او نذر فتولد غابا للعين
 ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان الحكم ما يحكم لان استيثار الزمان من بين
 المتوجهين الى الروية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله وثلا بوزنهم نصيب
 الى الان جزم ان الثالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل ما اقدم
 بالذكر الوقف **ان** فان تقديره على المذهب الثاني وانما جازم الهمزة في الجرس
 حتى فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر من السين ان مكان خبره في السين ومنها
ان ظرف زمان والحذف الى المبتدأ ان خرجت فوقت خبره في وجود السين
 والمذهب الثاني ان التقدير فوقت خبره في السين عذبي ان المبدأ ايقع بالجر
 تنوفا في السين واقف واقفنا على بعض المذاهب الغير الصريحة لا بد من بعض
 مما خذ فيه ايقع وهو ان اذا موقوف فاجاز المندرج والتقدير ثم كلمة التام اما
 للعطف واما في اجزاء والشروط حذف **ان** فيما التزم به التزمته النسخ فالنسخ
 ان قبل الملازمة وقوله فيما التزم انما كسب تعالى عليه الاظهر في خبره لا يخلو بل
 من العادة الى كلمة ما ولا تخفى اذ لا معنى لظرفية الخبر حذف فاطق مع الثاني والعائد
 حذف الى موضع منه فالترتيب البتر الكبر برهم وكان جعل ما مقصودا والمقصود
 حيث يكون المعنى وجوبه وقت التزم به في موضع **ان** وذلك اذ في ابواب
 لم ينفق المعنى الى حذف خبره زينة الدار ان حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا ينفق
 لا يسهل المعنى والمعنى حكم بان اظنه الدار ليس الا **ان** الاول المبتدأ الذي

خبره فاعربت في السين وانما جازم الهمزة في الجرس

تنبك

بعد لولا الاول ان يقول البتة الذي بعد لولا وخبره عام ليستفي عن قوله هذا
 اذا كان عامًا وكان اختياره بين اثنين النجاة الظاهرة الاولى قامة
 لامة من تقيده **ف** اي لولا وجد زيد وزيد بان حذف النسل لا يكون من ثم
 منقولة الى الخارج بل هي كغيره في غير الدعاء وجوز القسم **ف** الا نادرا وقال
 الهاء لولا اي المرافقة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف من الكلام
 في ان كان خبرا يلزم ويكون الخبر البهيمولا العامل على دون **ف** انما هو
 كل مبتدأ كان مصدرا وموقولا به فان المبتدأ من المصدر صورة ان لا يكون
 مصدرا حقيقة فانهم **ف** منسوب الى الفاعل بضم فيه نحو ضرب عمرو ارقابنا
 وقد اشترط المرحوم الاضافة الى احد الما او كليهما نحو نصار بنينا فاعين
ف وبعد حاله وتجب فيه هذه الحال لولا وان كانت جملة السنية **ف** اكثر شرط
 السون مملوطة واخطب ما يكون الامر قائما لان اول الكلام كان في جواب
 والجواب قال الشيخ المرحوم يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب
 ما يكون الامر قائما لان اول الكلام كان مجازا والجواب هو ان الجواز في الجملة
 مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من القامدة لا شفاذ الحال ولا يخفى
 ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقبلة بما اذا كان اوله مجازا كما افاده
 تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطلاق الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر
 في اخطب ما يكون الامر حسا الى اخطب لوقات كونه فالمراد با فعل المضاف
 الى المصدر ان من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة خبري زيد احاصا اذا
 كان قائما ليحصل الحال عاملا معول المصدر اذا المصدر لا يجوز ان يكون مفعولا كما

ما اختار

صورة الاول كان مصدرا
 صورة

من معاقب وجوب حذف
 الخبر فلا يتم القاعدة قلت
 اذا رفع قائم لم يكن التركيب

سنة

كما استوفى ولا يجوز ان يكون العامل عاملا لان الحال معول المصدر فاعمل حاصل
 هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختل عاملا خلاصا فيه وهو لا يجوز من ثم
 وبهذا فان من جواز الاختلاف ان يقال في تقديره ان كان ويكتفي بتقدير
 حاصل **ف** في متعلقات الظروف الاولى متعلقا الظروف **ف** حذف اذا مع شرط
 العامل في الحال اذا هي ظرفية حالية عن شرط كما لا يخفى **ف** وفيه كلفنا
 كثيرة من حذف مع اطلاق المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العلة
 من ظاهرها من كان الناقصة الى معنى التامة من قيام المحقق للظرف في الحال
 مقام الظروف بهذا كسبة الحالية ولا تخفى على من ان الواجب مع اطلاق المضاف
 هو اليها وان حذف اذا مع اطلاق المضاف هو اليها اكثر من ان تخفى في غير هذا المقام
 مع التاء النصبي ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب
 بعد المصدر حالا ليطهر وجهه لزم تكراره ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسية
 فله قدر كان ناقصة لكان خبرا جازما السون في محال للزوم الواو اذا لا بد من
 الواو خبر كان الا تشبه بالحال ولا يلزم وفي ما ذكره من التوجيه الحالي من
 الكلف ان الخوف متفاوت لان الملازمة بالنظر الى الفاعل عن معنى وبالنظر
 الى السون عن اخوان هذا الخبر وهو لا يبره السبيل عنهما بالملازمة **ف**
 ثم نقول حذف المنصوب الذي هو في الحال لولا قال الظروف العامل في الحال مرة واحدة كما
 في التاء لانه بالكان اكثر استراحة من الكلف **ف** وتبيد المبتدأ المقهوم
 بدليل الاستسقاء في خبره ان الخبر المعتمد في الاستسقاء في خبره في العموم يتم جمع
 ما يشي عليه في الخبر في الخارج وهكذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجه

خاص

Copyrighted material

لوجه اضافته الى الموضع حتى يتوقف **ان** خبري زيدا ضرب قايما ولا يثبت
 الا انتم يجوزوا حذف المصدر مع بناء محموله لانه كذا فان مع التثنية مع بناء
 محموله وهو حذف المصدر مع بعض صلته ولم يجوزوه **لكن** لو ثبت في الضمير انه
 يؤكد للمعنى وتوضيحه بانه الاستفاده الجهر من غير تقدير الخبر بغيره **فان** ثانيا
 كل مبتدأ يستعمل في معنى المضافة جعل الشئ الذي حذف الخبر منها تابعا وجعل
 الكوفية الواو عن مع خبرا فالرفع عندهم مشتق من الواو الى موضع له وهو تكلف
واو ذكر مثل كل رجل ضعيف كثر في الخيانة الضيفة في اللغة العتار التي هي الاثارة
 والخل والفساد وهي تكتسب من حقيقة الخيانة الضيفة انتهى وكانهم لم يسموا
 ضيفة الرجل بالارض المظلمة التي لا يغنى **وهي** مثل هذا التركيب في التثنية وهو
 ان ضم ضيفة لا يسمي ان يعود الى كل واحد من رجلين ودفعه انه كان كل رجل نائب
 عن اسماء كثيرة فيهم نائب عن غير كثيرة يعود على اعتبار كل واحد من كل رجل
 فكانه قيل زيد وضيفة **وهو** وضيفة **وهكذا** الى كل رجل متوون مع ضيفة
 لم يندرك كل رجل وضيفة متوونان ليكون محلك النائب عن ابزينة متواترة
 فيقع الحكم ببناء **واقيم** المصروف في موضع لان المصروف في البناء وان كان
 من ثمة لكنه يدرك بعد الخبر فيقع ان يوجب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه
 قال هو مصروف على ضمير وهو قايما خبرا كل متوون هو وضيفة في ذلك الموضع
 وفي كلامهم كل مبتدأ مصروف على الواو يعني انه عطف صورة لاحقة ولا يخفى انه
 يستغنى بما ذكرنا **فان** يكون مفسرا به معنى متبينا لذلك من ان يثبت ببناء من تمام
 انه ذكر الاسماء ليكون قرينة على هذا الخبر ان الذي هو في **والله اعلم** ولا يتقبل

في الموضع

في التامس العبر بالضم والفتح البناء وبالفتح الذين قيل من له **ان** من كونه
 خبرا واحدا ثانيا على ان خبرا خبرا ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من الموضع
 ولم يرد ان خبرا مبتدأ وحده وقوله المسند جملة مستأنفة لانه تكلف
 بعيد لاحاجة اليه والاختلاف في البناء وليس هذا وصفا نحو تاييد الاستعمال
 لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اخرها وانما قال المصنف فيها خبرا
 فلهذا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الصحيح ومنه الكوفي وبذلك ان باقى الاقسام
احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه من فاعل عليه جميع هذه الحروف لا بد
 من مثل هذا الشرف في الحدود ان خبر واحد من ان واحدا واحدا والاولى الاحكام النافعة
 ان يتاخر الحروف في المسببة بالنقل هو المسند بعد قوله **فان** على ما ان على المسند
 وشي اخر وان كان محكي في الواقع ولا حاجة الى التحليل عليه فالاولى الانتصار
 على التاخر والاولى ان يدخل خبر الحروف كانه في خبر المبتدأ والاولى ان يدخل
 الخبر في الخبر لا يراى ان ينفصل لان نظر النفي في التقييم خلاف النافع مع ذلك مفسر
 لانه يدخل في التثنية المسند الذي دخل عليه ان الخفة الملتفات عن القول فانه لا يورد
 على المسند والمبتدأ ان المصنف هو ان كبرية المسببة المتصلة بالاسم مع ان خبر المبتدأ
 لا خبرا الا ان يكلف ويراد به انما يقابل تقدير او خلا ويؤلف معنى ما يشتملها
فان في يوم من هذا من خبر السناد المجهول ليس مما يدخل عليه في هذه المسألة اصلا
 فلا وجه لتقييده باطنية **فان** يحتاج الى ان يثبت ان الجواب السابق يعني
 هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من السند المسند لفظي
 لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذه التاثير اذا كانا على الخبرين من متبادرا

خبران واحدا واحدا ولم يتقبل صح

ولا يخفى عليك ان المعنوم
 من العبارة تحول بهذه الحروف
 على المسند لا على المسند وشي
 آخر صح صح صح

ارتفع صفة بهذا قال الحق واسترض عليه بانه يجوز عند جماعة قراء الشارح لرفع
قوله ما هو ظاهر يعني ان رفع صفة المحرر المنصوص خلاف الظاهر لاحتمال الظاهر بسلام
ظان في الخبرية دون الوصفية وهذا يكتفي لوضوح المثال حسن **فان** التقيد بالظرف يعني ان في
سماحة من يرفع في الحال وفي نظر ان الظرف لولم يقبل التقيد لم يقع هذا من غير نظر في اللاحق
ان يتجلى اذ من المثال لا يحسن تقيد الظرف بغير الدلالة لا تقيد من التقيد والاحتمال ان في
جميع كلام الرجل بين ما بين الصفتين من مضمون المحرر في الحقيقة والادراك من الكلام
الموصوف بالظرف **فان** يكون مثلا لا ينوي خبرا ويكون مثلا لا يخبر المتعدي فانه اصح في
الابتنان فلو ترك بيان في الخبر لكان الشمل **فان** قد خفي لا منه عند كفاية قدر موصوف
كثير مصدر الفعل المشبهة مثل تقدير الزمان وهو الملازم لقوله وينبغي لا يشبهه اصلا
لذاته التي عليه تعالى لان التي يفيض منها في كلامه كين قربة حصص من بغير فالحال العام
لان التي رفع الوجود وورد بان التي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه والوجود له
فلا يدرى الوجود في نفسه وهو ليس في لان المتبادر من التي في الوجود في نفسه فيصرف في اللاحق
الى التي الوجود في نفسه **فان** لا الوجود الا الله جعل الخبر في كلمة التوحيد جملة مشتقة من
مستفيدة من تقدير الخبر وكتب في رسالة ومحمول ما ذكره ان اصل التكرار الله القدر على اللاحق
والسند اليه هو الله والسند هو الله وهذا مما يخبر به تعقله الا ذكيا **فان** يتجلى من كلامه
هذا وان اوضح في كل كلام وجزوه بانه لا يترك الا بجملة اتما وقبل اتما الله لكان سائلا
من غير تقدير واقعا هو التي وكلمة الا فعل ان قول النخبة بالتقدير ليدل على ان لا يطلب خبرا
ولا يحتاج اليه **فان** ان في اللاحق والاحتمال فلا يحتاج الى تقدير خبر في نفسه اعني بان يكون
اسم فعل واسم الفعل لا يكون منزه الصيغة وروا به بان اسم الفعل الذي يرفع الفعل اللازم

لا يرفع

لا يرفع صفة ولم يلتفت الشارح الى ان يرفع لانه يجوز ان يكون تاييد لا نفي كناية يا صاحب
ادعوه يكونا من الفعل المحرر ليدل على الخبر بالمنسوب بعده **فان** التقدير من يحملون
ما ترى خبرا في شمل الرجل فاقبل على الصفة لانه انبى في نفي غير العلم من الرجل فاقبل
منه فاقبل فلا يكون لان النخبة اشارة خبرية كلامهم من لانه لا يقولون لم يحمل فاقبل خبرا
لان الخبر ليس في نفسه العربى لانكارا غائبا في لوالسماوات في شمل العلم من الرجل فاقبل
فصوب فاقبل وهذا قال لا يدرى من ادرى من ابن هذا العقل واخفى ان في النخبة
الغائبة اذ لم يرفع قربة واما اذا قامت فتعدي في غير جيب الخذف وهذا في انين
تخبر فتعدي صفة كلام الحق وخذف خبر القيام فربما الا انه لم يرفع باسما اذ قيام التنية
الظهور ان لا يرفع في ليدل بدون التنية وكثيرا ما لا يرفع به لهذا كما في قوله ويجوز حذف
حرف الراء وقوله وقد خذف الحاء في قوله مما يرفع الناحية وجب كثره الخذف في خبر
دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومطابقة الالفاظ **فان** لا يرفع قوله فيقوم لانه خبرية عند قيام قربة
ان لم لا يشبهه عند قيام قربة ولوقال **فان** انما عند بني قربة كان اخصر **فان** وعاد من من
الذخول بفتحك من القول **فان** لثمة ليس هذا من انوم من اضافته الاسم الى ما ولا لا يقال
المستفاد من الالفاظ تملكها لا تملك ليس قلت الحكم بالشذوذ على علمه لا على علمه على سبيل حجة
بوجه كثره على اخر واقفا الشارح الى على ليس في ما هو الواقع ومن قال العقل مستفاد من
التشبيه ليس في خبره وكذا يجوز رجوع الخبر الى التشبيه لان التشبيه واقعه من خبر الشذوذ
انما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه الشذوذ في نفسه وخوله على المبتدأ والخبر **فان** شاذ
فيل على الشذوذ في الاستفاد الشذوذ في الخرج من القيد لانه انما في نفسه على مورد
الشارح وهو الفكرة ومن قال هو المستوفى بان تحلل من صفة كثره على المبتدأ الشذوذ

بسم الله الرحمن الرحيم

الاعراض الزوال الضربة بزمان الحرب ان من اعرض عن زمان الحرب فلا يزال في حال
وقوله لا يجوز ان يكون لشيء الجنس رد على الشيء الرضي حيث قال في النفي الجنس منع وجوب
نكره المرفوع بعد الالة النكران فيجب الفصل بينهما وبين معمولها في احتمال ان يكون
لا يراه من قبل اللان فيجعل الشاعرة عدم المعارضة كما جعله الرجل عين العدول
في رجل يدرك احتمال ان لا يكون عاملا جوازا ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا الشهاد
في البيت على الالة سلم ان المراد بالسند هذا المرفوع يعني على الفعلة كما ذكر في قوله
الفاعل علامة كون الاعم مفعول من حيث ان علامة كون الاعم مفعولا فلا يطلد في قوله
علم المفعول ولا طرد في تعريف المفعول بمررت بلمات ومسلمين ومسلمين بل في
بمزيد وقوله في الالة علامة كون الاعم مفعولا لا مع قيد الحيشية فلا حاجة الى تقييد الاعم
الاربعة بالحيشية لانه اطلاق صيغة المفعول عليه لانه واما اصطلاحا فيجب
الاطلاق على كل من الحية وهو ما قرن بفعلها بنية ولم يند اليه ذلك الفعل فعلق به
تعلقا خصوصا ولا تخفى انه يتحقق مفعول ما لم يستقم فاعرف انه مفعول لم يستعمل التعريف
الا ان جاء اطلاق المفعول عليه باعتبار ان كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا جليا في المثال
وفي نظم لا تنفص عنه بغيرية ناديا وكما يستكره في فعل المضرب والتاديب لما زيدا
في حربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور لان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الامور
مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينفرد من هذا وجه اخر لو صنف المفعول بالاطلاق
فيما نحن فيه فاقطع فان قلت صحة اطلاق المفعول على المضرب مثلا باعتبار متعلق الفعل
وقوله عليه فاك تقول فعلت المضرب وهذا الاعتبار هو مفعول لا المفعول المطلق قلت
المفعول اللفظ ما يقع وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول به كذا في جميع فاعلم

خلاف

خلاف المعامل الاربعة واما ان القول بمتعلق الفعل بالمفعول يستلزم التسل في قوله واضح
على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول على اطلاق المفعول لان صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق المفعول قلت المفعول حال عنه متعبد بالاسناد الى به
فقد بغير متعلق المفعول لا متعبد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق
هذا المفعول فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا مضرب مضربا على صيغة الجبر ليس لانه
فعله على ان قام بنفسه من الفعل المذكور انما قام به من الفعل المذكور فلا حاجة الى هذا
الى جعل الفاعل الم من الناس حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب مضربا على صيغة الجبر ليس لانه
بمعنى الظن وانما زيد لفظ الاعم ما ذكره في زيادة الاسم واضح لا مرفوعة فيه انما
الشارة لخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في قوله دون اخواتها قلنا في الاجابة
الى ما قيل ان زيادة لاخراج ضرب الثاني في ضرب مضربا فان ضربا ثانيا ما قلنا
فان فعل مذكور وبني عليه من احد هما ما قيل ان ضربا ثانيا كسب مفعول الفاعل لا يتم لا يجوز
صفات المعاني الثبوتية على الاطلاق وانما يجوز صفات المعاني المطابقة وثانها ما يتوكل
ان لا ينفع لاخراج زيد ضارب فالوجه ان يقال بزيادة الاسم بهنما وكذا في اخواته تفق
في البيان والشاع جعل الاسم في قوله في ثبات اخواته كقوله بذكر في قوله او بما
عطف على قوله مذكور ولا ينعى الفعل المذكور شيئا المفعول والمقدر والاسم لان المراد اعم
من الفعل كما هو انما في قوله في هذا المعاد التي لم يذكر فعلها بالاصح والاصح في المضرب
ولفه عازر وكذا خرج ويل كذا في الفرب وقتت الفرب وقتت كذا لم يخرج به ضرب
شبهه في قوله ضرب في ضرب شبهه في قوله في الفرب او الف وانما هو لا يخرج من ضربا بغير ضرب
زيد شبهه في قوله الكلام ههنا ان معنى اسم ما قلنا فاعلم فاعلم كذا في قوله فاعلم فاعلم

Copyrighted material

زيد لايسر المفسر

1234

الاختصاص بان في كثير من الاحتمالات ما هو اقل منه والاول في
نكتته التقدمة ان يقال بيان البناء على ما يرفع به لانه من خواص البناء خلاف
النصب فانه يكون مفعولا له خلاف النصب فانه حرف جر وخلاف النصب فانه لا ياتي
الالف فقدم المستفاد لا يقال فيه البناء والتعريف من حاله الاصل في قوله رفع به
المنادي في غير صورة البناء فيكون اسناد رفع الى المنادي باعتبار ما يرفع
اليه واما بعد فيكون التعريف في الاسناد اليه بالمنادي باعتبار ما كان في حق النظر في الاول
فقد غفل في ذلك ان جعل الرفع الى ذات المنادي فيكون من قبيل مدلوله هو اقل من يكون
او الفعل مسند الى الجار والجر وعطف بحسب سائده فانه في قوة ان الفعل
مسند الى ضمير المنادي كانه قيل في بني عاصم الرفع ويحيى عليه ان عاصم الرفع والنون وكان له
اختيار لبعض ارجاء الفعل الى الكمال لا يكون مضافا وشبهه مضافا لمفعول في هذا الباب
مع ما يتبعه بالمضاف واما متاخره من المضاف فانه على الارادة بزيادة من مخصصه بزيادة
ذكر شبه المضاف في مقابلة وقيل بغيره فيكون الرفع لانه الكمال للمفعول بمعنى ليس
بمضاف وهو ان لم لا يتم معناه الا بانضمام اخر اليه بهذا امر انفسه لانه ولا وجه الى
تحصيل وجوب كون الموصوفين في احوال شبه مضاف في باب البناء دون باب فان باب البناء
لا يعمل في مضاف مضاف دون الاحكام لا يعمل كما ينبغي على المتبع لاسم الرقعة ولا يحصل وجوب
كون الموصوفين في احوال شبه مضاف في هذا الباب من المفعول وقد ساء في الشارح
واخل الكلام في ان من قال هو اكتم في امر بعد من غامه فظن ان المعنى انه من غامه
من حيث المعنى وليس بذلك المعنى انه من غامه في اعتبار انهم اما المفعول لا المضاف
لكن في اما الاول فكان يكون مفعولا له ومفعولا عليه ويكون مجموع الموصوفين

والمعطوف

والمعطوف عليه اسم الشئ اما على ما يرايد ثم اذا جعل على ما اكد ثم
ثلاثة وثلاثين رجلا فان ثلثة وثلاثين اكم لعقد مخصوصين كاربعة واربعه عشر
واما الله فكما ان المنادي الموصوفين بالجملة والنظر فانه لا بد وان يجعل من هذا الموصوفين
لان وصف المنادي والالزام وصف الموصوفين بالجملة والنظر وهو لا يجوز خلاف
اسم لان ان لا يجعل من وصف الثاني لان في الموصوفين لم يلزم وصف الموصوفين بالجملة
هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادي المتاخر فيما بعده والمعطوف عليه الزم
في المعطوف اكم شئ في الموصوفين في احوال شبه مضاف في باب الاول في قوله
لوقوله موقع الكاف الاسمية المتاخره لفظا ومعنى لكاف في خطاب المفعول في قوله
الجنبي ما تناسب معني الاصل معني المتاخره لفظا ومعنى لوقوله في قوله ويمكن ان
ان خطاب المنادي في قوله تعالى عرفت في الخطاب للمنادي في قوله تعالى عرفت في الخطاب
الى قوله التي طلب كالتعريف في طلب في تلك المشابهة باحوال في قوله تعالى عرفت في الخطاب
لم يعبر عنه انه طرد الباب **فقد** وكونه مثلا اخر او قوله تعالى عرفت في الخطاب للمنادي في قوله
واما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف
الخطاب وباريد ان يستلزم فيهم ان العلم اذا ثبت او جمع بالواو والنون
الزمر لام التوقيف مخصص بما سوى المنادي فلا بد ان انشأ اللفظ والاصوب
باريد ان لا يلام في ذلك وقت الاستغناء يعني الاضافه لاني ملابسة وليس من
يقبل ضافة اللفظ الى مفعوله كما هو المنادي **فقد** في التخصيص تلك باللام التعليل
الاعتني لنفسه لا جرمه بالاعتني لنفسه في ذلك **فقد** او قوله تعالى عرفت في الخطاب للمنادي في قوله
الاستغناء الالة مقام الاثارة او التعجب او الترهيب **فقد** واجيب ان عن الامتراء

صديق

لا يكون لام الاستغناء

فما قيل او بان قوله مثل يا عبد الله من نعمة العالمة مني عن العظة **فقد** كان المراد
 اسم فاعل يستغيب بالمراد فيه انه تعالى من هذا الوجه ان السكوت من هذا النور في حقيقته
 المراد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغابة من غير ان يخطر بباله لانه لا يتصور الاثبات
 منه قالوا ان يقال يستغيب بالمراد يستغيب حاله من كماله او من كماله في غير ما قيل
 المراد وظاهره من ان المثل القرب او يستغيب به لانه بان يستغيب عن النفس في غير
 احواله ومن كماله في حاله ويستغيب بالمراد يستغيب منه يستغيب في المتعجب
 المراد الذي فوق طاقته في غير حاله ويرفعه ما وجب هذا التعجب لانفاء ما يتقرب
 في غير الاخصر المنقضي فيما سبق فليكن وقوله موقعه كافي لخطاب صورة **فقد** واللام فيه
 ظاهرا كلام المفسر ان الجمله حاله في حاله لا ينفك عن الفاعل بالالف بعد اللام لا يقول
 لا اعتداد بهذا الاعتدال لظهوره لانه لا يمكن غير الفاعل من اللام ايضا لان الفاعل يوجب
 لا انما نقول جود الفاعل في ضرورة جواز انقلا بيا بالانقضاء اللام الخفي وقوله
 فيمن اثم بها متناقض في حيث فانه لا تنافي بين ما في بالا حمدا لانه من المنصرف
 بالفتحة الا ان يعتبر به امداد الباء في ذلك ان تقول ليس التنافي باختلاف كنه الهمز
 والفتحة بل لان احدى البناءين والاخرى اعرابية **فقد** ونصب ما سواهما في حال
 اراد النصب لفظا او تقدرا من عن الحكم في يوم ينفخ مبال لا يكون وبما قيل في المنقضي
 وبما يقرر في مما هو بين في الفتح لانه لم ينصب لفظا او تقدرا او خلافا في مشترك
 بين كل منادى ولا تخص ما سواهما ولكن ان يقال اراد وسعي ما كان عليه
 من النصب ما سواهما وهذا عرفت فانه قوله ان كان موبا قبل قول
 حرف النداء والاستسكان عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير من يوم لا يتبع

بل تحمله انه داخل
 فيما سواهما وان اراد
 نصب ما سواهما لفظا
 او تقدرا

مال لا يكون من المادى تحت المادى **فقد** مثل يا طالعا جبلا عند المثال من
 المثل القافية فانه لا يعتد لم طالعا او تقدر الموصوف من كماله **فقد**
 موصوف يكون موصوف منادى من هذا موصوف وتجب تعريف طالعا ولا يكون
 هناك شبه مضاف ذكر من المثال في حله ما شاء **فقد** وبما حسنا ووجه
 ظهريا في الخاتمة انما قيدناه بقوله ظهريا لانه يكون نصافي كونه مرة لم يقصد به
 معين فانه لو قصد به لقال احسنا ووجه التعريف بهذا الكنى وصف شبه المتضاف
 بالمعروف بعد قصد المعاني مسر وطربان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف
 نحو يا حليما لا بجملة قد وسافانه لا يجوز التدوير في جملة من ذاع في طوبى له
 فانه لا يجوز الطويلة **فقد** وتوابع المادى في يد التوابع من كل وجه اعني
 الثاني في الصورة والحققة يخرج باياته المجل لانه تابع صورة منادى
 حقيقة وسبجي في كلام الشارع تلك عدم تقييد التابع حضا بما تخرج من ذكر
 هذا ما ليس في كلام الشارع فلم ينتج كلاما في نتيج **فقد** المبني على ما يرفع
 به قيل هو المتبادر من لفظ المبني حضا لانه قبل فيه بيني دون غيره **فقد** لان
 توابع المادى الموصوف باللفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو
 وفيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالبعية لا غير اما بناءه فليس
 بالبعية لا غير فمن قال يزيد بالتوابع غير البدر والمعطوف لاني حكمه لا بالاصح
 حكمه وكذا يالتم يزيد وعمرو وثبت فيه عمرو ولم يجر نصبه حلالا **فقد** لان
 توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المادى المبني برشد الما يقيد
 المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراد عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى

وتوابعه

وعمره

ليوف
في اثنائه وصف النادر
ولم ينسج الاكثر من اثنائه
الناكبة المقلد كما تبدل
صح

معا

والله الا ان المعطوف اليه ليس بالمرتكب بل بالاضافة
الاعطفت واوشية المضاعف حرف الفاء والهاء منضموبا
منضموبا ان كان اليها رتبة الرفع صح

[illegible]

الشيخ

اسم الجیسر

351

واقفاً بالسر قبلها فالوجه ان يقال بالبناء فاقضت كساب
تاء ان التانيث في ما قبلها انتقل الى الكسر الذي هو مقتضى الياء فحفظ بعد هذا
لللا لا عليها كما ان الراء السنية تنقل الى غير بعد ان غير السنية بما احسن فيه
من الاء والباء لان عطف حسب المعنى على باب فانه في معنى يا ابتا ويا ابتا
او عطف على في ان كائنه مع الاء وقبل عطف على الحذف الى بلا ان في الفضل
فانهم يقولون ثبت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الاء والهم دون الحذف
للا فانه العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام ثم قال وجه ان يعتبر الاختصاص بالبناء
ان ابراهيم وتعمل الموت داخلات ذكر المذكور كاشعاً شاكياً بخلعاً في قوله
يا غلام وقفاً وقالوا يا ابن ام ويا ابن ام وايا ابن ام ويا ابن ام فانه
قالوا ثم جزم في التاموس ثم الكلام كرم وكسر وسر في موضع جزم والجاره صارت
سبعة المنطق في رخميه ورخم ومنه الترخيم في الاسماء لانه سبعة المنطق
فان اي واقعة في سعة الكلام يعني ان الجواز قوي ومقتضى سعة الكلام بحسب تنبيه
الضرورة وحل الضرورة في البناء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز في مطلق
وفي غير مقتضى بالضرورة فالاى ضرورة شوية فانه جعل ضرورة منصوباً ان
مفعول وعامل الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة الى الاصطلاح
المستكمل فلم يوجد شرط المفعول على ما يجب وهو المسمى بوزن ما بين الجوز والاحمال
في ضرورة الترخيم والتقدير ويرحم في ضرورة وكان جعل الاء للوقت اي جائز في
ضرورة وكان في جعل الاصطلاح صفة الترخيم اي في غير الحادى واقعه الاصطلاح الى
الوقت فالاى لجوء الخفيف يستحق حذفاً لاسباب الاعتقاد وهو ادراك الموت

بهاض

صحي

صحي كذا في التاموس وما في هذا المقام في كتب النحاة الاعتقاد في حاشية الشاة بلاطة
لم يشبه التاموس جعله من معنى الجزة ولورده عليه نحو يرفانه حذف لاسباب الابدال
صيرورة ما قبله معتقبة الاء الى الحذف لانه لا يكون مستباً وقيل حذف لتخفيف الاء
فالم الجزة الخفيف قيل الترخيم حذف بعد الترخيم الحذف في قوله او نشره الترخيم
اذا كان واقفاً في المقام كذا في التعديرت كالم يلتفت الى ارجاءه الى ثم جزم الحذف
في اشياء جعل الضمير ثم جزم الحادى بعد جعل الضمير قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم
ومن ثم لم يقتض لذكر ان جعل الضمير الى قوله ثم جزم الحادى في مورار بقية لفظ
منها عديمة للثلاثة العدمية رابع فاقم وهو ان لا يكون الحادى الذي مع البناء
موقوفاً في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا صبي عمة في الوقف لا تخاله
يا صبي بالبناء الام مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا صبي عمة في الوقف لا تخاله
وتقت بالالف الاطلاق لانه ليس بجزء الحادى نظر الى المعنى لان الحادى
في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستغاد بدون زيد وان لا يكون جملة ومقتضى
العرب جميعها تحذف الجزة الا في قوله ولزنا دة على الثلثة لم يلزم نقص الاكم ولا يجوز تحقق
الاكم من اقل اربعة المطلوب ان جاز نقصانه ان لم تكن موباً او ما في حكمه نحو ما ومن
نقصه على من قال لا بد لعله من تقييد الاكم بالذي في حكمه الموب على بلاطة موجبة كافي خصا
اذا الحذف لعله موجبة في حكم التانيث فالاى اسماء التانيث بناء التانيث واذا
وقف على المرحم منه بوقف بالبناء فيقال يا طلع يا طلع الا ان يكون الف الاطلاق
موقوف قبل التوقف يا صبي عمة ولايك موقف شك الوداع فالاى وقفاً من بيان
شرائط الترخيم اما او تقول ما في من بيان شرط مطلق الترخيم مستحق في بيان

ما لو كان

تخلف البناء

مقام

مخصوصية او نقول لما فرغ من بيان شرابط الترتيب في بيان اقسام حركاتها
قبل ان يكون معنى مخرج كل مصب في حكم الواحدة في الترتيب كما
ولان كانا لعينين فوسلمان ويسلمان علمين وثمانان الزيادة ثمان زبدت للثنية
والج والثنان والنسب والخالق وزبادي عمران سكة اقبل وفيه نظر لان زيادتي
احد سلك للخالق ولا يجوز منه الا ثمانية ويكون دفعه بالهاء ليس تمامه ما لان
اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغة بدون الهمزة واحصر زبدت ثمانية ايا
ونبه به على وجه حذفها معناه اذ كان في اخره حرف صحيح اصل التثنية ودره الى الذين
فما عباره اولى من قيد اعتبار الرضوي حيث قبله بغير التاء الاخراج في سعة الاستعمال
لكلمتها القول او ساخرة الجني كذا في التاموس ولكل ان تزيد باخره اخره الطغي
ونما الثاني في اخره حكم هو كلمة اخرى حقيقة وهو ان يكون حقيق
او حكما يمكن ان يفسره ما في حكم الحرف الصحيح مما قبله الا عرب فيلزم جعله المفضل
الذي يقبل الارباب ملحق بالصحيح الى الف او ياء او واو او ساكن اخر زبدت
في قوله طي فانه ليس بولي ولبا فيهما حرفي مدح حركة ما قبلها من جنبها
احصر زبدت من اربعين سنون فانه لا يستمر مدة والحراد بها الحقة الزائدة لتباد
الى الذين تلتها وكثرتها والمرد هو مدة مطلق والفي حثا لم يكن مدة في الصلة
وانما صارت مدة بالاعمال وانما لم تحذف هذا القيد ولكن الحذف فيها وجعل
يتون اكثر اربعة احرف في الاصل لان نحو ثوبان جمع ثبة واناك ومن جعل ثوبان
جمع ابن لانه لم يستعمل الا كقود فينبغي ان يفيد التامع ثبة مما تحجب فاعرف حذفنا
ان من ابرئان الاخران في كلا القسمين لا يؤخذ في ابراء التقييد بالشرط

لقد

لقد فقيروا كسيفي ولو قال المصنف فان كان ما قبل حرفه مدة حذف الورد وهو سلة
وسعيد فن قال له قال كذا كان اخره وانما الاله ان قيل لهدم الترتيب التثنية
في حركته حذف الورد فين حذف غفلت بليت من التثنية انما حذفها التثنية على ما قبله في
الماثية ان في حذف حرف واحد قد انقضت مع مفتي اخواتها الماضية لدا في
كلمة الفاعل انما لا يجوز ان ابراء الماضية بغير قد والانسب ان جعل التقديم فقد حذف حرف
واحد فافهم والهدم ان قوله وان كان مركبا حذف الهمزة الاخر وقوله والاخر في واحد
يستقيم بها فانه فان حركته لم تحذف منها اللام الاخر بل في الواحد وفيها
جعل الهمزة مركبة حقيقة او حكما والفاصلة مركبة حقيقة مودة حكما وهو حكم
الثابت مع الحذف لا لعله موجبة وما هو حكم الثابت ما يكون لعله موجبة خلاف
ما ليس كذلك فزيد وديم ويستثنى من الناحية انهم ازال الترتيب فيه موجبت حذف
حرف اللين لو اسلوا وقاصون فيقال بعد الترتيب باعدل وبقاض فيعود الى حذف
لا ترفع النقاء الساكنين وان كان قبل حرفه مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار
بفتح الهمزة وكسر ما لينت فانه يقع للسكان عند سبويه ويكسر ايضا عند زبدت
لالتقاء الساكنين وان لم قبل حرفه مدغم متحركة الاصل قبله الف وتجاوز ادقانه
يد الى حركة وان لم قبل حرفه مدغم ليس قبل الف من الهمزة نحو يا خير فان النجاة
يتفقون على ساكنه والهمزة مدغم الى حركة فيقال النقاء النجاة ومن قال النجاة
خرج من النجاة وياكم ويا خشيتم وان طائفة ضعيف طول الالف النجاة
فان الهمزة هو طائفة يقال الحيا والهمزة اسود كوني كمي ثم وكي كمي ادين
جماعة كمي وان بالهمزة ايضا جماعة من النجاة كذا في ادلو لان النجاة

في حكم المحرور لو فرض بناء فاعلم بما يقتضيه الحكم المحرور في حكم هو موهبة
 مبنية وقد استعملوا الالوهية لا يبراد المحذور في البناء ومباحث كذا في العقل
 به يبنى مباحثه فالاولى ان يؤخر عن ثلث الحادى برتبة تكونها الشراعيه
 ولما اطلق صيغة البناء واربها حاشية انما اطلق اليه ولم يتناول البناء
 بانه المحذور في البناء فاعلم ان البناء في البناء انما هي في البناء
 المطلق عليه وجودا وعدلا للبناء من المبنى من يبنى عليه لاجل جوده فاعلم
 ان ما ذكره الشارع بعد قوله الاول ان يقال جعل المصنوع او يلاوه وانما هي في البناء
 حاشية كناية من الحبث لانه كانه هناك البناء ومحبته وحسنه واصح
 المحذور هو مما زار به يعني ان يعلق قوله بوا بالاختصاص فيقتضي منع الاعتياز
 وليس حاشية للاختصاص لان البناء الذي حاشية الاختصاص لا يذخر في المصنوع
 عليه فيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال المصنوع في دخول البناء في الاختصاص
 به على المصنوع وهو المذنب ان البناء الذي حاشية المصنوع ليس حاشية الاختصاص والى
 في حاشية دخول على المصنوع عليه في رد على التفتازاني في رد على البناء فاعلم
 اننا ناول قوله وحاشية في البناء حكم الحادى بما اوله به يكون قوله ولا يبرد الا
 المحرور في حكم الحبث في قوله وحاشية في البناء حكم الحادى وحاشية في البناء
 كذا زيادة الالف فيه رد على التفتازاني حيث قال يجب مع ما كذا يثبت في البناء
 وفيه انه لا يبرد البناء بالبناء في حاشية وفيه كذا في البناء في البناء في البناء
 زيادة في حاشية البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 كذا في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء

بالتميز

بالتوقيع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرقة عليه وهو الاصل الا ان البناء في البناء
 متعلق من هذا الالف بعد حفظ حاشية المحذور لرفع الالتباس في البناء في البناء
 معقول عليه وحاشية البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 على جواز زيادة الحاشية الى المصنوع في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 انما في كلام واحد من غير تشبيه او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا على
 المصنوع في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 كذا في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 انما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 لا كما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 متعلق انما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 والتميز في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 انما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 انما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 انما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 انما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء
 انما في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء في البناء

وبعد مؤلفه علوم فراوم

في هذا المقام من قوله النقب
النقب بالفتحة كذا في التفسير

بيان
عن الفصل

والاصح ان ترتبها في غير الخلق لقتض سوق كلامه خلوص اقسام
المستقل بالحق من الفيل من انما باليس من اول وجه اخر وهو خلوص الفيل
المستقل بالحق من الفيل من انما باليس منها وما فعل المص ايضا وجها
حسن الاول عدم فصل بين الافعال المعروفة بالفعل الجوهري في حيث عليه
والثاني عدم المسقط بنفس ثم المسقط بمراد في ثم المسقط بلازمه الا انه قد
في هذا القسم ما اوفى فيه فاعلم ان نصبه جعله نصب الى زيد دون ما اخر
على شرطه التبع لاقضاء قوله ان ضربت في ذلك ان جعل نصبه لغيره
ما اخر على شرطه التبع لاقضاء قوله ان ضربت في ذلك ان جعل نصبه لغيره
مستغن عن البيان فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربت في الضم ضربت الاول لا
مفسر في بيان الاصل فيه ضربت زيدا وما حذف ضربت ذكر المفسر الا اختيار
الى المفسر مع الذكر والاكبر لاذ لا يجوز ذكره **فلا** في مفاد الاضمار في حاله الكتاب
الى مواقع بظن في بادي النظر ان من قبل الاضمار على شرطه ان لا يكون في الواقع
وهو العاموس من منطق الشيء موضع منطق فيه وجوده ومعية لان يكون
كذا ان جاز في ان يقال ان **فلا** وتحتار في رفعه قد ما اخبر فيه الترفع على ما اخبر
فيه النص مع ان ما لبس الكتاب بالباب لانه لان جعل ما هو بعد من الباب ثم وقبل
لان ارجع بسلا من الخلف **فلا** بالابتداء كتحليل من في الابتداء الذي هو العمل
في الابتداء والخروج لا يفيان بكونه متبداً وانه مصدر المبتدأ الذي بمعنى كونه
مبتداً وفيه رد على رافعه فلا يجوز ولا منه لانه ان كان على خلافه بالا حجة الله
والشعار في كون الترفع مختاراً وهو الاستغناء من تكلف نقد العالم

لان

لان جرده من السوالم اللغوية لا بد من قداره وهو الاسناد به في الابد
وقد ان جرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يقع قوله لانه ان يقال ان
صحة جرده يقع فندبر **فلا** اي قرينة تخرج خلاف الترفع وهي ما زاد على
مقتضى النص الذي لا حالة موجود لما حصل منه الترجيح لانه صورة السوالم الذي
قرينة تخرج خلاف الترفع بالفعل بل زاد على الحقيقة وايضا لو ارد عدم ما يوجب الترفع
بالفعل استغنى من قوله او عند وجود اقوى من لانه صورة وجود اقوى يتحقق
عدم قرينة تخرج خلاف الترفع وقيل لو جعل ضمير خلافا الى اختيار الترفع وقيل
لو جعل لم يوجب الى تبسيد القرينة بالمحمية لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاخبار
في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب الا الاستغنى من قوله او عند وجود اقوى
منها بل يمكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الترفع في
التركيب فافهم وانما حل قرينة خلاف الترفع على قرينة الترجيح دون النص في اما
ما ذكر ان قرينة ما النص في لا حالة موجودة وانما لان قرينة عدم على النص
لا يجتمع مع اختيار الترفع لان الترفع واجب **فلا** لان قرينة الترفع متعلق بختار
لا تقصر قرينة خلاف الترفع بقرينة تخرج خلاف الترفع كما نوههم بسلا من الخلف
فيل يارفعه كون الخبر جملة على تقدير الترفع واد بان السلافة على الخلف ارجح لكن
يكون زيد قرينة على اختيار الترفع بوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الترفع لعدم
القرينة المرحبة للنصب المشهور خلافاً بل يلزم ان لا يوجد ما يوجب الترفع لعدم
قرينة خلافاً **فلا** كما انما الاضمار الا في او عند وجود اما مع غير الطلب اذا المتأخاة
فانما التولي الذي يوجب مع قرينة النص بسلا لانه انما منه واذا منه **فلا**

مع غير الطلب لم يقل مع الجبر لان المتبادر من الجبر في غيرهم خبر المتبادر فانما هو
يقضي وقوع الطلب خبر او هو لا يجوز انما قبله لانه لا يتم كون الجملة الانشائية
اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا متبادرا لايكون الجملة الاسمية
انشائية **فقال** لا بد ان يكون الاسمية غلبة وقوعها بعد ما وقبل ذلك ومن غير ذلك
الاضمار عن شرطية النفس **فقال** بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكمية نحو مررت
بم جالس بغيره او اودعته في مكانه فانما هي الفاعل مشبهة بالفعل في حكمه المستثنى
سببه عن الجملة الفعلية الجملة النحوية هو احسن بزيادته ويظهر بكون
فعل النحوي كجوده وخرجه من العوض لا اعتبارا بالاسماء يقال ان الجملة الانشائية
في المثال المذكور هي اسماوية لا عاطفية ولا انتم عطف الجبرية على الانشائية وفيما
يعلم ويظهر استعلاء انشاء النحر والحق ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى
ما اذا كان الجملة من مقول القول نحو قال زيد وقام بكرا ضربته فانه ليس
في مقول باعتبار الشرطية انما هي التحيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التفاوت
بل باعتبار انهما معلولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء **فقال** لا يتقدم معلولها
لضعفها على كانه ارادة لا يتقدم وجوبه لانه يلقى ما هو بعد و هو في وجوب
التقديم فلا بد ان من وجوب النفي بين ما لم انه يجوز حذف فعل ما دون ما كما
سبقت في محله فلا يقيد ان لا يتقدم معلولها من كنه الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد ما
فيما سبقت عن نفيها بل الانشاء لا الوجوب **فقال** وانما قال حرف الاستفهام لوقال
والاستفهام عطف على حرف النفي خرج عنه كون ضربته لانه ليس بعد الاستفهام
بل مع ما ذكره لا يصير كنهه لادراج الحرف وانما يصير كنهه لانه بعد واضماره

عامة الاستفهام

عامة الاستفهام فاما وجه ذكر الحرف في هو الاستفهام فبجوده على الفعل
الضمر فلا يجوز مني زيدا ضربته **فقال** مع ما هو على ما سبقت من يد ضربته فانه
يجوز ان يستقيم النية لاقتضاء هذا لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكون فيه
تقدير الفعل يد على كنهه لانه انما هو اللفظ في لفظ الفعل اذ في الكلام فعل
ولا يميز بين الفعل وبين الفعل اما اذ لم يذكر في الكلام فعل فيد على كنهه لانه
فلا يميز بين يد فيم فيقول انما قال حرف الاستفهام دون مخرجه الاستفهام ليسمى
فلا يميز بين يد فيم فيقول انما قال حرف الاستفهام دون مخرجه الاستفهام ليسمى
الاستفهام الى التمسك بالشرطية في ان القول لشيء هو يد ضربته فانه
هو الكلام المتعارف وغيره حكم بعدم جواز حذف يد ضربته بل لا يجوز
ايمان غير المتعارف كما لا يجوز حذف يد ضربته وعطف بيان المتعارف لا يقع بل يد
بل كنهه فلا وجه مع القول بجوده بل يد ضربته كنهه بالاستفهام زيد ضربته وفي
ما ذكره وفي ما ذكرناه رد ما ذكره الشيخ الرضائي ان المراد حرف الاستفهام لانه
لعدم جواز حذف يد ضربته لوجوب حذف الفعل في هذه الصورة لانه يميز
بالفعل بينه وبين الفعل اذ اوجبه في الكلام **فقال** وبعد اذ الشرطية خلافها كقول
ان اضماره الرفع بعده لان اذ البس قرينة النصب لوقول الجملة بين بعده على السواء
وخلاف الجملة في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها وفي ما قبل الام
قد تباعد في التحلف او لا في التقديم وما نبأ في التفسير حيث قد مر الموصول
مع بعض الضمة وحذف المضاف مع انباء المضاف اليه على احواله وهو قليل
وحيث كانت بالمتقدمة موضع وقوع الاسم المذكور قبل الاسم والنهي لا حاجته

الكلام

ضربته

فلا حاجة الى الاول بقران به او تخار النصيب وقت الام لان حذف الزمان
 عن المصدر كثر ولا الى الثاني لانه يصح نسبها باسم الى تخار النصيب كقول الام
فان مواضع وقع الفعل فيها كثر يعني ان اضافة الموضع الى الفعل باعتبار
 ان لهامز يداختصاص بالفعل لانها مخصوصة بذلك على اعتبار النصيب **ومن**
 خوف لبس النصيب الى من خوف لبس حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس
 دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم بل خوف اللبس لا يمكن رفعه اللبس بعينه
 النصيب لكن راجح لان فيه معنى من التكلف قرينة ومن قال ادراج الحروف لانه
 اللبس يجب رفعه اللبس في النصيب وانما عند الحروف رفعه اللبس محذرا
 اذ لو نصيب لعلم كونه خبرا بانما خبرا فيمن النصيب لانه يبيد فائدة تامة في قوله
 انه يرفع كونه صفة راجح ان يكون قوله بقدر خبرا كونه متعلقا بخلقه لانه يبيد
 فائدة تامة على ان كلاما به اذ قيد المسند اليه يكون الحكم عليه قيد وانه ينبغي ان يكون
 اللبس في مواضع وجوب النصيب وان خوف اللبس بالنصيب فيما اذا كان المنصوب
 نكرة ويكون المنصوب متعلقا بحال خبر اذا رفع المنصوب ولا يتحقق خوف اللبس في
 الحروف والافعال اذ لم يكن المنصوب متعلقا بقول كونه خلتها به بغير تذكير باللام
 الاستوائية فلا تنبأ كونه التوكيد كل شيء خلتها به بغير تذكير باللام ان من مواضع
 اختيار النصيب السحر جنة من القوة الى القوة ارجو ان يكون فيضاحه
 وهو في اذ اللبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد ضربت
 غلامه فان المقصود بالافادة امانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون نظام الى هذا
 افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى امانة اللازمة فان المقصود

اللبس

٢

الحكم على كل شيء بانه مخلوق باقرينة قرينة النصيب فيلزم رفعه وحمل على الصفة
 فان هذا المقصود وبدل معنى يرفع ولا حاجة في كون المقصود صفة الى الاستدلال
 بانه يستدعي فاد الا ان المدعى ان في مقام هذا الاعتبار بالجملة التي
 بعد الاكم النصيب او الى اذا كان مع الرفع يكتسب بالنصيب لان الصفة
 في مقصوده سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او معناه على ما ذكر
 يلزم ان يكون النصيب الانية مختارا عند المقر في مع ان المقرين متفقان
 في ذلك فتدبر **لان** اي عند اذلة الدار والحرف فان قلت فلا يصح كونه
 محال سوى فيه الامر ان ترجع الرفع بالاستفانة عن تقدير قوله قلت
 اذا كان المقصود اكرام عمر وعنده فلا بد من تقدير عنده على الرفع ايضا
 قلنا هي معارضة لمراد المعطوف عليه وان تقول في النصيب ترجع بالاستفانة
 عن تكلف جعل جملة خبرا قلنا هذا باعتبار المشتري وانما باعتبار المتبدل
 في الصغر اقرب لم يعبر فيها بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب
 ولا بد لاعتباره من شانه **والا** بالاشهاد ليس الا عند الخليل **لوجوب**
 دخولها على الفعل اما حرف التخصيص فيما لا ينافي وحروف الشرط عند غير الكس
 فعنده كذا النصيب ومحال النصيب بعد عن بعض الاعراض فانه ما هنا
 او فيما تخار النصيب فاعنيته ومما لا يخرج من القوة الى الفعل من مواضع
 وجوبه ان يكون ما الضم عليه على شريطة نكرة حرفة نحو رجل ضربته فانه
 لا يجوز فيه الرفع لاشباع الحرف **لانه** فالاحاد فيما ذكره من مقصود تحقيق
 الحكم انما ان الملازمة ما لا يلبس الفعل المفسر في المقصود ويكون مقصودا به

نفي

التكثير

فلو قصدت ان يكون هذا الالف في قوله تعالى
كون هذا الالف من غير ان يكون منه الالف ليس
المعنى مثلا ان يكون هذا الالف من غير ان يكون منه الالف
لنفسه فهو بمنزلة المذكور في قوله تعالى لا يكون منه الالف
الفاعل يكون كونه كذا لا يقع عليه وهذا الالف في قوله
يحيى ان يكون في قوله تعالى لا يكون منه الالف ليس
المصدر في الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
وقد رده الشيخ الرضائي بان المصدر الذي يستلزم الفعل يكون له اختصاص
بالفعل فيما نحن فيه ليس كذلك بل ان الالف وان ينصب ما ذهب
زيد في بابا كما يقال ان الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
اختصاص بزيد وهو الفعل لا يستلزم الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
لا يجب ان يكون الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
واجب بالابتداء في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
المعنى به ايضا في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
الى الخلف المستغنى عنه بالابتداء في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
على ان احتمال مرجوعها يكتفي في ابطال كماله لوجوب الرفع بالابتداء في قوله تعالى لا يكون منه الالف
اي مثل ان يرد في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
المعنى في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
على الرفع في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف

انما

الى الاخبار ويقتضي ان يكون الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
هذا الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
المعنى في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
سائر الشاخصين في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
فيه وصف الرفع في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
بعد من ذلك الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
ان الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
حرف ليس بالصفة في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
كالقول في الكتاب جمع زير كسر في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
ادعوا في الكتاب في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
لو حمل على ايضا لا يقع في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
الفعل في الكتاب في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
ما في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
كل شيء بل كل منقول لهم ولكن جعل قوله بالالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
افعالهم ببيان ان الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
الكاتبين بافعالهم في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
والموصوف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
تعبه لعدم موافقة الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف
وان اراد ان الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف في قوله تعالى لا يكون منه الالف

لان فيه بيان انه لا يكتب في صحيفي في عالمهم كادب بل صحيفي في عالمهم مطابق
اعمالهم **ف** حيث لا يقدرون ان لا يتركوا **ف** والنظر ان قوله تعالى ان يكون دخولهم
في النار انما هو في عالمهم الام انما هو بالنسبة الى الحشر والنفس العارف بما يدينه
الخالق من جاهد الله وفيما قبلها او بافتبار ان جعل الله النار خيرا خلافا للعالم
ولم يتركوا جيل في جبه المبر ايضا في الاخرى الى الله عن هذا الباب مع ظهور
كون العالم في الشرط **ف** من بعضهم هو موسى بن عمر انما فيه من
الانذار الحاصل بعد من التورم والسيادة وتقدم كائنا وجعل الله الدنيا
ف ومثل هذا العالم لا يعلم ما في خيره فيما قبله بل يدرك هذا العالم في الشرط
الذي وقع موقعها وليس هذا العالم بتمام كبرج فيه الله عن موقعها ولم يترك
موضع العالم ومقام اخر عنه مقام اخر **ف** والاية جملتان اياها ان قوله
المراتب والزا الى عطف على كل شئ معلوم وقوله وجعل الله تعالى كونه الاية
مثل قوله تعالى كل شئ معلوم في الترتيب على كل كلام المتين خلافا لما ان الله بان
يكون جوهره خيره قوله الله **ف** الشرط والعائد في العالم في معنى
فان الله في قدر العاطف فيه فقد ارتكبت بالاجابة اليه وجعل الله عطف على
فيكون الكسنة في قطع الاية مما قبلها ان من هذا الباب عند بعض الخلاف ما قبلها وقوله
جملتان مستثنى ان وقع لا ياتي ان ضربته ايضا جملتان والامراد بالاستقلال
ان لا يكون ذكر احد بها متوقفا على اشك من الاخرى ولكن ان تريد ان الازمنة
والزواني جملتان مع رفع الزاوية وما هو جملتان في حال الترفع لا يصلح ان يكون
من باب الاضمار فلا يحتاج الى تعقيب جملتين بالاستقلال **ف** والتفسير هذا

واضحا

واختيار النص باطل بالاتفاق يعني ان قوله ولا فانما ران نصه دليل على
اثبات جلاله من السابقين ولكن جعله ليلا في دعوى الاية ليست
من الباب مع التقديم بغيره ان السوق يستدعي ان يقول الا فيلزم ان تشار
النص في وجه ان الله انما ران نصه الى جميع ما ذكره الاية مع بينه على هو الاية
المعجزة فقال الاية ليست من الباب لان الله في الشرط والاية جملتان
عند سبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه بعض فالحق ان النص لا بعد ان
يجعل قوله ولا فانما ران نصه يعني انه ليست التكرار للبيان المتقدمة
من الباب ولا فانما ران نصه فيهما اما الاول الثالث فقط واما في الثاني فلا
بالنص **ف** لضيق الوقت من ذكره لانه لو ذكرنا في وقت خذير شيئا
في القسم الذي احتج فيه انكم انما تخذرونه لعدم استعماله في فقه يسهل
السامع انما الى الاختصار عن ما ذكره من سمانه ولهذا لا يذكر في **ف**
اي اكم عمل فيه نية بذلك على المعول سواء المعول فيه فالعول في هذا العالم
من قبيل كذب والايصال قبل من قبيل طلاق اكم الحال على الحق **ف** وذكر
تخدير ان يكون منفعلا فان قلت في جعل تخدير منفعلا للتقديم عنى عن التقديم
ذكره وحده فقد ارتكبت ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقديم **ف**
عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تخدير منفعلا للتقديم لانه لا يستدعي بل
تخصيص التخدير بالذكر ايضا لان قول يترك العالم بنيت من جهة التخدير بقصد
التخدير داع الى التقديم ومن لم يتفطن لهذه الحقيقة اكال على نفسه الساقفة
فقال التخدير على التقديم اتقا دون غيره والاولى جعله كمرصد منصوص بالعطف

التي

فيها صوابه فيه سواء ذكر الفعل الذي فعله في الماضي او تقديره او هو المود
 بالذكر والذكر في هذه الحالة هو هذا البحث فلا تقطع في مثل يوم الجمعة يوم
 طيب لا يقال ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لاننا نقول الفعل المذكور
 طيب يوم الجمعة ولم يفعل فيه الا لان كان الزمان زمانا وكان الفعل اذا
 ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه والذكر في تعريفه هو
 فيه يجب ان يكون انتم من المذكور ضمنا اذا كثيرا ما ينصب المفعول فيه على
 ضمنا انتم انتم من المذكور ضمنا اذا كثيرا ما ينصب المفعول فيه على
 ما فعل فيه ما تب اليه الفعل بكلمة في لم تلج الى اعتبار قيد الحبيبة ولو ارد
 معناه الحقيقي لم ينفج اعتبار قيد الحبيبة اذ يوم الجمعة في شهر ربيع
 لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يضر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو ارد ما
 اليه الفعل بكلمة في لم يعتبر قيد الحبيبة يصدق على يوم الجمعة في شهر ربيع
 الجمعة انه ما مناسب اليه مذكور بكلمة في في قوله شهر ربيع يوم الجمعة ولو ارد
 معناه الحقيقي واعتبر قيد الحبيبة كان المعنى وهو ان ما فعل فيه مذكور في
 انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة شهر ربيع يوم الجمعة انما كانا كل ما فعل فيه
 فعل مذكور لكن لا مع هذه الحبيبة لان قولنا شهر ربيع من الشارح حيث قال في
 يوم الجمعة فان ذكر يوم الجمعة لانه لو لم يذكر من اجل هذه الحبيبة لاننا نقول
 فلا يكون هذه الحبيبة مما يشاء اعتبارا من التعريفات ويكون بعيدا عن الاعتبار
 ولا يكون قيد مذكور مستغن عنه بعد اعتبار الحبيبة كما اراد الشارح لانه

متعلق الحبيبة والمعلق بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس مفهوما اذ ليس
 ذكره من هذه الحبيبة حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك
 ولا يصدق التعريف مع الحبيبة الشئ ان يكون ذكره لاجل فعل فيه
 فعل فذلك لا ولا حتى انه لا يتغير قيد الحبيبة لا حتى ان قيد الحبيبة يعتبر بعد قوله
 مذكور فاننا وما اخذنا التقدم عن الحبيبة وهذا لا يعارض ان يقال يجب
 ان يتبع ما كان الاختصاص بينهما كان او حدودا لهما من الزمان ما لم يعتبر
 هذا نهاية كالحين والحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والنهار والسنة
 وظرف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظرف المكان بنا وبذلك المكان
 لانه من المكان انما يجب ان يقع على التعليل والكثير وانما يقول ان كان من المكان الى وجه
 التذكير وطريق التناول فلا رد ان الضمير اذ رجع الى المكان خلا الجمل من ضمير التفسير
 والاحتجاج الى ان يقال رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة اليانية
 كانه رجع الى المبتدأ والاعراض ان الضمير رجع الى ظرف المكان بنا وبذلك بالضم
 من الظروف وفسر المصنف بالجرمات الست ومنهم من فسر بالكرة فير انه غير مانع
 لدخول نحو بليت وكذا وجانب فيه وقيل غير جامع لخروجه فو خلق الله ورد
 بان الجرمات الست مثل مثل غير متعلق بعدم التعريف بالاضافة فخرج به انما
 المفسر ومنهم من فسر بما فسر به الزمان المجرم ويرد عليه جانب ما في معناه
 فانه لا يقبل التفسير في وكذا المفسر في تفسيره فانها لا يتصلان مع انهما مفعولان
 لهذا التفسير لا لهما هما اراد الابهام اللغوي لانهما يستحق منه المجرم الاصطلاح
 ولم يذكر حكمهما فيهما على لان حكمهما واحد وان كان جعل الضمير راجعا الى ضمير

ولدي وشيخها بنو دليها بالحواس على التقدير بنو وجه حمل الجرح مذكور ذلك
 ان جعل الضمير الى عندي ولدي وجعل الابهامها بالوجه الشهيرة لا الوجه الحمل
 الاشهر هما الاجل ابهامهما لم يكن وجه الحمل مذكور الاصل في بعض النسخ
 لابهامها كما هو الظاهر جولة الى عندي ولدي وشيخها وحمل الرجوع اليها كما هو الظاهر
 ولفظ كان وان كان محتملا في جملتك مكانك لكثرة في الاستعمال
 قبل الان كان مكانك وتعالى جئت مجلسك وكل كم مكانك ينقص النسخ
 منه او ماذ في ولا ينصب كم المكان لغير المشتق منه او ماذ وحمل النسخ
 ويزيد قوله لكثرة في استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد به حمل لكثرة
 الحورث للابهام فانه اذا اكثر مكان الشئ الاكثر في كثيره فيصير الابهام
 دخلت ما بعد دخلت وسكنت وتكررت فانه ذهب بعض النسخ الى ان
 مفعول اخذ في مفعول بدل مما اذا لم يستعمل في والاما كان يكون مفعول
 جال لكن قال الشارح في دخول لازم في غير المكان جاز في وسبب ان استعماله في
 صحيح وحكم سببه بئذ وانه في ان الفعل لا يطلب المفعول الا بعد تمام معناه في
 جئت بعبارة ان يقال العارضة در امد در خانه بفتح ان نصب الى مكان شارح
 وغيره هذا لا يصح كونه ان بفتح ان بفتح طاء في خبر الباء لا يصح ان يقال جئت في
 الدار او الخلاء او البلاء وفعل الدخول بالنسبة الى الدار كونه في ان بفتح ذلك دخلت
 الباء في حال الدخول في حال الدار واذا كان الكلام في ذلك كما بعد دخلت في الدار
 في التكرار الذي هو فيه ويراد في العجينة الناديه بصدق عليه ما فعل الاجل في التكرار
 هذه التكرار الذي هو فيه في قول العجينة الناديه بصدق عليه ما فعل الاجل

صليته

قول اللهم الا ان يراد بذكره معه اراده معه العمل فيه فيه ان
 تعريف المفعول له ليصرف حكم وهو انتصابه بالفعل فلم
 يوقف معرفة على انه ينتصب بالفعل واورد العقل لينصب
 له اذ وفيه ايضا انه يرد عليه بعد العجينة الناديه الذي
 ضربت لاجله بل عجينة الناديه ايضا لانه يصدق على
 الناديه انه فعل لاجله مذكور معه للعمل فيه في تركيب
 ضربت زيد الناديه فافهم قوله مثل ضربته تاء
 ديا الى قوله فان الناديه يحصل بالضرب قيل
 الناديه عين الضرب فكيف يحصل واجيب بانه
 يحصل ما ينضم الناديه ويكذبه افتناع ضربته تاء
 ديا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان
 الناديه عين الضرب بل هو احداث الناديه والضرب
 سبب الاحداث وسيلته قوله يخالف خلا فظاهر
 الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا ولا لظهوره ان يقدر يخالف
 لقا الزجاج هذا القائل فلا فالان قول النحاة اصل
 والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان
 صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقة فيه
 ان الزجاج يدخله في المفعول المطلق بصحة تأويله
 مما يؤيد معناه الى مفعول بل دعواه ان مراد التركيب
 هذا المعنى فدفع بمعنى كون المراد ذلك بل ما يؤيد اليه
 ورد المصربانه لا فرق في المعنى بين تأديبا والتأديب

وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لأن
قولنا للتأديب مفعولا له عند لا عند القوم فليس
على الرجاء رده إلى المفعول المطلق قوله وخصل اللام
بالزكر التعريض بوجه تخصيص اللام هناك وفي في
المفعول فيه مبنى على الغفلة عن أن الياء أيضا من
دواخل المفعول نحو قولنا بالمسيح قوله احتراز عما
إذا كان عيننا ينبغي أن يقول احتراز عما إذا كان غير فعل
يشمل نحو حثك للسواد قوله أي اتخذ فاعله وفاعل عامل
أشار إلى أن المصنف في الواضع الاختصاص قوله ومقارناته
أي للفعل المذكور في الوجود بأن يتحد زمان وجودها
فالعبرة الواضحة الموجزة وإنما جاز حذفها إذا اتخذ
ففاعل وفاعل عامله وزمانها قوله أو يكون زمان و
جودا لا حاجة إلى هذا التصحيح المثال المذكور لأن
علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن
السابق عليه إلا أن يقال يعد الجبن من أوله الجبنا
واحد الأجبنا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب
ابقاها الصلح لا يتحقق أنه يصح هذا التركيب وإن لم ي
قع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارناته في الوجود
أن لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود
في الواقع وفي قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي
أن هذا الذي شريف جذا جعل ما هو محط الفائدة
قائم مقام الفاعل وظلوه عن تكلف ضمير راجع

إلى

إلى المصدد وأقام المصدد المؤكد مقام الفاعل مع أن
الكثرة الحاجة على أنه لا يجوز أصلا ومن السوابع توجيهه
ثالث وهو أن معه متعلق بخذوف هو فاعل و
الظرف قائم مقامه بتقديره الذي فعل كائن مع أي مع
فعله فالظرف فاعل مجازا كما خبرا مجازا في نحو زيد
في الداد وفيه تأمل قوله العبر والنزوان كتب في الحاشية
الغير الحار والوحشي والأهلي والنزوان الموثوب
قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كإلغاء لا يقتصر إلا
حترا على ما ذكره بل احتراز عما يذكر بعد شئ أيضا فالحق
أن المقصود الاحتراز عن المذكور بعدم ولولا لقال المذ
كور لمصاحبة قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور
لكان اللفظ قد بر قوله أو مفعولا نحو كفاك وزيدا وهم
اتفاق الحاجة على أن ضربت زيدا وعمروا من فيل العطف
لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه إذا انفرد
بين وبين ضربت زيدا وعمروا مجرد حكم وإنما جاز الشارح
على ذلك حسبك وزيدا ومولى لا يسمي ولا يفتي من جوع
لأن حسبك مضاف ومضاف إليه ولذا جعل حسب
زيدا جارا مجرى الظروف المنقطعة عن الإضافة
فالمراد بمفعول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله سواء
كان الفعل لفظا أراد بالفعل ما يدل على الحدث كما ينبغي
فاندرج فيه المشبهة بالفعل ومعنى الفعل أيضا لأن

ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى
 فالوجه ان يراى بالفعل الفعل الاصطلاح ويجعل فيه
 في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله
 او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما لقض له لانه بعض معنى
 الفعل اعماله سماعي وما عدا اسماء الافعال السماعية
 ولا يخفى ان الاولى بيان معنى هنا والوجه لتأخير
 الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة
 لمقول مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا
 مذهب الاخفش وبرده المثال المشهور في السنة الجهر
 من قوله استوى الماء والخشبة لانه لم يستوى الخشبة بل
 صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب
 العباب شادح الباب بان استوى بمعنى استقام اوبلغ
 كماله كما يقال استوى الرجل وليس بشئ لانه لم يستقم الخشبة
 ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة
 بل مجرد المقية ويشهد له سرث والنيل ايضا فهذه الامثلة
 مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان
 واحدا ما ذكره الشارح في هذه المقام لعينه عبادة العباد
 قيل ان اعتبار الواحد في المكان خلا في المشهور ونحن
 نقول لو لم تعتبر في المثال المذكور الواحد في الزمان
 ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد مع تعدد
 الزمان لا يستلزم ان يوضع برضع النافذة ولدها فلا يمتنع

ان المقصود

ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد
 كما هو المستفاد من ايراد الاكفاء بما هو المشهور
 من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة
 مبنية على ان الترك عدم المحافظة لو لم يحفظ النافذة واحملت و
 اهلها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضها وتركها
 في مكانين من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها قوله نحو
 تركت النافذة على صيغة الجهرول لوجعلته صفة معروف لكان
 من باب ضرب زيد وعمرا ولم يكن مما تخن فيه وفصلتها كبت
 في الحاشية فصل بجمة شتراذشها ذكره رضع المصطفى شيرخورد
 كوكه قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة احتراز بقوله جمهور
 النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن
 مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو كونهها بمعنى
 مع وجعل اعراب ما بعد ها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله
 واصلا واو العاطفة فلذا لم يجوز تقديم المفعول معه على
 مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عاملة خلافا للشيخ الرضي
 فيما اذا تقدم مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه
 على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل
 في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع
 انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامل وجها قوله وجازاى
 لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمل عليه
 جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف

كذاك وزيد أو لا يخفى أنح يدخل في التعريف ضرب زيد وغيره
 خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص مفعول الفعل كما
 ذكرنا في ضرب زيد وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج
 على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله
 قالوا بهان جعل مفعولا معه ومعطوفا لا لعطف وعدمه
 حتى يتخذ المشرط والجزاء قوله تعيين النصب ذهب غير المصر
 إلى ترجيح قوله تعيين العطف عند غير المصر يرجح العطف
 فإن قلت ما لزيد وعمرا خارج عن التقسيم لأنه ليس مفعولا معه
 بل من التوابع قلت هو مفعول معه إذا صرح بمعنى الفعل فيقال
 ما يصنع زيد وعمرا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
 لصاحبه مفعول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا أو
 حقيقيا فافهم قوله ولم يجر عطف عمرا على لسان فيه بحث
 لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف وإقامة
 المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والنصب أن ترجح با
 السلامة عن الحذف يرجح العطف بالاستغناء عن أعماله
 الرفع العامل المعنوي قوله وإنما حكمنا نكلف في بيان
 المحلل بقوله لأن المعنى ما نضع والظاهر أن المحلل النصب
 أي نصب الاسم في هذين المثالين لأن المعنى ما نضع
 قوله الحالة من حال الشيء يحول أي انقلب سمي هذا
 التقسيم بالانقلابها غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة
 الحالة الظاهرة لما له نهاية والشيء كذا في المغرب و

المراد ههنا

والمراد ههنا الحالة والمراد اسم من الحالة المحققة والمقدرة نحو
 فادخلوها خالدين أي مقدري الخلود ويسمى الأولى حا
 لا محققة والثانية حالامقدرة وأيضا هي اسم من حال
 نفس المفاعل أو متعلقة مثلا نحو جاء زيد قائما أبوه لكنه
 بشكل مجاء زيد والشرط طاعة إلا أن يقال الجملة الحالية
 تبين بيان صفة الفاعل أي مقارنته بطلوع الشمس وأيضا
 هي اسم من أن يدوم للفاعل أو يكون كالذي لم يكن الفاعل
 موصوفا بها غالبا وسمي دائمة ومنها المؤكدة كما سيجي ومن أن يكون
 بخلافه ويسمى منتقلة أو أي من حيث هو فاعل أو مفعول
 لاخفاء في أن قيد الحينية مقيد لإضافة الهيئة وثبوتهما
 للفاعل فهو إما قليل فيشكل مجاء زيد سينا فان سمن لم يثبت أن
 يد من أجل أنه فاعل وإما قيد ولا يخفى إذا حال لا يثبت للذات
 المخوفة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية وإما قية
 فيكون المعنى ما بين صفة الفاعلية وهو أن يمكن تصحيحه بأنه بين
 كون الفاعلية وقت خاص إلا أنه ينتقص التعريف ح المفعول
 فيه والمفعول له والمفعول معه المخبر ذلك واعتبر بان الحال
 لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول الخوي بل بين هيئة ما
 صدر عنه عند الفعل أو قايما به أو تعلق به قوله مثل ضرب زيد
 عمرا كبين مجوز فيه ضرب زيد وكبارا عمرا إذا كانا إذا اتحقت
 حال الفاعل أو المفعول فلا بد من التعريف فإن لم يكن هيئة
 فالأولى جعل كل منهما بإيجاب صاحبها وقد يذكر على سبيل

اللف والنشر المرتب وقيل حصة هذا وقد جاء على ضعف جعل حال
 المفعول بحسب وتأخير حال الفاعل قوله أو تبين على صيغة المضارع
 المجهول أو على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو وافق بما
 هو المشهور قوله من غير حاجة إلى تبيين الفاعل والمفعول لا يخفى
 أن المتبادر من غير حاجة إلى تبيين الفاعل والمفعول لدخول أحد
 الحالين في لا يصح استثناء قوله إلا لدخول ما وقع حالاً عن المضارع
 إليه عن واعلم أن قرادة عبارة المتن على أحد هذين الوجهين إنما
 يصح إذا تحقق أن مذهب النخاعة أن الحال يقع عن المفعول مطلقاً
 ولا يتقيد بالمفعول به محققاً أو ما ولا مثلاً يجعل العرب الحال
 في ضرب الضرب شديد أعني الضرب بالتأويل بأحدث الضرب
 قوله وزيد في الدار قائماً مثلاً للفظ الملقوط حكماً ودعياً
 في شرح المصنف أنه مثال للحركة عن الفاعل معنى قوله فان مفعولاً
 زيد الخ الظاهر أنه إذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال
 اسم أشارة لا نصاً لها به بل اللفظان الإشادة المستنبط منه أيضاً
 عامل فيه لأن الإشادة متعلقة بما يعبر باسم الإشادة و
 ذكر زيد ليس لخلق الإشادة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو
 يا عمل الفعل وهو من تركيب أي يشتمل على حروف الفعل
 المفيد هو لفناه وح خرج اسم الفعل عن شبهة ولا يخفى
 أنه لا يدخل في معنى الفعل على ما صح به الشارح فالأولى
 أن يفسره على الفصل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله
 ومعناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فإن أن وإن
 والإشادة

والاستغناء والتقي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل
 حرف النداء منه مبنى على أن لا يكون المناوئ بتقدير أو عو بل
 يكون العامل في المناوئ حرف النداء منه فهي ليست من العامل
 المعنوي عند المصنف بما سمع عند النخاعة العنق والتزجي وبها فهم
 الشيخ الرضائي أن المعنى على تقيد خبر التزجي بالحال لا على تقيد
 التزجي بكرة موصوفة قبل لوقال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة
 لكان أولى قلت لوقال مخصوصة لتناول جميع الصور لأن
 في الحال في جميع الصور تكرار مخصوصة في لا يحسن التقابل
 بين وبين ما في باب الصور في إذا جعلت أمراً لا من كل من
 وأما الوجه من حالة من المستتر في حكم فليس مما نحن فيه قوله أو
 بعد لا نقضاً للتقي فيه بحث من وجهين أحدهما أن مثل ما
 جاء في وجعل الأراجبا النكرة فيه مستغرة فلا يقابل إلا
 ستغراق وثانيهما أن النكرة لم يقع بعد التأويل قبلها ومنهم من
 يقول فاعل بعد إلا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى أن قوله
 بعد لا أعطف على قوله في خبر التقي فهو ظرف لوقال لا يظهر
 أنه سره والصحيح وقيل لا ويمكن أن يجاب عن الأول بأن جابته
 وجعل الأراجبا صح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال وصحتها
 لدى الحال على ما صح به المصنف فهو بهذا الاعتبار ما يقابل إلا
 ستغراق فم فيه مصححان كما في يفرق كل امرئ بحكمه وفيه أن منع الأول
 كان مصححاً الصريح جاء في رجل الأراجبا لوقال نقضاً للتقي فالصحيح
 الاستغراق وأما من قال لا منع إلا لا يجوز وقوع الصفة

بعد الافقولة فربما لا مرة لان الصفة الخفية لا يكون بعد الا
وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتداء والحال قوله واسرسلها العراك
او رد امثلة موقوفا بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع
في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعرا
الاشتهار والبيت فيما بينهم بحيث يكسب الاشارة اليه ما لانه ايضا
شائع في المحاورات لا يحتاج الى التمسك لوقوعه في شعر البلع قال
صاحب المقاموس يقال اورد اليه العراك اي اورد لها جميعا
والاصل عراكا فادخل الهمزة في المعنى المصدر فلهذا الكلام قوله
ولم يرد لها كبت في الحاشية الزود المنع قوله ولم يتفق على نفي
لدخالك كبت في الحاشية الاشفاق الخوف والنقض بالمصاد والمهمة والفتن
المجته المصنوعة من نفي لرجل نفاي لم يتم مراده اي انتهى في الصرخ
نقض لم يرد تمام ناد سيدته وسيراب فاشبهه قوله وكان المراد
بالادس البعث او الخلق لظاهره هو الثاني وعطف لم يرد لها
لا للتفسير شديدا ومضاعف مجرول قوله من اعطى الى الموضع
والبئر من مباولة الابل والمبرك المنافع يعني جاي شترخو ابائده
قوله ومررت وحده كبت في الحاشية الوجد مصدر وحده
يقال وحده وحده كبت يعد وعدا وعدا انتهى قال الشيخ
الرضي وحده لازم افراد والتذكير والاضافة الى المفرد ولازم
النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهد كبت في
الحاشية الجهد بفتح الجيم وضرب الاجتهاد وقال الفاء هي
بفتح الجيم المستغنى وبضمها الطاقة قوله متاول اي كل واحد

منها كذا

منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحو بل هو الحق باننا وبل والاطر
ان المراد بنحو العراك المعروف باللام من المصادد وغيرها نحو مررت
بهم الجهم الغفيراى كية اسائر بكزتهم وجه الاوص ونحو وخلو
الاول قال قال اي اقلا فاول ونحو وحده المضاف من المصادد
ومن غيرها نحو جاد الرجال ثلثهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء
الثانية مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية في
الحال ولو وقعها موضع النكرات فانها في معنى مجعدين في المعنى
وتاكيدات لما قبلها في قيم معويات باعرايه ولا يبعد ان يجعل
الحال التي هي جملة داخلته نحو لان الجملة ليست نكرة اذ هي
كالعرف من اقسام الاسم بل هي ما قبله بالنكرة فجعل العراك
ونحو مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة الطريق قوله احدهما
انها مصادد والافعال محذوفة اطالة هو الاصح على قياس
تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتلة لان
الاصلة في الحال الافراد تجري التامح على مذهبها الاكثر ومن
لم ينسبه زاد على كلام الشرح حيث قال الافعال محذوفة اي
صفات فسوك بينها قوله اي يعتركة اشاد الى ان العراك مصدر
لم يستعمل فعله بل استعمل المرتبة منه في هذه الجملة الفعلية في
نوت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيها انها معارف موضوعات
موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يكون الجواب
في الاحوال المعروفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في
المصادد قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني

منها كذا

المعرفة اذا جعل لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن
الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنتيجة
ومجموع المعرفة والنتيجة ليست بمعرفة ولا نتيجة نحو جاني
رجل وزيد راكبين فنون نتجة يخرج صاحب الحال المشتركة
ولا حاجة الى نهاية فيدوم يكن الحال مشتركة بينهما وبين
معرفة ومن هذا يظهر وجه لتقدير تعريف صاحب الحال يكون
غاليا فاحفظ فانه لا ضيافا فوم لانها في معنى مبتداء وجزئية
ان قاما رجل في الحقيقة قائم رجل فالخصيص بالخبر المتقدم
الذو ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الاستدلال ولا نقول
الحال بمنزلة الظرف فتقدم كتحديد الخبر الظرف لا نأقوله
لا يصح الانحياز عن الجنة بظرف المكان الزمان قوله وثلا
يلبس بالصفة في النصب بخي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال
بالاضافة الى نتجة ولا بصفة ولا بالاستغراق نحو رابت
غلام رجل راكبا وابت رجله عالما واكبالا ان الالتباس با
لصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيما عداه
زيد قائما كمر وقاعدة يعني فيما دل على حدثين غير ضميرين
بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق لكل منهما قال فانه
يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحب وان لزم التقديم
على العامل الضعيف فان تشبيه يدل على حدث
قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به ويتعلق بما قائم
بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به العود قوله على

العامل

على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المنصرف
المصدد وبما صد الكلام ولا على المصدد بالحروف
المصدرية ولا على المصدد باللام الموصول ولا على الفعل
المتفضل فيما عدا اسرا طبيب منه وطبا فهو من قبيل
زيد قائما كمر وقاعدة قوله فعلى هذا معنى الكلام
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار
المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما
متفقا والآخر مختلفا في ما لا يفيد العبارة اصلا ولا
برضى المستند في الاستفادة من دلالات الكلام فالقول
ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا
بمخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة فهو فيما تقدم
المبتداء فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد يتجه
ان العامل المعنوي كما يخالف لظرف في عدم التقدم عليه
اصلا بخلاف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم
عليها مطلقا فتخصص المخالفة بالظرف مما لا يد له مروج
قوله ويحصل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال
السابق بان قوله بمخلاف الظرف على هذا الاحتمال
متعلق بضمير تقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على
العامل المعنوي حال الا كان ان جملة معترضة قوله هذا
اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي في نظر لان
الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا

ان شبه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي
لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله والمراد
هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللابيق في استثناء عن
العامل المعنوي لان بين المخالفة بقوله بخلاف الظرف
قوله ولا على في الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا
على العامل المجرور فالاسبب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على
المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف ظرف واقام تقدم
على ذي الحال المرفوع والمضروب في اثر مطلقا عند البصريين و
متنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامل على الحال قوله لم يتقدم
عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضروب بحيث يمكن حذفه واقامة المضروب
مقامه بحرف تابع مله ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع و فرع لذي الحال
نقض لجواز اوجابها زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولكن
تقدم مجوز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يستلزم
فاعلا بل مبتدأ قوله والكل تكلف ونفسف اما كون الاول
تكلفا فلا ناء المباعدة في الفاعل غير معلوم الوقوع
حتى انكرها البعض في غير فعال وفعل ومفعول والاشتهار
بالكافية والشافعية غير سديد لانه يحتمل تقديم موصوف
مؤنث كالقائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا ن
ايناه مصدر غير معلوم واما كون الثاني نفسا فلا ن
كافة غير مضايقة لازمة المحالبة بمعنى جميعا قوله وكل ما دل
على هيئة وصفه سواء كان الذال مشتقا او جامدا قال شيخ الرقي

من الاحوال

من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطنة وهي اسم
جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم
الجامد وطاء الطريق بما هو حال في الحقيقة قوله تعالى انا انزلناه
وقام عربيا ونحو جاء و زيد رجلا مهيبا ومنها ما يقصد به
الشيء نحو جاء زيدا سدا او مثل امدا وشجاعا ومنها الحال
في بعث الشاة ودها وضابطها ان نقصد التفسير
فيجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا ونصب ذلك القسط على
الحال وبألف بعد مجزئ تابع لواء العطف وبحرف الجر فيكون بعث
البرق فغيرين بدرهم هذا قول الفول بالحال الموطنة انما
يجوز اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي
ان يقال في جاء و زيد رجلا مهيبا انهما حالان مترادفان
قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
وفيه ان المقصود من اللفظ ايضا بيان الهيئة ومع ذلك
اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا ويكون
وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك
اذ لا اعتداد بما تدل على الهيئة وليس الغرض من وضع
تلك قوله هذا ليس بفتح اياء وقد يضم كذا في القاموس
قوله ولا حاجة الى تناول اليسر باليسر لما تيسر في ال
المقابر يسر وجاء المرطب بمعنى الصابر وطبا كاجاء بحرف
الصابر ما عليه وطبا وح صفة التخله فوجه قوله الحاجة الى تناول

اليسر بالمسرة منهم كانوا بأقوالهم الجامد باسم الفاعل والمعقول
المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم مقصورهم تحصيل معنى الصفة
في الجامد وهذا فلا يتوقف على وجود مشتق من لفظ وتفسير بالاشتق
المفروض انما هو لتصور المراد به واما قوله من اليسر التخل فيدل على انه
جاء اليسر لكون صفة التخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى
التخل لا الى ما عليه وهو غير ملائم وان سمي اليسر لكونه لا سمي لشيء حتى
يقع جعله حالاً لا غير ثابت بل كما اختاره المصنف فالوجه ان هذا
اشارة الى ما على التخل والوجه ما قد منافذ بر قومه لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى مظهر كعدم الاظهار كما كان المستبرنا لثبة
الى المظهر والبارز كعدم فافهم قومه لان يمكن ان يكون
المشاو اليه التمر الياسر فلا يتفقد الاشارة بحال البسيرة فيه
انه فليكن حال مقدرة وليس ثمرة على يسر اطيب منه
وطبياً يقال هذا المثال مصنوع لا يؤمن به والله تعالى
اعلم وله الحمد الا تم قومه ويكون جملة قال الشيخ الرضوي قد يقام
الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول اعراب الحال
فيلزم تنكير لقيامه مقام الحال وفاء الى شاة فحويبت
يداً بيدى ذوق يدى يدى النقد بالنقد وحوبيبت
الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم
بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل
وضيعة اى شاة ودرهم معرونان فصب منها الخبران
لقولها

لقولها الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتى به على الاصل
فحويبت الشاة الشاة بدرهم وشاة ودرهم وهذا ولا
يجوز ان يأتى بالاصل فيبقى ان يؤتى بالواو لعدم جواز
خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو والاعلى
ضعف قوله فالاسمية عن الواو والضمير وفي حكم الجملة
المصدرة بليس لانها مجرد التثنية على الاصح ولا يدل على الزمان
فهو كقوله اخل على الاسمية وقد تخلوا الاسمية عن
الرايطين عند ظهور الملايسة نحو خرجت زيد على
الباب قوله والمضارع المشبث والحال المؤكدة
مثل كما عرفت وكذا المضارع المنقوب بكلمة ما والمضارع
المنقوب بكلمة وبكلمة لا في اغلب وينشطر في المضارع
المشبث الواقع حالاً خلوة عن حرف الاستقبال
والسين وسوف ولن قومه ويجوز حذف العامل
في الحال لم يقل حذف الفعل لان المنباد منه حذف
الفعل وبهم كاشاع اداة في النظائره المنكورة والمه
والمقصود جواز حذف عاملها باقسام الثلثة من
الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال تبيننا
اي هذا الهلال تبيننا ولا مقال في حسن قوله فرينة
حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه منهما
امكن المهدي اذا لم يكن الرشيد بدون الهداية فلا
يرد ان الرشيد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه

حال بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني
 ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قومه ويجب حذف
 العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال
 تبين اذ ياد الثمن او غيره مما دخله الغاء او ثم ونحو بعته
 بدرهم فضا عدا او فراءت جزء من القران فضا عدا اي
 ذهب الفراءة في الصعود قومه والمنقلة قيد العامل
 بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي لا تفارق والحال
 نادرا بقيد الحال العامل فلا يصح اطلاق قومه بخلاف
 المؤكدة قلت يتبادر مفارقة عاملها بالحال بها فيكون مؤكدة
 لا مقيدة قومه اي تخففت ابوة دفع لما ذكره المحقق الرضوي
 من انه لا معنى لقولك ينقث الاب في حال كونه عطوفا
 ح مفعول ثان لا حال ووجه الرفع ان احق في تقدير
 احق ابوة بحذف المضاف لظهور المقصود وازدادة
 المضاف اليه مقامه وهكذا اثبت قومه ان يكون معروفا
 اي مؤكدة اما بتحقيقه واما بالامتناع لان الدليل
 مقرر بالثبوت ومؤكدة له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون
 للتقرير وقد تكون للاستدلال وانما جعل قومه المصطفى
 شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق
 من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة بجملة الاسمية
 والفعلية كما صرح به المحققين ومنه قومه لا يفتوا
 في الادب مفسدين لكنه مكلف لا يرضى به صاحب
 وقال

وقال المحقق الفخرا في شرح التلخيص الحال المؤكدة
 مخصوص بمقدر مضمون جملة الاسمية فليس قوله تعالى
 ولواحد برين منه فان اودت اسما قسمه دائما قومه
 لمضمون جملة احترز عما يؤكد بعض اجزاءها الخ يريد ان
 رسولا لا يؤكد الا الا رسال لارسال الله تعالى اذ كوت
 الشخص رسولا لا يطلب الا رسال دون ارسال الله
 تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي وانما
 لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعينه الله تعالى
 الى الخلق بكتاب وشرعة فهو يؤكد مضمون جملة وهو رسال
 الله تعالى قومه ولا بد ههنا من قيد آخر فيه نظر لانه يصح
 ان يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية مالم يزيد اختصاص
 بالجملة بالاسمية وهو مالم يكن مضمون فعلية ومضمون الله
 شاهد بشهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون
 الاسمية خاصة ما نكح الاسمية ليس فيها مشتق
 وكلم يصح ان يقدر في الله شاهد فائما بالقسط
 احق ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعلل في الحال
 طرد الباب والله اعلم قومه المتبين ويقال للبينين
 والتفسير والتبيين على ضيقين قومه اي الاسم الذي يرفع
 الابهام احترز بقوله اي اسم عن نحو فعلت اي قلت
 فان قلت يرفع الابهام الوصف عن فعلت لكنه ليس باسم
 ينقضي بالعجز عن شئ حسن زيدا واي حسن رد وكذلك

ينقص بجوزيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يقع
 الابهام كوجهها مع انه ليس يتميز عند البصريين للتعريف
 المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكك
 بعين زيد واية وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع
 انها ليست تمييزا عند البصريين مع انها ترفع الابهام
 ويدفع بان المعنى غيب في داية والم شاكيا بطنه وسفه نفسه
 بالتشديد على ضرب من الجواز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان
 ينتفت اليه وان اتفق لجمهور اذ لا فرق بين المفهوم وبين
 مسفه نفسه وسفه نفاذ لا وجه ان يجعل حسن الوجه
 تمييزا بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان تفسر
 كلمة ما بنكة اعتمادا على اشتها وجوب تنكير تمييز قوله
 في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له وههنا
 سؤال وهو ان يطل زينا برفع الابهام عن المعنى
 المراد اذ هو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع
 للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان التحلل ورفع
 بان زينا برفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو
 ايهام موزون وان ليس الموضوع له مراد فخذة لئلا تترك
 فانه من مراد الاقدام قوله لكن المطلق منصرف الى
 الكامل هذا اذ تغذر العمل بالطلاقة والتقدير ههنا
 لانه لو كان على طلاقة للمعاذكرة وبعد فيه ان الكامل
 هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال
 المستقر

المستقر بمعنى الثابت والذات قد يقال في مقابلة المعلوم
 وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني
 وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال
 فلا ينفع تفسير الثابت بما يقال الحادث في وقع الاشكال
 بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهوم
 فلا بد من تكلف محل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية
 وامثاله بان ههنا من التوابع والكلام في المعرب اصالة
 على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد
 المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام ليمكن في النفس
 فالابهام ثابت في قصد في الصورة التمييز بخلاف
 ثابت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا
 انه لزم الابهام من غير فصله فانزاله لكان حسنا
 قد لزم ولا ايهام في هذا المعلوم بوجه عليه انه يلزم
 ان لا يقع حثا رجلا على انه تميز من كلمة ذاعلى ما انقضوا
 عليه ولا يصح كون ذاعبارة عن مبهم لا انه استعمال
 مجازي فلا ايهام وضعا الا ان يقال تعارف ذاع
 مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصيح التمييز
 عنه وكذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ما زان
 المبهم قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين التفت والملا
 والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف
 في شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز

لدفع الابهام عن نفس الاسم بان انه من اى جنس
 فرجل عاقل لبيان صفة الفعل في زيد ودطل زينا
 البيان الرطل كاي تحت الرتب وذلك فرق اوضح لا
 خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد
 بالذات ما يقابل المفهوم الصحيح وكان اوضح فيقال في ر
 ظل زينا ان فرد الرطل بهم لا يعلم انه من اى جنس فلما
 قيل زينا بين ذاته من انه من جنس الرتب وبعد بشكل يخرج
 تميز هو صفة نحو دة فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة
 فان الغرض وضع المشتق المعنى الا ان يقال التميز اخرج الآ
 عن وصفه الذي لغرض المعنى وجعل لبيان الجنس فانه في
 قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير
 مع كثرة والاستثناء بتقدير مجر المصنوع عنه يتبعه ان لا يناسب
 في كى زيد وحده فان الرجل عين زيد لا شئ بتقدير الشئ
 منسوب اليه وقدر الشيخ الرضى في مثل طاب شئ زيد بتقدير
 الشئ منسوباً وجعل زيدا بدل لا فم ونعني به ما يقابل الجملة لم
 يحى المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكان اذا د معنى
 مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوليل بالنسبة الى
 هذه الثلاثة فالمقابلة يقتضى ان يرد ما يقابل نسبة في جملة
 او يبينها واضافة وتيج على ما ذكره على التمرة مثلها
 زيد اقله مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المفرد
 وكان اذا د بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضائي

قوله والمقدار

والمقدار ما يقع في ضمن عدد وجعل ظرفية العدد للمقدار
 من قبيل ظرفية الخاص للعام والاضمار ان يجعل من ظرفية
 المدلول للذات فان المفرد المقدر متعل في عدد وفي غيره
 فافهم قوله فاذا الرطل نصف المن ولو قال نصف المن
 كان بيا المنوان ايضا فانه تثنية منا بالانقص وهو
 افهم من المن بالتشديد قوله وكما لتكثير نحو فقير ان براء
 الفقير مكيال ثمانية مكابيل والمكول كالشور مكيال
 تسع ونصف او نصف رطل الى ثمان اواق ونصف
 اوقية او ثلث كيلات والكلمة من وسبعة اثمان منا
 والمن رطلان والرطل بالكسر والفتح اثني عشر اوقية
 والاوقية ثمانية وثلاثون استار والاسطار اربعة مثاقيل
 فيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع ودرهم
 والدرهم ستة واثق واثق واثق رطلان والقيراط
 طسوجان والطسوج جتان والجة سدس ثمن ودرهم
 وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم
 والوقية اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد
 بالضم مكيال وهو دطلا او دطل وثلث او
 ملاء كفى الانسان المعتدل اذا ملأها ومديه بهما
 وهو يسمى مدا وقد جرت ذلك فوجدت صحتها فقلت
 جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الأمثلة
 الثلاثة اى من غير العدد والا فقل مثل للعدد ايضا والاولى

ان يبدل متوان سنا بفقران براو قوله وهو التويز محققا
 او تقدير الكل في خمسة عشر رجلا ولم وجلا و يربد بما يتم
 مما يصب التميز والا لوجب التميز على المعرف ما لا ايف
 بقى من التامة التام للتمييز التام بنفسه كاسيا في
 وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام وهو
 المقتضى ان يبنى بناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام
 وهو ما اشناه بقوله ثم ان كان يتويز ام ولا يخفى انه لو لم
 يفضل بين هذا الحكم وبين استيعاء الاقسام للاسم التام
 لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا
 يضاف ثانيا الى محصب اللفظ فلا يقال غلام زيد
 عمر بان يكون غلام مضاف الى زيد ثم عمر واما قلنا
 محصب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب
 زمانك فان الحب مضاف الى الزمان ثم الى المخاطب
 لانه يقال اذالم يكن للمخاطب زمان بل حب زمان
 لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الزمان والزمان الى المخاطب
 ولا ينقص هذا بكل فرد فرد قائم مؤل بحذف العاطف
 اى كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
 قال الرضى قد تم الاسم بنفسه كالتمييز في بتر رجلا وهذا
 فيما اذا اراد الله بهذا مثلا قوله عند راقود حلة القاموس
 الراقود الذي الكبر والطول الاسفل يسبق داخله
 بالقارود وفي الاساس مكين معروف لا اهل مصر
 ياخذ

ياخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما يتشا به اجزؤه
 اى تشابه اجزؤه في اسم لكل والاولى وهو ما تشابه
 بنفسه وجزؤه وكذا ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة
 ومند الى ضمير ما واجزؤه مفعولا به ويشكل بالا
 اية لانه لا جزؤه فالاولى لا تضاد على وقوع مجردا
 عن التاء على القليل والكثير قال الرضى اذا قصد الا
 نفع جزؤه عن التاء واذا لم يقصد تنزيم التاء قوله
 طاب زيد جلستين للنوع جازان يقال طاب زيد جلستين
 للعدد وانما مثل طاب زيد جلستين دون ان تقول عدل
 ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين للعدد بخلاف
 جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من
 قبيل التميز عن النسبة وكلامنا في التميز عن الذات المذكورة
 هو خارج عما نحن بمصدده واعترض عليهم بان التاء اخرج
 الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا
 فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة والنوع
 وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلانها في كون الكلمة
 اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس واحادها
 واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين
 والجواب بان التاء اجاب على سبيل التزل مما يستحسنه ارباب
 باب الترتيب وهم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
 حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاول ان يقال افراد

الجنس يدل الحصر لان الحصة لا تطلق في المتعاقبات الا
 على الفرد الاعتبار الذي يحصل العقل من احد المفردات الكلية مع اضافته
 الى معين ولا يطلق على المفرد الحقيقي قومه ويجمع وغيره اي يور
 ويجمع وغيره اي يورده التميز على ما فوق الواحد قدجا ووحدا الكلف
 كيف والجمع اذا قيل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا
 حاجة الى تكلف لان المصطلح يجوز في قصد المتعدد والاصيغة
 الجمع فلا يجوز عند الاعدل انشاها صرح به في ايضا في المفضل
 ويكفيه انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة لكان متفرد
 عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى قوله ان المراد بغيره غير الجنس
 والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المفصولة انواع قومه
 ثم ان كان اي المفرد والمقدد الظاهر الضمير راجع الى المفرد
 المقداد الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد
 المقداد مطلقا قومه والمعنى ان وحيد التميز لا يوجب جعل
 كان في التوجيه الاولى ناقصة وفي الثانية تامة وكان اراد الا
 شارة الى التوجيهين كان في التوجيهين والوجه الثاني بعيد
 جدا لان جعل التميز مطلقا يقتضي المبهمة او نونه مركب
 جدا والمتبادر منه قومه جازت الاضافة اضافة المتبشرين
 بالتميز لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الامراءه متكررة
 ضمير مفردة وان كان في المرجع وبه المص على ذلك التعاقبات
 بالعطف ثم فانه ليس هنا للترخي في الزمان بل التفاوت
 الحكمين في ان احدهما متعلق بالتميز والاخر بالميز قومه

انه اراد

انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضان
 لان رمضان وان كان غير منصرف للعلم والالف والنون
 المريدتين لكه اذا وقع ميمرا يكون منكر الوجوب تنكير التميز
 وحق في الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة الا
 ضافة الى التميز مضمرة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة
 غير مضمرة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما كن
 سوق كلامه لا يساعد قومه وعن غير مقداد قال الشيخ ان
 هو كل فرع حصل له بالتفريع مع اسم خاص يليه اصله و
 يكون يجب يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد او
 اما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب
 ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب افوه فيشكل تعريف التميز
 بقطع ذهب لان ذهبا برفع الابهام المستقر عن قطعة
 الا ان يقال انه تميز الا انه لا يجوز فسيم كما في ثلثة رجال وهو ايضا
 من موجبات ان الحفظ اكثر في ثلثة رجال قومه لكن لما كان الابهام
 في طرف النسبة يستلزم الابهام في طرف النسبة لا يستلزم بهما ما
 ما فيها برفعه القسم الثاني من التميز الا يرى ان قولنا عندي وطل الابهام
 في النسبة فيه انما الابهام في ظرف وبازالة الابهام عن النسبة لا
 يزول الابهام في الظرف وبازالة الابهام عن الظرف لا يزول
 الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زينا فان النسبة فيها على ايهامها
 فكل من الحكمين اعني قولنا الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
 فيها على ايهامها وفيه عنهما يستلزم اوقع عن محل بحث الا ان يراد
 الظرف المقدد قومه وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل بشكل تام

الافعال فان فيها معنى الفعل وليس شبه جملة بل جملا واعلم
 ان في قوله وهو اسم الفاعل المحقق والمراد هو اسم الفاعل
 مع فاعله هكذا ينبغي ان يحذف اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة ايضا بما ليست جملة فذكرتها كجملة رجاء ان لا يخفى
 نحوك والاول في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيدا
 ان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل هو التميز حسبك
 لا من حسبك زيد قوله و الله وده فارسا قال الشيخ الرضي
 الدري في الاصل ما يدراى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغنم
 من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصا ورعة وانما نسب
 فعله اليه مع قصد التعجب منه لان الله تعالى منسحق العجايب فكل
 شئ عظيم يدرك التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه
 فعلى الله درة فارسا ما اعجب فعلم في القاموس وقوله لله وده اي
 عمله فوق الشارح اي الله خير مما يجعل الذكر كناية عن الخير لا يوافق
 تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنصب
 قيد المشروط بهذا القيد لرفع من النقص بطاب زيد نفسا فان
 الخبر فيه اسم يصح جعله ما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله متعلقا
 وبعد تقييد الشرط في هذا لما صاب منظم ان يكون قوله ولا
 سناد لا لطا بزيد نفسا فسيبطل به قوله فهو متعلق قيد
 قوله والا ايضا في في نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسرين
 لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان
 الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في العلم
 الثاني فلا وجه لصف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التميز
 لا يكون محتملا الا يكون دائرا بين المنصب عنه والمتعلق فلا

معنى لعدم

معنى لعدم كونه نصا في المنصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه
 متعلقه فيقول الشرط والجواز وكذا لا يخفى على قلوب المصر والاشهر
 متعلقه انه ليس بقاعدة ثابتة لان الخبر اذا لم يصح لما انتصب عنه يكون
 متعلقا بلا خفاء وهذا وهذا المقام من من المولى الا زكيا وقد صحت
 فيه بريد فضل تعطيني اجلة الاغنياء وشرحت عبادة المصطفى
 لم يخفى عليه شئ ولم يخفى اليه غير وتاويل لكن من خصا يصير شري على
 الكتاب فلو ظفرت به لجنسية مع ما لا يحصى من العجايب قوله بان يكون
 خبر ارفع الابرار عن فيه ان الابرار هم ليسو فيما انتصب بل في الذات
 المقدرة فكانه اراد رفع الابرار عن مذهبهم هو نفسا ما انتصب
 قوله في متعلق زيد وهو الذات المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة
 وذلك زيد وقوله اعني الشئ المنسوب الي زيد تفسير للذات المقدرة
 التي حكم على المتعلق بانه هو حين كونه التميز لمتعلق ما انتصب فلا يخفى
 انه تقييد الشئ المنسوب الي زيد لكونه مغاير البناء على ان الشئ
 المنسوب زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما قلنا
 ثم فطابق التميز فيهما اي فيما جاز الخ الظاهر ان الضمير ضمرا
 الى القسمين المذكورين فينبغي فينبغي حكم ما كان نصا في المنصب عنه
 فتكلف في رجم الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى ان تكلف
 قوله اذا اردت ابا او جد او الم المراد ما فوق الواحد قوله فانه
 اذا قصد تسمية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ما لا يخفى
 انه تسمية الجنس وجمعية لا تختص قصد الانواع بل امر مشترك بين
 قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتياج الى التكلف بل القسف

محل الانواع على ما يشتمل الاثر والعلما بكل نسبة لا شدة قرب
 بقاء قوه الواعية مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي
 كانت الصفة ومطابقة لما انصب وما يقضى منه الجواب جعل مفعولا
 مع لمصاحبة خبر كان فاحتج الى جعله فاعلا مع وكان وجه جعله فاعلا
 من حيث يتناول يثبت الاسم فاحتج الى دلة الصيغة جعل غير فاعلا مع هن
 من حيث العنكوت فثبت المدعى بما هو احوج الى البتوت قومه واحتمل
 اي الصفة والحال لا يجب المذكورة الحال لا معنى الى حصول احتمال في
 الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كان مادل على هيئة صحيح
 حالا قومه لكن زيادة من فيها زيادة من في التميز عن ذات مذكورة يجوز
 مطلقا فيكون في التميز عن الذات المقدرة اذا كان لما انصب وقيل
 مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضوي وانكر المقتبس صحة عشرين من درهم
 وكان المصمم حيث صرح بتجوير دخول من على ميزم فلو كان تجوير
 دخول من على التميز من الذات المذكورة عاما لم يحضر ما به هذا الحكم فتال
 قومه يؤيد التميز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال او زيادة من
 ليكون تنصيصا على ان المراد التميز لا الحال قومه على عامل اذا كان
 اسمائا ما بالانفاق بشكل بما اذا كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل او
 المفعول فانه يتقدم على عامل عند الجمع ومع ان عامل اسم تام هو
 اسم الفاعل والمفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التميز على عامل اذا
 كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قومه اذا جعلتم لا اذنا في التميز
 فاعل لهذا الفعل وما ينوب من اية في تركيب مؤدتي مفعول هذه الجملة
 فهذا الاعتبار وجعل كالفاعل وليس المعنى ان فخرنا فخرهم فمقتله
 الارض
 منزلة

الان ضل محسونا فخر قومه منزل منزلة اللوم لتقصير في العبادات وعيون
 تميزه نسبة الا لتمام لعدم احتمال سوية العبادات اياه والا لقال
 او فاعلا لما ينضمه وكذا الحال في امثلة الاناء ما وقرن بنى الكل
 على نقصين المتأخرين فصار نقصان كلامه عليه قومه وهم هنا بحث ليس
 البحث وادد لا بين وجوب تأخير التميز عن العامل كونه فاعلا اما
 تحقيقا لورد الفعل المذكور الى المستعمل واما مجازا لولم جرة الا انهم
 لغرض الكوة فاعلا محقيقا بالرد اظهرها الماخفي من الوجه قومه
 ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز الى قاعدة هم المشهورة
 ان التميز عن النسبة فاعل في المعنى ولم هذا احتاجوا الى تأويل فخرنا
 الارض عيوننا في فخرنا مجوز ان تقدم التميز على الفعل الصحيح وعلى
 اسم الفاعل والمفعول فكلهم المصمم قاصدا ان اريد بالفعل مجرد
 الفعل بغير ان خلاف لما وفي المبرد في مجرده وان اريد به الفعل
 في شبه كاهو المستفيض في كلامه بغير ان خلافهم في جميع ما يشبه
 العمل يشبه قومه وما كان نفس قبل المرواة الصحيحة وما كاد
 نفس قومه في المصادق ان البابا يدك على ذكره الشيء مرتين او جعله
 شئين متواليين او متباينين ولفظ الامتناء من قياس اليتيم
 وذلك لان كره يبنى مرة في الجملة ومرة في التفضل هذا وكذا يقول
 بالامتناء جعل المستثنى شئين فاما واحدا في الحكم فاما خاها
 عند قومه ولما كان معلومية بهذا الوجه التميز المحتاج بشعرا به ممكن
 تعريف المستثنى فتدفع فيه داني لمحقق الرضوي حيث عرف بالذكور والاولاد
 واخوانها محالها قبلها نفيها واشتباها الكون المحض صرح بان ليس له

117
 King Fahd University

مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المفصل والمفصل فلا
 يمكن تعريف المطلق ولا مطلق فلا راحة ولا تقسيم اللفظ مشترك
 ومنهم من قال المستثنى المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء
 فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان التباين اقل او اكثر او
 مساويا قوله من متعدد اي عن المراد منه بان يكون
 المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول الله
 اللفظ لا عن حكمه حتى يكرم التناقض باذخاله في الحكم واخرجه
 بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه وورد عليه ان لا
 يصح ذلك جاء في القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما
 خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المعتد والمخرج
 عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنسبة
 على الظرفية دعابة لصورة الاسم والحاجة اليه لان الا
 سناد الى القوم المراد منه سوى زيدانه مخرج وتقييد
 الجميع بالظرف قرينة ان المراد سواء ولك ان تريد زيد
 انه مخرج عن النسبة الى المعتد بان تريد جميع المتعدد
 وتنسب النشأ اليه فيبقى بالاستثناء لاخراج عن النسبة
 ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد
 ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة
 المخرج شيئا شاملا بغير تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما
 يشترك في تحقيق المقام ولا يبعد في كلام غيري
 تحقيق الاطالة الكلام والله هو الواجب

بالاهام

بالاهام اجل الا نعام قوله سواء كان ذلك المتعدد
 لفظا اي مفعولا جعل قوله لفظا او تقديره تفضيلا
 للمتعدد لم باعتبار كونه متعدد باعتبار اللفظ بان
 يكون الاعلى متعدد صريحا وكونه متعدد باعتبار
 اعتبار كونه التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل
 نحو اشريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا
 يجعل في تأويل الاجزاء ذلك ان تجعله تفضيلا للمخرج
 اذا المستثنى كما يكون لمضوطا يكون محذوفا فاجاء في
 زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخوانها لا يكون المنقطع
 الا بعد الا وغيره بيد مضافا الى ان مشددة قوله في كلام
 موجب اي ليس بنفي الخ هذا هو المعنى الاصطلاحي الموجب
 وغيره موجب ما يقابل قوله وهو ان يكون الكلام موجب
 تاما بان يكون قوله بان يكون تفسير لما اصطلاح عليه في
 الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابل كلاما تاما
 قصا قوله لان الكلام في كونه منصوبا باعطافا لفظا ان
 الكلام في كونه منصوبا بنصب تحفة لذاته لا لكونه
 تاما باب المستثنى منه مح لا بد منه قيد تام لئتم الضابطة قوله
 الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الانقضاء المص
 يقولون القوم اخذك الاريدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم
 قوة على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او مقدما لم يبعد كان
 فهذا القوم قسم المنقطع كما واحاد في خلا لان التلخيص مشترك في

كونها بعد الاقوله بعد المتعلق بخبر كان وهو قوله في كلام
 موجب قدم لشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف
 على المقيد بعد متقدم بشاركه في القيد لاحالة وقوله
 الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب
 النصب في المستثنى في قولنا ما جاء في غير زيد القوم وفي
 قولنا جاء في القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى لغير
 في حكم المحي حكم بعد الاحث قال اذا كان وقد بين المصدر
 ارج ايضا على ان الحكم في المنقطع يقتضي تقييده بكونه
 بعد الاحث قال اذا كان منقطعا بعد الاوان عطف
 عنه في قوله او مقدما فهو سواء كان في كلام الناصب
 غير اشار الى ان يبين هذا القسم وما تقدم تداخلا
 ولم يقيد كلامها بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع
 فيه القحمان وجب نصب لوجهين قوله او المستثنى منصوب
 ايضا ذهب بسبب ان المنقطع منصوب بما قبل
 الامة الكلام كما ينصب المتصل به والى ان ما بعد الافرد
 سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلك في وقوع المفرد
 وانه ليس حرف عطف والمتأخرون لما وادها بغير لكن
 قالوا انها الناصية بنفسها نصب لكن المشبه ما
 لفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاء في القوم الا
 حمارا في تقدير لكن حمار لم يجرى ان قد يجرى ظاهرا نحو قوله
 انما الا قوم يوسر لما استكشفنا وقال الكوفيون هذا معنى

سوى

سوى وبرده ان سوى لا يقيد لامندراك والمستثنى
 المنقطع لامندراك ورفع توهم دخوله في الحكم السابق
 في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذف مقدما
 كان او غير متقدما نحو ما جاء في زيد الامر قوله او الى بعض
 مطلقا من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكسر
 فلا ستغراق في الايجاب كما في علمت نفس كل نفس وانما
 قلنا الى بعض منكسر لدلالة قوله فيما بعدها وبعضهم منصرف
 واقلة عموم الفكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف
 من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا
 هذا المعنى والا وجه ان الضمير راجع الى بعض المضاف
 اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما في
 محل النصب على حاله الاحزان خلا في تقدير
 زمان مضاف اي زمان خلا زيدا كما في منذ سا فر
 فيطابق في المعنى ما خلا قوله اي النصب بهما انما هو في
 الكثرة الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع
 والمستثنى بخلا لا يختار فيه النصب قوله تقديره خلوا
 زيد وعد وعرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المستند
 الى الفاعل المستند اذا صار في تقدير المصدر ويكون
 في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوا
 زيدا على ان الضمير راجع الى المحي او الجائي او البعض
 قوله اي وقت خلوتهم الظاهر خلوا بعضهم وكذا في قوله

وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتضاء على وجهين لاحتمال
رجوع ضمير ما خلا الى الحائى ايضا كما سبق في خلافتهم وهو
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل لم يذكر هنا احتمال
الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لا
عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لانه
النفي والاولى ان نفي زيد عن المحي لا يوجب اخراج زيد
عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر
نعم لو جعل زيد مضافا الى المحي فيكون التقدير ليس المحي
محى وزيد ليقيد المقصود لكم تكلف لفظا ومعنى فافهم
قوله ولا يصرف فيها ولا يغير لا يكون الى غير مما يكون
وما كان ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متأخرا عن الالاخفاء وحجة هذا التوجيه والبيان
المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه نصب بعد الاو لا
مفعولان يقال في محل واقع بعد الاو لا فلو كان الكلمة
فيه يجوز كما نقله الشارح فنقول لما بعد الايد لعم
قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يقضى منه العجب
انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال
المستثنى اذ لو جعل بدل لكان المبدل منه في حكم التثنية
كيف والمبدل مستثنى بعد الاو المقصود هنا بيان حال
فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التثنية لا يخل بالمقصود
قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغيره وعلى انه
صفة

صفة لكلام غير موجب لو ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان
يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان
في المعنى انه لا بد من اعتبار ضمير المستثنى مع راجع الى
المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على
غيره من هي لم يجب الا لفعل وان يقال المستثنى هو
لا يقال احترز عن تقدير قد بدله ضرورة لا نأقول تقدير
قد هون من تقدير الضمير العايد الى الموصوف
وفي قوله صفة لكلام غير موجب ما محتمل لانه صفة ثالثة
لكلامه قوله ولم يشترط ان لا يكون ولا مقدما لما ذكره
من وجه عدم التقييد بضعف اشتاء المتأخر عن الحكم
العام المتقدم المناق في المتأخرا العكس فعدم التقييد
هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضى تقديم
اخرجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى
المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان
ذكر قوله او مقدما وقوله امنقطعا بعد قوله وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة
فيه فعلم انه على عموم فيما سبق فلم يفتح هنا الى التقييد بعدم
كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختار البديل
فيما يتصور فيه البديل ولا يمكن في المستثنى المنقطع عدم
جواز تقديم البديل ولا في المنقطع لان المبدل فيه لا يكون
الا بدلا للغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان معناه على الترتيب

كما تقدم فلذا لم يخرج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم
 على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في
 ذكره فاستغنى به عن التقييد مما يخرج المستثنى المقدم
 ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون
 المستثنى متراجعا عن المستثنى منه مثل ما جازى في القوم
 اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون ردة الكلام تضمن الاستفهام
 نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه
 في هاتين الصورتين يجوز البدل وتحتار النصب ونحوها
 يتبين ان المصر لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا
 المعنى قوله واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة
 ليس ما يقابل النعنية فهم ويعرب على حسب العوامل
 اى على تقدير اى على قدر العوامل فان العوامل ملثثة عامل
 الرفع والنصب والجزء فالاعراب على قدرها كفاية عن
 الاعراب بالرفع والنصب والجزء بهذا اندفع ان المراد ان
 كان عامل المستثنى عنه ليشكل بقولنا ما صررت الا بزيد
 فانه معرب يعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
 فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار النفي
 الاول ايضا ويقال الجازى في بزيد عامل المستثنى منه انقل
 الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب يعامل المستثنى منه لا يقال
 وعامل الفعل بواسطة الا ومن قال وعامل الفعل بكذا
 الباء فقد سرى قومه والمراد بالمفعول به يعنى المفعول مما

حذف

ما حذف منه الجازى واصل الضمير المحرور ولك ان تستغنى
 عن هذا التكلف بان يجعل المفعول وصفا للمستثنى بحال
 متعلقه فيكون الحال المفعول عاملا وان يجعل المستثنى
 مفعولا عاربا للعامل فيكون المستثنى مفعولا والعامل
 مفعولا له فهو وهو اى الحال ان المستثنى جعل الواو
 للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على
 المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى
 اى تقدير يمكن جعل الضمير الى المستثنى منه بل
 ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه ذلك
 المستثنى والوجه ان يجعل الضمير واجعا الى عدم
 ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة
 معطوفة على ما سبق يعنى وعدم الذكر في غير الموجب
 ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فتح يصح عدم الذكر
 في الموجب ففتح حيث استثناء قوله الا ان يستقيم
 المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى
 من نحوى الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل في الموجب
 وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قومه ليفيد
 فائدة صحيحة يعنى ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولكن
 نقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام
 صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصح
 الكلام صادقا بخلاف المعنى على ما استحقق قومه
 مثل ما ضربنى الا زيدا يحتمل ان يكون فاعلا ليفيد

قوله نحو قولاك كل جواز الخ مثال لما يصح فيه
الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله لا ان
يستقيم المعنى قبل لا يبحث للمعنى عن استقامة
المعنى انما وظيفة بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث
من قبل وضع الشيء غير محتمل قلت ما لبحث هذا ان الا
عراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف
الموجب فانه قبل لفظة استقامة المعنى فيه اذا عرّب المشتق
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن
قوله او معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر
من كتب اللغة عن المتماثل في بيانها وما يقال ان الدليل
لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي مفيد
دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جمل
النفي ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام
ينفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء
في خبر النفي عام لمعنى زال ورفع زوال ومعنى ما زال
لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات قوله
لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يبق في
بنفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي
اثبات لانه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل
النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل
قوله فيكون المعنى زيدا وانما ليس المعنى الدوام
المطلق

المطلق بل في الماضي من قبله قوله ان يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فرق ان يقال
امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل
العلم احق بالاقتفاء من عدة متقابلات قوله
واذا انقذر البطل لا يخفى ان هذه المسئلة من جهة
اختيار البطل فينبغي ان لا يفعل بينه وبينها بحث
الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحفيظها
يتوقف على معرفة الموعود على حسب العوامل يرشدك
اليه قوله ومن عن جاز ليس زيدا الا قايما وامتنع ما زيدا
الاقايما وما يجب ان ينم عليه انه اذا انقذر البطل
على المحل الغريب فعلى المحل البعيد نحو الاختم عشرة وعشرون
كذلك الادره فان خمسة عشره محل قريب هو النصب
ويمنع حمل عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله
فعلى الموضع يحل اي يختار البطل على الموضع اختيارا
الاختيار في المحل على اللفظ فيها لم يتعد في كثير من المواضع
فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا
الا بهام البطل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا
ما زيدا شيئا الا شيئا نعم لا بهام في ما جاء في من احد
الا زيدا وقد يفتي خوف الا بهام الكفر وبينه وبين
فصد التصريح بالتوحيد تناق قوله قيل انما وصفتم به
لئلا يلزم استثناء الشيء من نفس لو قال لئلا يلزم

توهم استثناء التوهم من نفسه لا تدفع قوله ولا يخفى
 وما قيل لعلم بوصف لصح ايضا يحمل التوهمين على
 الخفير قوله لان من الاستفراقية لا تزداد اتفاقا
 بعد الاثبات فبد من ليكون من اتفاقا اذ من تزداد في
 الاثبات عند الاخضر لكن الاستفراقية لا تزداد اتفاقا
 ولا امتناع زيادة من الاستفراقية بعد الاوجه اخرى هذا
 المثال وهو ان الاستفراقية لا تزداد على اسم الشخص والظاهر
 ان المصر جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور
 ولذا لم يفيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
 وقيل لا احد فيها الا عرا لو ابدل الاعرا على لفظ احد
 لا يمكن نصب عروبل لا بد من الضيق والتكرير لانه معرفة
 كما ينبغي ان شاء الله تعالى قوله وما ولا لا تقدر ان
 حقيقة اذ لم يكن البديل لا يتكرر العامل ذهب
 بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبديل مقدم
 وفي سائر التوابع العامل في المتبوع مجتمعا الانسحاب
 وسرانية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البديل والمعطوف
 كسائر التوابع فاشاد الى مذهبيين وامكان توجيه قوله لا
 تقدر ان على ما كتبت واشاد الى ان العبادة اقرب الى الله
 الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قوله المصر عاملين بل يوم
 جواز التقدير غير عاملين قوله فمروم فوج الى التوسع اذ
 دخلت على المبتدأ وتعتبر غلبت عاملها الكريم في تقدير عمله

اذا كان

اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا
 يغير معنى جازا اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيد ا
 قائم وعمر وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدد الا اذا
 اضطر اليه كذا قيل وفيه نظرا ونعت اسم لا المعنى الاول
 المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
 على محل اسم لا جاز نحو الاب وابن قوله وبعد حاشا
 في اكثر الحروف حروف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى
 حرفية حاشا بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول
 ما المصدر عليها الاعلى بل الشذوذ وكثرة النصب
 المستفادة من قوله في اكثر خلاف ما نقل عن سيبويه
 ان النصب بعد شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا
 النصيرح باختصاص قوله في الاكثرية قوله ومعنا ها
 نزيه المستثنى فلا يستثنى بها الا عن نسب اليه سوء
 قوله اي براه الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى ضمير
 غير سبق ذكره لثبته ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل
 المذكور وانفاده الى زيد على وجه التقرير من غير ملا
 فظة نزيه الله اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل
 المتقدم اي براه الجعي زيد عن نفسه جعل امتناع
 الجعي وانفاده عنه بمنزلة تبرئة اياه قوله انتقل اعلم
 اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز
 العطف على محله فيقال ما جاء في غير زيد وعمر وبالرفع

الشيء

لان المعنى ما جاء في الاذيد قبل لما كان اعراب بعينها اعراب
 المستثنى بالآ لا كان الاحزان بقوله واعراب غير اعراب المستثنى
 بالآ وفيه نظر لان اعرابه بعينها اعراب المستثنى بغير الآ انه
 كاعراب المستثنى بالآ فاعرف قوه فيدخل نحو ما جاء في
 وجلا ان الاذيد قال الشيخ الرضوي لا يجوز هنا الاستثناء
 المنفصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيدا اثنين
 قوه منكرواى منكرا لا يعرف باللام يشعر كلام ان
 المنكر احتراز عن المعرف باللام والالواح لتخصيص الالواح
 احتراز اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاء في
 اخوة زيد لا عرفانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة
 نحو ما جاء في هؤلاء الاذيد او سم موصولة نحو ان الناس
 الا الذين امنوا في خسران الاوجه انه يجب جعله تابعا للمنكر ليصح
 جعل صفة لان غير الالواح وصفنا المعرفة فكذا الالحول
 على تقدير قوه نحو جاء في رجال الا واحد الاقاربة في هذا
 الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقى بعد المستثنى منه الا ان
 براد برجاله اقل مراتب الجميع في يكون منكرا محصورا
 معنى قوه ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف
 في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المصنف بقوله كما
 جاءت الاعاليها الحمل غالبا فقد التفت المصنف اليه حيث لم
 يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثر يا الا ان يقال
 مراده انه لم يلتفت اليه المصنف اهتمام وترك قيد غالبا

وتساع

وتساع في حذف فان قلت قد التفت المصنف الى معنى الصفة
 في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف
 مع تعدد الآ الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف
 والقلة الا ان يقال لما قلنا التعدد في المحصور جعل استثناء
 صفة فيه ضعيفا والضعف في وصف المحصور المتعدد الاستثناء
 منه الوصف بغيره ولو لا ذلك لكان قوله وضعف في غير ما
 الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعدد الاستثناء فيهم ويتعدى
 الاستثناء لعدم دخول الله في الية يقيين فان قلت
 ما ذكره لا يفيد الا تعدد الاستثناء المنفصل وهو لا يكفي في
 الحمل على الصفة بل تعدد الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول
 وعدم خروجه عنها يقيين قلت نفي الدخول يقيين افاد
 الدخول بشك فافاد ما ذكره المصنف وبعد فيه نظر لان
 عدم الدخول يقيين يحتمل الدخول بطريق الفطن وهو
 يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك
 بعيد فان قلت تعدد الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة
 فيحمل على البدل قلت مرادة المصنف بان لا يكون الا في غير الموجب
 وليس النفي الضمير المستفاد من كلمة لو كان كالصريح والنفي
 الضمير الذي هو كالصريح انما هو قلنا واقل وافي
 ومنصر فانه ووافقه الرضوي ودعا ايضا بان لا يجوز
 البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يقيين البدل
 عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان

التعدد يستلزم المقابلة لان المتعدد غير الواحد فعلى
 هذا معنى قوله لو كان فيهما الالهة الا الله لو كان فيهما با
 اعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر منه وصف
 الجمع بالمقابلة فشيئ ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا
 وجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غير لان الجميع من حيث الجمع
 غيره وكيف وفائدة في وصف الجميع بمقابلة الواحدة فالاربع
 ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون
 كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها
 فلا يكونه شيء منها الله وبهذا يظهر ان الاستثناء ايضا
 لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها
 بعين هذا البيان فاحسن التامل قولهم الا الفرقان الفرقان
 ولقد البقرة والوحش والجم الله يهتدى به وهما فرقان
 وجاء في الشعري منى وموحدا كذلك في القاموس وفي الصحاح
 الفرقان فجاء قريبان من القطب قولهم وقال في البيت نذر
 فان اخوان الاولي في قولهم الا فرقان متدو فان اخوان
 احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفعل
 بجنة وبين موصوفه بالخبر وكان المصرا اذ التبيين على ان
 البيت مما لم يتجاش فيه عه استعمال التدو ولينا كدكون الا
 صفة فيه شاذ او كان الشاعر قصد الظرافة في جعل لفظ
 الفرقدين شاذ اذ رعاية للنسبة بينهم وبين معناه فانه
 شاذ عن اخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطاً اي لا يكون

الفرقان

الفرقان ان اي لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقان ان كان
 كلاهما مفارقا لغيره فلا شذوذ في البيت اصله خذ هذا
 واعرفه من الله فضلا قوله وعند الكوفيين آه يعني في نصيبها
 على الظرفية خلا فان فمق قوله النصيب على الظرفية ان اعراضها
 النصيب لا غير ذلك النصيب على كونها ظرفين ابدا لا على الحكاية
 عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الخارج
 من ان في قول المص على الظرف مساحية والمراد الظرفية ليس
 بضرورة بل يقع ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصيب بناء على
 الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقام نصيب بناء
 على موصوفا الذي هو الظرف قال الرضي ما نقده ان سوى
 في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا
 حاصله ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع
 النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير للمعنى
 المكان البديل كما استعير لفظ المكان فقليل انت في مكان عمو
 اي بديل ثم استعمل بمعنى البديل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البديل
 لجود الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق ان ظرف الاصل
 لا في حال الاستثناء قوله واستعرفها اي اخواتها ولهذا
 لم يبينها المص ولكن ان يجعل ضمير ستعرفها الى كان واخواتها
 لان كان التي يثبت لها الجزم يعرف بعد قوله والمراد
 بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده اليها
 واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر

الخبر في تعريف الخبر تعريف للشئ بنفسه فالاولى ان يقال
 المراد بعدية المسند لدخولها على ان يكون اسناده واقعا
 بعد دخولها وبعدية فعل لا كون هذه الافعال من دواخل
 الجملة الاسمية بحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا
 يصدق التعريف على خبر من اخبارها فوصفها امره كما مر خبر
 المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرايط على ما سبق
 يعني المراد تشريك مع الخبر في الاحكام المتابعة لا
 في جميع الاحكام لانه المبتدأ بعد ذكر احكام شئ وتشريك
 الاخر معه فلا يرد انه لا يشترك خبر المبتدأ في امتناع
 كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا
 عند بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور الاتم قد ظاهرة
 او مقصورة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلات وهذا
 الحكم لم يبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص
 مع وكذا لا يرد انه يمنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس مادام
 وما زال ومراد فاته حالان صار للانتقال الى ما يستمر عابدا وما
 زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة
 والمضارع واما مادام فلان ما الحفيدة للحدة تغلب الخاص على معنى الاستمرار
 غايبا واما ليس فلان للنفى مطلقا كما هو الحق في مذهب
 والمستعمل الاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
 قولم ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة
 الخ لما كان ينجم عليه ان المخا لفظة الخبر المبتدأ لا يخص

لا يخص ذلك بل يتقدم كلمة مختصة ايضا تحلف الشارع لوقوعه بقوله
 حقيقة او حكما وذلك اذا كان الارباب فيها اشارة الى ان يطلق
 كلام ليس على ما ينبغي ولا بد من تعيينه ويمكن دفعه بان الخص لا يحمل
 حكمه على خبر المبتدأ المستثنى عنه كون تم فيه مانعا من تقديمه فانه ليس
 له ان يشارك في احكام الخبر وانما الامتناع التقديم في اشارة الى ان لا يشارك
 فيما هو التوقيف وليس من احكام الخبر بل من احكام التوقيف التوقيف
 ولا بد ان يقول ذلك اذا كان الارباب فيها او في احد من النقطتين او كان
 خبره هناك قرينة تعين الخبر برسوخ اليه قوله فيما بعد وكذا اذا انشئ الارباب
 وتوقف عامله ان عامل كان لا يخفى ان ارجاء الضمير الى خبره كلف
 خبر كان والسابق خبر كان واخواتها ولكن تجعل الضمير ايضا الى خبر كان
 وتجعل قوله في مثل الناس قيدا له كلفه بكان في مثل الناس خبر يكون
 بالعلم ان خبره اي بعد ان اذا لم يشب السمة بحيث يشبه المقصود
 كذا قيل ولا بد من قيدا فهو وان لا يكون المخذوف مقدر الخوان خبر يكون
 خبر فانه يشب الخذف ومنه اطلق العلوم وتو بالصبغ الاول كان العلم او
 وتو كان العلم كنه بالصبغ والتفسير الاول مستفيض والتفسير الثاني
 ويجوز مثلها ان مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة
 ولا يظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه بارجاع
 الضمير الى مثل المضاف في هذه المذكرة لانه لم يرد ضميرها ثانيا ما اراده
 اولاً هو احسن منه وهو ما اشار الى تفسيره في ما حقه هذه السكتة



بنية سجا وقد سبق في رجب كل سنة
 الى خبر كان واخواتها

العلم

Copyright

University

الجليلة ولا تفضل مثلها **وهو** ان تجيء بعد ان اسم وفاء بعد اسم
 قبل من انقوض بتوكل يسر ان يكتب في كتاب وان احل في اصل
 ويمكن ان يدعى بان الماد **جواز** الوجه الاربعه في مثلها من التراكيب
 البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يفقد به كيف والحق فيه ان يكتب في كتاب
 لان المتبادر فيه تقدم السبيل كان والحق المتبادر ان تتركب في كتاب
 وقيل دفعه ان ان الماد ان تجيء بعد ان اسم وفاء بعده الماد وتكون
 تقديم ظرف مع كان **الخبر** اربعة اوجه اي الوجه المشترك في جميع مواد
 هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض مواضع كالمس وهو حذف ما بعده
 ان مع بعد فانها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر
 حرف الجر نحو المفعول بما قبل ان يسبق فيفقد ان كان
 فقتله ايضا لسبق نقص عليه الرضي وحكي عن بونس مررت برجل صالح
 ان تصاح فصاح ان لا يكون المروى بصاح فالمروى بصاح هذا هو
 عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتبار ذلك قطا تنك في استخراج خروجه
 ان ان كان في ملة خبر في اوجه خبر الى الظروف لا الى الظروف في اوجه ذلك
 الخبر خبر فانه قد وقع به ما قال الرضي انه ليس مراد المثل كما ان كان في ملة
 خبر بل ان كان ملة خبر لانه لا يثبت مقصود المثل وما هو مقصود لو جعل
 مراده ذلك فلا دليل على ثبوت وانما يثبت مقصود لو جعل الخبر الى الظروف
 قد مر **فلا** كان خراؤه خبر ان فقد كان خبرا **فلا** لا بد من اللام في
 في الماضي وقيل حذف فعل الجراء لا بد من اللام والشرط المذكور

لا
 ينبغي ان يجعل خبر جراؤه

ما ظهر الخلاف واعلم انه ليس مراد المص من قول وتوزع مثلها اربعة
 اوجه بيان احتمالات التركيب بعد بل تكثير مواد حذف في كان فليس
 بيان الاحتمالات خروجها عن البحث وكلاما توبيا كما يشاء في
 نظر الناظرين **فان** لان كنت رد على الكونيين حيث قالوا الحق ان كنت
 منطلقا انطلقت وان الفتوة جاءت عن ان الشرطية في هذه الفتوة
 وليس هذا خلافا في جذر توجيه التركيب بل اختلاف في معناه
 لانه ان كان ان معنى الشرط كان الكسورة كان التركيب مستقبلا ولو
 كان كما ذكره المص مناهة للغيرين فالتركيب ماضون والماضي
 بما هو اطلق الاستعمال فما قال الشيخ انه مني لا اري قولهم بعد عن الصواب
 مساعدة للفظ والمفعول اما المعنى فلا تستقامة التعلق واما اللفظ فليقول
 انما انت ذا النون فان قوس لم ياكلها الضمير لحي فاء الشرط فلا يصح
 تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبل ان يخرج الكونيون
 مستفنون عن ذلك فبقية لان مساعدة المفعول لا يثبت خبره استقامة
 التعلق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهما **فلا** مستقبلي
 وزيدت لفظه ما بعد ان في موضعه كان عوضا من ما يرد ان لفظه ما زائدة
 وقيل تحت لانهم لم يردوا في مقصود الحق من مواضع زائدة ما وقال الرضي
 ما في حيثما ليست زائدة لانه لا قطع حيث عن الاضافة ويعلم من قول
 هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان
 وموجها الى غرض في غرض زائدة **فلا** واقصر المص على الاول كذا في الخبر

ما بعد ان

جحى اما بالكسر وهذا الكلام حيث قال ان حذف شرط ان مع وجوب
 لا تفسر صورتهما فلهذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل
 ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا القول **قوله**
 اكم ان واخواتها وسقها ان اخوات ان وهو ان ان واخواتها فليكن
 ان قد يكون من حرف الاتي بولا اكم لهما فلابد من بيان ان هذه فترك
 بيانها لانهما لا يثبتان في الحرف **قوله** المنصوب به بدلا منصور لفظا او تقديم واللام
 يكن التوقيف جامعا ولا نقاد ان تعني اجتناب حكمه لا تخفى انه كلفي تقدير
 الصفة والواجبة الى تقديم معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال
 لم يشير بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة اجتناب
 ان ليس معنى نفي وجود الصفة بل نفي حكمه وهو ثبوت الحكم
 ولكن ان نفي صفة اجتناب على طرفان المقصود في الاطلاق رجلان فليكن
 جنس طرفه الرجل فكل من تلك الاطراف رجل فمذموم لكن اكثره منفي
 كون المفعول وفيه كذا كذا فكل ان الجرح وبواسطة حرف الجر والواقع
 موقع الفاعل كشر قدا والاولى ان يقال كان المنصوب بن اسم المخصوص
 باسم فيما بينهم وكان المنصوب اتم بالبيان فخرج ذلك الى بيان هذا الكلام
 وتوحيده مفهومه بخلاف سائر المنصوبات من ان لم يخلص باكم ولا يعيدان
 يقال تزييف لما سبق من ان تزييف غير المنصوب منها اقل **قوله** خرج بكل
 ابع وهو الاطلاق رجل ابع فاجم لما سبق ففت من مع البعدية او الاول
 ولا يصح ان يخرج بقوله يلزم لانه لا انفارق في كلامه وتكرار القول في التبيين

ظاهره
 فكانت

فان المصنوع

هذا

هذا الحذف فخرج به لا محالة فيكون خروجها بغيرها خروج الخارج فانه مع ما قبل
 لاجابة البنية هذا التعريف خروج بنوعه بغيرها وكذا تكلف ليصير قوله
 وهذا القدر كافي **قوله** ومشتبه بها به هو انما اختلف اللغات في بعضها
 لم يلحق بالمضاف ومنه لا نشر بغيرها اليوم ولا عام اليوم من ام الله و
 توجبهما على اللغة المشهورة ان الطرف الاول خبر وكذا الاول متعلق
 بالاول وفي الثاني فعل مبدول عليه الكلام ان لا يعبر من ام الله ولا يكون
 كون من ام الله خبر الان الجرح وبواسطة لانه لا يكون خبرا عنه لا اذا كان
 المبتدأ مصدر الكلام الاول **قوله** كذا النسب المشهورة من تامة المثالين
 هذا بعد قدا اذ لا يقال الاطلاق رجل لك بل الاطلاق كذا فاولى انه قصد في
 المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه حذف كثير اوله اقدم
 مثال الحذف **قوله** والكسر في جميع الحروف السالم بلا تنوين ليس في نصب
 به الكسر بلا تنوين فذكره ففتن ما نصبت به محسوس وقيل في
 لانه ليس بتنوين التمكن المضاف للبناء وقيل جميع الحروف مبنية على
 الفتح **قوله** والباء المنفوخ ما قبلها في المتن وقيل المشي والحق منصوبان
 لانها من المعطوف عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الاول
 المحلى للمعرب حروف الحذف بنى عليه لانه لو وضع موضع الاطلاق
 ولاطلاق رجل لكان منصوبا بالباء **قوله** لانه الاضافه ترجح جانب
 الاستعانة بالاضافة الى المفعول **قوله** والكسر وكذا وجب التكرار في التسمية المفضلة
 بلا اذ التثنية عملها لان التوضيح ارادة نفي اجتناب لفظ الاطلاق وتبادله

صلة

Copyrighted material

وقد انقيا فلا بد من التكرير للثبوت عليها في الانقضاء به ثم ينو المنصوب
 بل لا بد من دخول فيه مع انه ليس المنصوب بل لا بد من خروج بقوله بعد دخولها
 لما عرفت من مفناه **فقد** هذا جواب وجعل مقدره قوله وان كان هو في
 وجه التوفيق بانه في جامع **فقد** بفضل على فزيت خبير هو العشاء واليقين
 الحق والباطل فاطلاق الفصل من قبيل جعل عدل **فقد** ما يرد حسن الخلق
 اللام من العلم التام مقام المثال والمواظبة لصفة المشهور بها سيما
 واجب الا ان كونه اذ اول وقوعه في مكان من التكرير فلهذا جعل حذف اللام
 مقبولا **فقد** فيما كره في الاشارة بصدق على مثال الجمل والدار والاهم
 خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب شي فيقال في كبريت فيه للاسباب
 العطف لم يذكر الاخر او كان عقيب كل منهما كره في الفصل
 لان قولنا المثال المذكور في الثاني على كون الثانية ضريبة فيكون العاطف
 لعطف الاكم على الاكم والجبر على الجبر **فقد** فانما يجب التوجيه ثم يرد كما في المثال
 تفصيل الوجوه مستفيدة **فقد** ان يكون لان كل منهما المتعلق الجنب في وجه
 ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظر الى نظرها عطف
 مفرد على مفرد وخبر ما حذف لم يقل خبرهما محذوفان لان الى حذف خبر
 واحد لهما لانها في حكم الجملة في حكم واحد كما في ان زيد اذ ان عمر اذ ان
 هكذا قيل في قولنا لا يكون لا قوة في حكم واحد اذ هالكا في ثمن من
 الاية كونه في الاصل للموجود ولم يقل موجود ان في المثالين
 بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر **فقد** في خبر الجملة الاولى في المثالين

فيما
 في
 نصب

في

عنه خبر الجملة الثانية استفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق
 انه موجود في المثالين فالاولى ان يقال ما فيها خبرها بانه **فقد** جملة على الخط
 لما به خبره حركة حركة الارب وحملها على الحركة القوية فان لا كما في خبر
 هو النصيب بعد الرفع بالابتداء **فقد** فلان لازمة جوازها الشئ في معنى
 كون لا للمعنى الجنس فيكون مضاف لجواز العاقل بها من طائفة التكرير والواجب
 الانفاذ في كثير مما يلحوز الاختلاف بين ما في المثالين **فقد** وضعف
 وجه ضعف رتبة الاول بانه يجوز ان يكون لا في ليس ولا يكون عاملة
 اذ ليس منها ما يدل على علمها من خبرها وضعف علمها بالاستعمال والاولى
 قال وضعف وجه وضعف ولم يقل وضعف جميع الاول في اشارة الى ان
 المثالين المصنف وضعف رتبة الاول في الاستعمال في مدارك كثر الاستعمال
 وقلة **فقد** واذا دخلت في المرة لم تغير العطف انا خص البيان الهمزة
 لا تغير علمها لان لا اثر لتغيرها في المثال مع العوض والتمني فانه ليس
 المعنى في الاما شريطة على نفي السكوت وفي الاثول عندنا نفي النزول
 وقد مر ان اذ ابطال الشئ في كلمة لا بطل علمها وفيه انه ينبغي ان يتوقف
 له في المشبهتين بليس ايضا لان يقال عندنا انما يستدل اذ لان
 فيه خلاف لان في الوضوح فانه يوجب قبولها في العطف خلاف
 السري من حيث كونها للاستفهام وخلاف سببها جواز حمل النابح
 على المحلة صورة التمني اذ التمني تغيرها من خبر تفصيل كما لا ينعول لاف
 الاغلام الغلام اوله لما كان لتغير علمها دخول الجار فيقال انت بلا
 انتم

رفع لافاء على ولود ضعيف
 اظهر تخادعوا وهو انه يجوز ان يكون

والا يلزم من ضعف توجيه الاول
 الضعف في دفع الضعف في المثالين

مال

صار منقطة لوقوع التغير بدخول الهمزة ايضا وقد جئنا بلاما لا بالبناء
 على الفتح نظرنا الى لفظها كما ينبغي مولا الزائدة نظرنا الى لفظها اما لا نستعمل
 اما لا نستعمل حقيقة الثلاثة في الشارح على ان مقصودنا من
 الحرف في الثلاثة مع كونها المعاني الاخر التي تجيء لها حرف الاستفهام من الاماكن
 والنون في التمهيد وغير ذلك من خصائص الثلاثة بالذات كان الاختلاف
 فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها **وقد** وجب انتصاب الهم بعد ما جاز
 زيد انك من جوار انتصاب بحيث يجوز ان يكون بعد كنه الوض
 فعل لازم كوالا ينزل لان يتكلم فيقال راد وجوب انتصاب الهم بعد ما
 في بار الا انما في سطرية التقدير **والا** راجل جزاءه خير اه يدرك
 محله نسبت المحل الى المارة التي تحصل تبارك المعدن والتقدير نسبت
 بفعل كذا **ونعت** اسم المبنى اشارة الى معهود وهو المبنى من ان
 اسم المبنى في خرج عنه الاماكن ما بار دافان بار داليس نعت لثانيها
 لا وقوله والمبنى في قوله ونعت المبنى اشارة الى ما ينبغي على الفتح بالاعلام
 مما لا يحتاج اليه اصلا **مفرد** احل من ضمير مبنى الى بالتشكيل لا وجه يدعو
 الى جعل بعض قيود الهم او صفات للموضوع وبعضها احوال والاعلام
 ونعت مبنى اول مفرد يليه وكل ما يجعل مفردا حال من ضمير مفردا فيكون حال
 كل عاملي عليه ويكون التقييد ان كل ما للموضوع **وقد** جعل في الاواب لا في الاول
 ان يتقدم في الاواب **وقد** وان كان المعطوف مكررا بلا تكرار لا راد في الكلام
 اما ان تعدين والاصواب ما ذكره **المتن** مطلقا اذ الكلام في العطف

وقيل

اكثر المبنى فانه نعت

في اوله عليه حال من ضمير

عالم

على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبدأ ولا
 العطف على اكم لا واذا كان العطف نكرة لا ايضا يجوز العطف
 على العطف والمحل وقوله حكمه ما علم فيما سبق لا وجه لتفسيره
 لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام ولم يجعل **وقد** ولم يجعل حكم
 المتصل لمنقطة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل العاطف
 وكان لم يلتفت الى فصل العاطف لعلته اذ هو على حرف واحد وهو
 ضعيف او لم يكن وحتى فصل كثير ليس على حرف واحد الا ان كان
 حكما حكمه نوابه المنادي قبل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز
 البناء في البدل دون وجوبه **من** اثباته وجوب راد به الاسماء
 الستة الاذات لا يقطع عن الاضافة وهذا عند المنقذ واما عند
 الرضي ولا يخفى وهذا الحكم من الاسماء الستة الاخر والاب
 وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المنقذ والجواب **يعني**
 ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوي ما اشتمل عليه الشرط في
 هذا المقام من انه جواب سوال مقدر وهو انك قلت اكم لا المفردة
 النكرة مبنى ومثل الاباء ولا غلامين مع افرادهما وتكثيرهما وجوب
 لانه متصل اذ لا دليل على اعرابهما حتى يتوقف بهما الحكم فالحق ان يجعل
 حقيقة هذين التركيبين من غير تقدير سوال **ان** مشاركة اسم الايمان
 بضاف لا فرق بين التوحيدين في المثال انما التوقفة في حكمه فالتكرار
 المحض بارجاع ضمير مشاركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار الكلام وم

يجوز

الام

وباربع ضمة الى المضاف في اصل من الاضافة وهو الاختصاص
 والتفريق مع متعلق عليه خصوص المواد وباربع ضمة الى تركيب
 على الاضافة في اصل مضاف من تركيب شمل على الاضافة وهو الاختصاص
 فوله في اصل معناه اشارة الى ان التوفيق في الاضافة ذا اصل
 المعنى ولا يكون الا ان بين الاختصاص تغاوتا مما يستفاد من كلام
 المحقق بل زائد عليه وتتمثل ان يكون مع اصل معناه اصل الاختصاص
 ويكون فائدة اجزاء اولها الاصلية لا مشاركة في خصوص مع الاضافة
 لان بين الاختصاص تغاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاص
 تغاوتا من مضافات كلام المقص وهو اجزاء بقوله نحن نتوكل
 تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص مع الاضافة لانه اختصاص
 تقييد في الاختصاص المعنوم من هذا التركيب جري وهو اظهر
 على من قرأه اظهر **قوله** لم يتركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب
 لا ابا فيها لانه خارج من قاعدة النصب لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى
 لو كان النصب لا يجوز لاخر في اليوم مع مشابهة للمضاف اى لا في
 اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله معنى في **قوله** الف والمفعول قال
 ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرار وكان لم يذكر في المثنى لانه متعارف
 بانه لو كان مفعولا لزم عدم الالف وجود النون وكما يمكن ان يفيد من وجه
 الالف عدم النون بالتحقق على ان يفيد من عدم التكرار والرفع
 في صورة المضاف شابه المفعول المتكرر فلم يرفع ولم يتركب

سبويه

سبويه
 في هذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم فيه نحن لانه حكم المحقق الشريف
 في شرح الكشاف بان الحليل على **قوله** منه وقال صاحب العرب
 النحاة لم يسبق الحليل فيما بين علماء النحاة **قوله** ولم يخلف فيما بينهم
 مثلا **قوله** ولان المقصود بيان الخلاف لا تعين المي الفين لا تخفى
 بعده عن العبارة **قوله** لا تخلف الا وجود الخبر كما لا يخفى في الخبر الامع
 وجود الامع بين هذه العلة ويمكن ان يرد بقوله مثل لا عليك تركيب
 ذكر في خبر **قوله** وهي ان خبرية خبر ما ولا تجعل نصير الى خبرية فاجاب احد
 اليه بان النكتة للاختصاص على خبرية ولكن جعله راجعا الى عاملية ما ولا
 فتسفي عن النكتة ولكن جعل النكتة في الاختصاص استلزام جعل
 الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية
 مثلا زمان نعم ما جعله نكتة للاختصاص ينبغي ان يجعل نكتة لتبرك بيان
 بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في تحت اسم ما ولا مع تقدمه وتأخره
 ان تحت خبر ما ولا **قوله** هي زاوية عند البصريين تافيه مؤكدة عند الكوفيين
 انظروا ان زيدا **قوله** عند البصريين ايضا التاكيد النفي **قوله** او انتقص النفي
 بالاختلاف فيكون مستهدا بقوله وما الذي نحنوننا باعلم وما طالب
 الحجاز بالامع **قوله** واول وجعل من قبيل ما انت الا سير الخليل
 مقربا مقربا وجعل نحنونا قايما مقامه ان دوران نحنون **قوله**
 او تقدم الخبر وما ليس بخبر في الاكم المتقدم على الخبر ثم وازيد
 ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله **قوله** فما منكم من احد عنه خارجين

اعلم كذا

الا

او

مجنون
 موش مجنون
 وهي الدواب

خوفا

بكم رجلا وحواليها ثبت الله لان المراد حذف التنوين لاجل الضافه
 كونه محذوف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يرام حذفه
 اضافه الفلام الى زيد لان الفلام ليس بحسب لو كان فيه تنوين
 سقط سبب الضافه لانه لو كان فيه تنوين سقط لاجل اللام
 التوقيف او التخصيص والتخفيف كلمه او مضاعفه الخواذ
 التخفيف لازم في الكل نعم المتبادر من هذا التوقيف انما قال المتبادر
 لانه يمكن تاويل التوقيف بان المراد بوالسطه حرف الجر لفظا او تنوينا
 اعلم من التقديم حقيقه او حكمه **فانها** تفيد معنى في المضاف يتبادر
 منه ان نسبة المعنوية الى معاد الضافه فانها افادت معنى للمضاف
 ويحي عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو حقيقه **فانها**
 ان يقال نسبة المعنوية الى المعادله وكذا اللفظية فان الضافه
 الاولى تفيد تقييما او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لانتفاء التقييما
 للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى اللفظ
فانها علامتها ان يكون قد رتب علامتها ليصح الحمل والمستمر العام
 في مثل تقدير ذو ولكن تقدير العلامة اجل معنى كما لا يخفى **فانها**
 الفاعل له والمنصوب **فانها** في جنس المضاف الصادق عليه **فانها**
 بشرط ان يكون المضاف ايضا لاحاجه الى ذكر هذا الشرط لانه
 اذا صدق المضاف اليه على المضاف لا محالة يصدق المضاف على
 غير المضاف اليه لا منعا اضافه الاخص مطلقا والاصل في حاصل

بحسب

البيان

البيان في هذا المبحث المقام **فانها** واما ساو كليت والبيان ان ارد
 المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل
 باللام والليت لئلا يفتقدوا وان اردنا المساواة في الاستعمال
 بان يصح استعمال احد منهما **فانها** استعمال الاخر لا بد من المتعاقبة
 باللام والاضف والمباين الا اذا حملت على ما يلازمها من كفاية
 كثيرة **فان** كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي
 ان يفيد عبارة الحق في احد اجناس المضاف بان يكون اصلا للمضاف
 وكذا قوله في جنس المضاف ويوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الضافه
 اللامية لا تحسن في ثلث رجال ليس المضاف اليه للمضاف في كل
 بانه رجل مطلقا لا يصح جعل اضافه لانيه ولا بيان لانه لا يصح ما
 رجل بل يجب ان رجال لان قال المراد به رجل الجنس والتنوين
 للوجه الجنسية اي ماته هذا الجنس **فانها** كقولك يوم الاحد وسلم
 الفقه وشي الازاكر **فانها** المفعول في هذه الضافه ببيانها واطرها
 من فيها خال من التكلف الا انية العربيه جعلوها لانيه ولا يظهر مادعا
 اليه وكذا كل رجل فالظاهر فيه ان يكون الضافه عن معنى من كل هو رجل
 فصح حمل الخوذه على كل معنى انه متقد دلالة متناول للمتعقد على سبيل البطل
فانها نعم لكن لما كانت الضافه عن معنى في هذا الكلام ظاهر في اوقع
 اول من وقع فيه فله التدبر وتبعه كثير من بعدهم رتبة التقليد
 عن التكم والتخفيف ما اذا نال به التمسك بجعل التوقيف وهو ان كثيرا

كلام

اصلاح

هم

ما ينظر في الحديث من قوله انما على فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا
 لهذا الترتيل في ضرب اليوم كمن ضرب زيد فيكون معنى الكلام وليس
 هذا الوجه جاريا في قوله فافترقا **الاضافة** الى ضرب والربح في
 اليوم متعلق بالقرين ليس صفة القرين بتقديم وايقظ في اليوم ان يكون
 المضاف مع المضاف اليه الموقوف قوله المضاف وتفيد مع الموقوف
 ظاهرة تعريف احد طرفي الاضافة مع موقفة هي احد طرفي الاضافة
 الحقة بالاضافة الموقوفة مع المضاف اليه **و** من شرطها ان يكون المضاف
 من التوقيف **ف** قلنا ذلك كما ان الموقوف بالكلام في اصل التوقيف المعاني
 ثم قد يستعمل هذا السار الى معنيين قد يتبع في ذلك الشيخ **المراد** في
 ما حقه علماء علم البلاغة من ان الكلام موضوع لمعنيين اما من يوم
 اوقف منه وقوله ولقد اتم على اللين من الاول فان المراد باللين
 المعنيين وغير المعنيين ما اطلق عليه اللين من المعنوي من غير السفال للفظ
 مستفاد من التوقيف لانه لا يمكن ان يكون محالفة الشيء المرص في كلام
 علم البلاغة من قبيل محالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام
 الشيخ اضعف بالاختيار في حقيقة كلام النجاة **ف** وليس محرم
 هذا الحكم في خوفه ومثل نحو شبه فيكون لا يخفى عليك ينبغي ان لا
 يكون فرق بين كلام زيد من غير اشارة الى معنيين وبين مثل غير
 في عدم اشارة الاضافة التوقيف فيكون ان الاستعمال في قولها
 في توقيف وصف الاول ون الاخيرين **ف** بان جملة احد من

الظاهر ان في اليوم فيما هو
 اصل ضرب اليوم في ضرب
 في اليوم ؟

و

ووصف العلم بما يوصف به العلم
 لانه في الحرف لا يمكن ان يكون
 فيه جملة غير معيّن

بجمل

من يسمى بذلك الكلام الى جعله مدلوله واحد من جملة من يسمى به
 بان يراد بهذا الكلام مفهوم يصدق عليه جملة يكون مدلول العلم واحد
 منها واقله المستسمى بهذا الكلام وقد تضمن في بعض الاعلام مفهوم خاص
 لا يشترط ان يسمى مستماد بمفهوم فيعمل العلم بهذا المفهوم فيضم
 فكرة كان يراد بها جامع اجزاء في هذا المذهب ان طريق تفكير العلم لا يفسر
 في ذلك فانه قد يكون بارادة اشارة او صاف فيبانه لشكل العلم
 ينطبق للطريق التاسع ولا يذبح بملك ان ما يستفاد من قولهم
 ان العلم يصير فكرة بالطريق المذكور ينبغي ما يستفاد من توقيف
 الشك بالاندفع لغير معنيين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه موضوعا
 لمعنيين ولا يذبح في اوجه غير معنيين فلا بد من ان يراد بذكر العلم
 ويراد به من التوقيف جملة في حكم التكرار وان لم يكن موقفة فلا
 حاجة الى التكرار بل لا يمكن ان المراد بالتكرار بحد ذاته وخلق والاظهر
 ان المراد بالتكرار ارادة بلا توقيف **ف** وانما يجب ان يكون الموقوف
 لو اضيف الى التكرار لكان طلبا للادنى وهو التخصيص السفل
 التخصيص في الموقوف وهو خلاف اصطلاح النجاة لان التخصيص عند علم
 تطلب الاشارة الى التكرار وما هو بمنزلة التخصيص في التكرار يسمى بالموقوف
 توقيفي **ف** ولو اضيف الى الموقوفة لكان تحصيل المصطلح لا يخفى ان تحصيل
 المصطلح في السجدة الاضافة الى الموقوفة فلا حاجة الى قوله فيض
 الاضافة **ف** وبين جملة علماء نحو النجاة والشرع اوردوا على ان الجملة

حين

Copyright

University

فجعل المجموع لتخصيل تعينه

هو كثر في المعرفة جزؤه فلم يزم جعل المعرفة على خلافه في غير واراد
او تعيين المراد بالجمع حاصل من غير جعله على ما حصل في الماضي
في تخصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يكن الجواب بان جعلها
في الاشكال المذكورة لجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تخصيص جعلها
على ولا تخصيص الحاصل وانما ما اجاب به السارح فيتم عليه انه وان لم
فيه تخصيل الحاصل لكن فيه تخصيص العمل اذ لا فائدة في ازاله تعريف العلم
الموجود في الكلمة واحدا واحدا في التعريف بطريق اخر اما السارح
فلما ثبت من الفصيح من ترك الكلام اي ابدأ والا فخر الا وضح فلان
ما ثبت من الفصيح ان قال في الترتيب كسب في الخاتمة قال في الترتيب
اي اسم اعلم مني سلام عليك هل لازم من الثاني مصيبتين
وهل من جميع التسمية وكشف العمى ثلثا الاتاني والى بار البلاغة
اي من وجوب السلام وكشف العمى من الحشر الذي هو في حال
سلم والاتاني جمع افعلة وهي واحد الاحجار الثلثة التي نصب العذر
عليها والبلاغة جمع يلقح اي الخالي وفيه ان الاتاني غير الثلث فكيف
يقع تم يفع والتعريف واجب التسمية الا ان ثلث في الاصل صفة للماني
وكان اصل التركيب الاتاني في الثلث التركيب من قبيل حروف فطنة
كان من استعمال الثلث الاتاني في اراد التسمية على انه ليس من ال
المعبر فيها لانهم تعريف التسمية كقولهم صاع اخضر البلد وهم في العلم
فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكرم قلت

فيكون

لا على

لا يجعل اسم الفاعل بدون الاعمال فكيف يمكن المراد مصراع البلد وكلم
العصر فيما لم يعمد ايضا بشرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون معنى
الحال والاستقبال اذا كان في الاسم رفعه جانبا فكيف يمكن المثالان
معنى الماضي والاستقبال وقد يقال اضافة العهد الى المفعول وانه على
اعتبار الحكم فان قصد فعلق العام على المفعول اضافة للمعقولة وان قصد
تعديده في من حروف معبرة في الاضافة فمعنوية قبل كم المفعول والمفعول
يعمل في الحرفي والمضروب بالتمكية والمصدرية من غير الترتيب لانه
وانما الترتيب الترتيب للمعقولة المفعول وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف
ما سياتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او المفعول انما هي الى الحرفي
الاسمي لا في المثالين بزيادة حرفي بنية ومؤكد خذ مثلا الى بوز كانه
اذا في رتبة داره حروف الا تخفيف الاتاني ولا تخصيصة اعلم ان
يجوز انما تعيد تخفيف الاتاني بزيادة ولا تخصيصة ولا يجوز لان تعيد الا تخفيف الاتاني بزيادة
ولا تخصيصة فالاول ان يقال ان تعيد تخفيف الاتاني بزيادة ولا تخصيصة
في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فائدة ذكر قولنا اللفظ وفيه ثلثان احدهما
ان اللفظ لا يوصف بالتحفة واللفظ لا يوصف بالتحفة بل هو في اللفظ بزيادة
الاحقة اللفظ لا تعيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا تعيد منه ثانية
بزيادة ولا تخصيصة فاما يقال ان ذكر اللفظ للاثارة الى وفيه القسمة
اقرب منه وان كان تعيد فلفظ الاتاني يقال لو قال لا تعيد
الا تخفيفا لبادر اليه ان لا تخفيف في المعنى في قياسه انما

Copyright

iversity

بمضافا و

الاضافة المعنوية التوفيق والتخصيص فخرج بقوله في اللفظ
في لفظ المتكلم سواء كان مضافا اليه للتصريح كما في الاستدلال
فلا بد من اللفظ في المضاف اليه التوفيق والتخصيص
لانه جاء حرف التوفيق في المضاف اليه بعد التخصيص
اليه قبل بدو جمله تسميها بالفعول للالزام اضافة الضمة الى موصوفها
اذ المرفوعة للصنات تحت المرفوعة بخلاف الناصب مع النصب
فم احواله الاضافة اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية من ان
اضافة الضمة الى موصوفها لان الضمة قرينة المعنوية قلت ولما
الترزم الاضحية في الضمة بذكر مرفوعها كذا يلزم بقاء ما يلزم في
وتتبع في هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الضمة تحت رفعه
ان المشار اليه يتم قبل لا تخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء اللاحق
وابتداء ما حق على سبيلها وبسبب الجوع منها ما ذكره اذ لا يثبت
عدم افادة التخصيص لان معنى واحدة الاضافة يوجب التوفيق
وانما تفاوتت في الاتجا ببتفاوت المضاف اليه التوفيق التامة
فلا بد من لا دخل في ذلك الاستلزام لا انتفاء التخصيص
عرفت رفته بما هو الحق بالاختيار ومن جهة انها تعيد
تخفيف افتراق الضارب زيد والضارب زيد في الجوار
وعنه ان كان لا نسب تقدم هذا قبل لان افادة الخفيف
مذكور في خلاف انتفاء افادة التوفيق والتخصيص

لا تخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على ما ذهب من يجوز انما علم

سابق

بمضافا و

وتقدم المتوفيق على المظهر اولى من تقدم المتوفيق على المذكو
ان النبي تقدم على الاثبات فالتركيب الذي ذكر في الاستدلال هو في
فعله المصنف واما ما وقع في شبه العشي افسس اسم في عشر مشاعر
الحس عشرة فتأمل وتخصيص العا موصوفه وضعف الاولي ان يكون
من التضعيف يعني ضعفه الفصحى ان لم يكن موثوقا به استدل
وجه لا يتوجه مصادرة لما عرفت من استثناء مثل الضارب زيد
يعني استثناء الضارب يد متفرج حيث ينبغي ان يرد به ما في الف وان
كان قول العشي فلا يمكن ان يرد بقول العشي وجه لا يتوجه للمصادرة
اللام الا ان يقال اشارة الى ضعف الواضع كما ان يبعد عن العبارة
وتقول ضعف الواضع المانة الهان احتمال اخر من كونه من تيمم الاستدلال
على قوله ولا يبعد الا خفيفا في اللفظ وكذا انظروا في فاعله يتأمل في
فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال
على نقل الموثوق به اجره ولولا له ليحمل المانة المحل في النصب على المعنوية
فلا تخارج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل او من قبيل التلميح
الاثبات وجه يكون وجه اخر تضعيف البيت وعندها لا راعيا
في اضافة العبد الى المانة عزير مدح الممدوح بانه يرب عبد بتعريف
مات من الابد الى ثبات الشرايح مع اطلاقها وهذا من المانة المانة
كثير ما يوجد مثل هذا العبد يستوي فيه الواحد قبل هو مشرك بينها
كالملك واما لانه قاسم عطف على قوله لانه توهم عند شرح قوله

مؤثقا

بمحتمل

بتقدم

الوجه

ما یکذف

۱۰۰

الغزالي

الغضاض البوب والاضاكر وان لم
يتركه تخفيف الغضاض والكله
الضارب

الحكمة

بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس واول صلوة في
 فيه الصلوة **ف** وتلقاها في الصلوة الحجة واجد حرجا خطيا وخوفا
 واجبة بالكسرة بنزول الصلوة تحاليس بقوة بنزولها وعضويا بالحج لا يات
 ينبت في مجاري البول ومواطي الاقدام **ف** مثل جرد قطيفة كتب
 في الحاشية جرد جرد ريشه از كيلي وفر سودي **ف** ولا يضاف كم عامل
 للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمالكة في العموم ان يكون مرادها
 كليتين تحت افرادهم سواء كانا اخر ادين او متباينين وبالمالكة في
 اخصوص ان يكون مرادها شيئا واحدا او اخص الاوصاف ولا يضاف
 احد اخر ادين او المتباينين الى الاخر وينبغي ان لا يقيم عليه بل يصح
 اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكذا ان اخص ما ذكر لانه وقع في الآية
 ما يوجب وقوده من نحو كل الدراهم وعين النبي وسعيد كز فاذن
ف واجبة في الصلوة والقاموس الحجة شخص الانسان في مواضع
 من الاعيان **ف** حتى صار كانه اسم بغير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف
 فان الصفات لا يتبدلها من موصوف مذكور او مقدر ووجه ضرورة اسما
 انه قصد به ذات اطراد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا **ف**
 فيكون ذكر الاسر واصافة اليتيم اليه لئلا يلبس في ذكر المضاف اليه
 فائدة بخلاف المضاف اليه بالاصافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا يخفى بها
 او حذف المضاف **ف** بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قول خلاف
 متعلقا بقول لعدم الغائبة ويحتمل ان يكون متعلقا بالمالكة ان الامام المال

كليت

في العموم

مستفي سعيد كز

كليت وايد كل الدراهم وعين النبي فان الكل في ليس مما مال الدراهم
 والعين ليس مما مال النبي بل يخص بالاضافة **ف** فان المضاف فيهما
 يختص بالاختصاص النعني او غيره واليه ان يقول سواء **ف** واتما
 اذا كان للجنس فغيره فناء به بل الخفاء **ف** عين اللاشيء ونفس اللاشيء
 والخفاء **ف** انما جعل من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو
 اللفظ فان الشيء في اللفظ ما يصح ان يخبر عنه فن قال الشيء معنى الموجود
 في الخارج عن جماعته قال عين العلم بلا شبره فقد بعد توصيل كل واحد به
 الخفاء ان الامام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي
 فالعين اعم منه يصدق على الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها وان
 اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث
 هي **ف** وبم دعا قوليهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه والخصوص قولهم
 فان سعيد كز اسمان مستفي احد الوارد لا يخص بهذا الحكم بل كان يتوقف
 على قوله بشرط ما يجري المضاف عن التعريف وكان غفلا لم يفت عن ورود
 شمة فافى الى هنا **ف** فاجاب عنه بانه متناول تحت احد هما على المدلول الاخر
 على النقط فكانت ذاك جاني سعيد كز قلت جاني مدلول هذا اللفظ متبادر
 انه اريد به سعيد مطلق المدلول هو بعيد بل الطريق في تذكير العلم ان يراى المستفي
 به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كز والافواه ان يراى بالكرز مدلوله وبول سعيد
 مستفي فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرف
ف ولم يتولوا كز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللفظ في وجهه جعل

مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب فعلا
 بل ان الصواب وتقولين واخترت من بعد ما قيل ان محي فيه حذف
 مضاف الى حم زوجهي ولو قال الحق وتقال كان او مفعول في حم زوجهي
 الثالثة لكن لما بعد الحركات الاربعة وخمسة اربع من غير ما يدرك في المذكور
 لتعين المراجع في مقام ترجيح النسخ واذا اقتطعت قيل في هذا الخبر من
 غير المضاف ذكر توقيها وتقال ترتيب اللغات في الفصحى كقول اوليها
 وليد وقتا ولغة ادي منها هي كسوة وذو اصل عند النوا في كلس
 وعند زه كوسن وكان حذف المصغر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاقتضا
 باداء الحكم بالذكر في مقام النفي لا بنوت بعض الاحكام انما كان بالانذار
 اليه فاما انما وجه الاشكال كان المناسب اداء حق الشمول كما كان
 كتب في الماشية الكاهل ما بين الكنعين وهو اسم حسب الاصل تملك في الماشية
 فانه اسم بالنقل ولم يجعل المصنف جمع تابعه مع ان النسخة في الوصفية ايضا
 تجمع على فواعل يصارح السامع لانها كلمة تابعة لكانت جمع تابعة فقال
 كل ثمانية باعراب سابقها ويجعل حسن الاقسام التابعة دون السابق
 ولم ادر بها بقراب المرفوعات والمنصوبات والجرورات التي هي اقسام
 الاسم ان حقيقة او حكي فلا شك في جعل الوصفية واجل التي هي مفعول
 على ما له اعرب ولا ينتقص هذا بخروج ان ان وضرب ضرب يعني في ضرب
 ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فانهم والاعتبار الى خصيصه كقول في
 ان وضرب عن التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد وتذكر في التاكيد

٢٤١

اللفظ

اللفظ في الالفاظ كلها واري ان جعل التاكيد كالعطف انهم من التوابع
 امون من جعل التابع اللفظ كل ثمان اى متاخر اراد دفع ما يورد على
 التوابع من الثالث فصاعدا وله فم ثمان جعل الثاني في المتاخر
 او اعتبار ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لاني الذكر والصفة ثمانية
 في المرتبة من الموصوف وان كان الثاني في الترتيب اول كلمة ناظر الى الترتيب
 الاول واخره الثاني وبعد تكملة بان المراد الثانية في المرتبة لا يتوجه
 الاشكال بالتابع المتعوم فن قال بشكل مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان
 يمد السبق او التاخر حسب المرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص
 نة بقول كل ثمان باعراب سابقة ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يدل
 باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني باعراب سابقة والباء بلفظية
 فتناول الثالث والاربع في الذكر لان كل ثمان في الارباب اى جعل اعراب
 سابقة موزونة ان الارباب الواحد بالشيء لا يمكن ان يجرى على كتمان في النسخ
 كلامها من جهة واحدة شخصية مثل جاد زيد العاقل لا تخفى ان ما ذكره
 لا يظهر في الصفة المادحتة والذمة التي للشرح او التاكيد فان التعديس
 الى نسبة النفل الى الشيء وتابعة بل الى الشيء وتابعة بل الى المتبوع وذكر
 التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يقتضي التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
 واورده على خوف اداة الكتاب جزاء فان في ارجاء الثاني باعراب سابقة
 من جهة واحدة شخصية هي الحالية التابعة بالبيان وليس لاني في التنية
 من قال باعراب سابقة يعني نجس اعراب سابقة اخرجه لانه تين

ثانيا

من يتاخر عن اللفظ في

الارب سابع لاجل لانه اراهم واحدا بالتحقق في قصد الحكماء
 في كل من فقد في الكلام لا ينبغي ان يكون له بواب سابعة
 على من تجلس ارب سابع في كل ما يتم بان هو تبيين ارب سابع ولا
 بجملة مقابلة **قوله** يشمل التوابع مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات
 لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرف **قوله** واعلم ان الارب المعبري فيها
 التبعين الاحسن ان التوابع هي السابغ في الارب في كل ما يمكن شاملا
 لتابع حركة المادي وتابع حركة اسم لا توضع لهما في كل ما ولم ينف
 باقتضاها الى هذا الباب **قوله** ثم ان لفظ كل منهما ليست في موضعها
 لان التوابع انما يكون للجنس والافراد وبالافراد وبالاجزاء
 على تابع انه كل ثمان فذكر كل منع صفي الحمل فاخضعه فانه من سواها
قوله اما في دود بالحقيقة التابع لافراد ولم يقل ان لفظ التابع ليس في موضع
 لانه ليس هو قابل على وزن المفردات ونظامه بتقديم هذا باب التوابع
 والمعنى هو الخذف ان هو كل ثمان من التوابع على الشارح بان ذكر التوابع
 ليس في محله فقد اني يستدرك **قوله** لكن لا اسحق في كل او خلع على كل
 يعني لفظ كل مستحق لا بد اشير به بانه ان يكون التعريف مانعا
 الى دود فيها هذا التوكيد مستغن عنه كما لا يخفى على من له حظ في باب البيت
 وقايف التوابع بل مما يليق به من وجه الماء الفاني الى السافل من الارب
قوله انفت قدمة لكونه انما متباعدة والاكثرت السامية او فرقا بين
 على من في مبنوه او رد عليه الوصف في حال المتعلق نحو مررت برجلين

بما قاله

غلام

غلامه فانه لا بد ان يكون في مبنوه بل على من في متعلق مبنوه وشارح
 الشارح فيما بعد ان دفعه بان الوصف في حال المتعلق مفاده الوصف في حال
 اعتبارية تحصل له بحسب المتعلق لانه يوصف في حال متعلقة فاعلم بالمتعلق
 حتى ينافي دلالة على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف
 التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حاله فانه
 بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال الوصف في حال المتعلق لكنه يدرك باعتبار
 تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه جيب في حسن غلامه
قوله ان كل بهيمة تركيب مع مبنوه على خصوص معنى في مبنوه ولا
 يدرك عليك ان الجيب زيد زيد عليه وجاء في النظم كلامهم خرجت بهذا
 البعد عن التوابع لان دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليس بالهامة
 ثم كسبه معنى زيد بل لاضافة الى ضميره وكذا دلالة كلامهم على الشمول
 في النظم ليس بهيمة تركيب بل لاضافة الكل الى ضميره فلان فائدة قوله
 مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة **قوله** اي دلالة مطلقة جعلها مطلقا
 صفة الدلالة ولا يابس هذه العبارة لانه يجب ان تانبث مطلقا الا ان
 يقال لم يقيد تانبث المصدر او تانبث ما لا يدرك في الدلالة على مفاده
 من انما **قوله** فانه دلالة التوابع في هذه الاضلة على حصول معنى في المتبوع
 انما هي خصوص مواد ما ذكر في العجني النظم كلامهم بطلان تركيب
 التاكيد مع المتبوع ينبغي ان الشمول فلو لا دلالة على حصول الشمول
 في مبنوه لم يتفرق الشمول الذي يدل عليه المتبوع **قوله** فائدة اراد النظم

علمه والعجني

Copyrighted material

الاعلام

بين النعت والجرفان كلاً منهما يدل على معنى في مذكور شيئي يعني
 التوضيح من الوصف الاطلاق يحصل للمعنى بل يخصص المتبع الى قوله
 ففهمه وتبينه كونه لا بانية كما توهم وانما يكون وطبقه بانية لو كان
 هو الوصف بيان المتأخر بالتي تلجأ اليه بقصد التكلم بالتركيب ذاته على الاصل
 المعنى هذا والتوفيق بين التخصيص والتوضيح جرد اصطلاح نحو قوله فالاول
 تعليل الاشتراك في التكرار ولكنه رخص الاحتمال في المعارف وكونه غالباً
 للتخصيص او التوضيح يستفاد من تنبيههما بالقله كما يستفاد من حرف
 التعليل وانما كان مواد غالب الصفه هذا اقل حصل كلام المصنف في شرحه قال
 الشيخ المصنف اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق السلفي
 سيبويه من ان يجرى من جادون زيد اسداً حالاً او عسراً من عسرة النوق
 وهو من دفع بان بناء النوق على مساعدة الاستعمال في احد الجادون والامر
 ولم يكن هذا من عطف الجملتين على جملة لما من كلامه يكن في حقه نظر
 والظاهر ان ترك كافي قوله ولم يكن من سوا التامع **فقد** رده بناء المرد
 على ادب الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلاً
 ولا نقلاً وليس بناء المرد على الاشتقاق التي ذكرها حتى يتجه ما قيل لا تخفى
 ان اكثر ما ذكره لا يصح رد الان كونه نعتياً باعتبار انه في قوة المشتق
ولا فصل لا لافرق بين ان يكون مشتقاً او غيره الاصح الاضمر والافرق
 بين المشتق وغيره في حقه وقوله خصص عدم النوق بعدد في حقه الوقوع
 رتبة يصح عدم النوق مطلقاً لان المشتق بقلية راجح على غيره اذا كان
 لا

انتم

قوله

وصفه

وصفه ان وضعه في المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال
 سواء كان مجازياً او وضعياً او غير ذلك المعنى من قبيل قائم ففهمه والتوفيق
 ما يترتب وجوده على شيئي ويقصد به هذا التركيب سواء كان
 وجوده العقلي والجارقي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع
 النعت في التركيب للتنبه على التوفيق باعتبار الوجود العقلي قال الشاعر
 توفيق الدلالة على المعنى لا التقدير الدلالة حتى يتبين ان لا حاجة الى التقدير
 الذي لا يساعد قاعلة التقدير وهذا يتبين ان جعل التوفيق محجاً من
 باب التمام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى بتدليله شيئي لان الوصف
 لغرض المعنى لا ليجب ان يكون المتبوع فان يجرى يا يوضع لغرض المعنى لوما
 اشارة متبوع او ذي حال وموصوف او غيره **فقد** ضربت برجل اي رجل
 كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها على ما في التاموس اي اذا كان اضعف
 الى لفظ موصوفه بمعنى يكون مجازاً عن الكلام حقيقة دل عليه اللفظ
 موصوفه فالمراد بقيل هذا التركيب ذلك قوله ان رجل عندك لا يدل على
 هذا المعنى فلا يصح نعتاً به عليه ان ليس في هذا التركيب شيئي
 يمكن ان يجعل موصوفاً حتى يظهر ان عدم النعت من جانب اي رجل
 مالا دلي ان يقال وفي مثل حررت برجل يضارب برجل لا يدل على هذا
 المعنى فلا يصح ان يقع نعتاً **فقد** وفي الموضع الاخر التي لا يدل على هذا
 المعنى اي دلالة مقصودة **فقد** ويوصف التكرار التكرار وما في حكمها
 من ذلك لا لم يقصد به الالف في قوله امر على اللين شيئي وانما

الحسن بل يؤول به الى كان بحيث تحسن علامه ولا تخفى ان هذا الوصف
 تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يزم ان يكون
 جاء في رجل كان بحيث تحسن علامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف
 مصنفه اعتبارا به بحسن المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف
 بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويذكر عليه
 احوال المتابع ويجعل نقشا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه تدل بحال
 وصفه على اعتباره حاصل بالقياس اليه في مبنوه **قوله** والتكليف جواز الوصف
 وصف الكثرة مطلقا بالمعروف والاحتمال وصف وصف الخصوصه بها
قوله والافراد والتشبيه والجمع والتذكير والثاني ان الاذا كان مفهوما
 يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدو رجل عدو ام اداة عدل
 او التفصيل بين فانه مفرد مذكر لا يراو الفعل التفصيل المضاف للمزيدة
 على ما في النفي ومفعولا عيني مفعول فاعل نحو رجل صبور وام صبور او
 فاعل مفعول كرجل حزين واماءة جرح وما في الشبهة في هذا المقام **قوله**
 وتبع من ههنا الاقدام **قوله** فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
 وهو الوصف فيه كنه لان الالف التي يلحق التشبيه في الفعل نفس
 الفاعل والفعل في ذلكا كان والالف التي يلحق الصفة علامة تشبيهية
 فيها ممكن واما تشبيهها باعتبار نسبة فاعلمها دون موصوفها فيم
 الاحق انما لموصوفها كيف ولا يوجب تشبيه الفاعل تشبيه المسند
 شبيهه في موضع وبوجه تشبيه الموصوف بلا تشبيهه في هذا

البد

الرجلان

ان الرجلان نعم يشبه بحال الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في
 الحسنة البواقي ايضا انه لا يظفر ان الوصف بالجملة فان يفر بان في
 رجلا ن يفر بان لا ينج رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فيحصل صيغة
 التثنية الا ان يقال راد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي
 وقعت صفة ساوية بمفرد مطابق **قوله** حسن قام فاعلم انه قد يكون
 كالنعل كان تابعا للموصوف لوجوب قيام رجل قاما على ما في المتن فاعلم
 علمانه **قوله** وصنف قام رجل قاما على ما في المتن فاعلم انه قد يكون كالنعل
 لا متبع **قوله** والى علامته التي في بقية الكلام وتجاوز عن حيزه ولا ضعف
 تعود علمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالنعل في عدم كافي علامته
 والجمع في مقام الاستدلال بالظن بالجملة ولو لم يكن كالنعل لا متبع مرتين
 تعود علمانه لوجود متابعه لموصوفه **قوله** اجمع فيه فاعلم انه في الظن
 الا ان **قوله** الاولى ترك في الظن ليقول الاستثناء بلا كلفة وتبلا بجملة
 ان جعل الاكمل الظاهر الضمير باليسر خلافا لظن حتى يكون الظاهر اجتماع
 فاعلم **قوله** او جعل الفعل ضمرا مقدرنا على المتبداء الاولى او جعل الجملة ووجه
 ما ذكر علامته التفتت انا في المطول في او اخر المسند انه كغير ما يطلق
 الفعل على الفعل مع الضمير المتصل **قوله** فلا حاجة اليها الى التوضيح ان اعرف المعارف
 الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد من البين ان ضمير المتكلم مع الضمير
 والمخاطب ليس في م يشبه تلو لم يدم حاجة الى التوضيح كسرتي في الوضوح
 فلا تم عدم حاجة المتكلم مع الضمير والمخاطب ليلغا مرتبة المتكلم الواحد

١٥

الى

فقال اول ان يقال لا حاجة الى التوضيح وحمل عليه بان
الضمير **هو** وحمل عليه ضمير الغائب واما الساتر وصفه متمسكا
بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل على المبدع يمكن ان يقال
هو من الساميات لكن اسمها لو حمل الضمير على **تعالى** لانه ليس في الضمير
معنى الوصفية او رد عليه ان الضمير ارجح ان هو هو المستحق فيه معنى
ان يقال بانه تارة بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما
تعالى الاول في التعليق ان الموصوف يجب ان يكون اعرافا وما ياتى به
وصف بانه بغيره ان التام لم يترك هذا الاول بل غرضه من تلك في ان
الاشارة الى هذا الوجه وكن تتولى صنع الضمير الغائب للذات على ما
مع المرجع ووضعه للذات على ما ياتي الموصوف فلم يجزى **تعالى** ثم الحرف
باللام والموصوف لا يوصف الى الموصوف ولم يبق **تعالى** لانه لا يوصف
والحدادى والقبالس ان يكون في مرتبة ضمير الى طيب لكن وصف دون
ضمير الى طيب يدعى انه انقص منه **تعالى** لم يوصف في اللام الا بانه اي في اللام
الاخر او الموصوف اما ان يرد بانه في مرتبة التوفيق فيسمى الموصوف
ال مثل فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثل الا ان يقال اراد عدم خروجه
المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يرد ان
لا يكون في اللام وجه ياتي ان يقال الاخر لا يخرج لم يوصف في اللام الا بانه
اي في اللام وقرئ انه ايضا يوصف في اللام بالموصول ايضا فيكون بان
الم او بانه في صورة **تعالى** بلا واسطة نحو ما في المجلد صاحب النسخ

الصفحة 2

او بالظ

او بالظ لا حاجة اليه على مذهب سيبويه فتر الجائز بالمثل في الوجد
لانها اموهوف بالمضاف الى مثل بلا واسطة على مذهب سيبويه **تعالى**
توفيق المضاف مساو لتوفيق المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص
تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير وانه على هذا الشكل وجه ان لا يوصف
الحرف باللام الا بانه وبالمضاف الى مثل يجوز ان يوصف بالمضاف الى
الاعرف منه **تعالى** ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف
لكنه اعراف من الحرف باللام **تعالى** باب اسم الاشارة في اللام يجب ان يرد
بني ما يشتمل الذي واخواته وقال في الموصوف اسم الاشارة في اللام
والموصول نحو هذا الرجل وبهذا الذي قال كنه او بهذا الذي كذا في اللغة
الطائفة هذا الكلام والظاهر ان يرد بانه في قوله باب هذا خصوصية ويقول
باب هذا اسم الاشارة لان هذا اسم الاشارة **تعالى** مع ان الغيبة في
جواز وصفه وتعمل من اسم الاشارة وبالمضاف الى مثل **تعالى** بل رجل متصف
بالعلم **تعالى** اي قصد نسبة العلم الى ما يقع التعلق والنسبة التقيدية ليس على غلام
وترو جاني في شكل التوفيق بخلاف زيد الفاضل والعاقل لوجعل العاقل
وصفا لا معطوفا كالسبي ووصف كل المعطوف بقوله وانواعه رفع ونحوه
الان يقال النسبة المقصودة بهذا المقام نسبة البعض الى الكل لا يجوز
يغيب بعضه كل من كان المعطوف مقصود به النسبة وقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المقام من المقصود **تعالى** ان لا يسمي متعلقا بالمقصود والآن
والآن كان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك المقصود

يراد

النسبة

بالنسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
عبارة عن قصد نسبة أو نسبة شيء إلى شيء في قول المفهوم من المقصود
احتمالاً لأن أي المفهوم من لفظ المقصود والمقصود منه المقصود
بالنسبة احتمالاً عن غير البدل من التوابع لا لأنه لم ينسب إليه شيء لأن
نسبته غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاضطرار
عن غير البدل بل لبيان المشترك بينهما وبين البدل في القصد لا لبيان
واجب فيهم هذا المعنى من كون العطف مقصوداً بالنسبة مع متبوعه
جداً أي أنه لا بد من ذلك لفظ مقصود بالنسبة مع متبوعه هذا المعنى
وبما ذكرناه لا فرق في المعنى بين قولنا جاء في زيد حمارة وبين قولنا جاء زيد
بل حمارة فعمل أحدهما إذا قلنا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر
حكم **قوله** ولما لم يذكره جملته من غير أن يذكره لزيادة التوضيح في العمل
أن يكون قوله يوسطه وما في بيان حكم المعطوف بعد متبوعه أي إذا ارد
به التوسط في اللفظ كما هو اعتبار فيكون بياناً لعدم جواز حذف المعطوف
ولم يكن لعدم اكتفاء حكمه من حيث زيادة التوضيح وهو بيان
مقصوداً به إذا المعطوف ومنها أن بعد الحرف العشرة فيطول أو ما إن
تحريك في معنى المعطوف موقوف إلى وقت موقوف العشرة في قسم
الحروف وإنما ذكره ليتمكن من كون المعطوف على الصفة نقلاً عن غيره
كيف ولو كان كذلك لكانت في الرفع مرتين أما أن تؤثر الرفع في الوجود
كلاماً مقتضياً وأما أن يقدّر رفع واحد مقتضين ولم يقل أحد لأن الرفع

قدرة

أن الحروف قد توسطت بين الصفتين وكذا بين ما يدل على
زيد يده ورجله فرجله من حيث أنه يدل عن زيد يصدق عليه
تعريف العطف **قوله** وقيل قد جوزه الترشيح في نحو عليه أن
المادة توسطت أحداً من العشرة توسطت أحدهما بالتفصيل
كما ينبغي والواو التي تليها تأكيد للصوت ليس من العشرة بالجملة
التي ينبغي قلت لا خلاف في جواز ذلك نعم بين المؤكدة و
المؤكد فينتقل التعريف به **قوله** ونقل عن الحسن العرف
بين هذا الوجه والوجه الأول أن الوجه الأول جعل المعطوف
على الصفة صفة من وجه ومعطوفاً من وجه وهذا الوجه جعل
صفة لا محال من غير أن يكون معطوفاً بوجه **قوله** الكذا بمنفصل
فإن قلت للتأكيد مقام ولاء فإذا لم يكن هناك داعي للتأكيد
كيف يعطف على الضمير المتصل قلت بعدك عن عطف المفرد على المفرد
أي عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد
كيداً بمنفصل محتاجاً إلى البيان لا يحتمل تقديم التأكيد على العطف
وتأخيره يثبت بالمشال فقال مثل ضربت أنا وزيد واختار
مع على زيد ضرب فهو غلام لأن داعي الحكم بالتأكيد
في زيد ضرب هو غلام يحتمل أن يكون من قبل انفصال
الضمير للمعطف لأن قيل تأكيد المتصل بالمنفصل **قوله** لأنه
قد طال الكلام بوجود المنفصل كذا في النسخ والظاهر
بوجود الفصل أو بطول الكلام بالمنفصل
وقوله نحن الاختصار فيه أن طول الكلام

حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التاخير
 يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت ان وزيد اليوم يظن ان الكلام
 كقول لا اذا قيل ضربت ان اليوم وزيد فالوجه ان يقال
 جواز المعطف عما هو كالجزء من الفصل استراذ عن
 طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه **قوله** وا
 علم ان مذهب البصريين فيه على ان المسئل خلافية
 والتاكيد استحسانا واجب قطعيا كما يقيده مقابل
 الكد مع جواز التركيب وما سبق في بحث المفعول
 معه من انه اذا لم يحذف المعطف تعيين المعطف مثل
 جئت وزيد **قوله** حصر فاما كان او سما قال الشيخ الرضوي لا يعاد
 العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا مفعول وانه جلب لهذا الوجه
 كيقين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التمس نحو غلامك وغلام
 زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على
 المقصود **قوله** والجور لا يفصل عن جاره ينتقض بقوله طاعت
 فيما رجعت من اليه ويقولهم ضربتني من غير ما جزم **قوله** بدليل
 قولهم بني وبنيتك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا ان يصير
 دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة المعطف على الفصيحة وليس
 الامر كذلك ليشوب مثل بين زيد وبين عمر والا ان يقال هذا ايضا
 من قبل اعادة الجار من غير ضرورة كما كان في المعطف على
 الضمير **قوله** مستدلين بالاستعارة في استعارة الضمير استدا
 لهم كمن لا يقتضيه استدلالهم على استعارة على استدلال

بالتزان

بالتزان العظيم ايضا هو قوله تعالى لو ان اولادكم و
 جيت تملقكم والارحام فما **قوله** جاء في كلامهم في انه
 لا اشكال في جواز جاز في كلامهم وجواز الجحيم جاك لوجود
 الفصل فالاولى التمثيل بجاء وكلامهم زايده او اجبت جاك زيدا
قوله وقوى الظاهر وليتقوى **قوله** في الاحوال العارضة له با
 نظر الى ما قبله الاول في نظر الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم
 المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا
 زيد هو القائم وعمر وعمر وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر
 الى القائم من نفسه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل
 واعلم ان قوله وكذا المعطوف بجمل ان يكون من جهة تفسير عبارة
 الحق ويجتمعا ان يكون من جهة المسئلة فكريا ان لا يستغناء
 المسئلة والثاني اوج بان على الاول لم يكون احب ر الامور في عبارة
 الحق لا تقوم من غير ضرورة ثم اعلم ان الشرح قد افرط في التكلف
 في تصحيح كلام الحق كما ترى ولا يحسن اليه لان معناه ان المعطوف
 في حكم المعطوف عليه التركيب فكل ما يستحق المعطوف عليه في التركيب
 يستحق المعطوف ففي ما زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه
 على تقدير كونه مضافا الى نصب فكذا المعطوف وفي ما زيد
 والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان قبلا من الفصل عن
 كلمة يا فلان المعطوف **قوله** كالاعراب الاعراب من
 احوال العارضة فنظر الى العامل واما خصوصي الاعراب

من كونه بالحركة او بالحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر
 الى نفسه وهو امر اذ فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة
 له تأمل ان العامل في هذا قد تم قابلية الاعراب كذا **قول** وا
 ما نحو ريشة وسخلة فتقدير الشك في عدم قصد النعيم
 وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او
 يحل على كارة الضمير ان الضمير راجع الى الشاة لا الى الشاة
 المذكورة بعينه ما فهو بمنزلة سخرية شاة لا بمنزلة سخرية
 الشاة والفظ ان يرد بالضمير ما قصد بالظواهر السابق بعينه
 مما جعل عبارة عن سابق لا بعينه فتدفع افعال على الشاة
 هذا شد وذا على حمل الضمير على الكارة مع على سبق المرجع واما
 الشد وذا الذي جعل جوابا لثالثا فهو شد وذا عطف مضاف
 الى الضمير على مدح حربه وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا
 الحمل على كارة الضمير جوابا لشد وذا جوابا لخر واندفع
 ايضا ما استرضى به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له
 مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يجز
 في الجواب الى ما قيل ان ذلك ممتنع على ما ذهب اليه الشيخ الرضوي
 من ان الضمير الراجع الى التكرات الغير المخصوصة تكرات
 على ان لم يصح ان يجعل قوله على الشد وذا علوة فيكون جوابا
 ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى قد تقدم قوله اي
 ريشة وسخلة مشاة على قوله على الشد وذا بقى شيء

وهو ان

وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على كارة الضمير وجها ثانيا
 لتقدير الشك في كونه لا يجعل على كارة فتأمل **قول** فتعني الرفع
 على ان يكون خبرا مقدما مبتدأ هو عرو والقائل ان يقول لم
 يتعين اذ لك جواز ان يكون الرفع كونه مبتدأ عروا فاعلنا على
 هو عرو لان الصفة اذا طالقت مفردا اجاز فيه الامران **قول**
 وانما جاز الذي جعل جواب هذا السؤال ثلثة زحمات
 الاولى منه كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف
 في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف
 عليه سبب لان المعطوف والمعطوف عليه ليسان في منزلة
 امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث
 ان الفاء السببية يفيد معنى في الجملة الثانية رابطة بها
 ربطية المعطوف عليه وهو ان الغضب سبب طهرانه واما
 قوله فيجعل جواب اخر فتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان
 كون الجملة الثانية بما ربط به المعطوف مع الاولى بمنزلة
 جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا انشراح
 ما هو رابطة الجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل
 ذلك من الفاء السببية انانية مع الاو كما هو حدة كذلك
 استغنيانية لانه في قوة ويغضب زيد غضيب طهرانه **قول**
 ان كان القائل ان يقول هذه القاعدة مستهضة اه يحل
 ان يكون قوله المحض وانما جاز جوابا لمخبر عدم جواز ما عدا

الوقوع في ما زيد بقايم ولا ذاهب عند وسند جواز التفسير
 فيفرض زيد الباب بسبب السبب المرجح في طيراته اي
 يفرض سبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف بعينه
 قوله اذا عطف مستند الى مصدره من قبل جيل بين العين
 والنزول وقوله على العاملين نايبا عن الفاعل بل مصدر
 عطف الى عطفنا بسببنا على العاملين ولا يخفى انه بعيد جدا
 وما قال بعض سارحي التفسير بعد منه والحق مع اكثر اشرار
 حين فلا ينبغي ان يجاوز **قوله** مختلفين في تحديد ما ذكر
 في توجيه مختلفين في عينه يفرض من الوجه الاول اذا لا يشكك بمثله
 بل وجه الوجه ان تقر في محل ان الوصف قد يكون لبيان
 المقصود بان يوصف الشخص بوصف الجنس لبيان عموم الحكم و
 شموله الجنس ومنه قوله وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
 بجناحه في صفة عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا بعد ان يقال
 رخصه في مثل ضرب واكرم زيد اعم او بكر خلافا فان زيدا
 واعملا لان العاملين هما ضرب واكرم على ما قلنا عن الفراء
 انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهم ما لا العطف
 على معمول العاملين عنه مختلفين بل متحدين في المفعول قوله
 اكل امرئ خبسين امرئ خبسين وقع بين مفعوليه
 فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول
 لتحسين لانه لا يجوز الانقضاء على احد مفعول باب علمت

عند الفراء

عند الفراء في قوله مضارع الفعل حذف احدى تائيه والتوقف
 لازم ومتعدد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من الجمل
قوله فهذا وان كان يجب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور
 بحسب الحقيقة وقع لما ذكره الفاضل الهندى ان في ترتيب الجزاء
 على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه
 اذا والمادة عدم الجواز وتحقق الجواب ان واقع هو العطف
 بحسب الصورة والترتيب عدم الجواب بحسب الحقيقة والمال وقيل
 اذا عطف بعينه اذا اريد العطف فلا مانع من التركيب على الارادة
 ورد بان عدم الجواز لا يثبت من الارادة بل هو ثابت اريدا
 ولا وهو منقطع بان عدم الجواز على الجزاء اقيم مقامه والتقدير
 اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجوز عنه لانه لم يجز **قوله**
 وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جازية جميع المواد
 عند الجمهور ورد لما تقي على المصنف ان قوله خلافا للفراء بيان للحقيقة
 قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمتشبه فاجاب بان المستثنى متعلق
 بالجمع عدم الجواز ان مع مخالفة وهو مع كونه خلفا جديحة عليه
 ايضا انه لا يفيد بيان انقضاء انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
 في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بل مخالفة الفراء وان
 مخالفة يستتبع عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا
 في نحو الدار زيد والمخوفة عوف فلا يفيد ما هو المقصود منه
 عدم الجواز على سبويه مطلقا لانه ان يكون المقصود نفي
 مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب واثبت انه في العلم ان الشيء

الرضخ لم يوفق نقل المص المثل ان اتقوا المستقدمون ومنهم الما
 خفي على ان جاز العطف الا فيما كان فصل بين الحافظ
 والمفعول المحرور وخالفهم الفراء وسبويه بالمنع مطلقا و
 المتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المحرور في المعطوف
 والمعطوف عليه فلهذا خصص من المثال المشتهر في
 معطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظ **قوله** التاكيد
 جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اثنه متساوية بالعطف
 فكان احق الاتصال بالعطف قيل قد يزداد في التاكيد
 لفظ حرف العطف نحو و الله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا
 سيعلمون ونحو لا تخين الذي يفصل بين التاوي ويجوز
 ان يحذف وايمالا فيعملوا فلا تخينهم بمفاضة من الغذاب
 لكن لو افر المعطوف عن سائر التاوي كان ترتيب
 التاوي في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وقد راع
 ذلك في ذكر المقام عيل الخ **قوله** فيثبت عنده و
 يتحقق الف فيثبت ويحقق **قوله** او في الشهور اي
 التاكيد بالقرآن المتيقن ان يثبت بذلك على ان ذكر او الشهور
 بعد قوله في النسبة ليس لغوا فلهذا ان جاء والقوم كلهم
 ايضا بقرآن المتيقن في النسبة وينبغي ان النسبة بالجميع
 لا بالبعيدة ومفاد التنية ان يقر بقرآن المتيقن النسبة شاع
 فيما بينهم في الفصل المذكور وليس له التسمية في يقع
 في ذكر الشهور **قوله** نقول جاء في القوم شهورهم

اذا اريد



اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع
 وذلك من التلخيص وما فوهها واية كبرها الا بعد ان يعرف المخاطب
 كنه العدد قبل ذكر التاكيد والالم يكن فاكيدا بخلاف الوصف
 في نحو جاء في رجاله **قوله** فهذا هو الفرض ان يقر بقرآن المتيقن في
 النسبة والشموع هو الفرض من جميع الفاظ التاكيد فالتوليف
 به جامع لجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامع لجميع الافراد
 فنقول خرج المص الصفة والعطف فظهر ان التوليف جامع وما
 نع وقوله وافادتها في جميع متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو
 تولى كناية متبوعها كان النسبة **قوله** لفظ مختص بالمعارف الا
 المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين
 وعبد منه اللوفين **قوله** وكلما خوضت انت وضربت انما فان ذلك
 في تكرير اللفظ وان كان مخالفا للام لفظا اذ الضرورة داعية
 الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضرب
 انت واجمع التبع فان لا اولى حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
 بخلاف اجمع التبع ومنهم من لم يثبت لفرضه واعترض لعدم الفرق بين
 ضربت انت هو التاء وان عدا والتاكيد في ضربت انت واخواته
 بتكرير اللفظ لا على حقيقة **قوله** في الفاظ كلها اعلم ان المؤكدا ما
 مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل كغيره من نقل
 ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باقوله نوع من
 الكلام الكلي او باخر نوع منها تكرر بتكرار عمادة في
 السعة نحو بك وبك وضربت وضربت وان لم يكن على حرف

واحد ولا واجب الاتصال جاز تكويرة وحده نحو ان
 زيدا قائم **قوله** ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد للفظ
 ووقفه بتأويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للأنواع
 لا الجميع الماشي خاص **قوله** وهي غيبة عينه وقد يزداد الياء في
 عينه وكذا الجمع مضاف الى ضمير المذكور قد يثبت المص على ترتيب
 الفاظ التركيب اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم البصع على اجمع
 ويجوز في منفرد في تقديم اجمع والمص تبع **قوله** قيل لا معنى
 لهذه الكلمات اثلث وعلينا الاوجه لذكرها بين الفاظ
 التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مرملات
 ولذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التاكيد والحق اذ ارجع
 هذه الالفاظ في التاكيد لضرب من المسح وتزليلها منزلة للاسما
 لانها معربات مستقلة في كلام العرب لا بد من ضبطها في
 الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال شيخ الرض
 التاكيد اللغضي على ضربين احدهما ان يقيد الاول والثاني
 ان تقوية بموازنة مع اتقاهما في الحرف الاخير ويسمى انما
 عاوهو على ثلثة احزاب لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر
 نحو هنيئا مرثيا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزوين
 الكلام لفظا وتقوية وان لم يكن له في حال الافراد معنى في ذلك
 حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو ضيف
 نبييت من نبييت الشترامفاج واستفهم ما ذكره ان مرثيا
 اكيد لفظي مع انه ليس نكرا للفظ ان كان حكما بمعنى ذكر

ان ارجع

التخرج اذ ثبت الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص
 جعله صفة كما شقته ولا يخفى ان المنيث اذا جعل صفة له معنى
 غير الاول فهو صفة بالتاكيد **قوله** ويمكن استنباط مناسبات
 خفية لا تشمل كل منها على خروج من نقصان وعلى تمام يتناسب
 العموم المستلزم لتمام النسبة **قوله** ان يقال جعلها عاميل لشمولها
 الواحد والاثنيين والزيادة والمذكروالمؤنث **قوله** التفسيرهما بايراد
 حقيقة الجمع في ثنائية الذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف
 في ضمير المنيث مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه كراهية
 جملتي التبيين مع كمال اتصالها لفظا معنى فيقال نفسا زيد
 وعمر وغلاما هج ولا يقال نفسا هج بل التفسير بما باختلفا في الضمير
 في كل واحد وعامة كذا في مسيل ابن مالك **قوله** وهي اجمع لا
 دلالة له على الاجتماع عند الجمهور وخلافا لما زنى والمبرر ذلك ان في
 الرضة **قوله** واهموم في جميع المذكور العاقل **قوله** والجمع الى الجمع
 يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكور **قوله** وجمع في جمع
 مؤنث وما في حكمه من جمع المذكور الغير العاقل وجوز ان لا يسم في العاقل
 الغير السالم **قوله** ولا حاجة الى ذكر افراد بل لا يصح ذكرها لا بد بعب
 جواز ايجاء في الانسان كلمة غير ان يراوا الاناس فقد ا
 اقدمت اصلاح قوله المص ذو اجزاء بتأويل بدني متعدد وافراد
 كان او اجزاء **قوله** بعض اقترافها من او حكمه بل لا يخفى الا
 فتراو الحق في الاقتراف الحكمي فذكرت العنوة في فظن لان المص
 حكمه بغيره في المشرق الحق ولا يحصل للمرد عليه من غير نقل من ثمة

العربية بناء على انه يلحق التاكيد بكل من المفرق من ادوين الا
 فتراف الخ لا يمكن وضع بين الاقتران حتى يوصلهم الاقتران
 في الحكم في بادئ الرأي فيجوز التاكيد بكل هذا القدر **قوله** كذا
 جاء في يد كذا ومثله اخذتم الزيدان كلاهما عند الجمهور
 عدم هي اقتران الزيدان احكاما وخالفهم المبرد وقيل
 هو خلاف القياس والسمع وفي مخالفة القياس نظر لان
 الاقتران هنا حسن ذكر التاكيد لوجه ما يورثه الاقتران
 الحق في الاقتران الحكم قبل التام في الحكم **قوله** كذا
 الضمير او قد كان دل عليه النص بالبيان ولا يخفى ان لا وجه
 للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما
 لا وجه للفصل بين قوله ولا يوكد بكل واجبه وقوله واكن
 واخواته مع شدة اتصال اللفظ واخويه بالجمع وشدة
 اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم من ان الحكم
 بين شمل اللفظ واخويه ابتداء لاجل وطلايق الجمع
 وسمي هذا اقتران عاد ذكر الجمع **قوله** واكن واخواته ابتداء
 لاجل وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان
 يقول فتأمل البدل تابع مقصود لما نسب اليه المتبوع بفتح
 من تعريف البدل من المنسوب نحو ضيف اخوك والعبادة
 الصحيح البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه
قوله اي يفصل النسبة بالنسبة ما نسب اليه المتبوع
 لما كان من اللفظ ان ليس البدل مقصودا بما نسب

بيانه

الى المتبوع

الى المتبوع وليس مقصود من جازم زيدا اخوك افاك تكلف
 لتفصيل التعريف بان جعل كمن قصد نسبة ما نسب اليه
 المتبوع وبجانبه نظر لان نسبة الجمعي لما لاخ ليست مقصودة من
 ضم السند لما زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضم اليه قدرته
 زيادة على ما هو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة
 اليه كما في بابه لفظ فان المقصود من النسبة الى المتبوع
 النسبة الى التام والتلفظ بالمتبوع هو في نسبة من تقدير
 وتمكن في الذهن كما في بقا **قوله** دون او دون المتبوع
 اي او يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمه دون واجبه الى
 المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود في متجاوز عن المتبوع
 في كونه مقصودا وقد غفل عما نسب عليه الشارح من قال دون
 طرف نسب او حال من المستتر في متجاوز عن المتبوع فانه يكون
 المعنى ان تجاوز ما نسب اليه المتبوع ولم ينسب اليه المتبوع
 ولا محله كمن **قوله** بل يكون النسبة اليه توطئة و
 تمهيد للنسبة الى التام اي حقيقة او حكما كما في بابه
 التعليل فانه وان لم يجعل في حكم الساقط وموجب التقدير
 والتعليل الحق البدل **قوله** وليس نسبة ما نسب اليه من
 عدم القيام مقصودة النسبة الى التام ثم يقال الظاهر
 بقوله على طبعه ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود
 نسبة عدم القيام الى زيد بنسبة الى احد في الكلام
 قلب وليس بذلك والقلب في مثال هذه المقام

بعيد عن القلب والمغنة وليس نسبة بالنسبة اليه الى الهد
 من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى سبب النسبة الى
 زيد بان يكون المقصد اليها بسبب تقدير النسبة الى زيد
 وبالقياح الى زيد بان يكون قصد ما باعتبار زيد وتقرر
 النسبة اليه ولا يخفى ذلك انه يدفع الاشكال عن تعريف
 البديل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا
 بالنسبة دون ان يكون ذكر المستوعب توطئة لذكره وكان قصد
 الى النسبة على طريق رخصة الدفع **قوله** الى بدل هو كل
 المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعه صارت احوال
 لا فرق م الاربعه كعبه الله على وان عطف البعض على الكل
 من قبل العطف على جزء الاسم يستفاد منه اسم القسم الثاني
 وهكذا في اخويه وهذه من حيث شاعت في كلام المنصفين
 ولا يخفى ويجوز عنه في بيان ان الاضافة في الاولين ببيان
 في الاخرى لا يلاذ في ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة
 لا معناه المراد في المقام فلا يشك في كيف يعطف المضاف
 اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
 وما اوجب بر عنه في الاضافة في الاولين ايضا لا يثبت
 فهو يثبت ان المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما
 اوجب من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرق فليعطف
 المحذور باللام المقدر على المحذور عن المقدرة وان لا يجوز
 عطف على المذكور عن المذكورة او لا يحصل له **قوله** اما

اشتمال

اشتمال البديل على المبدل منه الى مجموع منه نحو جاء في زيد
 حماره فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكان جمل وجه
 التسمية اكثر يا غير مطرد في جميع الافراد المشهور المبدل
 منه على البديل باعتبار تشويبه الى البديل كونه والا على
 اجمالا بحث سامع المبدل منه منتظر الذكر البديل وهذا
 تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره الشافعي فانه كلام ظاهر في غير
 مطرد ومنه قال ينبغي ان يحل كلام الشارح على هذه القدة
 وجه بما لا يحتمل **قوله** وبديل العطف اي بدل سبب
 عن العطف جعل العطف مصدرا او الاولى جعله بمعنى غيبة
 المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون
 الملازمة قوية اذ هو شائع في اضافة المبدل ويمكن جعل
 اضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذه القبيل بدقته نظر
 جسا بها من هو اهلها فضلا عن المنع كل منعه دقها فجعلها
 فتقول بدل الكل مفاد بدل منه كل المبدل منه حيث جسي به
 بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول وجسي
 فنترك جميع المبدل بالبيان الاول جميع بالبيان الثاني فلم يثبت
 شئ من المتروك بلا بدل مما جسي به من التابع بدلا على جميع ما تركت
 المبدل منه فيكون بدل الكل بدل البعض بدل عن بعض ما
 قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قبل قطع زيد فقصد بزيد
 يده لتسمية القطع البديل اجمالا فيلزم يده ايد الاليد المبدل
 تفصيلا وتفصيل البديل بلا عن اجماله وهو بدل البعض

البعض اذا غير البديل من الجدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شي
 من الجدل منه سوى اليد بلامنه وبديل الاشتغال بدل عما اشتمل عليه
 الجدل منه وقصد حين ذكر الجدل منه لا شتمال عليه فهو بدل عما
 اشتمل عليه المذكور فخذوا راعيا وندت من تبدل كلمات
 جع غفيرة فانه عزة الانتباه ولا مبدل لكلماته ولا يشار بها
 في كلمات من سواه **قوله** فالاول مدلول الاول لم
 يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا
 لمقام يؤتى بالظاهر لظهور المفارقة **قوله** متحدا وان اتالا
 ان يتحد مفهومها لانه لا يلزم اتحاد مفهومها بل قد يكون نحو
 زيد ضربة اياك كثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما
 الى انهما قد يتحدان ووجه تجوز عدم اختلاف مفهومى زيد
 واخوت انهما ذكرهما على وجه تمثيل **قوله** والثاني جزؤه اى جزؤه
 الجدل منهم يرد ان الضمير راجع الى المبدل من المعلوم والمقام
 لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اريد بغير الاول
 وقوله والثاني جزؤه بنقدريه التام مدلوله جزؤه وليس
 من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول
 سمي هو الظاهر والاككان عطفها على ما عاين مختلفين دون
 ما هو شرط جوارحه عند المص **قوله** بحيث يوجب النسبة
 الى المتبوع النسبة الى الملا بيل كما لا زيادة قيد في عبارة المص
 لا بد منه لاجاز بلفظ كما اشار اليه بقوله تعالى فصر
 زيدا غلامه **قوله** بغيرهما الا وحى والا لا وضع ترك ياد

الملاية والقول بان غيرهما ملاية غيرهما **قوله** نظرت الى
 القمر فلكم قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البديل
 فكيف يكون مثلا لمدل الاشتغال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم
 يكن في الفلك قر و علم الخاطب فلك سناد الى القمر موجبا لسناد الى
 فلكه اجمالا وكذا اذا اسئل عن التكلم بهذا التركيب هل رابت
 بين الاسد فقال نعم رابت درجة الاسد كان الخاطب منتظرا
 الذكر ليدل **قوله** والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه
 لان المقصد الى البديل قبل الغلط وانما ذكره خلافا لما قصد
 بالسر والى النسبة او سبق اليك فكانه اريد ان يقصد الى
 البديل من حيث انه بديل يعني ان يقصد الى الايدال بعد ان غلطت
 بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول نفسا **قوله** اى
 تقت بدلا المعروفة واجيب قال الشيخ الرضي هذا لا يقتل الكمال عند
 الى على بدل الكمال ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة
 فانها الجدل من حقوقهم مع بالمواد المقدس ملوى اى مقيد
 مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه في كل
 فعل باطلا واه ولم يخص هذا بدل الكمال فاعلم المص وقال
 في بدل البعض الاشتغال انه لا بد فيها من ضمير راجع الى الجدل
 من تخصص اليه اسمها لا اضاف اليه او يوصف به هذا ولا يخفى
 عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف
 جابر لنقصا الكثرة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضا العقل
 فلا خفاء **قوله** يجوز بدون لغيرهم اياهم قال الشيخ الرضي ان

ان هذا المثال تأكيد كيف وهو مثل سكن انت وزوجك
 الجنة والتقوى ان تأكيد قال الفاضل الهندى لا بعد ان
 يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المنفصل التوطئة
 فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر
 الثاني من غير توطئة كان تأكيدا وزا وبشت ريش عشاء لا غير
 نقباء سود يابى وقوله ان كان فى اى كذب يقال بين فاجر
قوله قال الله هم صدق الظاهر بقوله لان خبر فعلا المقارنة لا
 يكون الامتناع **قوله** وعلى الظاهر انه مفعول التارك
 ان جعلناه بفتح الحصة ترك جاء بفتح ووع وبفتح صير صرح بالبناء
 تسهيل من ماله جعل بهذا المعنى من دواخل المبتداء والخبر
 وضح فى القاموس بان تركه يكون بفتح جعل ومن لم يعرف قال
 جعل التارك بفتح الحصة تفهيم الترك بفتح الجعل
قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على
 الاطلاق اى بهذا الحد للاسم المبنى كما هو الظاهر بعد قوله
 اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقفا
 على معرفة الجذع والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفة ما
 بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم التركيب الاضافى
قوله اذ لو لم يعرفها ليعلم لو لم يعرف ماهية المبنى كان
 اى تعريف الاسم المبنى توقيفا للمبنى فيلزم تعريف الشئ
 بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ
 بنفسه لو لم انما يلزم لو كان تعريف للمبنى المطلق واما اذا كان
 توقيفا للاسم المبنى فليس التوقيف الخاص بالعام ولا المحذور
 فيه نعم لو كان تعريف للمبنى المطلق يلزم ان لا يكون جاعلا

الخروج

الخروج مبنى للاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل **قوله** مبنى الاصل
 وهو الحروف والفعل الماضى لم يبين مفهوم التركيب الاضافى
 والتقى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهوم
 في تعريف العرب ولا حاجة الى تفصيل الا مرفق بغير اللام اذ
 لا امر في عرف النحاة الا بغير اللام **قوله** والمراد بالمشبهة
 الحقيقية في تعريف العرب هو من هذه المتاسبة الاولى هو المتاسبة
 فافهم **قوله** او غيرهما هو الاشارة الى الحصة **قوله** فكل
 او ههنا المبنى المخلو من الجع كما يتبادر الى الهم ويكره جعلها ما
 نفع الجمع البنيان يراى بما تطلب منه الاصل ما تطلب من كسبة
 موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سببا بناء عدم التركيب
 ولا خفاء ان سبب بناء هو لا غير مركب ليس عدم التركيب
 بل كسبة ومن قال انه ليس للشك حتى بناء التوليف فقد يورث
 الشك فان قلت يخرج من القمين غاف صوت الغراب قلت
 الاصوات ليست الاسم المبنى لانهما ليست موضوعات فليست
 كل تضاد عن كونهما اسما وانما ذكرت فيما بين المبنية لمزيد
 تكثيرها بها اشارة لتقديم ما مفهوم وجودى لشرفه
 او لقول التركيب العرب مقتضى الاعراب والمتاسب
 مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع وفي المبنى المتاسب
 مقتضى للبناء من حال التركيب وعدم بخلاف عدم التركيب
 كسبها حق التقديم ونفعه عقد بحث المبنى لبيان
 اقسامه بكتبة المتاسب من اعتبار عدم التركيب فالانتمام

في الجنبه الكثر تأمل من حيث حركات او اخره دون حيث
 النفس ما فان لا يقال للمبنى الضم وهو الفتح وهو الكسر
 بل المضموم هو المفتوح والكسور وهو مطلق لان يانيد ان
 منه على الالف ويازيدون على الواو ويارجلين على الياء و
 يقال له هذه الحروف ضم وفتح وكسر والمراد بالحركات
 البنائية ولا يعتبر عنها الح بنية على ان المراد باللقب ما يعبر
 عن شئ جريا على اللف لا قسم العلم كما هو مصطلح الصانع
 وان التعبير بها عنها لا بخصوصها لا شئ كراها بين الحركات
 الاعرابية والبنائية وغيرهما وحكمه ان يؤخر فتحه
 المبني لان قدمه لان غيره جلع توفيقا للمبنى فنية على انه
 حكم الذي لا يعرف الد بعد معرفة ففتح توفيقا
 وحكمه عليها على وجه العدم وهذا وفيه نظر لان حكم المبنى مطلقا
 ليس بل حكم ما يلبس معنى الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم
 التركيب فحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل
 وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض المور
 صولات مع ان اي معونة وحدها لقلتها ولا يثبت ان على
 مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول
 وبعض المركبات لان المركبات قسمين قسم من نحو فنية
 عن قسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض
 الكتابات ايضا يخرج فلان وفلانة فهذه الثمانية
 ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشك من

المبنى

المبني في هذه الثانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة والثامة
 ومن ياقاها سوى الموصولة لان المراد بالموصولة ليس
 مجرد الموصولة بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصو
 لات كانت او غيرا ولا يشك ان ايضا بفعال التي ليست بمعنى الا
 مراد ان المراد بالاسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان
 طائفة من الاسماء المبنية ولا يشك ان ايضا بحسنه في خمسة عشر بعد
 في بعلبك فانه منه مع انه لم يدخل في اقسام الجمل لان المركبات
 باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب
 ولا يمثل وغيره ما ومن وان لا دخولها يكون في بعض المظروف
فصل المضموم ما وضع لمتكلم المشهور وعند النفاة وضع هذه
 الضماير ليعلم المتكلم والمخاطب الغائب والتحقيق وصرفها لجر
 نيات معينة لهذه المفردات والتوليف اظهر فيما هو التحقيق
 ومن استغنى عما تكلف الشرح لا خراجها في هذا ما اتيتك ولكن
 من الشاكرين وعلى طريقة النفاة ينبغي حمل التعريف على ان المراد
 ما وضع ليعتدل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك
 وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولين
 شكرتم لا زيدكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه
 على الاستغراق والعموم والتكرار قد يكون في الاثبات للعموم
 والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التوليف بحرف الخطاب
فصل ويخرج بهذا القيد لفظ الخ اي تقييد الوضع
 بكونه لا هذا الامور الثلاثة وبهذا اقر القيد ولم يرد

من الفرض منه اخرجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء والقائمه
 الغير الموصوفة بما وصف به الغايه بل انهما يخرجان فلا
 يرد النقص بها وقوله فاذا الاسماء الغايه بل انهما يخرجان فلا
 خروجها به مع انهما اذا خلا في الغايه ووجه الصيغ انهما
 موضوعان للغايه طلقا فيخرجان بهذا القيد على كل من
 تفسير المتكلم ظاهر وانما هو على طبع الثاني فظاهر
 او ما لا يخفى فاهل المتكلم ظاهر وانما هو على طبع الثاني فظاهر
 الخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
 المخاطب فلا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا
 ان يراد يتوجه اليه الخطاب لا لفظ المخاطب لم يوضع
 للمخاطب يتوجه اليه الخطاب بل لفظ المخاطب بخلاف ان
 قالوا فصرح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم
 من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجها
 بالتوجيه الاول فلا ان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاها
 ولفظاها موضوعان للمفهوم من لفظها ولا بد من قيد
 الجنب لا يخرج زيد المذكور الى قوله يحكم عن نفسه في
 تقييد المتكلم واياك ان تحمل كلام الشارع على ما ذكره
 هذا القائل يشاهد ان القائل من تلامذته قلتم
 سمعتم ان من لدن شهادة البيان اصدق وحمل
 اللفظ على ما هو الصحيح اليوم **ف** او بقدر ما
 ضرب غلام زيد جعل للتقدم رتبة داخل في

التقديم

التقديم لفظا لكن تقديره لانه انبث منه سائر الاقسام نعم
 يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظ القول تقديره جعل تقديره
 تحت وليس محل بالبيان من حيث للفظ اذا بالذكري
 حيث للفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعمال
 فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور
 لفظا **ق** فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العبد
 متقدما من اجل المعنى وتقدم فصح كانه للفظ العدل وقوله
 من المعنى لعل والاقضية ان يقول فكانه متقدم من حيث
 اللفظ **ق** فكانه تقدم ذكره لفظ **ق** وانما جاء في
 ضمير الثاني لا يصح المحرر كما لا يخفى ولو كان مرجعا الى علم
 الخ كان قوله لانه انما جاء به من غير ان يتقدم ذكر مستدركا
 وكان لعبادة المحبة فانما جاء به ضمير الثاني قصد
 الخ والضمير المرجع الى المتقدم الحكمي قد يكون لا لتعظيم بل للام
 حراز عن الضمير قبل الذكر وحذف الفاعل كما في تنازع اله
 الفعلين **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني
 مرفوع ومنصوب **قوله** الاول ضربت وضربت يقال الا
 ولي ان يقول ضربت ويضرب الى ضربين ويضرب افرادا
 الضمير المرفوع المتصل منقوفا قلت اسناد الى بيان
 الضمير المتصل بالامر باشارة على التعريف المعلوم
 في الصفة فلم يفسر الماضي والمستقبل وغيرها لكن اذا
 التبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون منصوبا وقوله

الاخر المرفوع والاول مرفوع ومنصوب

وعلى هذا القياس يجوز له في لفظه فلا يحمل **قوله** المنهين
اولها بدل من المستتر والمنهين بدل البعض وظل
واشار به الى ان كلمة الى التقاطع لاحد الحكم فلا يلزم عدم
دخوله ما بعد في الحكم **قوله** وانما به، بالكم والعرفيت
يبدون بالفايب يخرجوه عن التواحي ثم يراعون بسلوب
الغنى **قوله** لان ضم المتكلم اعرف المعارف ثم الاوافق
من ضمير المتكلم الواحد **قوله** هو ان اجماعا هكذا ذكره
الكتاب وقال شارحه العباب اي اجماعا من البصريين
والا فالفاء جعل الضمير انت بكلامه وباقي الكوفيين
وهو الى ان التاء بتعسار يفة وان عماد **قوله** وضيق
للمتكلم لفظين به لان على ستة معان ظاهرة انه منكر
معنى فانه موضوع للمتكلم مع الغير ان كان ذلك الغير
واضادا لانه على اكثر من ستة معان لانه يدل على الشيء
المخلوط والجمع المخلوط ايضا بخلاف وضمير الخفية **قوله** خاصة
في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حاله فاعل
يسر او من المبتدأ والتاء للتانيث اي طابفة خاصة
وفي الهندى التاء للمبالغة والخاصة مصدر كالعاقبة
والنقد برخص خصوصاً والجملة معترضة بهذا وان
ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد رخص خصوصاً **قوله**
كما يحذف في اخر الكلمة المشبهة بظاهر يد على ان الفاعل
المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه بعض
وقال لان الخاة لا يظنون المحذوف على المستتر

كرهه

كرهه المحذوف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق كما سبق في
اولها الشرح وبمعنا فيه بلطف التمهيدية التحقيق فلا تقبل
منه اذ كنت من اهل التوفيق **قوله** اذ لم يكن مستند الى الظاهر
لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استناد المرفوع الى
المستند حيثما كان ولا يكون في المستند الى الظاهر لان في بيان
وجود المرفوع المستند الى يحتاج الى تقييد المرفوع الغائب بهذا
القيد وقس على نظائره **قوله** مطلقا سواء كان منتهى او مجموعا
واحد او فوق الواحد او فوق كان هو من قلم الناسخ
وفي الهندى واحد او مجموع او مجموعا مذكرا او مؤنثا و
كان الشارح غيره واحد او فوق الواحد لا احضر او
ضم لانه لا يطلق في الوقف المنتهى على الاثنين بل على اللفظ
المختص والمجموع على فوق الواحد لا احضر ولا على الاثنين بل على اللفظ
الاثنين بل على اللفظ المختص فالصحيح انه ليس في الشرح
منتهى او مجموعا والافوق بالمشهور بقدر مطلقا بوجه
او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا
طرف زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر
مصدر كان او حالا او ظرفا وفي الصفة مطلقا ليس
من الصفة كما يشعر بقوله سواء كانت اسم الفاعل والا
لواجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر
قوله وسواء كان اي الضمير مفردا لم لا سواء كان الصفة
والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او متناة او مجموعا

مدكوره او مؤنثه لانه لا يصح قولهم سواء كانت اسم الفاعل
 بل طرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم
 فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مرفوع
 او غيره فقولهم سواء كانت الح بيان مطلقا يعني زمانا مطلقا
 مجتنب **قول** فلو كانت ضمماير لا يتغير الضواب لما تغيرت
 وكان سلبهم من الناسخ **قول** فيهما اي الالف والواو في
 الصفة حرف التشبيه والجمع الظاهر حرفا التشبيه والجمع
قول لاجل شئ نية على ان لا تم في قوله الا لتقدير المتصل
 للتعليل لا الوقت لانه علم في التعليل فتح امكن لا يدل عنه
 وفيه قولين الماخوזהها هنا على السواء **قول** وذلك اي تغير
 المتصل بالتقديم قبل تفصيله فاحسنه لانه لم يشغل اقام انتم
 وفاعل المصدر اقول قائم انتم داخل في الفصل لوض
 ووضوح التباس اذ الواو اشتراك يعلم انه المخاطب او
 المقاب او المتكلم ومنه فصل المعقول الثاني او التباس
 بالمعقول الاول بالانفصال واما اذا لم يلتبس فالانفصال
 في باب اعطيت والافصال في باب علمت اولى ومنه فصل
 الضميمة بعد انما فانه يجب عند التباس وعنده عدم التباس
 التباس لا يجب شديدا شرح المفتاح وانما يتم الثاني
 وجدي على المصدر الضميمة مضاف اليه المصدر قوله
 او بالفصل لوافي لوض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف
 ولا يدعى اليه الفرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح

تعلق

تعلق بما قدره من غير فصل **قول** اي حذف عامله ينبغي ان
 يراد حذف عامله وذلك اذ لو حذف عامله يخرج من الانفصال
 كقولك زيد اضربت لانه في تقديره ضربت زيدا فلم يخرج
 لضميمة بحذف عامله اتصال **قول** او فرقان الضميمة فهو
 لا يقال الا في غير مجرور او منصوب مثلا ينقص بظهوره فانه
 مرفوع ما هو المحل كما انه منصوب المحل لانه انفق المراد بالمرفوع
 ما هو ضميمة مرفوع في اصطلاح باب المظهر قوله او يكون اي
 يكون المضمي مستند اليه اي الى ذلك الضميمة صفة جرت المراد بها
 الجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو حال او يكون
 صفة لم يخرج عن محله لكان اشتمل له دخول اقام انتم فيه فان قلت
 لا حاجة الا قوله او يكون صفة حرف عما غير من هي بعد قوله او
 بالفصل لوض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت
 يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا فبهذا اظهر وجه قولي لا يجب
 الفصل بالالتباس فيه وانما قال صفة لان العقل الجاري
 عما غير من هو له لا يجب فيه الضميمة المتصل بالاتفاق على ما في ال
قول لانه ما انفصل الضميمة عن خلاف الظاهر الا في
 انه جعل انفصال الضميمة علامة لوجوهها لما هو خلاف
 الظاهر نعم وجه التباسه جعل الانفصال علامة ان خلا
 اللف والاصح ان المقام يقتضيه الاثنان بالظاهر في مقام
 الاثنان فالضميمة فيه حل على الظاهر فكيف لا يلتبس اللف
 ولم يتصل الضميمة ولا يجب عليك ان مقتضى بان لا جعل

ع

جوابه ما ضيا **قوله** انما قال من هي له لا ما هي له لا خفاء في
 ان الاول بل الصواب ما هي له وما ذكره من التثنية لا يسمي
 ولا ينفذ من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفات
 عليهم ممنوع اذا لاصل ما هو الاكثر **قوله** احتراز اعلم اذا اتسا
 ويا نحو اعطاها اياه قال بسببه ان كانا غائبين جاز الاتصال
 وهو في تلك ما لا انفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز
 خلافا للمبرد وقياسا على الغائب **قوله** التخرج عن تقديم
 احدا المستأوين من غير مرجح قبل مرجح الاول في ضرب اياه
 يكون فاعلا في الاصل وفي اعطيت اياه يكون فاعلا والمفعول
 قلت الاحتراز عن التقديم بلا مرجح في بادى الرأي والتر
 جميع كما ذكره صحيح الى ضرب من التاويل **قوله** وهي بسببه
 تجوز الاتصال لم يقل على الاتصال ليعلم انه حكاية عن الحاجة
 لا عن العوب وحكاية بسببه عن الحاجة دون العوب مع كمال
 تنبيه دليل ضعفه كما صرح فقال انما هو شئ فاسوده ولم
 يتكلم به العرب فوضفوا الحروف غير موضعها واستجروا المبرد
 من باب الحاجة **قوله** وان شئت اوردته مفضلا قال الرضي
 الاول في ثلثه مفعول باب اعطيت الاتصال وفي ثلثه مفعول
 على الاتصال ودعاية الاصل الى من رعاية المشابهة با
 لمفعول لم يقل من رعاية العاوض اشارة الى جهتي اولوية
 احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصال وثانها الا
 شارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية
 حقيقة والمفعولية تشبهية **قوله** الاكثر لولا انت الخ لم

الغائب بيان

حجاج

يقول

يقول لولا انت وعسيت الى اخرها فيكون اخف لولا يوحى
 انه يجب استعمالها معا واما وقع هذا الوهم فمجموعا في قوله جاء
 لولاك وعسالك الى اخرها لعدم خوف الالتباس المقصود بغيره
قوله لكن غير لاسلوب تيسر ما على انه ليس بضروري ولو
 غيره الدما هو المتعارف في التعريف كان اولى وفي تقديره مع
 فوت كمال الموافقة ايها مخرج ضميرى استكم عن الحكم
قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كان جعله في حكم
 حرف الجزاء لا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله
 لولا كان كذلك في معنى لم يكن كذا الوجود **قوله** فمرئنا
 ايضا لا خفيش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه مفعولا
 اولى لان المفعول محل التصرف وكذا لكونه متاخرا لان التا
 ويل عند الحاجة **قوله** وتكون الوقاية مع الباء وتكون الوقاية
 مبتدأ مع الباء خبر لا زمة ضمير ظرف وقوله وانت مع
 النون الخ وقوله ويجتاز وقوله وعكسها على مفعول
 حمل مفعولات على الحال وقوله ويجتاز مستثنى من الخبر وكذا
 عكسها على او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا البيت و
 على **قوله** استقر احض الماض عن كسرة المنخفضة بالا سلم لقي
 هي اخت الجوز وهي كسرة يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة و
 لئلا يتجاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحروف ايضا يجب
 ان يضاف عن اخت الجوز ومن هنا ظهر ان لوقال لتيق المشا
 عن كسرة او لعم وان ذكر الاخر لما لا يحتاج اليه

انما يشبه

ولم يثبت نون الوقاية رى نون هي سبب الوقاية
 او نون هي الوقاية تأمل **ف** بخلاف كسرة نضربين لا تخرج
 في الكسرة حكما الشدة اقتراج ياء الضمير في لانه فاعل بخلاف
 ياء الحكم لانه مفعول لكون علامة الاعراب بعد الياء المتأخر عنه **ف**
 وبخلاف كسرة يمين الذين كفروا وقل الحق لعدو ضمرها لا يخرج
 ان العوضي مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يعوى عما
 ضمها للجم فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون
 حيث لم يبد معها المحذوف للبقاء الساكنين **ف**
يت لا تخير في ليت ولعل لانه عبارة عن ماوات الا
 بين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل
 مستثنان عنها **ف** تحذف عن اجتماع النونات ولو
 حكما و جعل لعل على لغتها **ف** ويتوسط بين المبتداء و
 الخبر في تجزئة او تأكيد لان حق المبتداء والخبران لا يقع بينهما فصل
ف قبل العوا مل الى اللفظة لانها المتبادر ولا حاجة اليه
 الا انه ذكره ونوطة ليقول او بعد ها وها وان لم يكن لا بعد
 العوا مل مبتداء وخبر الكس لا يصح التعبير عنهما بالمبتداء و
 الخبر حقيقة لان المبتداء والخبر ليس متنفذين حتى يحذف اتصال
 ما قصد بهما المفهوم مما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب
 من قبيل ما يت هذا انما في شياجه وصيانه لانه يعلق
 بالمشق وجميع بين الحقيقة والحجاز ومن تمسك بكون ما
 محض في حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل عن

بانه من الجمع بين الحقيقة والحجاز او من قبيل عموم الحجاز
 بعيد عن الصحة والحجاز **ف** مطابق للمبتداء ولا يصح
 ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير
 المرفوعات هو ما تحتل فصلا على تقدير كون المرفوعات
 مبتداء فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر **ف**
 لم يقل ضمير مرفوع كمكان الاختلاف فادريان الفصل على
 وجه لا يكون فيها اختلاف اذ كونه على صفة ضمير مرفوع منفصل
 متفق وان اختلف في كونه ضمير وبعد كونه ضمير مرفوعا كما
 ستوف وفيه ان قوله ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس
 بضمير مرفوع مشترك او امر متفقا فاختاروا للتبنيته بحجانه
 عند **ف** يسمى هذا المرفوع الاول صيغة هذا المرفوع فصلا
 وكان الشئ يتسارع لظهور المراد **ف** وذلك ان السوط ليفصل
 اشار اليه ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى
 وذلك لان اللام المقدره بعد لها ان لام كي ومعناها ليست
 ما قبلها والتمسك بفصل بين كون الخبر المبتداء لغنا وخبر
 المتوسط لا التسمية **ف** لان الفصل انما يحتاج اليه فيها
 فيما اذا كان المبتداء على اصل وهو التوكيد ولما لم يحتاج الى
 الفصل فيما هو الاصل من المبتداء للخبر التكررة حمل عليه ما اوجه اليه
 من المبتداء التكررة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل **ف**
 فعل من كذا او فعلا مضارع عند الزجاج تمسكا بقوله ومكن
 او تلك هو سبب ورود بانه يجعل كونه مبتداء او تأكيدا كما في انه هو
 اضحى واكفى وزيف بان تأكيد انظاره بالضمير لم يوجب ولا

ولا يخفى انه كلام على السند الاخص **ف** اقتصر على مثال افضل من قوله
 اقتصر لان الدخول منه مع الاستثناء عن الفصل كل الاستثناء
 فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى **ف** وبعض العرب
 يجعل مبتدأ اي مستقلة بحيث يحكم النجاة يكون مبتدأ لو كان
 معنى الجمل مبتدأ الحكم يكون مبتدأ احتياج الى هذا التوجيه
 واما لو كان معناه كما هو الظاهر في الاستعمال من افراد
 المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شئ متصفا
 بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ **ف** **قوله** رفع
 ارفع متعین ولم يقل ارفع متعین بالخبرة ولتعيينه بجاء
ف وتقدم قبل الجملة ان الخبرة لاكتنه والفعلية ايضا ليريد
 ان يدخل عليها نواحي المبتدأ والخبر فانهما لا ينفصلان **ف**
 ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع
 مقتضى التقديم ان يكون هناك متاخر ضروري حرجه في سد التوجيه
 عن مقتضاه وجعل الخبر ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خرج
 عن مقتضى التقديم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو
 معنى هذا التاكيد فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا
 يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجبرها فذلك
 وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الحكم او لا يشعر بان التقييد
 بقوله قبل الجملة لا يخرج المفهوم عن اللاحية لالا حجة ان عن متقدم
 لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يجتزئ به عنه وهو
 ضمير من هناك ما يجتزئ به عنه وهو ضمير نعم جلال ولا يبعد ان

يقال

يقال ايراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بل فصل ذكر يعلم به عدم جواز
 الفصل بين ضمير الشأن والجملة بتقدير الضمير او جملة معتبر **ف** قبل
 الجملة اي قبل هذه الجملة من الكلام جعل الجملة للجنس لجعل
 الجملة بعد خصم فتنها بران اذ على من قال وضع الظاهر
 موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأنه فكان
 من مطلق التقدیر ولا يخفى ان ما قبل الهون مما اذ كتبه قد بر
 احسن التدبر واكثر **ف** ويجوز ان يثبت اذا كان العدة فيها مؤنثا
 وجسمه انه المسمى واما ان يثبت بنا و يلبه بالقصة من غير كون
 العدة فيها مؤنثا فيجب قياس خال عن السماع كما صفة الرضى
ف والظاهر ان قوله بسعي ضمير الشأن والقصة جملة معوضة بين
 الموصوف والصفة اعني قوله بفتراه **ف** فانه لا دخل له
 التسمية في هذا الحكم لا يقتضيه الاصل في قاعدة ان يكون التقييد
 لا يدخل فيها عليه لشوئها بل يكفي ان يكون التقييد الضمير الغائب و
 تعيينه **ف** وايضا يلزم استدراك قوله اظهر بحث لانه قاعدة اخرى
 مبينة لوجه التفسير بهذه الجملة دون اواخر من غير اواخر
 تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذ التعين للمرجع
 من غير حاجة الى تفسيره ويصح ان يكون ضمير الشأن منه باعتبار
 انه مرجع الى الشأن والقصة لتعيينه في مقام فيكون ما بعده
 خبرا صرعا لا تفسير للضمير وانما ان لم يرجع الى الشأن
 المتعين في المقام وذكر على الامور مفسر ووزن خراط القواعد
ف فليقل هذه الموم بحل التقديم على ما ذكرنا انتقص القاعدة

بقولنا ان الشان هو زيد قائم عاذاي ان توجيه الس بوق لوقه تقدم
بعيد ابدت بوقف انما القاعدة عليه اذ الولا ان التقضت
بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب فيه هذا الضمير
بالجملة بل يصح بالموذ بان يقال الشان هو قيام زيد قائم
زيد ولا يجب ان هذا التركيب مضموع مستغنى عنه بجزء هو
زيد قائم فلا مبالاة بان تقام من القاعدة **قوله** وادا
كان متصلا يكون مستترا وادرا اذ الاولى عدم الفصل
بين هذا التفصيل المتصل بالمنفصل وان كان عاملا
معنويا لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان مضموعا
او حرفا هو مرفوع كان منفصلا والافان كان مرفوعا يكون
مستترا وادرا **قوله** فان لا يجوز اصلا لكونه مرفوعا
عنه لا دليل عليها الاستقلال ما بعدها والافا لمبتدأ مع كونه
يحذف **قوله** ومثاله اي مثال الحذف الضعيف ان من
يدخل الكنية وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا يدخل
على كلمة المجازاة كنية الحاشية الكنية معبد النصارى الجاذبة
جمع جوذرو وهو ولد البقرة الحاشية **قوله** فانه هو كونه
مضموعا لازم فليس حذفه حذف ضمير بل اذليل عليه
لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا
واضحا **قوله** مع ان ان المفتحة اقوى ضميرها بالفعل من المضمورة
فيه بحث لان ان المفتحة كونه وان المضمورة كونه فاما **قوله**
وسمى اي اسما الاشارة اذ حال كونها فيه اذ في البس خيرا

بالحج

بالحج المجمع فليس ذافاعلا للنسبة حتى يصح جعلنا قال
بل الفاعل هو المجمع من حيث المجمع نذكر ولو لا هذه الـ
النقصه لكان لوجه هذه الفضيلة وقيل ضميرها محذوف اي
ختمه **قوله** ان هذا ان لساحران على احد الوجهين ثانيا ان
هم هنا مع نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية
ويرد الوجه الثاني ان لام الالف لا يدخل على ضمير المبتدأ و
الثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف **قوله** وند وند بقلب الـ
والياء من ذى فالظاهر اولى **قوله** بوصل الياء اصل من الاشياء
او من ابدال الالف بالياء والياء معا **قوله** ولا ينبغي من لقائه
اي لا يورد على صورة ينبغي والافلا تشبه في المعنى بل اللفظ تمامه
موضوع لمعنيين ولو كان مضموعا لم يكن في مضموعه تعيين لان المضموع
لا ينبغي الابد الشك **قوله** واذ كان مقصورا يكتب بالياء لان
هذا حال الالف المحرول اصلها ولد اكتب فيه الواو لئلا
يلبس اولى بالى حرف حرز ولا يكتب الالف الممدودة اذ الفصل
كافي الخطا ولا يظن انها يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب
فيه مذكر الهمزة **قوله** فهو ليس في الحقيقة منها بغير من
فوايد كلمة الحقوق القنية على انها ليست في الحقيقة من على ما
يولهم شدة الاقتراح وكتابة بحروف الكلمة ولم يقبل و
يتصل بها لئلا يوهى عدم جواز الفصل بينهما وبين ذامع
انه بكلمة اناد انتم وهو واخواتها كسبه ومنه قولهم هاتين
اولاء **قوله** لا متشابه وقوع الفلا موقعا فيل تمنع وقوع الطام

Copyrighted material

موقوف ضمير افعال بعامل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعال مثلا ليس من
 مقولة الصواب واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل
 الدليل على حرفتها انه غير مستقل بالمفرد ومبني ومعنى ذلك ان
 يسكون التاء ومعنى ذلك ان لا يبعد ان يقال لا يكون في
 التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفا
قوله وفي اى هروف الخطاب خمسة ثمانية خمسة لتذكير غيرها
 وهي حروف حروف الخطاب والحروف يذكرون ويؤنث ولوا
 خمسة ثمانية هنا وقال وهي خمسة كان فيه تقرير حرفه حروف الخطاب
 الا انه داعي المتكلمة بقوله في خمسة مضمومة في خمسة جعل قوله
 في خمسة في خمسة لفادة ضرب الخمسة في خمسة وهو ظاهر
 العبادة ويحتمل ان يكون المراد في خمسة موجودة في
 خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله** واني
 قلنا من انواع اديغة يرتقي ما يتصل بحرف الخطاب بلا
 حذف الى ستة فلما يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة **قوله** ولا
 وذلك للبعد وذلك للشمس لا يستعمل الكاف الا للشمس
 البعيد واللام للتنصيص على البعد **قوله** ولما راي للمصداق
 ونحن نقول بانه على ان حكم هذا مستند الى تتبعه وشاهد
 الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهي ذا التذكير القريب **قوله**
 ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك ببعده ان
 كلمة ذلك هناك فتشار اليه منوطا يستخرج ذلك **قوله** على سبيل
 التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا أم مكانا
 فيكون له اوجه من جهة تحصيلها
 الاخفا

الاختصاص بالمكان برهانه الالفاظ وهو ان غيرها من احوال
 الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينهما وبين ما عداها
 فوه اخرا الاستعمال في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا يكون
 الا ظروفا والمستعمل في المكان ما عداها لا يلزم ان يكون
 ظرفا **قوله** او لا يصير حرفا ما ان كان يتم من الافعال الناقصة
 بنفي الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول
 الثاني انه لا حصر لها والا وهو انه يخصر فيما ضبط وما عداها
 مما التزم بعد المرفوع منصوب افعال قامة لا ينك عن
 احوال قامة منصوب بعد احوال تقدم ما هو الراجح في البيان
 الا انه جعل المنصوب هنا غير او لا يبعد ولو جعله حالا لكان
 اوضحا بما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا يعني
 صار وهو غير ظاهري والظاهر انه يعني كان وجعل الجزء
 التام يعني الجزء الاول واد بالناقصة جزء الجزء وهذا انما
 يتم لو كان المبني والجزء والمفعول مجمع الصلة والموصولة
 وليس كذلك بل هو الموصولة والصلة تقير ولا تجوز
 من اعراب الموصولة فيقع قوله الا بصلية الا مقاديرها
 لا ما تحذف معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيان ما
 اشهر في امثاله لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام
 بدون تمام والتركيب كفاية عن نفي البيان والدليل فا
 لخص هنا ما لا يكون جزءا الا بصلية **قوله** والقائل ان يقول
 بكون ان يورث الصلة لا يقال ان تعريف الصلة بصدور

على الشروط لا سيما الشرطية نحو من يرضى به خسرهم وما
يفعله اقله الى غير ذلك لان نقول من قولنا من يرضى
وهو جزء دون جملة وهرهنا عرفت ان من قال بل يجب ان
يجل الصلة على الاصلاح والا لزم نقض الحد عن الشرطية
فقد سري سموا ببيتنا **قوله** وذكر العايد مع انه ما خوف في مفهوم
الصلة اه لا يخفى ان تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكره
ما لا يتم جزاءه في مفهوم الصلة **قوله** وما كانت القلعة
يفه ليس قصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يراد ان
التعريف غير مانع **قوله** عنهما بقوله وصلة اي صلة ما لا يتم جزء
الابصلة من خبرية نعم ما قبله وقال الموصوف ما لا يتم جزء الابلج
جناية وضميل كان اوضح واخصر **قوله** اوف معناها لا حاجة
الى هذه التأويل لان اسم الفاعل المفعول مع مرفوعيهما مركبان
اما خبريان **قوله** والعايد ضمير لا غير ضمير يفرق المالك في
التسريع بين العايد الى المبتداء والموصوف فالحق ان المراد
بالضمير من وما ينوب عنهما **قوله** وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلة
من الجملة بين هذه الجملة فالترض لها ليس لانها لم يدحل
في تعريف الصلة وان الصلة المعروفة ما عداها بل الاختصاص
الالف واللام ببعض الجملة وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم
مفعول مع مفعوله والاولى ان نقول وصلة الالف
واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يكون

ان يكون

ان يكون صلهما صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانها بعد هما
عن الفعل لهدم الدلالة على الحدوث لا بد وان بالفعل فلا
يصر الى معنى الجملة **قوله** وهما الموصولات يعني المرجع ما خوف
من السابق **قوله** او اى مضافا الى موصوفة لفظا وتقديره يعني الله
وفرعيه وكذا قوله وايه يعني التي يريد به وفرعيه **قوله** المنسوب
الى بنى طي قلب في النسبة احدى اليائين الظاهر اخرى همة تحزنا
من اجتماع اليائين **قوله** وما بعد مما جاوز الكوفيين كون
ذا جميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما انتهى كانت او
لا ولم يجوز البصريون الا في الشرطية كونه بعد ما اومر الاستفهام بن
اذ لم يكن ذا يدا كما في قوله تعالى من الذي يقرض الله قرضا
حسنا من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصوف **قوله** والعا
يد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذف حرف
موصولها والضمير اريد لائل موصولتها **قوله** الا اذا كان
فاعلا ويعني التقييد بالمفعول لا اخرج الفاعل
فلا يرد ان الحذف لا يخص بل يعم المجزوء والمرفوع
ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى
ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان
مبتدأ ويجوز بشرط ان لا يكون الخبر مبتدأ ولا ظرفا وان
يكون بعد اى او يطول الصلة كقوله **قوله** وهو الذي في
السماء والارض الاله فانه طالت الصلة بالدطف
عليه وحذف المجزوء بشرط ان يتجزأ بحرف جزمين

يطعم الصلة او باضافة صفة ناصبة له فقد جازى نحو
 الذى انما صار ب زائد اى صار به **قوله** باب اخبار
 بالذى تفيد الاخبار به لانه اقل ما يعرفه المتكلم
 من موصولات ولانه جازى لعادة بالقرينة به
 والا فهو جازى فى كل من الموصولات فنقول
 من ضمة زيد وما فعله وقوله او ما يقوم مقامه يريد
 به الالف واللام وتح المراد بالذى الذى وفروعه
 اذ قد يلزم ان يحكى بالذات مثلاً ولك ان تدرجه فى قوله
 او ما مقامه وقوله فيما تعلم ما فيه التعليل لا مضار على العلم
 ما عرف **قوله** بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعرون ان
 تنمى من المتكلم كان بعد تعليمهم طريقة الاخبار دون
 غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم
 فيذكر فيه مسألة تصدير الذى ووضعه الضمير موضع
 الخبر عنه لانه من فروع المسائل الخفية وليس من
 مواضع اترهم في هذا الباب **قوله** اى ما يتأخر
 الذى او بما يقتضيه بالذى فالبا و صلة الاخبار
قوله صدرها هذا يشعرون ان يكون من مواضع
 وجوب تقديم المبتدأ ان يكون **قوله** صولح
 صولح ولم يذكر في موضع فى شئ من كتب
 النحو فاعلم ان ارادوا التصدير عملاً بما هو الاصل
 في باب المبتدأ **قوله** اى في موضع ما هو
 مخبر

وتأخير الخبر عنه

مخبر عنه بالذى يريد ان الخبر بالخبر عنه باعتبار ما يؤلف
 ولك ان تريد بكلمة عن التعليل اى خبر عن جهة وبسبب
 واخره اى الخبر عنه عن الضمير بالنسبة الى الجملة
قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
 منها يشعرون كلامه بان ذلك فى اخبار عن زيد فى
 المثال المذكور اخذ اسم الفاعل والمفعول **قوله**
 الضاربه انا زيدا وقوله المضروب لى زيد فتنبه
 وبينه بالتعليل على ما صرح به الشرح من شرط الجملة
 الفعلية ولذا انى من انه ليس من دايه تعليل المسائل
قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان
 السين يفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك
 وضيقة الحاضر يفيد التقديم فاذا لم سالوا فى
 الاخبار بالالف واللام لغوت الزمان الدال
 عليه الجملة جازان لاسالوا بغوت ما يفيد
 السين وسوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤ
 فذ من الفعل الحلقى اسم الفاعل المعطوف فيقال
 في الاخبار عن زيد في لم يعلم زيد الا قايم زيد
 فانه قلت ينبغي ان ليصح الاخبار في زيد عن زيد
 قايم بالالف واللام فنقول القايم زيد قلت القايم
 الذى جزء الجملة الاولى مفرد الذى في القايم جملة
 وفي معنى الفصل فلا يصح قيام احدها

مقام لاخر قول ووضع عايد الموصوف موضع هذا
 عند التفصيل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعل
 الموصول فالامور اربعة فاحفظها سهلا عليك استفتاح
 جميع ما ذكره **قوله** في ضمير الثاني قبل الوضع الانفع في الضمير
 المبهم **قوله** والحال الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه بذكره غير ان
 فيه لطافة **قوله** وما الاسمية تحقيق لما الموصوفه وبيان انه ليس
 بما يختص بالموصولات وكذا ما ذكره اخوانه فليس بنا
 لما ليس بموصوف باب تقريرا كما ظن ونبه بوصف ما على ان ما
 الموصوفه مشتركة بين المخف الاسمي والحرفي ايضا ولما انجز
 تحقيق الموصوف لما استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع
 باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال
 فانها المتكافئة نحو غاريد قائم فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون
 زائدة ايضا **قوله** استغنى عنها باقية على معنى الاستغناء او مستغنى
 لغيره من معان فكتب الاستغناء كالتعظيم والتعجب والانتكاز
 ويحذف الفهم مع حرف الجز والمضاف اذا لم يكن مع ذا وانما
 نها قليل **قوله** ربما نكره النصوص قبل جاز ان يكون متكافئة قال المص
 ان الحاجة اختار واكثرها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف
 واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك
 قليل الا بشرط فقد هربنا والاولى ان يقال ان الحاجة اختار
 والاستغناء عن تكلف منه حذف المبين او تضمنين نكره
 ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة منه او جعلها

للتبيين

للتبيين والتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقتها وقرينة جملة فعلية
 حالية متعلقة بالامر منه جعلها صفة الامر بنا ويلم بالمتنكر
 تكلف ما لا يعين **قوله** ونهته قبل او غير محتاجة الى صلة او صفة
 قلت او موصوف وقوله يعني نفي صفة لثامة ذكره تنقيصا على
 اختياره مذهب الى عباد ونسبويه ولك ان تجعل بنا بالمان
 ملوك الموصولة ويحصل العائدة السابقة ضمنا **قوله** وصفة
 نحو اضره ضربا ما اي ضربا اي ضربا كان او ضربا حقيرا وعظيما او
 نوع ضرب فان التوضيف بما اما للتعظيم والتحقير والنوعية
 ويتفاوت معناه باجاء المقامات واختار المص كون ما
 صفة اسمية لاحرفية كما زعم البعض **قوله** ومن لم يقل ومنه
 الاسمية احتراز عن الحرفية الزائدة عن المبالاة بها اذا لم يشتهر
 البصرية **قوله** الا في اقام رد على اي على حيث اثبتتها ومن المبالاة
 حيث المهمة التي لا ينبغي ان يدعى النافذة في هذا المقام ان من في
 جوهرها نوى العلم ولا يقع على ما لم يعلم الا تغليب ما لم يعلم
 الا لوصفة العالم فيقول ما زيدا في السؤال عن صفة ولا يجوز
 ماهية وحقيقة ومن ماهية الشيء وهو في الاصل ماهية
 نسبة الى لفظ ما والهمزة يزا في شانه مقصورا زيدا
 نفسه فيقال لفظ ما ولا قلبت الهمزة هاء او نقول
 انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كذا
 الوجه **قوله** والموصوفة نحو ياربها الرجل خص الرضخ
 كونها معرفة بالنداء واجار الاختصاص كونها نكرة

البيان

موصوفة **قوله** وهي موصوفة بالاتفاق وحدها نفس الموصوف **قوله**
وحدها على مراد اعراب اللذان وذو الطائفة وقد وضع
الشراح ما قصد به جعل بيانه مختصا بما هو المنفوق فانهم
قوله الا اذا حذف صدر رصرتها وكانت مضافة ويكون
الصدر عايدا فيضم على الضم ويسبويه بجزا اعرابها ايضا فان
لم يكن مضافة فالاعراب **قوله** فيمن قرأ بالضم اي عند
بعض من قرأ بالضم فان منهم من جعله استغرابيا وجعل
للمجمل صفة متبقة بتقدير مفعول فيهم ايهم **قوله**
وفي ما اذا ضمت وجهان ذا الابهج موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومنه الاستغرابين والافها ذا هو ومنه ذا هو
خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذك
واما قولك مائة ذاقا بما فذا فيه اسم اشارة لا غير
بجمل في منه ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم
الاشارة كما في قوله نعم امن هذا الذي فان هاء التنية
لا يدخل الا على اسم اشارة والمقصود من بيان الوجهين في
ما اذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذاموصولة مبني على
الاحتمال وليس بثبوت محكم مجوز الحكم بزيادة فان قلت
فما وجه رفع الجبة قلت جعل صنعت خبر حذف العابد
الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال في ما اذا صنعت
اختار عن مثل ما اذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل ان
رج رفع مقصدا لحدوثه في المرفوع ولك ان تجعل فعلا

جمل

بجهول **قوله** ما اي اسم كان الظاهر اي اسما كان يقال كان هذا
بجمل القام والنقصان والصركم والزيادة ولا يخفى ان الثالث
انصب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب
كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدأ
فاعلم مستدركا في قولنا اقام زيد وهذا هو الذي
اختاره المصنف في ايضاح الفصل فانه بيان المبتدأ
في هذا الكتاب وقيل هي مصادر ومنصوبة بافعال تحذف
ويأتي تقدير الفصل كونها اسم فعل **قوله** مثل رويد زيدا
اي اسلمته مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المبتدأ اي يكون
هيئة مثلا لما هو بمعنى الماض او لازم او لما هو اسم فعل
وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط ولما استعمل في فعلاه الا
صلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا ما تصغير ورو بالضم مح
فخفف الامر واد بفتح الرفع واما تصغير ورو بالضم بمعنى الرفع
عدي الى المفعول لتضمين معنى الامر او جعله بمعناه **قوله**
الفتح في الحاشية الف الحالف وفي القاموس من الثلاث
يعني من الثلاث صفة الامر بتقدير المشتق وقد كان
اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير معنى الامر اي كايضا من
الثلاث ولا يخفى ان يكون انتهى قياسا لا يقتضيان لا
يجب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تأخذ
فعال من كل فعل وان لم تسمع من العرب فكون فعال
قياما يقتضي ان يصح لك ان تأخذ قوام منه قام وان

المستعدي

وان لم يحج فلا ينافي كونه قياسا لعدم سماع قوام بمعنى
 ثم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكونه بناء
 على الكسر قياسا لان غير متوقفين على السماع فافهم **قوله**
 الا نادى ايرها الصبيان بالعرعة وهي لعبة لهم قال
 الخبر وقر فار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
 صوت الصبيان قبل فبد ان الحكاية لا يفتر فلو كانا
 صوتين لقيلا قاقار وعرعار وفيما ان معناه انه
 امر حكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام
 اللعب به من اللعب واعلم ان قوله فالفقوا على انه لم يأت
 الا نادى ومعناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الوباء
 في الانادى الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادى لان فعال
 بمعنى الامر لم يأت من الوباء وما ذكره من قر فار وعرعار ليس
 فعال كما لا يخفى **قوله** ولم يغم لي الى الآن دليل
 قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه اي
 جميع اوزاه فعال امرا او صفة او مصورا او علما
 مؤثرا فاذا سمي بها مذكروا وجب عدم انصافها ويجوز
 عند النجاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ان
 دد هم في كونها مؤنثة **قوله** وحال كونه صفة لمؤ
 نث لم يحج فعال صفة في المذكر وجميعا يستعمل
 منه دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا

خو يافا واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما
 اما صار علم جنس بالعلم كخيار للبنية وهي في الا
 صل كان ما يحدث بالحدث ثم اخضعت بالعلم جنس
 النبايا والضب الثاني ما بقي على وصفها نحو فطاط اي
 قاط كافية **قوله** كيف والاصل في كل معدة عن شئ
 ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه يورد عليه ان ثلاثة
 عدل عن ثلاثة ثلثة وثلثة ثلثة ليست بنهما اسماء بالنظر
 مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسم الا ان
 يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما
 التام منه اصل **قوله** علما للاعيان مؤثرا حال من ضمير
 صيني وقوله موب مستغن عن التقييد بجعل ضميره الى فعال
 المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله
 موب وصيني اي يختلف فيه والآن لا اجتماع على موب واحد عامل
 او اجتماع الى حذف الى حذف موب واحد كما عرفت في باب
 التنازع **قوله** وقوله مؤثرا صفة علما وذكره للتبينة فان قلت
 الاظهر انه احتراز عن فطام اذا كفي مذكرا فانه ليس علما
 مؤثرا قلت هو علم مؤثرا لا زائد على الثلثة لا يخرج بتسمية
 مذكرا عن الثابت بقي الاظهر انه احتراز عن ذهاب
 اذا جعل علما المذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤثرا
 لا عيان يستغنى به ذهاب اذا جعل علما المؤنث
 فانه لا ينبغي اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في الاصل

وضعه من غير نقل عن غير العلم وختم كلام الشارح ايضا
 ان فيه مؤشرا ليس للاحتراز فتأمل **قوله** كقطام وغلابل
 هما علم امرأة **قوله** فكثرهم يوافقون الجاز بين في شانه
 واقلم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يكون باعاب
 الكل **قوله** المص وموب في تيمع معرب في تيمع كلهم الاما في
 اخره را فان لم يفرق في تيمع كلهم بل عند اقلهم **قوله** وجه
 الاكثرين اذ الراء في هذا وجه بديع ذكر الفاصل الهندى
 واوضح الشارح والمشهور في كثيرهم وجه اخر وهو ان الاما
 لة في ذوات الراء مستحسنة والصلح لم كسرهما فالترجم
قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل
 على لفظ العرب **قوله** اما الزجر او دعاء او غير ذلك
 في تكين البهيم او جملة على الشرب او اناخته كما
 اذا قلت نخ لاناخته البعير **قوله** لانتفاء الذ
 كيب فيها فهي داخلية في قول او وقع غير مركب **قوله**
 والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هو
 عليها من غير نقلها على سبيل الكتابة قال الفاء
 ضل الهندى لانه في اسم الاصوت وجه
 يشتر **قوله** وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء اول
 وجه فان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوق بين
 الفهمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاف
 فيسمى

فيسمى لقسمان قسما واحدا ووجه الاول نظر لان المقصود من
 الاصوات اختصاره بذاته اما ان يحكم على الحروف او يظن منه ما هو الغرض
 من صدوره كما هو في الانفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال
 به اذ ان اسم **قوله** احكام الاسماء يعبر الاسم عنيفة او كما لان نور الاصوات
 مطلقا اسما حكيمية وكذا انما في اسم المبنى وكذا انما لانه لا يسم
 من عدم التقاسم الى قسمين بهذا الاعتبار ويكون انما يعبر به لا باعتبار
 والحق ان المراد بالاصوات وكذا انما قسم من اقسام المبنى ما يستعمل المراد
 به في نفسه والمستعمل ما هو الغرض منه والا لكان بيان المباشرة كنبه في
 قاسم او وقع بالاصوات يستعمل كلها باعتبار الحكاية به لانه يصدر في معنى
 البهيم على به صوت او صوت به بهيم **قوله** يعني مثلا الاول ان لا يحل ذكر
 البهيم للمقتبل حتى يستعمل الطيور وغيره بل يحل التعليل للمقتبل ليشمل ما هو
 اخو للتصويت به من قضاء نجب او سكنين يوجب او تخفيف تحير فيشمل
 القسم الاول ايضا فيكون واحدا لا بد منه لغير دخول هذا القسمين وانما ما
 وجه به الشارح اقفا للفاضل الهندى فهو على نرى قدح ما كره قدما ضما
 واصفا **قوله** قبل لانه لما كان قابلا لما ضل الهندى وكذا انما المتعلق
 بالغير كما في تصويت البهيم فان الصوت يلحق الى البهيم ويكنى حكاية الصوت
 قاة لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه ينفرد بالغير لا حالة
 وما يتعلق بالغير كوى للنتج فانه يتلفظ به لمقتضى الطبيعة من غير نظر الى الغير
 في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير من غير

ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث
 لا يخرج بهذا الاعتبار

الاول ان لا يجعل التعليل للمقتبل

محرر الكتاب

ابعد منه بطريق الاول ان لا يكون معربا وفيه ان يحد من الاسماء التي
اولوية الى قولها بالبناء كجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون
ملحقة بالاسماء المبنية ايضا **فقد** امكن ان يكون كليات المعدودة من
المبنيات نسبة عبارة منه بانه جعل الاسم للحد فحل كل اسم في الالف التوفي
لنوفها على صحة الجمل جعلها بتقدير هذا باب المكنيات وجعل اسم ثم ينف
لمحذوف ان المكنى كل اسم لا يلائم جعل التوف في اخوانه كذا كذا ما هو ظاهر
كلام الحق وبيان الشارح وجعل الاسم للجنس فيبطل التحية لا يلائم جعل
جعل نظائرها معهودات فبذلك العبارة من الحق داعية الى جعل المكنيات
على الاجناس لا المعهودات **فقد** كل اسم صرح بحسب كركب ولم يغير عنه ما هو اعم
استحدا على تعيينه بالقرينة كما في الفوائد لان الالف بنية تخصه بالاسم المبنى لانه
في قسم الاسم المبنى والركب المحذور ههنا اعم من اسم المبنى الآتي ان يبطل كركب
وبهذا السقوط ما ذكره الرضوي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير كركب
اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان اربابهم تون كل ما هو
من كلمتين عدم صحة جعلها فسمان في الاسماء يدعوا الى التصريح بقوله كل
اسم فسمان على انه لا يصح وصف المكنيات بالمعدودة من المبنيات
الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بغيره فانهم
من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فسمانين ما وجد من هذه الالف اسم التركيب
من اسمين حقيقة كونهما كركب كركب وسمي به وسمي اسم وفعل كركب
فقد فانه مركب من كلمتين بالضم وهو معرب بوجهه كونه الالف ووجد عند

اسمهم

اسمهم فنسب اليه كركب بنيت المقدس على ما في التاموس ونقرا في
التفصيل **فقد** ليس بنسبة قبل العلية ووجه الرد انه مدول من يوم
العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقدير
بانتفاؤه الحال الحاجة الى التفسير بانتفاء النسبة قبل الاسم في كل يوم
بوجوب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التوف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله
قبل العلية لشمولة **فقد** ولا يخفى لانه خارج بهذا التفسير خوفا
عشر اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وست عشر مما يضمن ان من معنى
حرف عطف كان او حرف جر كما في ثلث ثلث ثلث فالاول ان يقال في التعليل
لان بين جزئية قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان
يقال بتعيين النسبة على وجه يخرج خوفا عشر ليس بمتفرد ولا متعبر
على ما يستفاد من كلامه لا مكان تعيينه بنسبة بوزن العطف لكن يرد ان ما
ذكره بقوله والا حسن ليس الا بتعيين النسبة على وجه يخرج منها بنسبة
نعم يكن في الصعوبة في شئ نعم تعيينه بما ذكره التهاندي حيث قال
لانسبة السناد ولا افتاة ولا تعلق لانما دة مع يخرج كونها بطرما
وعبد الله والنج وبن برلس على وجه يخرج خوفا عشر **فقد** والا حسن
ان يقال ان النسبة بنسبة مفهومة بمراد عليه انه لو كان مبنية غير عشر
موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من هذا المبنية والافلا بلا
النسبة اصلا لانه في المبنية والابا طرها فلا حاصل لهذا التوجيه
فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجبه والجواب ان ثبت ثلث عشر

النسبة

لا تسمى نسبة بين خمسة عشر بل خمسة بين عشرة ولا نسبة الى خمسة مثلا
 وتعلم من ذلك نسبة بين خمسة عشر بالعطف على ان خمسة عشر بعلبك
 مركب من خمسة وعشر تركيبا وكونه يحصل الاسم الا ان الالف في نهايته ان خمسة
 عشر بنون مضاف حكة وشرة فهذا الاعتبار جعل مضافا الى ارف وجعل
 مضافا اليه النسبة بارف بخلاف بعلبك بنوا هو الحقيقي الذي وبه يميز
 جعل خمسة عشر من الاكم المبنية بلام تاسع فاشبه وان كانه في العالم هو
 بين الجواهر فان الحق بعد ظهوره كل الظواهر احق من غيره وان كان تابعا
 على صفات السنين والشهور **ورد** وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
 لم يحول مدار البناء كون الخبر ثابته عدد من حتى نية على ان صيغة الفاعل
 المشتق من العدد حكمه بل على تفنن معنى ارف وان لم يكن شي من خبره
 عدد الخواتم من الاول ان يقال اورد مثالين اهدى لتفنن ارف
 في نفس التركيب والاخر لتفنن في اصل **ورد** وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
 حاصل الجواب ان المراد بتفنن التباين حرفا اعم من تفنن الثاني في الحال
 اذ في الاصل في ادى عشرة الاصل ادى عشر الا انه غير الاصل في ادى
 في العطف وان لم يوجد في الفير اليه لكنه موجود في الفير في الاول
 ان معنى العطف موجود في ادى عشر لكن المشتق عطف على واحد
 تفننه الحادي لا على ادى اذ اطلق على اذ اذ اذ الواحد والعشرة كلام
 الرضى الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تفنن واخصاره
 ما يدل على ما ذكره حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة بنى

الحادي الذي غير اليه الا انه وهو معطوف من حيث المفعول على العدد
 المشتق في ذلك الفاعل من قوله معطوف على عدد لا متقد ولا يرد
 على متقد ولا يستحق الراكبا كما يتبين لكن المعطوف عليه الحقيقة مدلول اللفظ
 عليه فامتنع عبارة **ورد** والا اربا لثاني فيه مائة والمفعول اجري لا يرب
 على الثاني فالجواب بالارب الجارى على التركيب هو مجموع التركيب الاجزاء
 الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا فبعد الحكم لكونه ما هو
 المشهور والاولى والا فقد نقل الرضى جواز اربا لثاني في الثاني المبنية
 بعد التركيب كما هو في عبارة العطف في هذا المقام وفي ثبوت غير المنصرف
 والاولى ان كان قابلا للارب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل الارب
 التركيب لان كل اسم مبنية قبل التركيب عند العطف **ورد** في الاصل اي لارب
 الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افعي اللغات تكملة في عبارة
 العطف كثيرة اللغات في الاول افعي لوضع عنها ليس بترجيح بناء الاول لارب
 الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله بعلبك بغير الارب الثاني لا اعتبارا
ورد جميع كتابه في هذه اللغة والاصطلاح في العاموس كنى به كذا
 كنى ويكنى كتابه تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشي ويريد بزه
 او يلفظ كاف جانب حقيقة او جازا **ورد** ولا كل ما كنى به اذ كثر منه موصوف
 كنى كتابه عن الفروع او من اللفظ الذي يسجد به كنى بذكره وفلان
 وفلان وكثير من لسان هذا الباب كالخبر الثاني ومن وما **ورد** ولا كل
 بعض لا فرق بينه وبين كل ما كنى به والقواب ولا بعضهم منهم وكان السهو

لا يترجم بناء الاول ومن عرف الاشياء بغيره

من النسخ **و** قد لم يقل بعض الكتابات بقى انه ما وجه الاصطلاح
 في الكتابات دون الظروف **ف** كونها موضوع وضع الحروف ان حروف
 بنائية وسياتي هذا الاسماء في القضا في التاموس كم اسم ناقص مبنى
 على السكون او مؤلفه من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وضع
 للاستوفاء ونصب ما بعده تمييز او لجزء خفض ما بعده كرت وقد يرفع قول
 كم رجل كرم اياه هذا وقد يلوخ من كلامه وجه آخر لبناء الاشياء واخر
 لبناء الخبرية فتأمل **ف** وجا **و** كذا كناية عن غير العدد ايضا فخرجت
 كذا يوم السبت او نزهة انا محي ورعطف على يوم السبت او مرفوع عطوف
 على خوفه نجي عن كبت كبت وتكسر احداهما كذا وكذا والناظر فيهما
 كانه الاصل من هذا او تفصيل لانها في الاصل كية وذية على وزن المرة
 حذف اللام وابدل عنها تاء الثابت كذا بنت ومن العوب من يتعالم
 على الاصل والوقوف عليها بالهاء ولا يكون في الاصل حين كذا في الرضى
 وبين جواز بنائها على الضم ايضا ولزم استعمالها مكررا بين يواو العطف
ف وانما بنينا لا تخفى انه هذا الوجه لا يصح من شئ في قسم المبني الا من بنينا
 مبنى الاصل لا تما وفي غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا
 تفعل **ف** تبت في البناء منخط عن اخواتها لانه الاصل موب والكسرة
 الواو والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصلا كانه مبنى على
 السكون وتحتل ان لا يقول لمقص بنائه **ل** لانه لو جعل كاحد الظروف
 لكان حكما ان حكما بلا جرية فان قلت جعله كالوسط ايضا حكم تلك الوسط

في التاموس كيت وكيت

لابا ويشتباخ الطرفين في كونه قوما ويخبر منهما يكونه وسطا فلا
 تحكم فلا حاجة لاجراء من الحكم الى ما قاله الناضل الهندية ان اكثر
 ولا الى ما ذكره المصنف ان اسائله لا انقلب لا يوفى القلة والكثرة
 تحمل على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب ميم كم الاستوفاء
 لانه ميم كم الخبرية كالطرفين دفعا للتي لم يلوصل ميم كم الاستوفاء بين خاتما
 او مثل احداهما لا يتبعه بكم الخبرية فجعل كالوسط تمييزا ولم يبعس
 لان كم الخبرية متقدمة على الاستوفاء مية كونه الاستوفاء فرع الخبر
 فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط **ل** لكن جواز الخبرية ان يكون
 كم هذا وقد نقول المرفوع ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن باق
 دل على كلام ان خبرية في غير الالة وتمايزه ما ذكره قبل هذا
 الكلام انه يجوز خبر ميم كم الاستوفاء الجوزة في الجوزة كم جرح في جرح
 ويكسر رجل مررت والخبر قصد تطابق كم وميم خبر ادا جرح عند الزجاء بسبب
 اضافة كم الى خبره كانه الخبرية وعند النجاة هو جرح ومن مقدرة ويجوز
 اضمار ما قصد التطابق هذا او بهذا عرفت وجه صحة قوله وم الاستوفاء
 ميم كانه منصوب من الاستوفاء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل
 من فيه **و** والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير بهذا اولى مما ذكره الهندية
 ان الخبرية تقيضه رب التي لانشاء التثنية لانه تطويل المساف بلا فائدة
 ونبي ان يعلم كون الانشاء التكثير لان التثنية لا يخاف ان كلاما فيه احداهما
 عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استغناء التثنية والاستغناء متعلق

جعل

من

من

الحكم الجدية **قول** لو قال كلنا بغير ما فعلنا في تذكر كلامي تذكر لان ثابت
 كم كانت في السنة النجاة ثاوية لثاوية بالكلية بقوله كم الاستقائية
 في ثاوية كل كم الاستقائية والظاهرة التذكر بقوله فهو على ثاوية كل ما بين
 السويعين كما ترى ولو قيل ثاوية قالنا كل ما بين النقطتين او الاستقائية
قوله كل ما بين النقطتين او الاستقائية وهو ان كل ما بين النقطتين
 ومنها وجه قد صفي للطفة وهو انه ان كل ما بين النقطتين والاستقائية
 وذكر كلامي بتكليف اعتبار التقدربل لا يقوم تخصيصا اعتبارا لا اربا باحد
 اعتباري كم **قوله** فكل ما بعده فعل في شبيهه بانه على ان الما قبله ما يقع وشبهه
 لشيء محكم بوما انت سائر كم رجلا انت ضارب **قوله** او متعلق ضمير
 النسبي الضمير في مشتق عنه فهو في المشتق بالضمير والمتعلق في بعض
 بضمير في الواقع لا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتق عن الشيء
 يتبادر منه الصالح للاستفاد المعروض عنه بالاستفاد بغيره فليس هناك
 مشتقا عن كم بضمير فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتق
 عنه بانه ينتقص بقوله كم جاءكم ولا تخفى عليك ان المتبادر من غير المشتق
 من الشيء ايضا المشتق به وان كان كسب يوم اعظم منه ومن غير الصالح للاستفاد
 فلا انتفاء نظر الى المعنى المتبادر في الاوضاع الاخر فان كان بعده فعل مشتق
قوله وعلمه لا يكون الا كسب الخبير اشار به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقص
 منصوبا بكثرة وليس فيه الاشارة الظرفية فاجاب الشارح بان انتفاءه بكم بوما
 ليس بالظرفية وما لك انتفاء الخبير **قوله** محكم رجل ضربت في المنقول قال

الرضي

الرضي وليس محكم وفي انتفاءه الامتناع بها او ظرفا او مصدرا او ظرفا
 كان محكم كان ما لك ومنقولنا ثاوية بالكلية محكم كانت ما لك **قوله** وانما
 جعلنا الفعل شبيهه المم من ان يكون ملفوظا او مقدر لا بد من قاعدة النصب
 مثل توكل كم رجل ضربت اجاز الرضي جعله دافعا في قوله والآخر نوع
 اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا به وجوب النصب ومثله ما ذكره الرضي
 ان كم رجل ضربت يجوز رفعه كذا ضعيف **قوله** او كل ما قبله لم يقع كل ما
 مضاف او حرف جر مع انه اخر واوضح لنبته على تقدم المضاف والجار عليها
 مع انتفاءها بعد الكلام **قوله** من ابوك فكل الامثال ينتقص تلك التامدة
 بكم رجل محتمل فانه يقع هناك كم للخبرة لان الكثرة لا يكون متبادرا
 للمعرفة بالانفاق فيما بعد امثل من ابوك ومررت برجل اخضر منه ابوه
 كما ترى **قوله** فكم منها منصوبا على الايهلة اذ ذكره الرضي وهو غير محتمل لان المرفوع
 محتمل ليس كم بل جملة الظرفية وهي الثانية عن الخبر **قوله** اي مثل كم في مالي
 الوجه الرابع الا بانه جعل اشار به بذكر قوله فكل ما بعده ولكن ان جعل
 المشار اليه من قوله ولما صدر الكلام الى هنا ولما لم يحج الوجه الرابع في
 كل الاستفهام والشرط اول الشارح بان المراد انه يشار في تلك الوجوه في جميع
 الاسماء وجعل في التاويل في التسمية فقال مع قوله وكذلك ان مثله كم
 في بعض تلك الوجوه او جميعها اسما للشرط والاستفهام ولا تخفى
 ان قوله وكذلك اسما للاستفهام والشرط حارة لانه لا بد ان يرد جميع
 اسما للشرط وبقي اسما للاستفهام **قوله** واذا كانا شراطين طينين

فذلك يتأتى فيما نذكر الوجوه الثلاثة وإذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى أربعة
 من هذه وجوه إما الشرط وإما الواجب والشرط فقط وهذا ان ظاهرياً ان الحق
 فافهم وإما الواجب او فقط او الشرط مبتدأ لا خبر **قوله** وفي بعض ما وفي مثل غيركم عني
 ويؤيد قوله وقد حذف باضمار التمييز ولو لا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد حذف
 التمييز **قوله** اي ما هو ميمر باعتبار بعض الوجوه والظاهر ان المراد ما هو ميمر
 بحسب الظاهر فان قلت فليكن الوجود الثلاثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصيباً
 وجراً وحذف فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان
 يكون الوجود في أربعة ذكره نصيباً وجراً وحذف كذلك فلا تحسن جعلها
 ثلاثة **قوله** فكان الابق تأخير هذا عن قوله وقد حذف في مثلكم ما لكم ضربت
 لباقية تأخير النوع عن الاصل في هذا التوجيه مع التحمل في التمييز يحل على
 التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فلا بد ان يقال المراد بالوجود
 الثلاثة نصب عنه وجراً مع الازدواج وقترها مع الجملة والمراد بقوله
 وقد حذف في مثلكم كل ما جاز في حاله فانه الذي سبقاً فلما يكون
 اشارة الى ثلاثة اوجه آخر باعتبار التمييز المحذوف ويكون نحوكم ما لكم لم
 ضربت ينظر المحذوف في هذا التمييز وتبيناً لاجتماع المحذوف بان يكون المحذوف هذا
 كما في ضرب والمقدر كما في كم ما لكم في مثل **قوله** فلا حاجة الى ذكر البعض يعني
 حذف لان الاسم يعني غاوة فيكون ذكره ذكر المالا حاجة اليه وكل
 ان تقول حذف زالة الابرار يكون بعض الظروف اسما كاسماء الاشياء
قوله ما ان طرف جملان يعني الطرف يؤيد قوله الظروف وكل ان تغيب على

ان قد حذف

هنا

على عمومته اشارة الى ان من الظروف ما يلحق ما قطع عن الاضافة من كل
 وجه حتى لم يبق اثر في الاضافة كانه يوقن من المضاف اليه بشئ فانه
 كانه لا قطع فيه على الطرف ما جرى مجراه **قوله** لان غايته كانت ما الضيف
 على لانه غايته الكلامه كل ميمر يوجب ان يكون المنسوب اليه او غايته الكلام
 فيما قصد اضافة ليجل ان يكون المضاف اليه **قوله** فلما حذف حرف من عبارات
 لما حذف بلا عوض حرف من عبارات واما ما عوض فيه من المضاف اليه الكلام بعينه
 واذا قال غايته هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والذات
 العوض **قوله** ونسبها بالوقوف في الاحتياج الى المضاف اليه من زمان اعتبار
 الشبه من ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاارب خلاف حال الاضافة فانه
 للاحتياج فيه معارفه ليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور
 اثر تارة المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة
 وما لها **قوله** من الظروف المسماة قطعها اليه عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرافعي
 مع ما ذكره امامهم واستغنى دون واو في محل ومنه على وزن من قبل
 دون ما هو مضمون الاول وقوله لا يقال عليها ما يعنى ما لم يرد فضلاً
 عما ليس بميمر **قوله** فسانا اي سهل مدحله كذا في التاموس **قوله**
 الكاد اعرض من باب علم او في مثل التاموس **قوله** لشبهها بغيره كثر
 الاستعمال وعدم توفيقها للاضافة الا ليجل ان يقال ان حسب بعض
 لا يراة لانه في بين ان يقال جاء زيد فحسب ومن ان يقال جاء زيد لا غير
 والتفصيل من هذا الوجه الجواب وليست شئ ان لم لم حسب مناسباً

يحمل

منه من ان يكون
 من ان يكون

للعبارة في الارباع لانه لا يملك لا يتوقف كغيره ومنها اذا حكم ببناء اذا
 استدل الى من غير شاهد الاستعمال في السيرة الحكم ببناء بها ما يشاء
 بناءا عما يشاء كانه موجب البناء بخلاف متى وارين واني وكيف فانه
 عدم التنوير في البناء والبناء في الظروف المتضمنة مع الشرط سوى
 اذا هو الشرط عند اكثر من واحد متى يزوج قوله ببناء سوى اذا واصل التفسير
 في بناء اذا قصد به مع الشرط فالقول ان جبر والمبنى الظرفية فالعامل هو
 في موقع الجبر وفيها الكافي اذا مع الشرط وهو من تبين صفون الجملة على ان
 لكن فرق بين تضمن اذا وسام اسماء الشرط من مع ونظاير ما كان اذا غير
 راسخة في مع الشرط ولا عارفة كراهية ولا اجابة جبر كما لا اسمية بغير فاء
 واذ اكدت له واذ اما معصومهم يفون والذين اذا الصابهم البني لم يفرق
 ويجي جملتها الشرطية اسمية سبيل الشذوذ كقوله اذا اخلص ايدى مايل
 الم اسالك والابول في المضارب الواجب بعد ما والمضرب انما اخلص من
 الشرط فيها بقوله فيها مع الشرط فاعلم **فصل** ولذلك ان يكون مع الشرط فيها
 الاولى ان لم يد بقله ولذلك ان يكون مع الشرط فيها بقوة كانه عليه
 بقوله وفيها مع الشرط **فصل** او اعتبر بعد التعلق لم يجب كانه متى واخواتها والذين
 يستفاد من الرضى ان جحى والاسم بعد ما في كانه يترك عليه **فصل** في
 في اية بالضم والمذكر يعني من حدسها ومنه وانما فيه بالضم والمذكر لان الجاه
 كالظرفية مصدر رجاوت من الحدين عن اخذ بقتله **فصل** والاماد
 بل يوم السبيل عليه وقوله بعد ما هذا بعيد وقيل لم يرد السبيل في باب

الاضمار

الاضمار على شرطية التفسير **فصل** ونورد زمان ونوقف السبع او مكانا منقول
 فيه لياحات لا منقول باللام بقى اذ ظرفية وقد سبق ان قال المضى
 اذ لم اعثر على اذ جرة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يوتهم انه اراد من
 عدم بناء الظرفية لا بقاء المعام لانها عدت من الظروف الكلية فلا بد من
 الظرفية لان مذكور قد عد منها مع انهم ليسوا من الجبر **فصل** قد يجي المستقبل
 كقوله كمن يعلون اذ لا خلاف ان اعناهم وذكر كمن يعلون المستقبل من ان
 الماضي لكونه من اجزاء من عند المستقبل كالمضى فتأمل وانهم يكن مع
 كونه في الالة المستقبل يجوز ان يكون لطلق الوقت كانه قبل فسوف
 يعلون زمان لا خلافا اعناهم كونه مستقبل بقرينة فسوف يعلون
فصل وقد يجي للمماجاة كخو حرج فاذا زبر قايما في الرضى الا على مجي
 اذ في جواب ببناء واذ في جواب ببناء ولا يجي بعد اذ المماجاة الا الفعل
 الماضي وبعد اذ المماجاة الا الاسمية وقد يجي اذ للمماجاة في جواب
 ببناء وبني نحو قولك كنت واقفا اذ جاني ثم رفته الباب اذ واذا
 مكانتين للمماجاة وخلصت الاولى بالنقطة والثانية بالاسمية اينما
 للمضى ببناء وبين الزمانية **فصل** اي حال كونه للاستفهام والشرط كانه
 جعل الاستفهاما حال اخرها مساحية بتقدير في الاستفهام لان الاستفهام
 معناه ما والاظهار ان اخلص جعله ظرفا يرد عليه قوله ومنى الزمان فيها **فصل**
 جاني زبر من كيف ولان المثال مع متى قال المضى مجي لان متى كيف
 نحو اني لوكون وتجي عن متى واول قوله كانه اني سببتم على الاوجه الثلاثة

ذات جارة

والايجب على مني وكيف الا وبعد فعل **فعل** والمشتبه بغيره الملهمة والنون
وقد جاء كسرهما في هذه العبارة ان تجي كسرهما في فتحهما وليس
كذلك قال الرضي وكسرهما في لغة السليم وقال الاذ ليس وكسر لونه لغة
منه او اخلف في اصله فيقول هو ان زير فيه **يا** وادغم الياء اليه جزي اهل
اللغة حيث ذكره في باب النون وقيل اصله ان يضيف الى ان حذف
منه الياء والمهزة وادغم الياء اليه وقيل اصله ان حذف المهزة
وزيفالم مني بانه لم تجي الا ان خاليا عن اللام ولم تجي اي مضافا الى المدة
المعقوفة وزيف الاول بانه للزمان **فان** في اول المدة من
مذو منذ اول المدة يتخصص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها
بانه سيق ذلك الفعل فلابد ان ينبغي ان يقول مني اول زمان الفعل
المستقدم ولا خلاف في دفعه الى ان اللام للعدد او عوض من المضاف اليه
اي مدة ذلك الفعل لا تحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل
المستقدم لانه ليس مراد المقصود **اي** اول زمان عدم رؤيته كما جزمهم
الشيخ كصير رأيه وليس فاعلا فلا يثبت ان الظاهر زمان عدم رؤيته
كما يتوهم **فان** المقود **اي** الاسم المقود لا المشتق والوجه لو ارد بالعدد ما جاز
المشتق والوجه لم يعلم **اي** لا يصح ما رتبة منذ ثلثة ايام اذا ثلثة مفعول
بهذا المفعول بلا شبهة فينبغي ان يرد بالمفعول الواحد كما في قوله فيما سباني
وتنول المقود من المتقدم **اي** يقع بعدهما انهما في الواحدة المعتبرة في المقود
المقصود تعدده **فان** كما رايته منذ اليومان اللذان صاحبتهما في

لم يجر
اي
وانما

بالمقام

لما يترجم كلام الرضي انه لا يفتي ما يليها بالعدد بل قد يكون المشتق بما وبل
الحرف بما هو اعلم من المدة وحقيقة او حكما وقد اخذ هذا النفاذ بل من تفسير
الشيخ مشتق بقوله اذا لم يكن المقصود عدد او لم يصرف اليه في المدة
وجعل المثال المذكور محال بل يفتي اليه المقصود لثقة بقوله فادام لا يلاحظ بزمان
اليومان ام واو هذا الا يكمل عليهما بانه في اللغة حق انه اهل بيان وجه ملاحظ
اليومين ام واو هذا اهل او هم بانه ان لم يلاحظ بزمان اليومين
يضم ام واو هذا وليس كذلك فيقول هذا ان اليومان لو لم يقعوا في زمان
المصاحبة الا انه جازي بالمشتق ليعين ان اي زمان للمصاحبة **فان** خصوص
التعيين المقصود **اي** الاظهر ان يقول يوم ليعين فيه نوع يوم الملائق
فان ان الزمان الذي قصد بانه حال كونه ملتصقا بالعدد وجعل الياء في قوله
بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الياء للملائق لم يفتي
انه لو لم يول بهذا المكان العبارة فيليكم المقصود بالعدد فقلت المراد
بالعدد اكم العدد بوزنه جعله مقصودا به والكون مقصودا به شأن اللفظ
وانما شأن المنة كونه مقصودا وانما المقصود بالعدد على العدد ليس على
المشتق والوجه والمفعول المقيد بالوحدة كقوله ما رايته منذ يوم ومن يومان ومن
ايام لانها ليست اعدادا لكنها بنفها المقصود بالعدد من تعيين العدد الاحادي
فان وقد يقع بعدها المصدر لا يتاخر عن بعدها احد هذه الامور بتقدير
زمان مضاف مني اول المدة فينبغي ان يجعل في نية احواله ولا يفصل
بينهما بيان المنة **فان** لا تاتى تقول ما رايته منذ سافرت ان اريد زمان حدوث

Handwritten text in Burmese script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

تعارف

6
J. J. J.

كان النسب ذكره لدن يقع الال مع له لا يقع الال مع جميع لدن فثبت العلم مع لدن
 بنسبها وقد فأت سره الشارح النسب **الكل** ما بين عند لدن لجميع لدن
 معنونه ولد له على الطرف وبه **والا** يقال الحال لدن زيد او لدن زيد لم يفسر
 في كلامهم مع هذا لدن وانما ذكره في لدن وعند **والا** كل خفض عنها ونسب
 هذا اذا كان نسب غيرة قبل الخذف او اذا كان الخذف قبل فقال نسب فونما
 بونما التنوين ثابت تارة وخذف تارة **منه** سحرة بضم السين وسكون
 الهمزة الاعلى والسحر قبل الياء كذا في الناموس فيكون مقطوعا عن الاضافة
 هذا مقتضى السداد ان ذكره بعد ذكر النابات **والا** بوليل عراب مع المضاف اليه
 الاليل غير محتمل لانه ان يكون ما يرك من منصوبا منصوبا بانباء لان عوض
 جاء مفتوحا وعجبت مسكورا ومفتوحا يتبع عن كونه مقطوعا عن الاضافة
 لان نظامه لا يكون الا منصوبا **والا** الحوفة والكثرة اي هذا باب في الحوفة
 التي بها موقنين لانها لكثرة ذكرها سبق من هو ذنان وكذا كثرة اصناف
 المباحث المتقدمة اليها داعية الى تقديمها على بيان النصرف وغيره المحرف الا
 انها اخرها لتوقف معرفة بعض اقسام الحوفة على مباحث المبني الى هذا
 المقام **والا** بوضع جزئي الجزئي ما لو ضبط الموضوع الجزئي بعينه ويسمى
 وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لو ضبط الموضوع الكلي بنفسه او الموضوع
 بعنوان اعم كما يقال حفظ كل من رابيع عنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم
 الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له والثاني

22

وضع عام لموضوعه الخاص **والشيء** ملتبس بعينه ان يذاته المتعينة
 فتم عينه بذاته المتعينة وهذا لما يتم لوجوه العاين عن الذات المتعينة ولا
 يساعد اللغة اذا ما تناسب هذا الكلام مع معانيه ذات الشيء او نفس
 الشيء كما في قولهم جاء زيد بنف وجاء زيد بنف وجاء زيد بنف
 به يكون لفظ الموقف ما وضع لشيء بنف الامام متعلق به وهو م
 يتناول كل لفظ موضوع اذا ما كان موضوع لشيء الا وهو وضع لشيء بنف
 لكن شاع فيما نسب قولهم بعينه انتم انتم انتم بالمتعين فلا يبعد ان يكون
 من مواضع الادب وان لم يجر جوابه **المعلومة** للشيء والحق لا يفتاد
 يعلم الامام للشيء في التوفيق ولذلك يقال حقيقة التوفيق الاشارة الى ما يراه
 الحق في قولهم بعينه يخرج به الكثرة بقى بعد الكثرة التي كانت على كثره بالانوار
 وهو مما جعله الرضي من هذا التوفيق فعند ان ما لا يكتفى له العام بيانه ولا يبعد
 ان يقال مطلق الكثرة عليه يجوز ما انتم حكم الكثرة وبما مل بها ما مل بها
قوله وانما رتبته كذا الذي تترتبها لمرتبته تبع في ذلك المذهب وليس بذلك
 فان الجهرات منها ما يساوي والامام والاضاف الى احد هما معنى ما يساوي
 والموقف بالامام ومنه ما يراه **قوله** فالتوضيحي فالتوضيحي والى الموضوع الجزئي
 كان ينبغي الاستغناء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع الجزئي اضافي فبقا
 يكون كلياً وتماضي ان يعلم ان الموضوع الكلي الموضوع الجزئي مما
 به بعض متحقق المتأخرين والقائم لم يغير واعليه حتى لم يفرق بين قول
 لشيء بعينه لافادة مع الشيء بعينه وقال الواضع وضع المضمرة مثل المضمرة

محب

كذا في بعضه جزئي في جزئياته وشروط ان لا يستعمل في مفهوم الكلي
 كالجوهر الاسفالي واللام في قوله لشيء كسب صله الوضع بل في صفة
 والشراح لما روي ان كان تطبيق عبارته ما هو اولى شرفه به فليكن هو الذي
 ولم يلتفت الى ما قصده به **قوله** حيث معلومته ومعلومته يتبادر
 سابق كلامه المعروف بانه من الحكم والحق والحق ما عرفت فلا تنس
 كون هذه من المتكلمين وبسبب كل تصوير العلم الشخصانية الذي تصور
 الذات ووضع بذاته بلغة الله فان لم ينع تصور في غيره شخصه فلا يمكن
 وضعه ان كان الواضع غيره وان كان الله فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى
 ترتب قابلية الواضع العلم وهو فهم الشخص بعينه وبسبب وضع الاباء
 الاعلام لا يباينهم في نسبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخص مع انه
 يتبدل شخصاته من اول عمره الى اخره بوما فيوما فلم يتصور مستعمل علم
 شخصه بين وضع العلم لشخصه فانه موضوع بمشخصات المتبدلة
 من اول عمره الى اخره فلا يمكن بصورة خصوصه الذي وضع اللفظ بهذه الخصوص
قوله ما عرف بالامام العبدية العربية او الجنبية والاستوائية في ان الامام
 منصوص في الامام العبدية والجنبية والاستوائية والعبدية الذميمة من
 فروع الجنبية كما حققناه في صدر الكتابه فقسمها الى الجنبية والاستوائية
 تبين لشيء الى نفس الشيء وكذا الى العبدية والجنبية وبه **قوله** والجهم
 في قوله لم يسه من انتم امهيا من امهيا بدل من الامام في سقط ما ذكره في
 قوله من خواصه دخول الامام في قوله دخول حرف التوفيق كان شاملاً للمهم

نست

ولا جارة منها فلا شك ان محاشية الرضى ان الكنية **الكلمة** ليست
 الصيغة المنسوب اليكم وهو العدد المتيقن الذي يجاب به عن كل سؤال
 عن شئ **خرج** الجوع عن توفيق العدد حتى الالف والمان و دخل رجل
 ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع
 لكينة الشئ فخرج رجل ورجلان ووضعا للثلاثة وكيفية كما ذكرها الشارح
 هنا او في كون **سؤالا** عن العدد المتيقن تحت كيف ولا يغير حتى الجواب
 عن كم رجل عندك يقولك الوفا ومات الا ان يقال هذا ليس جوابا عن
 السؤال بكم بل عن انا بعد العلم بما يشئ عنه بقدر الاستطاعة ولا يشك
 بالتشويق لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال
 عن العدد والكم يكن الجاسة كما لان ذلك من التباس الحكم الحكمي بكم
 اللغوي **فان** الاشياء هي الحدودات واحادها ككل واحد واحد منها
 جعلها الاحاد اجزاء الحدودات فيلحق ذكرها ويكنى ان يقول لكينة الاشياء
 فينبغي ان يقال لم اذ بالاحاد والوحدات العائجة بالاشياء واسم العدد
 موصوف لكينة وحدات الاشياء لا لكينة **فان** وان لم يكونا عند بعض الحساب
 من العدد ان لم يكن شئ منها عند بعض الحساب من العدد اما الواحد ليس
 بعدد عند احد من الحساب لان العدد تضيف مجموعا حاشية وبعضهم الشئ
 من التعميق الزوج الاول فقال ذلكم يكن الفرد الاول عدد شئ ان لا
 يكون الزوج الاول ايضا عدد **فان** اي اصول اسماء العدد التي تنوع
 منها باقرها اما بالحق ما الثانيث ولم يجعل المؤنث في الواحد والثنتين

لوي

ح الامور

الكلمة
 التي هي
 التي هي
 التي هي

من الاصول **فان** لان من النوع الحاصلة باطلاق ما الثانيث لوان
 وكما جعله فيما فوق الى العشرة منها لانه تنوع منها باستقامتها ان
 فذلك اصله وثلاث ثمره وقد اشار المصنف اليه حيث قال اصل العشرة
 فقد الواحد والعشرة من الاصول اثني عشر كلمة اما بفتح لولم يجعل لفظ
 البضع من اسماء العدد وجعل اربا اصول اسماء العدد الغير المبرم قال
 الرضى البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى العشرة
 تقول بضعه رجال وبضع نسوة وبضعه عشر رجلا وبضع عشرة امه
 اذ لم يقصد التبيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب
 البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشرع يجوز استعماله في جميع
 العقود **فان** الكلمة **فان** او مترجما تحت عشر جعل الرضى في العطف
 لانه الاصل بالعطف والشارح اقر رعايته الحال على رعايته الاصل لكن
 الصواب او تضمينا مكان مترجما تقول احدها واثنتان سمي الوحدة
 واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مقبلا لانه والامانة من
 الاصول المتكررة والارجح هو الثاني والبارز الرضى حيث قال في الواحد
 في العقود ان العدد المنفردة ونسبها في العدد وكسائر الفاظ العدد
 فيقال جل واحد وقوم واحدون **فان** اثنتان وثنان التاء ثنتان للثابت
 كما في اثنتان واللام باء مخذوف وفي ثنتان بدل من ذلك التام كما في اتم
 في ثنتان بدل من التام التي هي الواو وابدال التاء منه ايباء وفي الواو كثير
فان احدها اصله واحد على وزن حسن صفة مشبهة من واحد

تليت واوده الفاعل سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند المازني
واما عنده فقلت الواو والكسور في الاول قياس كالضميمة ولا يستعمل
احد ولا احدى الا في التثنية لا تليلا **و** ما نزل الواحد والواحدة منها
بدون التركيب في التثنية بقوله احدى وعشرون احدى وعشرون كلمة اخرى
سوى ما ذكرنا وهو ان اراد التثنية ان المراد بقوله ثم بالعطف بلغة ما تقدم
عطف القعود على الزاير عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف
ليتبادر منه تلك الصورة ولما لم يصرح بمائة ولف بصورة العطف
بل اجمل بالمثل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق
الا ثم من عطف الاكثر على الاقل والعكس من هذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في الجواهر في التثنية اما ما ذكره الرضي في عطف الاقل
على الاكثر جازم في الكلام العكس اكثر فلا يتم منه الكلمة فنقول مائة وواحد
قوله وواحدة عطف على قوله مائة وواحد او واحدة اياك ان تجعل قوله ومائة
عطف على واحدة ومائة عطف على مائة وواحد فيكون عطف العطف الاقل
على الاكثر لانه مع ان فيه تنوين على ما سبب بين مائة وواحد اذا المناسبة واحد
ومائة ينفذ قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكلام فاما ما في الشارح
فك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس
العطف في الكلام على طبق ما في الجواهر في التثنية لانه يوهى ان عطف الاقل
على الاكثر ارجح مما لا يخفى على الذين في دوايق علوم التباقي المسدود في
سلك السباق واعلم ان مائة مائة كسرة حذف لامها فلهذا التثنية عوضا

او عطفين في التثنية
واحد وواحدة في التثنية
او عطفين في التثنية

على قوله واحد
واثنان واثنان عطف على قوله

منها

منها كما في عشرة وثمة ولامها ياء ما حكمي الا في التثنية مائة واما ان يكتب
مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشبه بصورة منه خطأ والحق التثنية دون
بالحة ودون الجمع **ك** كما في معدى كبر مثال الشاقل بالتركيب لا يجوز الا كان
بالشاقل فان الاستكانة في معدى كبر واجب صرح به الرضي **و**
قال الشارح الرضي يثني بذلك على ما يتبادر من عبارة المصنف مالا يم تصفيه
الرضي فان التبادر منه ان حذف الياء مع اكثر من شاذ بل واقع في قوله
وعليه نحو ما في الشرح المنسوب الى المصنف **ك** كما في من بيان حال
اسماء العدد شرعا في بيان حال محبها انها يوهى ذلك ان الباب مفقود لبيان
حال اسماء العدد ومحبها والظاهر مفقود لبيان اسماء العدد وبيان المحب
راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمراجع في تلك الموقوفة العطف الهاتفة
محموضا **و** راجع الى عطف العدد والجمع في تلك الموقوفة العطف الهاتفة
لا يوهى ذلك اذ ان المحب محموضا لفظا وجرى تركيبه في الاكثر اذا كان مجموعا
مع بان كان اسم جمع نحو عطف بفتح الواو وتحرك فاته قوم الترجيح فيسبلة
وفي ثلثة اوسبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما في اسماء العدد
في العامور او اسم جنس كالتم والعسل وقوله جميعا محتمل او اذ لم يكن التثنية
الاجمع فليكن فيكون وان لم يكن الا جمع كسرة فليكن وان كان له كلاما لا يغلب
ان يوهى في الجمع التثنية بالجمع العدد المعداد وان لم يكن له جمع التفسير يوهى بالجمع
المؤنث السام كقوله ثلث عورات وقد جاء قوله في سبع سنبلات مع
وجود سنابل **ا** حذف لامها فلهذا صورة جمع المذكور السام لانه اختلف في ما بين

Copyrighted material

فقال لا حفت هو فليكن كسفلين فهو منه اسم الجمع قال بعضهم هو فليكن
 كعصى ابر الى لبا. الاخرة فونا **قوله** ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكور
 السالم قد يثبت ذلك على ان يكون وكان قياسها ما رت او مئين فربما يثبت
 والقياس ما رت لا يثبت **قوله** فلا لا صار منصوبا صار فضلة فاعبروا وادخلوا
 الفضلة قليلا انما قليلا وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث منه وان
 لا جماله قصاصا فلو جمع الفضلة صارت الكلام كثيرة فافهم وتعليلها
قوله لان السفلين جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل
 كما يقال ثلثة آلاف رجل بهذا الوجه ما يتلوه لم يجز ما رت رجل من اعداد
 عدد اليها لثلاثة مائة رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلثة واخواته
 جمعت واضيفت الى اللفظ وايضا **قوله** مخفوض منه وقد جمع نحو مائة رجلا فانه
 منصوب قال اذا عاش الفتي مائتين عاما فقد ذهب اللذازة والفسادة
قوله واذا كان الممدود وثلاثا تلحقوا منه الضابطة عنه باليقول حتى انتهى
 الا انه ذكر الرضي سابقا بوجوب تخصيصه حيث قال ثلثة واخواتها اذا
 اضيفت الى مائة وجب حذف ما رتا سواء كان مجزئ المائتين مذكرا او مؤنثا
 نحو ثلث مائة رجل وامرأة واذا اضيف الى الالف وجب نيل الالف سواء كان
 مجزئ الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل وامرأة لان مجزئ المائتين والالف
 لا ما اضيف اليه المائتين والالف بهذا الكلام وانما قال اذا كان الممدود مذكرا ولم
 يتلوه اذا كان الميم مذكرا اليش على الحكم ثلثة اشخاص واشياء ما ثلثة اورد
 عليه ان هذا الحكم محقق ان يترك مذهبين التذكير والثانيث لا بد بيان المائتين

جاء
 بهما الى غيرهما

والالف لعدم اتم افعالها تذكير او تانيث **قوله** فان ثبتت ثلثه انحص
 وانت اليها اعتبارا باللفظ جعل الرضي او تليل الاكثر **قوله** سب ان
 مجزئ الواحد مفعول منه فيه اشارة الى منع الالف جواز اضافة ان اكبر
 كما في واحد والمئين اثنين **قوله** لم لا يجوز ان يكون مائة كما يقال اثنان رجل
 وقد جاز في الثم ثلثا فخل من اسباب المنع الذي ذكره الرضي نحو
 واحد رجلا اثنى رجلا فاعرف **قوله** لا التزموا الجمعية في مجزئ سائر الاعداد
 الاولى ان يقال التزموا الموافقة بين الميم والعدد في سائر الاعداد في الالف
 على المتمدود ينبغي ان يثبت في اثنين ايضا فافهم **قوله** وتقول حواشي المجزئ
 وتقول انت قد قرحت بذكر ان لا تقول صيغة الى طبع كقولك الغيب
 بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب ويرجع ما اقصاه قوله وان
 ثبتت قلت حا دي احد عشر فتعرب بالاول **قوله** وتقول الممدود بانها رجلا
 اي مرتبة لا تخفى ان التفسير ايضا حال من الاصول فلا تحسن مقابلته
 بالخال فسر حال بالمرتبة يقال واحد الثلثة والاربعة وواحد اثنان والاشق
 لفظ الاول ولا التاني الى بؤرة كل اذ فوفه مكرات لا يثبت الشقاق اسم
 الفاعل منه اول جزء لفظ المكرات وسنذكر له وجه **قوله** حكم اسماء الفاعلين
 في التذكير والثانيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز **قوله** وجمعه اربعة ومن اجل
 اقصا في الاعتبار الاول ان لم يرد في اجل ان الاول مفعول ما قام به الفعل
 وهو التمييز من عدد اقل من مرتبة العدد المستغنى به منه نحو اثنان
 اليه اضيف اليها هو اقل من مرتبة واقصر عما جاء الفعل اذا يوترى

لان الممدود قد اختلف في الالف والواحد
 في الالف والواحد في الالف والواحد
 من حيث يتفق على ان كل واحد منهما
 في الالف والواحد في الالف والواحد

مع فعلية لا بد ان يتفق في فعل وذلك في اثنين الى عشرة فانه جاء في ذلك
 التسعة على احدى سبيلين التفسير الاول انما حرف خلق فانه جاء في التبع اليهم
 ولم يكن محادون اثنين لامتلاء عقلا وتمام فوق العشرة لامتلاء السواء
 بخلاف الثاني فانه باعتبار حال وليس فيه معنى فاعلى فهو ايسر على صورة
 لا مع فبعض اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافة الـ ثمة وما فوقه لا يربط
 واحدة مرتبة خاصة في ذلك العدد **قوله** ثالث اثنين بالاضافة او التوزيع
 والاول هناك اكثر بخلاف سائر اسما وانما علينا فان بالاضافة والنصب
 فيها متساويان او الثاني اكثر كذا في الترتيب **قوله** الى عدد يساوي عدد الى
 العدد انما هو من فالاضافة لا بد ان ملازمة وتجب ان يقول بالاضافة الى العدد
 لان الاثنين يعني عددا ههنا منه الثاني لا مثل ذلك العدد **قوله** والاول جواز
 ارادة الواحد الاول في شئ من العشرة فيكون ارادة السواء والآخر في شئ
 عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مرتبة يتبع ان
 يكون الملتزم والاول جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث **قوله** فيقول بانه
 الاول فيقول فيقول بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس له حرف العلة اما
 اخر حرف العلة في حال النصب فانه في البناء ساكن الا وحرف الاعراب
 ساكن الا في النصب **قوله** الموت ما فيه يخرج من توين الموت
 الموتى الصيغة كرهذي واما في الترتيب ومنت ويدخل في توين الموتى المذكر
 ولو حقق التوزيع بالموت بالعلامة وما يتايل بقصر ساحة بيان الاحكام
 لان التفسير مخصوص بالموتى بالعلامة مع عدم اختصاصها ونظم اطلاق المذكر

ص ٤

من المذكر والمؤنث

على وجه الصريح

على وجه الصريح **قوله** وعلامة ان علامة الثاني ان كان لم يكن في
 الثاني فانها ثانيا لا لربو غير مع فصلا وضعفها الرقعة في هذا المقام
قوله او محدودة كصالح لا تخفى ان الالف التي قد هي التي قبل المزة وعلامة
 الثاني المزة اجماعا وان اختلفت في انها متعلقة بالالف المقصورة
 او اصلية في قوله والالف محدودة نظر الان بحل في صف الالف بالمدودة
 وصفا لخال المتعلق ان الالف محدودة ما قبلها وقوف علامة الثاني بالهاء
 والالف مقصورة او محدودة فينقض بوجاهت وفي وكساء وتبين
 احدى ما هو الثاني يستلزم الدور فافترقه في قوله وعلامة الثاني الهاء
 ردا على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والياء مقبرة منها والبقرون على
 ان العلامة هي الهاء والياء مقبرة لهما **قوله** ذكر في جنس الحيوان احدهما
 بتولده جنس الحيوان عن النخلة فانها بازاها ذكر فانه بوصف النخلة
 باثني وذكر وليس ثانيا في تحقيق **قوله** واذا السند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
 يعني يبادر في الفعل ايضا المتصرف فلا يدنو المراء ونوع المراء فانه مع
 الفعل يجب ان ياتر في جوارات اليوم زيد في الالباس الطائر وجو الانبات
 مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على الثاني فلهذا تجب جوارت زيد المكرمة
 واعلم انه يجب ان لا يستثنى من قوله وانت في ظننا الحقيقي بالجار علم المذكر
 مع البناء في قوله فانه مؤنث بوجه حقيق ولا حيار فيه بل يجب تذكر الفعل
 اذ لا يغير الثاني علم المذكر الا في مع الشرف والرج بالالف والياء ويجب
 ان لا يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افادة في هذا السند

في قوله فصل في العبارة لاهل
 ولا يبعد ان يقال اعتبارهم

فانه يجب ان لا يستثنى من قوله في هذا السند
 ليعلم ان اعمد اليه مكرمة في قوله

الامام الى حبيته رضي الله عنه بالان ان غلة سليمان عليه السلام كانت
 لا تشي في يوم من اشكال الخوف او ذوا العلم ان الضمير المنفصل حكم
 ان لا استقلال في جزاءه فصار به حتى في كل من قد يطلق الظاهر
 ما يسمى الضمير المنفصل في توفيق القسم الثاني في المبدأ فانه يسمى نحو
 اقام انتم **فوق** فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجر ثانياً في ان يشي عنه
 بنون فانه لا تغير بن فيه جعل كل كسر في جزاء بنون قال انه تعالى امت
 يا اسر ابلد كذا الجعالت بالواو والنون التي صحت بان كسر بالالف والنون
 كالحقون وسون وبنون كذا حقه الرض **فقد** في الموث الحقيق في الموث
 الحقيق في الموث كذا في الاولى في قوله في الحقيق في الموث في الحقيق في الموث
 الموث الحقيق **فقد** كونه جمع المذكر السالم الظاهر العاقل فاعلم ان افر
 من هذه بتقدير المضاف لا تخفى انه يصدق على مسكون ومسلات فقد بدل
 بهذا التقديم اشكال اشكال **فقد** قوله مع التي لا حقا في يكون الشبهة تجوز
 المفرد والالف او اليا والنون فلم يكن مسكاً البلد تشبه الاضافه كالشبهة
 فكما لا تقدم للتوابع مع الا تقدم للنون **فقد** والا لا يصدق التوابع الا على
 مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شي من افراده ولا ما لنا الصدق على
 المفرد **فقد** ولو استغنى بظهور المفرد لا استغنى عن هذه الشكليات لعله اراد ان
 المفرد انما من هذه العبارة ما في اخره الف او اليا بنون ما كانت فاذ
فقد لانه على تقدير تسليم هذا مع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف
 او اليا وكون النون عوضاً عن الحركة او التثنية في المفرد وما ذكره على تقدم

بنون

اذ لم يوجد مسلم مع تلك الواحق
 لا يقال النون مقدرة لان النون

السليم

في غاية السخاوة وكيفية الوض من الحاق الالف والياء والنون
 الالف والياء في الحاق الالف والياء من مفرد مفرد بنون في تقدير المفرد
 في التوابع **فقد** تحت جنس الموضوع لا يسكن مثل السد بن من شجاعتين
 فانها لم يدخل تحت جنس الموضوع بل الالف بل تحت جنس الالف بالالف
 وكذلك لا يوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المستحق بالالف
 وهو ليس موضوعاً للالف فيجب ان يقال باعتبار دخول تحت المفرد
 بعد ان يراد بالموضوع الالف من الموضوع له حقيقة او حكم او معنى المجازي
 في حكمه وجعل ما ذكره في العرب والابوية كاشفاً **فقد** ولو ارد به يقول
 من تمامية الوحدة والجنس جميعاً لا يستغنى عن قوله من جنس
 هذا الكلام المهمون وبقية الشارح وليس بذلك لان هذه الاما بعيدة
 بالنظر الى ما ذكره في توفيق الجمع حيث قال ليدل على ان ما اكثر من حيث
 فان اشكال الناطق فيه لا ينهم من قوله مثل الالف بالالف والياء وهذا ظاهر
 صنف افعال مماثلة في اللفظ كما ذكره الهند **فقد** وهو ما في اخره الف
 مفردة اليا احقر بنون مفردة من المفردة بامثلة فانها مفردة وبقول
 لازمة عن الف زايغ الوصف فانه لا يصير زيد قسماً بها مقصور لعدم
 لزومها لا خضوعها الى الوقف **فقد** وبسبب مقصور الالف فلهذا المفرد
 يعني اخذ من القصر عن خلاف له والنوعية الاخر بالنظر الى اخذ من
 القصر عن الجنس وكذلك ان جعل من القصر كسب من خلاف القول
 فان بالنسبة الى المقصور يقال كل من فهو قصير وقصيرة كسب من جعل

فقد

المفرد في قول

قصير لكل ذلك من القاموس **قول** او حكما بان كان مجزوا لا يصلح لم يجل
 كالوان في مستحق بالي الاغنية الاسماء العربية البناء متى وعلى واي
 واذا اعلا ما عزم الاصل مجزوا لا يصلح ما هو في اسم ممكن لم يعرف اصلها كذا
 حقة الرض فجل الى على مجزوا لا يصلح لظن ونسب ان يكون لم يجل
 او اصل كان لا ماله سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرض في شرط
 في قلب عدم الاصل مجزوا بان ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
 سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء **قول** بان كان مجزوا لا يصلح ولا بد
 وقد اميل لا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون الامالة سبب سوى كون الالف
 متقلبة عن الياء كما عرفت **قول** كثر اجهتم الفاق في شد يد الراء او جدي الراء
 او المتشكك من فراء اذا تشكك هذا سره في القاموس التوارة
 حكمتان الحين الراء جمع فم و ن ولا تكسر و كمان التا سكت المتعبد
 كالتاري والمتعبد يجمع فم و ن و قراري كلف **قول** كلفنا قد نصفني كنت
 النقات كالمفصل والفتحة واللباب كنية في الحاشية فعبارة المتفضل
 هكذا وما في اخره همزة اما ان سبها الف او لا فالتى يسبقها الف في الراء
 اضرب اصلية كثر او متقلبة من حرف اصلي كثر او كسار و زائدة في حكم
 الاصلي كعلبا و متقلبة من ثابته كثر او فم في الاخرة تقلب و او الاخر كوان
 والباب في البواني ان التقلبين وقد اخبر القلب ايضا وعبارة المتفتح
 هكذا اما المدودة فان كانت الثابته قلبت فم و ن و او او الالم تقلب
 سواء كانت اصلية كثر او او متقلبة من حرف اصلي كثر او او من خارجي

الاصلي

الاصلي وهو ان يكون اللحاق كعلبا و رقص في القلب عبارة للباب
 يوافق ما في المتن هذا الكلام والعلبا و عصب العنق كثر او الرض **قول**
 في ما وقع في شرح الرض في انه قد تقلب الحدة من اصله و قد قال
 ولا يبالى عليه كذا في فلا ينفرد بيان العادة هذا القلب بل يكون من
 السواذ الى ربه من العادة ان لا **قول** ان لا تخذف عن اخر المتن اي من
 اخر مؤد المتني فلا ينافي قوله و اما الثابته لا ينفرد حسنة والاولى ان يتولى
 ان لا تخذف من المتن **قول** الجوز ما دل اي اسم ذلك لا تخفى ان مسكين
 ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كسلي مركب فالحمد بالكم انتم في الام
 حقيقة و بعد الشدة لا مفر **قول** على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة
 لئلا يتوهم ان السجدة في هذا التوفيق كاستعماله في توفيق سماء العدد
 في اعم من الاحاد جملة او منفردة طائفة طائفة لوان اثنين او واحدا
 واحدا في قوله ما دل على احاد خورجل رجلين هذا ولو اخرج الاحاد
 مجزوا في توفيق اسم العدد لخرج المؤد بتوارة في مؤد كلف يبي التنية
قول في مؤد ان يكون في مادة مؤد ومادة له ايضا في القصد
 او الدلالة في مؤد في المؤد ومع المدخلية في مؤد في المؤد في الاستعمال في الريبة
 ايضا لهما مدخل في الدلالة كما لا يخفى **قول** و لم ادخول في مؤد اعم من حرف
 مؤد المحقق فيه كما في رجال من حرف مؤد في المقدرة في كل تسوية
 فانه بقدره مؤد لم يوجد في الاستعمال هو في مؤد وزن غلام فان
 فعله في الاوزان المشهورة للجمع مؤد على فانك اما ان لا تخفى

المراد بالاحاد انهم من الاحاد حقيقة كمال واعيانا كرسوة
في جملة امارة فليس ينبغي ان ما من جملة الاو يقصد به حقيقة وانما التوافق
بين الجمع في الحقيقة والمفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس
بمشتق ولا يتوهم في التعريف به دوريا **فان** قوله ما دل على احاد جنس شمل الجمع
واسماء الافعال المتبادر من الدلالة الخطا بغيره **فخرج** بقوله والاسماء الافعال
فخرج كمرحوظ ونحو قد سبق في غير هذا الموضع **فخرج** جميع الناس وما
دون العشرة كذا في التاموس **فخرج** نحو نحو في التاموس بينه وبين واحد
التاموس نحو نحو باسم جنس له واحد في لفظه ليصح تقديره بقوله على الاصح دائما
اسم جنس لا واحد في لفظه فليس يجمع بالتوافق كما يذكره ولا يخفى
انه يجمع في تقديره فتركب بحاله واحد في لفظه فان اسم جمع لا واحد له
فخوارا ونحوه ليس يجمع بالاتفاق كما سيذكر ايضا ولكن ان لم يرد بنحوه مطلقا
اسم الجنس ويتركب مطلقا مطلقا اسم الجمع وتبينه بقوله على الاصح
لان السلب الكلي ايضا اختلاني وبعض نحو تركب جميع عند البعض
لكن ما ذكره في التوجيه اصح واعذب ولكن ان جعل تقديره نحو نحو
واطلاقة تركب اشارة الى التوجيه بين ولا يذ عليك انه لا بد من تقدير
توحيه بالجمع فتكون على الاصح ليصح توحيه قوله نحو نحو تركب ليس
يجمع على الاصح عليه **فخرج** كمال هو جميع اسم جملي وبقا اسم جمع في جملة ما
في التاموس وكذا اراد بقوله جميع اسم الجمع او التاموس في التاموس على
المراد بهين **فخرج** في الجمع الصحيح المذكور الاظهر ان قوله فانه كمر بتقديره مضاف

الاجمعي

اي في جمع المذكور الصحيح **فخرج** في الجمع المذكور في الصحيح كذا في حيث لم يبق الصحيح
مذكورا في اول تفسير قوله فانه كمر بتقولنا المذكور الصحيح في اخره مفردة فيه
فيه انه يصدق على رجلين ومسلمات **فخرج** ما ملغوظة تحتها في او مفردة
كناف فان قلت كيف يصدق في شأن الاء والمفردة قوله حذف فينبغي
ان يحذف بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة حذف التنوين لا لاق
واو الجمع او يانه ثم تحذف الالتقاء الساكنين بين علامه الجمع وبينها وليست
على حذفها الذي كان قبل لان علامه الحذف السابق التقاء الساكنين بين
الياء والتنوين وعلامه الحذف بعد الالتقاء الساكنين بين الياء
وعلامه الجمع **فخرج** وان كان اخره ان اخر الاكم الياء جعل ضمير كان لاخر الاكم
ولكن ان جعله للاكم وقوله حذف الاكم دون حذف بالياء فيرجع الى اخر
يدل عليه **فخرج** ان التاموس مفردة او مفردة وقد ثبت المصنف على ان
الياء والالف اتم في المذكورة والمفردة حيث مثل بقاضين دون العاضين
وبعضه دون المصطفون فكذا **فخرج** وشرطه ان شرط اسم اريد جمعه
جعل ضمير شرط الى اسم اريد جمعه والنظر في وجوبه ان الجمع كمالا يرمي به التام
الضمير في قوله فانه كمر علم يعقل لا في ثاويل فكونه مذكرا يعقل كما يشير اليه
وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصنف في شرطه شرط التام
ح انه مستغن عنه يكون الكلام في جميع المذكور اما لتذكر الاء اهل عن كون
الكلام في المذكور واما لتبينه العائدين لكونهم ان جميع المذكور في شرطه كونه
الضوء بابيض قال المصنف في هذا ان باطلان لا يميز في قلبا حروفا بغير

باردانه

الاشارة وقال الهندى مناط قابضة الشرط انما هما وضع المذكر دون
 نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خافيا ويجوز
 نقول جمع المذكر السالم السنين والرضيين ونبين وقلين مما هو متداول
 وكيف لا ولم يقيم هؤلاء الى جمع المذكر السالم في بيان الاواب كما ضم ادنو
 وعشرون واخواتها فلا يستغنى يكون الكلام في جمع المذكر الشرط المذكور
 فمذكر ان يكون مذكرا اشارة الى دفع اعتراض الرضى حيث قال
 قوله وشرط ان كان اسما مذكرا علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
 لا يجوز كون شرط مبتداء او ما بعده من الشرط والجزء خبر الا ان قوله
 مذكرا في معنى هو مذكرو الضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر بلا عايد الى المبتداء
 ولم يكن له في الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى الصحيح ان شرط
 ان يكون مذكرا اعلى يعقل ان كان اسما فاجزاء ما اعترض فيه
 الشرط وفيه محذورات ثلثة الاولى دخول الفاء في خبر مبتداء يعقل
 معنى الشرط وهو ضعيف من سبب الاخفش في ثانيا جعل مذكرا والعلم
 بمعنى الكون مذكرا او الكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين
 والثالث ان الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر وفي الاجوز في السند لم
 يلتفت الى ما اجاب الرضى من جعل الشرط واجزاء خبر التول شرط بتقدير
 قوله فمذكر علم يعقل لتو ثانيا في حصول مذكرا علم يعقل فالضمير راجع الى المبتداء لانه
 حكم الرضى كانه نفس مع مافية في الكاف انما حذف في الثانية المرفوعة مع
 انه مرفوعة الرضى في ثلثة تحت خبر المبتداء وما اشار اليه من اجواب هو ان مذكرا

في هذا الكلام
 في هذا الكلام
 في هذا الكلام

وكان وجه التفسير

من كونه

من كونه مذكرا او هو خبر شرط بلا تقدير ولم يلتفت الى انه مرفوعة الرضى في ثلثة
 ليس في العبارة ما يجعلها مصدرين لانه في خبر المبتداء خبر المبتداء خبر المبتداء
 الى كونه مذكرا اعلى يعقل ان كان اسما فاجزاء ما اعترض فيه
 السند وكانه لم يلتفت اليه لانه من المبتداء في ثلثة تحت خبر المبتداء وما اشار اليه من اجواب هو ان مذكرا
 به يعقل من حيث سماء اشارة الى ان المذكر العلم هو اللغز فوضعه با
 العقل وصف له حال من قوله في اعوج للفوسنة انما موسى اعوج بلا
 لام فليس يعني بهلال نسب اليه الا عوجيات كان كلفه فافهت في كلام
 ثم صار الى بني بهلال وصار اليهم في بني الكلال الماروقس يعني من اعصر
 هذا الكلام وازاد بالمذكر ما يكون يكون عن التاء ملحوظة او مقدرة اجاب
 به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول يدل قوله فمذكر في عن التاء
 بالجمع فخطي ويدخل نحو سلمي ورقاء على حلين ولا تخفى ان اجواب
 ضعيف في صفة الصفات غير علم لانه في قوله في علم الشرط الاول
 كونه مذكرا يعقل جعل المذكر والعقل شرط واحد مع انهما شرطان متباينان
 لما ذكره الهندى ان مناط القابضة الوصفية دون قوله مذكرا لان مستغنى
 عنه يكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت مافية ولا تخفى ان الماروقس ايضا
 بالمذكر يجب ان يكون ما ارد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مطلقا مع انه
 لو اتفق من التذكير بها بالجمع عن التاء للماروقس صحة جمع جملة بالواو والنون
 والسند ان التول لا يكون تاء ثانيا في اي مذكرا في اي مذكرا في اي مذكرا
 في صيغة الصفه اشارة الى ان الجمع بالواو والنون لا يكون فيها المذكر

اختصاصه بالشعوب ان يزل صح
 منع الهندى

جردا

والموت في الصفة ولا يكون الفوق بين المذكور الموت في ذاته بل يكون
 بالصيغة خلاف الاصل لما يشاهد بالان في التلويح في الفوق بين المذكور
 والموت بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كما لعمد الاثنان والجلد والثالثة
 والاشان والنوس كما ذكر الرضى فاللويح ان يبين عدم جمع مثل حكم وسكان
 بالواو والنون بانها كالاسماء في عدم السواء المذكور والموت في الصيغة
 وجمع الفعل التفضيل بالواو والنون بانه كغيره في علمه حيث لم يعمل
 في المظهر **الفوق** بينه وبين فعلان وفعلانة فيهم منه جواز جمع المثال
 في زمان بالواو والنون ولم يمتد به الرضى وقال من قال به فقد قاس من غير ساق
 السماع **الشرط** الرابع ان لا يكون الكلام المذكور منكر مستويا في
 في هذه الصفة في تأويل الوصف قال الرضى في هذه العبارة استحق في العبارة
 السابقة لان من ان لا يكون عايد الى الوصف المذكور فيكون المنع وان لا
 يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع الموت ولا من هذه الكلام
 فكيف يستوي الشيء في نفسه غيره ولو قال ولا مستويا في المذكور مع الموت
 لكان شيئا واجاب الرضى بان من ضمير ان لا يكون عايد الى المذكور لا الى الوصف
 فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة قال الشيخ في تفسير العبارة على ما اجاب به الرضى
 ولم يلتفت الى شبه الرضى **الشرط** الخامس ان لا يكون الكلام المذكور ملتبسا
 ببناء الثابت في معنى الشرط المذكور وعدم المساواة فان العلامة ليست في
 في المذكور والموت وتكون في كون الج بالاضافة ان يجب حذف
 نونه بالاضافة اما في نونه كون تفسير الصلة كلمة قوله الحاقوا عوارة

شبهة ٤

العمدة

المشقة وقيل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لم تقولوا هذا
 بنصب المذنب فليس بواجب **الفوق** في حوسنة من وجهين احدهما
 انه قد لا يضاف نونه بالاضافة فيكون في حوسنة **ثانيهما** ظاهر
 كما هو يعلم انه لا ياتي ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف
 النون لانه لا يتعلق له الا بالاذن قبل حذف النون ولا يتعلق له حذف النون
 وان لم يكن مذكور جمع بالواو والنون لانه لا يتقدم كلام المثلث مما قبله
 بل لم اذ ان لم يكن مذكور مذكرا اصلا لان ما يكون مذكور لم يجمع بالواو والنون
 كان لا **ثاني** ان لا يكون محذورا من ثمانية المملوطة الاخيرة
 فان يكون بالها **ثالث** تغير بناء واحد من حيث نفي وامور الدخلة فيه
 كما هو المتبادر في ان التغيير في التوبين في محمول على ما هو المتبادر والامثلة
 كون تلك اذ التغيير الاستيعاب في خارج من التبادر الان يقال لا خروج من
 المتبادر الى المفردة والمفردة وارجية بالنظر الى التغيير الاستيعاب دون
 التغيير الام لا يستحق التلاحق فهو على التبادر في الاول دون الثاني في
 ان خوف الركن البنية بالبناء والامور الثلاثة حقة من زيادة اللانين وسكون
 الناء الان يقال لا يكتفي في اسم التغيير باعتبار التلاحق يمكن فيه التغيير باعتبار
 الامور الداخلية حيث لا يكتفي في الناء السكون وصيرورة حرفا ثابتا بعد ان كان
 اولاً والفصل بين الراء والين بعد ان كان متصلا به والفوق بين التفسير
 والتضييق في تفسير التفسير بالتفسير باعتبار الامور الداخلية وهو المعتبر في
 تغيره في الادب ان يقال المراد بغير الحاق الواو والياء والنون والالف

Copyrighted material

وانما ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جميع الاسماء لان جميع الاسماء
مغيرة في هذه التغييرات لا بتغيير صيغة لان ما يطرأ لا يغير الصيغة
نقول ما تغير بناءه الى صيغة لا اخرج جميع الاسماء حيث لم يتغير صيغة
وان تغير بتغيير افعاله جمع الفعل لا قال الرضى هذه الالوان في الكلام
اذا جاء للجموع دون كثرة وانما اذا اخرج جميع التفسير في هذه الالوان والكثرة
وكذا ما لا يستلزم لكثرة اذا لم يتغير في اجمع والا فهو مشترك كما جادل
ومضاه اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالتصديق ونقلا
كالحل والجلب يعني بالحدث معنى ثانيا بغيره ليس المعنى القائم
بغيره مطلقا احدنا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد معنى سابع ليس
حدثا بل معنى سابع يؤذن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم
بغيره هكذا احقق المقال والحمد لله رب العالمين على الفعل لا يجازي اسم الحدث
في الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان مناه موازنة للفعل بخلاف
جريان الصفة على موصوفها فان مناه جعل موصوفها ههنا منبهة
او اذا حال موصولا او متبوعا لهما وكل من الثلاثة اسطلاح مشهور
تحكم فلا غرابة في التعريف وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا ان اراد
جواز وتوهم فلا اختصاص له بهما بل يجرى في الاولين ايضا اذ لا حصة
في المفعول المطلق وان اراد وجوب وتوهم فغيره قوله ويل للظنين
فتأمل سماع اي سماعي لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت
حذفها بل اراد ان يفسح السماعي يجوز او حذف متصانف اي ذو سماع

اذ لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة وانما المفعول المطلق المجازي
مخوضت ضرب الامر اللص فيعمل نقص عليه الرضى ولا يندرج في قوله
عليه هذا الكلام النجاة وخالفهم الرضى في الظروف وجوز تقديم المصدر
فيها فيلزم اجتماع التشبيه اسم من عليه الرضى بانه فليضرب في الفاعل
المشبه والجموع كما يغير اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التشبيه
والجمعين واجاب عنه المصنف بان القول بالاستئناس اسم الفعل والظرف
مجازي مع الاستئناس الذي يتوابع عنه والظاهر الاقصر ان يقال لما كان
محذوف فاعله فلو اضمر فيه لا يتسبب بالمحذوف ويجوز انما في المثال
وهو اقوى المصادرة العمل لان المنون كان ظن صرح به الرضى واذا اضيف
المصدر الى معمول الاربع جعل تابع ذلك المفعول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا
للمحذوف ايضا عند الأكثر فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل
بقرينة ما سببنا في قال الرضى المشهور خلاف النجاة في المفعول المطلق المحذوف
الفعل مطلقا سواء كان المحذوف جايزا او واجبا اي يجوز فيه وجهان
ذهب الى كل وجه كونه قد سبب الثاني سبب في الاول السير فيمكن
ذهب سبب الى انه يعمل لنيابة الفعل لا التاويل به بان مع النقطه يجوز
تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح به الرضى وقيل المصدر للمصدرية
وعلم للبدلية قد عرفت ان علم للبدلية لا للمصدرية فهذا الوجه ليس
بوجه واذا فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياء هذا الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما في حجب

بأنه ذكره عقب القسم الأول مع الاشتراك بين المسمى والفاعل في اللفظ
 الأول فيه ما عرفت من أن اشتراك تقديم المفعول بخصيص بالقسم الأول
 من فعل الحدث إما أن يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون
 الحكم بالاستشاق من الفعل من قبيل جزاء حال اللفظ على المعنى لشدة الملازمة
 بينهما وإما أن يريد به المصدر لأن تسمية المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاً تامة
 والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل في التجوزة قوله لما قام به إذا
 القيام بالشخص صفة الفعل السند إلى اللفظ والسند إلى اللفظ قال الرضي
 والتدليل على أنه لم يرد بالفعل في ضرب يضرب وإن كان مذهب السبكي في
 أن اسم الفاعل المفعول مشتقان من الفعل الفعل من المصدر أن الظاهر
 في قوله لما قام راجع إلى الفعل والقيام هو الحدث فهذا الكلام فان قلت
 السند القيام إلى اللفظ مجاز فيمكن ذلك السناد المجازي إلى اللفظ مثل
 ضرب يضرب لأنه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام إلى الفعل على عدم
 إرادة مثل ضرب يضرب قلت قد شاء فيهما بهم السناد حال المعنى المطابق إلى
 اللفظ وبالكسوف واللفظ الضمير والشرطي موضوعاً وذلك لا يمكن لما قام
 به من أن لا لام الجارة صلة قوله الشق بضمه مع الوضع وكل أن جعله
 للتعليل لا لاجل إفادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمنين أي لئلا
 ما قام به الفعل فيستغنى عن التضمنين أي لئلا ما قام به الفعل هذا يكفي
 ويعني من قوله هذا الفعل قد استدل أن المراد من أعم من هذا الفعل وان اراد
 إلى وجه صحة الخبر إليه بقوله كان أولى بقوله ولعله قصد التعقيب

ويعني أن يعلم أن المراد من قام به الفعل مع الفعل وقيامه به إذا سمى
 الفاعل للجمع لا لجزء من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام
 به الفعل عترض المسمى بأنه أخرج هذا التعريف من تعريف مثل زيد مضارب
 عمرو أو متوب من فلان ومبتغ منه وتجميع فإن هذه الأحدث نسب
 لا يقوم بأحدى المنتسبين معناه دون الآخر ويمكن دفعه بأن معنى
 المضارب لبس المتصف بالضر بين بل المتصف بضر بخلق بخصيص مصدر
 عند ضرب متعلق بفعل الضرب الأول وهذا معنى ما قيل لفاعله حدث مشترك
 بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لما قام به اشتراكه
 أي ضرب متعلق بضر وبصدر عن ضرب متعلق بمضاربة ولذلك لا يفسر
 معناه التوب من شخص هو أيضاً متصف بضر بالشخص الأول وكل منهما
 متوب عنه قيام توب به متعلق لما قام به ضرب من هذا الشخص وإما
 قوله لا يقوم بأحدى المنتسبين معناه دون الآخر فلما معنى له إذا حدث لا بد
 أن يقوم بعين والوجه للقيام بشيئاً أعلى التعيين النسبة إلى أحد هما معناه
 بل الواحد منهما لما يجب أن يكون منسوباً إليه لا على التعيين فقوله هذا خرج
 بغير الشبهة النسبة بالانتساب وإما ما أجاب به الرندي من أن
 القيام في هذا الأحدث اسم اعتباري والقيام المذكور في التعريف اسم
 في الاعتباري والحق في ذلك شيء لأن إطلاق المضارب مثلاً ليس
 باعتباري قيام المضاربين بالفاعل فتأمل قال الحق في مستند اسم الحق
 أو التعريف وإن يكون من قام به تمام المعنى الموصوف له أي بأنه ثبت

نعم لا يتعين

لا يخرج اسم الفاعل المشتق من باب كماله نحو طاولته فطالت طولا
فانما طاولته بالظهور فيكون قام به الحدث مع زيادة الالف يقال
انه مشتق من الطول ومع التثنية فيه ولو يجوز الالف انما تفسر كلامهم
بالفعل ككلامهم ان الشئان الفاعل اسم الفاعل للفعلية والرضى صرح في تحقيق
تتميم التفضيل بانه طائل للزيادة في المشتق هو منه ففعل التعريف متوقفا
فانما استدلوا اخراج اسم التفضيل قد يكون الى قوله مع الحدث والى ما عليه
مع ما اوردوه ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدث وهو في الالف
فلا يخرج به اسم التفضيل **فانما** وجعل كلام صيغة المباعدة مثل كلام
اسم الفاعل فيه ام ان احد هما انه جعل كلام المشتق والجوهر مثل اسم الفاعل
وثانيهما انه قال ما وضع منه للمباعدة فصرح باذراج لفظة منه ان صيغة
المباعدة من اسم الفاعل وتسمية الشارح لكلام الثاني في شكك في
تطبيقه ما ذكره هناك مما اخرج في جرح التعريف كما سترى **فانما** وزنه
فاعل قال بعضه وبه سمي لكثرة التثنية في قولوا اسم المفعول لا المفعول
فجعل اسم الفاعل مع اسم المفعول فخصا به هذه الهيئة وفيه نظر لانه وان
كان وجها مقبولا لكن لما شهدنا ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات ما قام به الفعل وليس المقصود المستعمل
وغير هذا المعنى وانما هذا انهم سموه افعالات اسم الفاعل بالاسم
المضاف الى المدلول لانه الوزن كاسم الالف واسم الزمان واسم المكان
واسم التفضيل وقبل كون اسم الفاعل من التثنية في الجرح وعادة الفاعل

اسم

فانما لا يتولى على ما لم يجعل
المشتق والجوهر من اسم الفاعل

هو الفاعل

هو الفاعل وقد بان على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعنه ما تبارك وقال المضي
والاولى ان الثاني في الالف يعني المفعول من اتيت الامر ففعلته فهو بمنزلة
قوله في الالف الاخرى وكان وعنه مفعولا ولكن نقول يمكن ان يكون المراد
وكان اهل على ما تبارك بوجه ففعل اهل الالف وعنه ما تبارك بالوجه بمنزلة
الوجه المشتق المماثلة عن نفسه فاستدلنا الى الالف الالف قبل بيان الصيغة
في وصايف التعريف ومعنى الاستظهار اقول بيان الصيغة كالترتيب
نصوير وتعيين الموضوع الاحكام النحوية **فانما** بشرط من حال الاستقبال
قال الم من وظ كلام النجاة ان شرط مع الحال والاستقبال ايضا اذا وقع
بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا بشرط ذلك لفظة مع الفعل
فيه بسبب حرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا الكلام اقول قال
نظام كلام النجاة لان الناعطف قولهم والاهمة او ما على صاحب ففعل
ان تجعل عطفا مع الحال بشرط مع الحال والاستقبال لا اعتماد
على صاحبه او بشرط اهمة او **فانما** فان دخلت اللام الموصولة قيد
اللام بالموصولة احسن لان اللام التعريف فاذ ادخل اسم الفاعل
لا يفي عن شرطه بشرط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت
اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط مع الحال والاستقبال لا اعتماد
على صاحبه فان الموصولة داخل في الصاحب وقد دللنا على ان
لا ينبغي الاعتماد على الصاحب والاستثناء منه اللام لانه يكتفي بالاعتماد
عليه وحال لا يبر من معرفته في هذا الكلام ان اسم الفاعل المصغر

لا

المتقدم الى المنقول به بانفسهما قد يتوهم بان باللام وبسبب التوبة
 في غير خوف وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون
 التقوى بالباء نحو زيدا زيدا مع فعلها ايضا فيقال علمت بان زيدا
 قائم ولا يتوهم النقل الا اذا قدم منقول فيقال لم يدر ضربت كذا في المضي
قوله كذا في ضرب مضراب هذه الاوزان الثلاثة تعمل بالتوافق في النحويين
 البصريين واما علم وفذر فعلمها من باب كسبويه لا يروى عن اهل صنع
 المبالغة من قال لا شتر طرعة علمها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة
 المشبهة **قوله** وما فيه من معنى المبالغة ناب من باب فاعلاتن المشبهة للقطعة
قوله لعدم نظرف خلل لصفة المودة بالالف في ما ذكره يؤيد على جميع الكسر
 الا ان يعتبر مع قصد اطر الباب قال الرضي اما المشتق وجما السلامة
 فظا لهما صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل بنسبة النظم اما جمع الكسر
 فلكونه نكرة الواحد مع العلم في جملة نصوصه على المنوثة اذ لا حذف
 مع علمه رفع الفاعل لان حذف الاستطالة الصلة بذكر المنقول كما ان
 اطلاق العمل على **قوله** مع التوهم في كل اذ اللام الموصولة لا ينفذ اسم الفاعل
 توهموا لا حذف في النون مع لام التعريف ولقد ثبت عليه الرضي حيث قال معنى
 بالتوهم دخول اللام لكن قصر تنبيه **قوله** اسم المنقول في تدبر المنقول
 به على الحذف والابصال في المنقول هو الحذف وما وقع عليه منقول اما على
 ما ذكره المحقق في اسم الفاعل في المضافة الى الرتبة التي هي الاكثر بآبار اسم
 الفاعل فلا حاجة الى الحذف والابصال وكذا الذي جزم على ما قال **قوله** لمن

في قوله ما فيه من معنى المبالغة ناب من باب فاعلاتن المشبهة للقطعة
 قوله لعدم نظرف خلل لصفة المودة بالالف في ما ذكره يؤيد على جميع الكسر

وقع عليه بشكل خروج مفعول في قولنا يوم الجمعة مفعول فيه والتأنيب
 وفروبه الا ان يقال الاستعمال في خلاف الوضع تنزيها للظروف الست
 بمنزلة المنقول في العمل على النصب قال الرضي على ان قوله لا يتوقف على
 الشتم او الاستطراد عليه باحدى التمرتين قال الرضي ليس هذا كلام
 المتقدمين لكن المتأخر بشرط ان يكون من بعد صرحوا به وجعلوه كما في المثال
 ولو انني يقول وامر في العمل كما في اسم الفاعل يكفي لان الاستطراد ايضا من
 امور هذا العمل والافعال باللام بالعمل والاستطراد يخرج حذف النون مع العمل
 والتعريف كحقيقة **قوله** ما الشق من فعل لازم لكان ان الشق من
 الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله ثلثا بنى الصفات الثابتة المتعدية
 بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حادنا لم ينفك ثبوته احيا بما جعل
 لفظ اسم الفاعل مجازا **قوله** في معنى الثبوت ان المثال المذكور لا يفسر
 المحقق ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرود عن الطر
 والاسم ارجح تحقيق الرضي في **قوله** فيخرج عنه ضائرا ولا يندرج به
 في الغرض بالصفة الفاعل **قوله** وصيغتها في المبالغة لصفة اسم الفاعل والصفة
 او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول
 مع حذف شرط اللام ان الصيغة الصفة المشبهة من ثلثي الجرد على
 وزن اسم حرة به ابن المالك في التفسير وانه يجبي على وزن اسم الفاعل
 المبالغة لا تجعل صيغة الفاعل المبالغة اسم فاعل **قوله** ان كانت في قدره
 ثم عليه انه في الالوان والصيغ الفاعلية على وزن اضداد انه في المثال

الفاعل

Copyrighted material

الحزب فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل لأن يقال كتحمل اليك يكون مع
 ذلك غير الثلاثي سيما حيث بان لا يكون مجيها من غير الثلاثة قياسا بل يكون
 مقصورا على السماع **وقيل** على فعلها مطلقا أي من غير اشتراط زمان لا يأتي
 اضلالا عبارة إلا أن يقال ثبت أنها لا تفعل عن الاعتقاد وأسم الله بغير
 عليها على فعلها فإثباتا تنصب الشبهة بالمفعول **وقيل** على كل من
 التقديرين معمولة لها أما مضافا أو ملتبسا بالكم لا ووجه مانعة الخلو
 لا احتمال اللام والاضافة في زيد حسن الضارب باللام بخلاف قوله فانها
 لا انفصال الحقيقي وينبغي أن يراد بمعولها معمولة النظام لئلا يدخل زيد
 الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير لها فيها
 وينبغي أن يراد بالمضاف إلى الضمير بالواسطة أو بواسطة ليدخل زيد الحسن
 وجه غلام بالاضافة في المجرى عن الاضافة فلا يخرج عن المستع وزيد الحسن وجه
 غلام بالرفع في القبح **والمعروف** أكمل واحد منها مرفوع قال الرضي لم
 يفسر باعتبار اعراب نفسه لأنه استوفى في مباحث النعت ليس
 الرضي من بيان اعراب معولها استيفاء اعراب بل بيانه لأن ضابطه
 القبح والحسن مبنية على اعراب فلذا بين اعراب معولها دون اعرابها
وقال حسن وجه عطف على وجه الوجه في أن صورته الخطية الأوجه بين
 فانه لا بد من صورة الضرب في اثبات الالف كذا في خواص كتاب
 الشارح وهذا إنما يتوكلان أماد المقص بالاشارة الثبوتية ما يحتمل صورة
 الخطا أما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة لمعول الصفة من حيث اعراب

الاحتمال

فلا

فلا اثنان منها مستعان أي بالاشارة كما صرح به الرضي في قوله واختلف في
 حسن وجه وفيه كذا لأن اشباع الحسن وجهه محال لعدم افادة
 الافادة الخفيف وهو عند انتهاء التخييف باعتبار تقدم الافادة
 على اللام كما في قول الضارب زيد **وقال** أحدهما أن يكون الصفة باللام مضافة
 إلى معولها المضاف إلى الضمير الموصوف به أي يصدق على قول الرضي أن الحسن وجهها
 وجهها مع أنه لا يخفى فيه وجه الاشباع وهو عدم الخفيف فينبغي أن يكون
 من قبيل حسن وجهه ويكون تخلفا فيه **وقال** لا شئ له على ضمير زيد على
 قدر الحاجة فالقبالس ان تفصل الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه
 بنفس الوجه الحسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجهه إلا أن يقال
 ألم لا ضمير لا فائدة فيه إلا الترابط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب
 الحسن من زيد ضربا به ومنه زيد ضربا به ابنه داره لأن ضمير ما سوى
 ضرب ليس له ربط بل للضميرين اللين وموضع الضرب **وقال** وما لا ضمير فيه إلا
 فيه أنه لم يقع نعم الرضي زيد فالنق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع
 الوجه وهو استبانة الاشتمال على التوفيق العهدى النائب عن الضمير
 في الترابط إلا أن يقال لم يكن الترابط في نعم الرضي بالضمير فاكنت في العهد
 بلاح في خلاف الحسن الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي أن يتفاوت
 القبح الحسن الوجه والحسن وجهه **وقال** لأن معولها مع فاعل لها تلو
 كان قبحا ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه كذا لأنه يجوز أن يكون المعول بولا
 فينبغي أن يقال يلزم تعدد الفاعل على النبالس البذل بالفاعل **وقال** فغير ما ضمير

الوجه

الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان اضافة الى
 الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان الاضافة الى التمييز او الشبه بالمنسوب
 يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي
 هو عين الصفة فيجب ان يضاف اليه في الجملة المرفوع حين الاضافة
 منصوبا باعتبار الضمير والصفة وحده كالمنقول الذي هو عين الفاعل حين
 فيلزم حين اضافة الضمير الى الصفة كمن النصب فيقال في كسب التمييز
 الحسن وجرها بالرفع الزيد ان الحسن او جرها بالجر **قوله** فتوث اثنت
 الصفة جعلت ثوث على صيغة الخطاب المنقول تحذف اولادها اليه بل
 اللاتب بالثابتين جعله صيغة مجرول مسندة الى ضمير الصفة فيذكر
 من رفع المجرول ونصبه وجوه من غير الشتر اطر زمان الحال والاستقبال
 صرح به الرضي **قوله** وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب غير المنسوب اليه
 من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو تسمى الوجة
 الى حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي **قوله** لموصوف قام به الفعل او وقع
 عليه صلة الموصوف اما محذوف اي موصوف بالفعل والزيادة ولا تخفى
 ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما تمام به الشئ لا ما وقع عليه الشئ
 في التحميم لا يثنى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والافعال ان يقال
 المتصف بزيادة غيره اذ من فعل المتصف بالزيادة سواء وصف
 بها اولاد الماد بغيره بغيره سواء كان الحاضرة حقيقة او اعتبارية كانه قولهم
 هذا اسير اطلب منه رجلا **قوله** في ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور متساويان

اصل ٩

والنقد

لا يراجع

المراد

والنقد بزيادة غيره فيه والاحتياج الى التفسير يخرج زائدا عن التوفيق
 فانه مشتق للموصوف بزيادة غيره لان الاشتقاق منه والافعال
 الخارجة لفظا الاصل الماد بالزيادة في الاصل فكل الفعل اعلم من ان يكون
 له ذلك الفعل ولم يكن لكن الزيادة على تقدير ثبوت كانه زائدا فانه من
 الجار **قوله** لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالفة لان الماد
 بالموصوف لا يحتاج في الخارج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء
 الزمان والمكان والالفة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل
 لزمان او مكان او الة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل المنقول والصفة
 المشبهة لا يكتفي في كون التوفيق مانعا ما لم يمتنع من خروج صيغ المبالغة
 ولو حمل كلامه من باب من جعل اسم الفاعل شاملا له لم يمتنع خروجه لانه موقوف
 للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم
 يمتنع اضافة زيادة الى الغير لانه واجب ذكر المفضل عليه في التفضيل
 دونه اذ لم يكن الزيادة المطلقة ان التفضيل على جميع ما عداه فانه
 لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالانتم **قوله** وهو اسم التفضيل
 والاولى حذف المضاف لجعل وهو تقدير وصيغة لانه الجارة **قوله** وعلى
 الموصوف لا وجه للاختصاص على قسم الموصوف لتعميم كلام المتن لان له تبيينين
 وجميعا ايضا **قوله** فيدخل فيه خير وشتر كونهما في الاصل اخصر والاشهر
 بل هو في شتر على مقتضى قوله وعلى الموصوف وطريقه ان افضل قد
 يكون جميع الامور فيكون المذكور وعلى الموصوف والتشبه للشيء والجار

يكون ٩

من حيث صيغة قدر تمييز البقية
 ان فعل التفضيل

قيد الشك في

والجاء في غير مستر غير الغير وانما في غير المستر المستر
بمن **قوله** وشروط ان يبنى الى اسم التفضيل مع ثلاثى بالى بوقية التعريف
يعني نحو ابري وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واختل الشانين
مع الكلام في الحكم اول لانها شاذان وقبحه ان يبنى لا يخرج من اللوا
بنوه جاء منه فعل وقال لا يبنى في قود آخر وهو تمام الفعل لعدم التفضيل
من الانفعال الناقصة وكونه متصرفا لعدم منه نفي ونبس وكونه غير لازم للنفي
لعدم منه ما ليس بكافة لى ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان
فلا يقال الشمس اليوم اعرب منه اسم اقول الشك في الافعال تصرف في
الفعل فلا يجامع مع عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل فلا يثبت في فعل
حق يبق حدة عن لى لانه يحال في فعله ان فعله للنفي وهو اللاتيات
مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا عما تجرى فيه
الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما تجرى في مدلولها الزيادة
والنقصان محال نظر ليس بلون ولا يجب ينبغي ان يقول ولا حيلة لانه
لا يثبت في البليج مع كونه الحاصبين بمتصلين الى التفضيل بل الصفة
قال الكوفيون بجي من البياض والسواد الذي هما اصل اللوان وقال البصريون
ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكون
ماؤه ابيض من الابن **قوله** وعورته الناموس العور كالنوس ذئاب
طس احد العندين **قوله** فان قصد بغيره ان يبنى لانه الجرد اللام للعلم
لانما التلاني الجرد العور والى الموصوف باليس بلون ولا يجب

بليج

فلام

فلا بد ان يبنى الفيم ليس محذو التلاني الجرد بل حقق منه **قوله** في ثمانية
من حق ابن اسبنقة قد تكرر من الشارح ابن اسبنقة واطنه سها
صحة الهندى اسبنقة من بن ابنه قال الناموس الماشيق كماله كماله
الاحمق واسبقة لى ذكرا الودعات بن يدين نوران فجعل لى لانية
وقال في العين الودعة وراك حمة وودعات جذر بيق يخرج من البحر
ببعضا شق الشق النورة وتعلق لى رفع العين وذات الودع حركة
الاوثان وسبقة نوح وم والكيفية شرها الله لانه كان تعلق الودع
في السوراء وذو الودعات اسبنقة بن يدين نوران يضر بن حمة المثل والصحاح
وافقه واداة احد بني قيس بن نعام وكان يضر بيه المثل الحق قال
الشارح عيش جيرة وكن اسبنقة نهدا وقد شنع الشارح قدس سره شيعا
شيعا الناموس الهندى وذلك كان منه ام بعدا ولا يرضى بعله عن مثل
لشك وقد اخذ كثير من نوادر شره نهدا عن حواشي واجيب عنه انه
ليس ما نعلم من الهندى امر ضيا ككيف وقد كتب فيه اشارة الى اللام
فيه كما هو دأبه وسبب تكل **قوله** وسبب تكل الى اسم التفضيل على احد لانه
اوجه اذا لم يجعل معدلا كما في اخر او اسما كما في الدنيا والى اسم الخط
العظيمة اولم يخرج عن معناه نحو آخر معنى بن فمقول جاءني رجل آخر
واعلم ان الاصل في تلك الاسئلة في ثم الاضافة بالبع الاول **قوله** واما قوله
ولست بالاكتر منهم حصي وتبل اللام زائفة والاقراب ان يقال اللام التفضيل
للعهد فلا مانع لا يقال بالام الجنس مع من ومع ذلك فليلك من صورة اجتماع

ما لا يجوز اجتماعهما **ولا يجوز** زيد افضل لان بيانا المفضل عليه ومع العلم
 بالمفضل عليه الحذف مع الافعال التي خبر غالب ومع غيره قليل **وتجوز**
 ان يقال في مثل ان الحذف هو المضاف اليه اي اكبر كل شئ او رده عليه
 انه لا بد من تفويض المضاف اليه واجيب بانه لم يفوض لانه المضاف غير
 منصرف مما في التنوين وينتقص بالتعويض كما في قوله تعالى تنوير
 العوض على انه ما لا ينال من البناء الضم كانه قبل واسم انه بما يجي بعد اسم
 التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه من ليس بمفضل عليه لعدم صحة
 قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في افعال حقيقيا
 يجوز افضله من غيره او تقديره كجوز افضله من الجماد كجوز افضله من الشجر
 فانه ليس القصد الى تكبير الشجر وزيد وتفضيل زيد اكبر من افعال التفضيل
 يخرج عن معناه التفضيلي الى النجاء وزيد البناء الذي يزرع فان التفضيل
 يستلزم بعد المفضل عليه كانه قال زيد متباعد من الشجر وجوز السعال
 اسم التفضيل عارضا للوصف التثنية لجعله بمعنى اسم الفاعل قبا عند المبرد
 وسما على غيره وهو الاصح ومنه قوله وهو اهون ان ليس بشئ اهون عليه
 قوله شئ ما كان بهذا المعنى فلا ومنه صيغة افعال من اكثر من المطابقة
 اجراء له جرى الاغلب الذي هو الاصل ان افعال من قوله قد هما **قوله**
 الاكثر ان يقصد به الزيادة المستشكل حمل القصد على المعنى الذي
 هو المقصود بوجوه **احد** ان الحذف هو المضاف الى قصد افعاله
 وثانيها جعله ان يقصد الحذف الجار ان افعاله حاصل بان يقصد والثالثا

متناقرا

جمله

جعله حذف المضاف الى ذواته يقصد والشارح اشار الى دفعه قوله
 الى افعاله زيادة موصوفة المقصودة به وكانه جعل ان يقصد
 مقصدا مضافا الى الزيادة بحسب الحال وجعل معنى المفعول حمله
 الاضافة بانية ولا يخفى انه يتكلف بل تعسف **قوله** باعتبار حقيقة
 في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يقصد
 التفضيل باعتبار ان بعض كان **قوله** لانه ومنه لتفضيل الشئ على
 غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا ينبغي وجه التزام الاضافة ولولا ان المفضل
 عليه كانه القسم الثاني في الاضافة **قوله** مطلقة غير متينة بان يكون على المضاف
 اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميعه من سواه
 صرح به الترخي الآلة يشبه ان يكون المراد الجميع من سواه الجميع حقيقة
 او رافعا يتبادر عرفا قصد تفضيل عليه **قوله** وبضاف للتوضيح ان للتوضيح
 اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت
 الى الفكرة للتخصيص وفيه اشارة لاحاجة الى ذكره لان الاضافة الى الفكرة للتوضيح
 يشمل التوفيق والتخصيص والاشبا بل بين الاضافة للتخصيص والاشبا
 للتوضيح وانما الشايل من الاضافة للتوفيق والاشبا للتخصيص قوله
 نحو قولك نينا دم قول وخوفا افضل البشر حيث يرا دانه افضل
 جميع الخواص من جنس البشر **قوله** ولا يجعل اسم التفضيل في اسم فاعله
 الزرع بالاعلية بقرينة الاستثناء وهو كون الاستثناء قرينة ان
 الفعل المستثنى بالترفع على الناحية وفيه كنه لانه الاستثناء

وهذه يؤهم ان الاطلاق معناه
 الاطلاق عن المضاف اليه

تجاء

مع بناء العمل على عمومته يعني اصلا في مظهر الآ في مظهر كذا غاية ان العمل
 في هذا المظهر لا يتصور الا بالاعتماد على **قوله** وانما خصة المظهر لانه يجعل في العلم
 بلا شرط اطلاق المضمرة الرضوية فيتم بالمستتر فلا يجوز تقييدها بشرط
 اي منه وما ذكره في التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم
 ظهور اثر العمل في المضمرة لانه لا يظهر وجود المضمرة حتى اثر العمل فيه محلا
 الا لا يظهر اثر العمل في لفظه والا كما جاز عمله في سائر المرات **قوله** وانما
 خصة بالفاعل لانه لا ينصب المفعول سواء كان مفعولا او مفعولا باقية
 مثال ذلك لانه ينبغي ان يراد بالمظهر المفعول مظهر الكان او ضميرا
 بارزا وتظهر قوله رافعة لظاهرها في تبيين المبدأ فانه يراد فيه بالفاعل
 المفعول او مفعول بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يقع
 الحكم بانه لا يعمل مفعول الرفع بالاعتماد على **قوله** والنصب يكون مفعولا
 الا اذا كان لشيء لافاته يعمل الرفع بالاعتماد على **قوله** وانما قال لا ينصب المفعول
 ولم يبال بالانعكاس المفعول لانه يعمل فيه كخلف التقوى فيقال انما اخرجت
 منك لزيد وانما اوفى منك بعهدي لزيد **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالاعتماد على
 اي ما ذكره في الدليل لا يخص متى عمل الرفع بالاعتماد على بل تجري في متى
 عمل النصب يكون مفعولا فلا وجه لتخصيصه بالدعوى **قوله** ولانه
 لما كان اه الاولي ترك عادة اللام لانه مع السابق وجه واحد سبق
 على الرفع وليس وجه مستقلا كما ينبغي **قوله** عادة اللام **قوله** الا اذا كان
 اسم التفضيل صفة او وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولي ان

عامة مناه لكن ظهورها

يقال

ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا
 لشيء **قوله** والحق الصفة وتنبى بالوصف قال المرفعي من شرط رفع
 الفعل فاعلا لفظا قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا بشرط اطلاق العمل
 حقيقة لا يعمل بدون من شرط لان يونس حكى عن تاسع المرب رفعه
 بلا اعتبار تلك الشروط ثم رت به جل خبره **قوله** وهو في المعنى صفة
 مسببة قال المرفعي الاشارة الى اصطلاحهم تسمية المنطق سببيا
 لا مستببا وقال المرفعي الى غير المشهور للشيء على صحة وحقيقة
 ونحن نقول المسبب ما جعل سببيا ولهذا يقال لو اوجب مسبب
 الاسباب الى فاعل الاسباب سببيا فالاسباب مع مستببات وانما
 عدل عن الست الى المسبب للشيء على انه لا يلزم ان يكون في المعنى
 المسبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعل الحكم سببيا صحيحا
 كان جعله او سببيا **قوله** مشترك بين ذلك وبين غيره ما جعل قول
 الحق يخرج عن كونها ارباب زيدا احسن في عينه الكمال اليوم من
 في عينه احسن فيعين ان يطلق المسبب ولا يفسر بغيره قوله باعتبار غيره
 لغير الاول بل بغيره بغير تقييده السابق بالاول **قوله** متفضل ذلك السبب
 باعتبار الاول لانه اعترض من الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول
 وقوله باعتبار الثاني بمتفضل وقد اتفق النجاة على انه لا يتعدى الفعل
 فحينئذ متعلقان الى اسمين من نفي فلا يقال جلست في الدار في اليوم
 فم لو صح جعل الثاني بلاحته الاول صح كما يقال جلست في الدار في اليوم

السبب العاشر

قوله

Copyrighted material University

فيستدل البعض عن الكل واجب بانه قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل
 وقوله باعتبار الثاني حال من قوله في نفسه والمساوات يما به مقام
 المخرج هذا البيان تحقق مثلا يكون المقصود منه المخرج وعلى اسم التفضيل
 المذكور لا تحقق بمقام المخرج فيمكن ان يكون التثني تقيلا للزيادة مع بناء افتاد
 اصل الفعل سواء كان مع وجه المساوات او مع وجه المساوات او على وجه
 يكون دون دون وجوب المفضل في المنع وعلى هذا عرفت ان المقصد به
 هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المخرج
 بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه بحرية الجميع وان لا يجرى بعض
 ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل **قوله** وتبين انما
 ان تجلي حسن قبل تسلط التثني عليه نجره اغنا الزيادة عرفا لا تخفى
 انه لا يأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبيح وجه لا كرم **قوله**
 فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية الخ فان قلت هذا السؤال
 لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالتثني بل يتوقف على زوال الزيادة
 التفضيلية سواء كان يرجع التثني الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن
 تأول عبارة الشارح بجملته قوله بالتثني معنى مع اللابينة حتى يتم
 التوجيه بين الساتين **قوله** احسن ومحمول باجتنبي لم قيل لفصلوا بين
 العامل واجتنبي لان الفصل بين العامل والمفعول لا يقتضيه بل بين الفعل
 ومفعوله لضعف عمل في زوال الزيادة كان عمودا كما نص عليه الرضي **قوله** ولقد
 قوله منه في عين زيد على الكل كاشارة الى شبهة نقلت عن المصنف حذارة

البلد

قلبتهم

قلبتهم منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمفعول ولم يلتفت
 الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لهم نحو التفضيل ما حكم لم يذكر
 لانه رده الرندي بانه لا يرد في رجع التفضيل الى ما لم يذكر لفظا وهو
 مذكور رتبة كانه هذا المثال لان الكل المؤخر لكونه مبتداء مقدم رتبة
 واجاب بانه يلزم تعقيد ركبت فرج العمل مع ضعف عليه ويمكن
 ان تجلي ما ذكره المصنف واجبالا ما ذكره يعني يلزم رجع التفضيل الى ما
 لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان تجلي جوابه في غير الحاذرة المخرج
 فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتفسير كلام على فوت لم ارم **قوله** مع
 انما يباح قبل العبارة المشهورة الواردة الى هكذا ذكره الرندي
 ووافقه الشارح وهو مما يقتضيه منه العجب لانه كيف تجاوب القدر
 فيما ذكره وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل
 الوجه انما لمعرب كان مضطرا الى اماله وحاصل القدر منع الاضطراب
 بانه كان يمكنهم تقديمه فلا يتوجب توجيه لرفعه بانه لو قدم لم يبق
 التركيب على ما هو المشهور وورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجرى
 في الاثبات ايضا كان يقال رابت رجلا احسن في عينه الكل منه
 في عين زيد واجاب الرندي بانه لم يسبح يسبح وهو كالسابق منه
 فلا يلتفت اليه واجيب بانه في التثني لضعف المنع التفضيلي
 فعمل الفعل مع الاضطراب **قوله** وهو مرفوع لفظا لا يثبت اليه
 المصنف بناء على عدم تحققة كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا **قوله**

تجلي ما اذا كان معناه التفضيل قويا
 فانه لا يعمل مع الاضطراب

وعلى كل تقدير فالمنع ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من
كل محمول عين زيد رتبة على تقدير ذكره الرقعي وتبعه الرهبري متمكن
بان المقصود تفضيل الكمال لا تفضيل الكمال على العين ووجه الرد ان على
اسم التفضيل تخلف بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين
بالاعتبار ووجه يتغايران بالذات واما المقصود تفضيل الكمال فلا يكون
تقدير من كل عين زيد فليكن التفسير منه عين زيد حذف مجرور منه
جار العين لظهور المنع مع ذلك حذف وتجي عليه انه يوجب اخراج
التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف الجور وابتداء الجار
وحذف كلمة في وابتداء مدحوله في الجور وتوقف العمل على تغاير المفضل عليه
بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصورة
بانه يكون مرجع المنع الى ذلك ولا يكون في التام مفضل مفضل عليه متغايران
بالذات بل لا يفرق المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الاشكال
الى الكمال المفضل عليه اربعة من ذلك الكمال المفضل فثابت وتقدره
ما رايت عيناً مماثلة لعين زيد في اصل الكمال حسن فيها الكمال في عين
زيد اشار بهذا الكلام الى تعريف ما ذكره الرقعي بوجهين وما ذكره
هو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكمال بدل منه
بدل الكمال لان معنى ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومع احسن
فيها الكمال لا مثلاً حذف المعطوف في الموضعين اعتباراً في وضع المنع
ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكمال صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المنع

على الكمال ؟

يوجب

الكلم من الكمال ؟

ما رايت

وليف يكون مثل الشيء ؟

ما رايت عيناً مثل عين زيد في حسن الكمال فيها زائدة على عين
زيد في حسن الكمال فيها فكيف يكون مثل الشيء زائدة عليه في ذلك
الوصف في حاله واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن
صفة لقوله كعين زيد ان كان الكمال في اسمها الا انه لم ير من يكونها اسماً
لان الظاهر كونها حرفاً فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان
التأنيض منه في اسمها جعل للمماثلة في اصل الكمال لان المفضل وحسنه
و اما جعل المماثلة في الفضل يلزم منه المقصود الوجه الابلغ وكان
التردد على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل
على جميع ما عداه لم يزم التأنيض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النقيض
مبني على فيكون الابلغ واعلم ان الظاهر عبارة المقص ان بين التركيبين
الاخيرين فرقاً بان لا يتعين في ما رايت رجلاً احسن في عينه الكمال
منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكمال لا يتعين ان يقال ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكمال منه في عين زيد لانه لم يذكر حرف الاستغالات في
هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قلت ايها الكمال
قد مت ذكر العين وجب ان يصب احسن وليس مكان ثم فوه بناء
على انه لا فضل بالاجنبي وليس عين حسن مع ايها المفضل
والمفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لانه مقدر في خبرها اسمها
احسن متفقان نظر الى تقدير الكلام لانه لو كان في مقام بيان الاختلاف

منه التركيب بل جاز ان يقال ما رايت رجلاً احسن
في عينه الكمال منه في عين زيد

فقدت ذكر العين قلت ولم يقل فلان تقول
كما قال سابقاً ولكن ان تجعل معنى قوله فانه قد مت

Copyrighted material

وما ذكره او نفي بالعام والاحسن ان يقال قد يذكر النكاح والتشبه
 بالشخص جواز حذف الموصوفين وذكره **قوله** اسم جماعة الركبان يعني
 ليس بجمع بل هو ذلك ليعلم منه ما سباني من جعل ساريا صفة ركبان
 لان اسم الجمع لا يلزم ثابته المسند الى ضميره ولا جمع صفة بخلاف
 الجمع **قوله** وساريا من الشرعي باحتمال جعله من السراية على ان يكون
 صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل
 ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى في قوله لم يفتت اليه **قوله**
 فتقوله اري اما من رؤية البصر ومن رؤية القلب وهناك احتمال ثالث
 ابلغ تحسب المعنى وهو جعل اري مجعولا اي اطلق ونفي التعلق ابلغ في
 نفي الرؤية البصرية والقلبية فبصر واعلم **قوله** واري شوب الى السباب
 لكثرة تباينها الماد بالسباب اما حقيقة ما او شرارا ناسا وقطاع الكافرين
قوله والجال الى لاري جعل جعل الواد وحالته وقيل اعتراضية وما ذكره
 اظهر واتى قال ولا اري ومقتضى الساق ان يقول وما رايته ليفيد انه
 ما اري ولا يري قط لانه لو راي مثله لم يثبت الحكم منه بانه لا يري
 قط فقامل **قوله** فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق
 اي هو بصدور بيان الاقسام على طريق واحدة وتما يدل على انه بصدور
 ذلك انه ذكر بعد نفي الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاكم
 والله اعلم واحكم **قوله** اي نفس مادل يعني الكلمة جمع بين مادل والكلمة
 في النفس اشارة الى معنى موفيه وجه تذكير الضمير هو انه باعتبار لفظ

مادل

مادل دون معناه **قوله** اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا
 هو المشهور فيما بين النحويين والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان
 رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ابلغ معنى حرفي من مشتمل
قوله ولا تشك ان النسبة الى فاعل تام معنى حرفي اخلف في الا مع
 الفعل النسبة الى فاعل تام والفاعل معين ولا تشك انما هي الثانية
 معنى حرفي لا ينهم ما لا ينضم الى الفعل ذكر الفاعل في الاول في يتعقل
 يتعقل فاعل ما اجمالا وهو متوهم بذكر الفعل في ذكره فيكون معنى متفلا
 ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل متعلق اجمالا متوهم في قوله وبهذا
 تحقيق انه يمكن حمل المعنى توفى الفعل على المطابق على تقدير كون معناه
 النسبة الى فاعل مادل وما وصف ذلك المعنى بالافتران بالزمان معين
 ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة لتقدير
 في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا
 بقيت الافتزان بالزمان معين ان يكون المراد به الحدث **قوله** فالمراد بالمعنى
 ليس معناه المطابق مع انه المنبأ من اطلاق المعنى كما صرح
 الم ازيد به المحقق الحق في موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا يقتضي التقني
 لانه لا يصح ارادته في توفى الاكم واخوف وعدم صحته ارادة التزانية
 خطأ فتعين ان يكون المراد الاكم **قوله** وبقولنا وضعنا السماء والافعال
 لان جميعا منقولة يقال بغيرها ليس دائم بين الامر بين بل جامع
 الامر بين وانما المراد من هذه قلت الحكم على الجميع كما حكم على الجميع قد يفتقر

يتعقل؟



على سبيل تواد كل جزء فوجاهة في كل واحد وكذا جازي جميع
 المقالات **قوله** والافعال المنسوبة من الزمان وكذا الافعال المنسوبة
 عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تأمات في اصل الوضوح
 منسوبة عن الحدث صريح به بعض المحققين الفواريد الغيابة
قوله او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى
 لتعليل الفعل الاصطلاحي والحقبة فلا يصح قوله وشي من ذلك
 لا يتحقق في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله
 لتعليل مدلول الفعل لان انما ان يقول وشي من ذلك لا يتحقق
 الا فيه بالتصغير فتأمل **قوله** الدلالة الاولى على الاستقبال الترتيب مع التاكيد
 صريح به المحقق المتعارفين في شرح التلخيص **قوله** لانها وضعت لها
 ولان الشيء لم يخص الشيء لم يعمل فيه **قوله** وانما خص به طوق
 تاء التانيث اي الساكنة وبهذه صحت قوله والصفات الستة عنها
قوله وطوق تاء ففعلت الاخر ان يقول وطوق ففعلت ففعلت
 ويستغنى عن قوله وطوق تاء التانيث ساكنة والا فلا ان يفسر
 ففعلت بالتصغير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالحركة لا ففعلت
 البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح **قوله** انما
 اصل الوضوح فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في توينات هذا الفن
قوله ففعلت تامة يكون بين اجزاء الزمان زمانين وهو التقدم الذي لا يلزم
 فيه التقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور

الفعل

التقدم بين اجزاء الزمان

الواقعة

الواقعة فيهما والتقدم بالذات انما هو بين العلة الساتية والحلول
 وتحقيقه علم اخر ولنفسه حاطب اخر ونزوم ان يكون الزمان زمان
 انما ينفرد لولا ان متشابه التباس التقدم بحج الذرات بالتقدم
 بالزمان لكن مشاؤه ان قيل لا زعم الظرفية فهو متعلق بحدث
 وقع صفة الزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقعه في زمان متقدم
 على ما دل عليه فيهم ان يكون للزمان ولا يندفع الشبهة الا بتدليل
 لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك
قوله مبني على الفتح اشارة الى بيان بعض خواصه بعد توينه كما هو
 عادة ما حروف تانيث او ابل اذ اوله كوقوع الاسم
 مشتركا لا لا تخفى ان الماضي ايه يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم
 الا انه ليس كل ما في مشترك في خلاف المقصود فان الشراكه التي
 بسبب زيادة حروف تانيث داعي فلهذا قيل مشاؤه باحد حروف
 تانيث لوقوعه مشتركا في فعل فانه مشترك بين الزمان والمكان
 والمصدر بسبب زيادة حرف لكان التام مشاؤه **قوله** انما لم يراع
 في البيان ترتيب حروف تانيث بل راعى قاعدة قصر في الفعل فانه
 يتبادر من المتكلم الواحه وينتهي الى الغايبة **قوله** انما لم يراع
 او متشابه التذكير للتعليق **قوله** اي المتكلم المتوهم يجب ترك المود لان
 المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باحده او بغيره وانما وصف
 في الغرض بالمتوهم يعني انه ليس بغيره كما يدل عليه وصفه في الغرض

الزمان

ولو جعل مشاؤه باحد حروف تانيث
 لوقوعه مشتركا كما قيل

يكون مع الغير فلا يجمع الا في ادم مع كونه مع الغير **قوله** او اكثر من كذا
كان او متواترا او متخلفا **قوله** غيبة اي حال كون الموتى انما يمكن جعل
غيبة مصدر احياء الا ان جعلها حالا انبى بنظام ما ولو قال المصنف
والغاية والغايبين كان اخيرا واضحا **قوله** ولما كان هذا الكلام في قوة
اي دفع لما ينبغي على عبارة المتن انه ينبغي ان عدم ادواب في مفيد بولت
عدم اتصال بون التاكيد او بون جميع الموتى به وهو بطلان لا يعرب
مطلقا وانه لا ينبغي ان لا يعرب اذا اتصل به بون تاكيد او بون جميع موتى
مع انه مقصود بالبيان وقال كالبيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به بون
تاكيد او بون جميع موتى وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل بوزن في قوة
انما يعرب المضارع عن ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به فيزيد
حظ الادواب فيه فيكون الشبهة محالها لا خفوفت ادوابه في وقت
عدم الاتصال حتى يرفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق
بمعنى المقابلة وقيد لها ان لا يعرب مقابلة وقت عدم الاتصال بالتاكيد
لتعديم الغير حيث يستعمل المضارع المتصل به احدى المتولين **قوله** ادواب
رفع لا يرفع علم العالمية بل معنى ضمنية او بون اقتضاها العامل لا يرفع ما به
يقوم المعنى المتعلق للادواب بل معنى ما اوجب كون اخر الكلمة على
هيئة مخصوصة فان ادواب الفعل ليس معنى وقوله نصب عن فتي
او حذف بون او غير العامل وقوله جزم عن سكون او حذف بون
او حرفي اقتضاها العامل **قوله** والصحيح منه ان في المضارع الموتى هو

ما لم يتصل بون تاكيد ولا بون جميع موتى **قوله** وهو عند النخبة اهمل ان
تأخر هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التوفيق وانما قال حرفه ولم
يتصل لانه لا يستعمل نحو تحت بلا شبهة **قوله** الجوزة عن ضمير بارز نحو يعرب زيد
وزيد يعرب مرفوع نحو تقرب وتقر بك **قوله** متصل به نحو تقرب وما يعرب
الا هو فانه وان لم يرد عن الضمير البارز لك جرد عن الضمير البارز المتصل
والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى الجوزة عن الضمير ان لا يتصل
به يدل عليه قوله المتصل به ذلك فمامل **قوله** للتشبيه اي لا حاجة الى ذكر
هذه القوي لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل بالاشبه والجمع والمخاطب
قوله والحوت فيه ان الضمير البارز الصحيح المورب يكون جميع الموتى فالجمع
المطلق في هذا المقام ينصرف الى الحركة وذلك حتى قوله فيما بعد والمتصل به
ذلك باليون وهذا اذا لو كان المشار به بذلك شاملا للضمير جميع الموتى
لا يتعطف الحكم بجمع الموتى **قوله** والسكون في حال جزم لم يبقه لفظا كما
قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع
قد يكون بالضمية بتقديم او كذلك النصب اذا وقع على المضارع وارجح
انه يكون بالسكون تقديم اذا حركت لم يرد للمساكين في قولم يعرب اليوم **قوله**
مثل يعرب مثال للصحيح الجوزة عن ضمير بارز مرفوع لا الادواب حتى يكون
قام او المتبادر من كلام الشارح انه جعله مثلا لادواب فانما جاء لخصه به
قوله والمضارع المتصل لا يخفى ان في سبق كلام المصنف ان قوله والمتصل
معطوف على الجوزة وهو مع ما يقابل تفصيل للصحيح لكن الصحيح معطوف على الصحيح

الاخر

الحجة لا يخرج من الحجة فثبت الشارح عليه بقوله والمضارع المقتضى ولو شئت
 المقتضى بقوله مثل يدعون وندعوان اي يدل بغير بيان وتقر بان المكان
 والهي **قوله** اسقط طرفي الخاسب لهما لان حرف العلة مناسب للحركة
 في كونها قابليتين للسقوط **قوله** والمضارع المقتضى الاخر المقتضى عندهم ما يتناول
 الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة ككن المتبادر من كلام الشارح ان
 المقتضى عام لا يرد به الجاهل **قوله** هذا الجرح لم ينفذ في المضارع وقيدوه
 في الجنداء حيث قالوا المجرى للسانه انهم من السناد اليه كما في قسم المسند اليه
 مع الجنداء والسناد الى الشيء كما في قسم المسند اليه في الجنداء لانه
 يحتاج الى التبعيد التقييد في الجنداء دون المضارع لان الاكم يفيد مقابلة بدون
 التركيب مع الغير فيوجد منه ما جرد عن العامل ليس بمعرب بخلاف المضارع
 فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه المجرى بغير مرفوع **قوله** كما هو الجنداء
 من عبارة المتبادر من بيانه الاقسام المضارع انه لم يجعل المرفوع له الجنداء
 كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الجنداء في بيان المجرى
 ويخرج به الجنداء فلا يمكن ان يرفع اذا جرد لان تحقق العامل انما يكون
 وقت الجنداء لانه اذا تحقق ان نصب او الجازم يمتنع وقوع الاكم موقعه
 لان الاكم لا يدخل عليه ما نصب لفظه جازمه فمضى لم يفرغ لا يصح ان يقال
 لم مضارب وانما لم يفرغ بوقوع موقع الاكم لان وقوعه موقع الاكم
 خفي في كثير من المواضع فلا يميز به المرفوع عن الجنداء كما في قوله
 الاصطلاح في هذا العام يميز الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل **قوله**

بوجود

بالتحديد عن الناصب والجازم يتبادر
 انه لم يجعل العامل الجنداء وانما قال بغيره

وذلك

وذلك من باب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حرف
 اتين **قوله** كما في زيد يفرح لا يقال عليه الوقوع موقع الاكم مشترك بين
 وبين الجاهل لاننا نقول هو مبتدئ الاصل فلا يؤخر في العامل **قوله** ابدال الثاني
 لونا قيمه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال نون الحقيقه متعلية
 في الوقوف النواكذ التنوين **قوله** وقال لطيل اصله لان يرد ان لا تقرب
 في تعديده لآخر كمن هو ليس بكلام بخلاف لن يفرح اقول لن مركب في لا
 والنون الحقيقه التي حقها ان يلقى الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه
 لتاكيد النفي لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ في التاكيد على النصب
 ليكون آخر الفعل ثابتا يكون مع النون ولذا حقق لن من بين حروف
 النفي بتاكيد النفي **قوله** بعد حتى نحو ما ذكره الشارح في تفصيل حروف
 التي يقدر بعد ما ان في الشيء قبل او انه فان المقصود بغيره في كل ما
 ذكره مقام تفصيل المقصود **قوله** اذ لم يكن معنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء
 بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين وليس علم فاعلم او ليس
 لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل يدل على اليقين سواء كان لفظ
 العلم او الروية او الوجدان او الظن الى غير ذلك **قوله** هي الخففة
 صيغة النهل منها الخضر هي الخففة لا بوزنه صارت متا بدلت النون والقي
 تبه بعد الظن وقوله في المثقلة متعلق بالاخذ اي الخففة انما خوزة في
 الخففة **قوله** فانها لم تزل والطبع فلانها سببه وكذا الفعل على ما هي ولا احد
 بعده ان يقال هي الناقصة العيش كزجرها من تفتض وضربها وهي

قاعل

شروع

Copyrighted material

اخفق في الخفة الموصية كذا في ضمير الشان وقول ليست هذه تأكيده للخبر
قوله على غلبة الوقوع أي كون جانب الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد
 بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر **قوله** لا مؤيداً مطلقاً كما قيل لا مؤيداً
 في الدنيا كما قيل هو الحق **قوله** لا يكون جواباً وجزاءاً وهما لا يمكنان إلا مع الاستقبال
 فيه تحت لأن جواب كلام القائل لا يكون إلا بعد كلامه ولا تجب أن يكون
 مستقلاً وكذا الجواب الجواز أن يكون فيما مضى نحو قوله في جوابه قال
 أسلمت صار جزء أو كل ان عصم ما كنت ومك فالوجه ان يقال اذن ان
 لضعفها لا يقدر ان يخلع الجاهل الذي هو جابر للماض الذي هو مبتني الاصل
قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خفض بيان هذا الحكم في كثير من المواضع بعد
 الفاء والواو وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرها من حروف العطف لانهم
 وجدوه ولم يجدوها اذ اوجبهين فتدبر **قوله** فالوجه ان جاز ان جعل وجهان
 مبتدأ الاول لا ينفك خبرهون من حذف عامل الفاعل لأن فيه حذف
 العامل المسند بخلاف الاول فان فيه المسند لا ينفك لكن الاظهر بالنظر الى
 ما سبق ان يكون تقديره فيها الوجهان الاتي والاعمال **قوله** وان كان
 بالنظر الى زمان المتكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل فتدبر **قوله** في
 كى للسببية لا فائدة للتفصيل كى للسببية سيما وقد علم معناها قبل
 ذلك لكن تنبيها الى معنى انشاء الفاعلية للاختراز عن الى معنى مع فان
 قلت حتى ينفذ معنى انشاء الفاعلية فلم قال الى ولم يقل اذا كان معناه
 او معنى قلت كانه اراد ان لا يشترط في هذه ان يكون جزءاً آخره

جزء مما قبل او مستقلاً باخر جزء منه **قوله** فيحتمل ان يكون ما مضياً
 او حالاً او استقبالياً لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى **قوله** كما تقول كنت
 سرّاً من ذكر امس مع ما مضى قبل المضارع حكايته حال ولا يتوقف
 كون المضارع حكايته حال على ذكر امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال
 حكايته الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المضارع
 حكم **قوله** كأنك قلت في زمان الدخول سبب هذه العبارة جعل حكايته
 الحال عن حكايته اللفظية اقل حال وهو عبارة المص والظاهر
 ان الم اذ زمان الحال المحكي في حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع
 في هو من الحال **قوله** لانها علم الاستقبال فيها انها علم الاستقبال حقيقة او
 بالنظر الى ما قبل وهو لا ينافي حال الا ان يقال ينافي افادة الحال فلا
 يصح ذكره في مقام افادته كما كانوا يقولون وجه التوفيق انهم يقولون
 اتماخوف ابتداء ويريدون لزوم المتبادر **قوله** ليحصل الاتصال المعنوي
 فلما خالف حتى وضعها بالكتابة لانها وصفت الافادة اتصال ما قبلها
 بما بعد اللفظاً ومع عاطفة كانت اوجازة **قوله** مثل مرض فلان حتى
 لا يبرحونه الا ان يحتمل المثال حقيقة او حكايته ولهذا اكتفى المص به فجعل
 مثالا للحال حقيقة تضاف الى حال التحقيق **قوله** وامتنع نظر الى الامر الاول
 فيه نظر لانه نظر الى الامرين لان كان سببي لا يصلح سبباً للدخول
 لان السبب وقوع السبب وكان سببي يحتمل ان يكون في تقدير كان
 سببي واقعا وان يكون في تقدير كان سببي مستقبلي الى غير ذلك فاف

الشيء

لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فبطل ما في الرفع مجردا عن الشرط الاول
 لانقاء شرط صحة التام **فقد** فيسبق اننا قصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر
 في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا
 حتى فلك ان تقديره بقرينة توقف حتى ادخلها بالرفع على تقديره **فقد** نقول
 انهم عطف لتقديره بالرفع لا تخفى بعد في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله
 اسر حتى ادخلها عطف حتى غير تقديره الا انه دعاه اليه ما ذكره وانما اذا
 عطف على شيء وسبقه قيد شيئا كالمعطوف والمعطوف عليه في ذلك القيد
 لا محالة وانما اذا عطف على ما حقه قيد فالسببية محتملة **فقد** ان ما كان
 صفة الله تعز بهم الاول ما كان فضلا لله تعز بهم فتأمل **فقد** والقائد التي
 ينصب المضارع بعد ما بتقدير ان فتقدير ان جعل الفاء جملة تحذف المبدأ
 ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للقاء في قوله فيقدر ان والاول
 ان تقدير الكلام والقائد ناصبة بشرطين **فقد** اهدى السببية ان فصل سببية
 وقد ثبت عليه الشارح **فقد** في التقى المستدعي جوابا ومقتضى التقى بما كلف
 عن كونها مع الانشاء قد سبق منه موافقا لما اشترط ان النصب
 بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مؤدافيص عطف على الفاء المستند
 الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة لا يمكن العطف على الجملة للاختلاف فيها
 وان شاء وبدل ان الفاء منها مبعده عن العطف بتقدير انشاء المستدعي
 للجواب فان الجواب لا يعطف فيمنه ما تنافي ولا تخفى ان ما دل كلامه عليه
 من انه اذا لم يقصد السببية في زرع في فكره لا يصح النصب على

انه يشكل في الرفع بوجبه العقد الا ان يقال ان يكون منه وضع الفعل
 موضع المصدر كما في تسع بالمعنى خير من ان تراه **فقد** والحق بالحق ان
 فاسترخى جعله ضرورة السمع ومبني فيك بوجبه العطف بنا ويلحق قبله
 بتوابعه حتى ترك منزلي والحق بالحق اني قال لا سراحة ويمكن
 توجيهه بما يخفف من الضرورة وهو ان يجعل سائر والحق في معنى
 الام ان لا ترك ولا طلق فاسترخى **فقد** او التي ينصب على التقى منها
 بتقدير مطلق الطرف ولم يقدرا المبتدأ ولقد احسن **فقد** ان شرط يكون له معنى
 الى ان لا تخفى انه بعيد والاول ان يراد ان ينصب بعد ما بتقدير ان بشرط
 ان يكون في التركيب معنى الى ان فتقدير ان يستعمل القيد الى ان الى ان
فقد اذا كان المعطوف عليها اسما صرحا قيد الاكم بالضرورة يخرج نحو
 العجني ان يضرب زيد فيشتم فاذ في لا تقدر ان لجواب عطف على مرفوعه
 ونصبه بكمية ان السابقة وفيه نظر لانه بشكل بالعجني انك ان تعلم
 فانه يجب فيه تقدير ان فالاول ان لا يقيد الاكم بالضرورة ويمنع كون المعطوف
 عليه في العجني ان يضرب زيد فيشتم اسما بل المعطوف عليه الفعل والتالي
 بالاكم متأخر عن العطف **فقد** ويرد عليه ان كما انما سب في ذكره ما مرفوع
 ويمكن ان يجاب بان العاطفة في تقدير ان على نحو ان احد هما استياز بعض
 من بعض في الشرط والثاني الشكر اكل الجميع في فذ او لا المحصول
 بشرط ان يضيف او فصل عقيبها بشرطها ثم انتم القيد كالمشتركات
 في الشرط ضرورة عدم احتياجها الى التفصيل **فقد** ومع العاطفة ان مع العاطفة

مطلقا اذا قدر ان بعد ما بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة
المقدرة ان بعد ما بشرط مخصوص كما فصل في حتى وافواتها وهو ابتداء
من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان
الشرط المشترك بين الكل فتأمل **قول** ويجزم ان المضارع بلم ولما واللام
ولا المستقلة في معنى النفي اضافة اليهم لانه فاعلم للاضافة ولم يضاف
لانه لم يعلم لنفسه فلا تعبد للاضافة وجعل تشرح قوله في النفي صفة
لا فاصح ان تقدير الموقوفة والمشهور تقدير الطرف بالكرة والمواقف
بالمشهور ان يكون التقدير ولا مستقلة في النفي فجعل قوله في النفي حالا
الان انبى بالمعنى تقدير الموقوفة فما جعله ارجح لان رعاية جانب المعنى
انهم في رعاية جانب اللفظ **قول** وهذه الكلمات جزم فعلا واحدا الى جزم
بالاضالة فعلا واحدا ولا فقد يتعدو حجة ومه بالعطف بقول لا يفرق قبل
قول وكلما جازاة اي بعضها فان كفي واذا ايضا في الحكم الجازاة والجزوم
بها فعلم ان اي قد يكون كذلك كما ستوف **قول** وان هو ايضا مما يخرج مطلقا
سواء كان مع ما نحو قوله شي ايا ما تدعو به وانه **قول** كفي واذا فاذ
في كفي فتد وان اذ كونه في الحكم الجازاة كما جزم فتأمل **قول** او تحقق ان
لما بالاستتراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من التباين كما يعلم بالانانية
فيكون تركيبها من كلمة لم وما **قول** وكان ذلك كونه فاصلة قوية بين
العامل والمفعول فيه كذا لان ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مفعول
لم ومفعوله وانما مفعول ان لم اضرب **قول** ولا النفي لا يقع اضافة العلم وكان

نكاه

نكاه او جعل النفي مرفوعا صفة للكلمة لا يقع لانانية **قول** سببه
الفعل الاول لا تخفى ان السببه بمعنى كون الشيء سببا لا يقع جملة شيئا
فاللاني ان يفسر الكلام بانفاده سببه الاول ومبيته الثاني فكان
المعنى اراد جملة شيئا في نظر المتكلم وبذلك ليس الا بالانانية فاعلم
ان امراده لانفاده سببه الاول وكان التاخر ايضا اراد به المبنى
الا انه بعد عن الشقي **قول** في حيث انه يثبت على الاول لا قد يثبت
كذلك اذا كان الاول شيئا واما اذا كان مرفوعا في غير سببه فليس
الامر كذلك والظاهر ان المراد انه يثبت الفعلان مع ما يتعلق بهما شرطاً وجزاء
لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فانهم **قول** لتحقيق
تأثير حرف الشرطية اي تحقيق التأثير مع وان لم يتحقق لفظا اما ان
حزبت حزبت فقط واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لوجه
لم وسببه مع لان ان دخل على لم اخرج لاسيما اخرج حتى يكون سابقا
في الطلب ويتصور فيه التنازع **قول** وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيده
بغير الجزم بلام لام نحو ان يكلم زيد فليكن مك لا يكرمه العام لعدم تأثير
حرف الشرط فيه مع كونه مستقلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانها
مستقلان حقيقة قبل دخول فلان فلان تأخر مع وكذا الاستفهام على
سببه **قول** او بلى حيث يقال يجب فيه العام لعدم ايلانته مستقلا بلى
والاولى اصلا لا يتوقف انه يجزم لان النصب مستقيل لوجه وسببه
كلام **قول** والاستفهام نحو ان لم يضرب زيد فليس يضرب او مضارع منفق

صارح

بما خوان لم يترك فمما نضرب به عدم تأثير حرف الشرط فيه ما ان الاستفهام
يبقى على حاله ولا يتقلب لا المستقبل والمنقح بما يكون للحال فخرج
الانقلاب **قوله** موضع الفاء نبت ان الفاء واذا ما اجتماعان ولا لم يقل
ويكتفى باذراع الجملة الاسمية مع انه اخبر **قوله** لا اختصاصا بها بالجملة
الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنته اسمية الجملة فتدبر **قوله** وان التي
يخرج بها المضارع حال كونها مقدرة عبارة مشعرة بان جعل مقدرة
في قول الحق وان مقدرة بعد الام منصوبة على الحالية في صفة ان وجعل قوله
بعد الام منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الاتي كانت ولا ضرورة تدعو اليه
والا وجه ان مقدرة مرفوعة خبر لان **قوله** بعد هذه الاشياء الختصة صاحبها
لا حاجة في تقدير ان الى الشرط الصلاحي بل يكفي قصد السببية فان
تحقق السببية كان الكلام صادقا والا لكان صاعقا كما في اود ما انكسرت
فتدبر **قوله** فانهم يطلقون امثلة الماضي الى اقوى الشواهد على ارادة
الصيغة انهم يقولون لهذا الام بالامر بالصيغة فقوله مثال الام بمنزلة قولهم
الامر بالصيغة **قوله** وفي بعض الشروح انما قال مثال الام بالامر الموهوب
بصيغة لا لتحمل ان يكون معنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة
المصدر وتوهم بعيد عنه انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى الامر
المصدر اي صيغة الامر كما يقال الامر بالامر والا وجه ان يقال الامر في السنة
الضمنية شيئا بالامر وهو الاصطلاح المستعمل فيما بين المتكلمين
خاف ان يحل محل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير بالامر

بالصيغة

بالصيغة **قوله** يطلب بها لا يطلب بها اخرج النفي والاستفهام
والامر بالامر واداة الاستفهام ولا في النفي لا بالصيغة فالحكم
بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل ام لا يتم ولا تخفى ان المراد بصيغة
فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل سماء الافعال في التعريف حتى يصح
انه خرج بقوله كذا في حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل
شامل اي لم يسم بان جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعد ما فصولا والامر
انه صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل
خارج النفي وقوله على الحال صرازا بها قد عرفت ما فيه والحق انه
ليس من ثمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية
الاشتقاق الام فالقدير هو تحذف حرف المضارعة او تحذف مضارع
قوله في الصورة حكم الجزوم ان حكم آخر الجزوم والاول وحكم حكم الجزوم
قوله اسكان الصحيح لا فناء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرفي التثنية
حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليس حكم الآخر
لان النون ليس ام الاخر الا ان يقال لشدة الاشتراج بين الضمير البارز
والفعل والنون تترك بمنزلة كلمة واحدة بمنزلة الآخر فان كان بعده اي
بعد حرف المضارعة اي بمعنى المقصود يكون اخره في حكم الجزوم وان كان ايما
ولم يترك في بيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن اخر
مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصدا ليس فيما اخره نون او حرف علة
اسكان الآخر بل علة فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف **قوله** والامر

قوله

ذكر ان قوله هو ما في كتابه في هذا الباب

بالم باقى منها في علم النحى واما علم الصرف فهو ما كان الحروف والاصول
 فيه اربعة دة قوله من المزيديتة نظر لان الرباعى لا يختص بالمرئيه وقوله
 وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لان شفاه لفاعل وفعل الا ان
 يتكافى ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى
 بعده حرف المضارعة ساكن **قوله** دفعا للاتباس بمعنى ضم المهمزة
 وجعلت كالعين دفعا للاتباس بالمضارع على تقدير النفي ان فتح
 المهمزة فعوله فانه اذا قيل قتل راى سواه من قلم النسخ لان الكلام
 في ابطال فتح المهمزة وكسر ما يتعين الضمة فلا معنى للكلام في ابطال
 فتح التاء وكسر ما على انه لا يطالب حذو بانه لم يفتح او لم يكسر حتى يكون
 لبيان فائدة والصواب انه اذا قيل في اقبل انقل ففتح المهمزة التيسر
 بواحد الحكم المعروف في حال الوقوف واذا قيل قتل بكسر المهمزة لمزم
 الخروج من الكسرة الى الضمة وهو تقييد **قوله** فيما سوى ساكن بعده ضمة
 ليس كسرة المهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى ام في مضارع
 بعد ساكن من حرف المضارعة ضمة فتفسير سواه الى صيغة الامر الذى من
 مضارع بعد حرف المضارعة ضمة فيه ساكن بعده ضمة او كانت ما عبارة
 عن الوقت انما وقت سوى وقت يكونه بعد الساكن ضمة **قوله** مثال
 لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعده
 حرف المضارعة ضمة او على حذف مضارع انما على فعل لا على ان الحذف
 الفعل الى المفعول بفتح لادنى ملازمة فتقدير الفعل لم يرد في الكلام

بعد

الانذار

الانذار اذ علم مما ذكره ان اضافة الفعل بفتح الى ما لادنى ملازمة
 لم يثبت له **قوله** ولا يبعد ان يراد بالوصول الفعل الذى لم يذكر فاعلم
 الاولى لام الذى لم يذكر فاعلم فاعلم فاعلم سم المفعول بفتح كون الاضافة
 بيانية وكذا اراد بالفعل الفعل المشبه على الحاسية السابقة **قوله**
 الكفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعلم ولكن ان تقول
 لم يذكره اعتمادا على الشبهة لانه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة
 المفعول مقامه **قوله** ويضم الثالث الى قوله حذف اللبس الاخص
 ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره ويضم كل متحرك قبله خوف
 اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع المهمزة الوصل والثاني
 مع التاء **قوله** انما يلتبس بالترتيب بالامر في شئنا الفاي وجمعه مطلقا
 ومنه واحدة رفعا والاولى ترك التعليل فيفسر قوله خوف اللبس **قوله**
 هذا على لقوله يضم الثالث والثاني يكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو
 اكتفى في ضرب بكسر ما قبل اخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم اللبس
 في باب بلا الشبهة فالاولى ان يقول المفسر وان كان ماضيا كسر ما قبل اخره
 وضم اوله مطلقا والثالث مع المهمزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس
قوله ان ما يكون عينه فقط مفعلا ويمكن ان يقال اراد ما يقل عينه وعين
 اللغيف لا يقل من هذا الصوب لانه يرفع به الا صوب **قوله** وانما حذف
 مفعول العين بالتركيز لزيادة غموضه واختلافه في التبيين للمفعول ان كان
 فيه ما ذكرنا هذا الكلام وهو سواه من النسخ وصوابه وانما اخصص مفعول

في المبنى للقاسم كما ذكره وتبعه ذكره
 مفعول العين

العين بالتركيز زيادة غرض واختلاف في الماضي كما ذكرنا ونسبة ذكرها
 وان لم يكن فيه ما ذكر **فقد** المتعدي ويزال المتعدي هذا ان قيد ان ليس المتعدي
 لا فاما ان كان المتعدي اتم في الفعل فليس كذلك وكذا ان المتعدي مطلقا لا يمكن
 توقيف ما يتوقف فرم على متعلق فان المصدر لا يتوقف فرم على متعلق
 عن المتعدي لاجل حذف السند وذكر ان النسبة الى الفاعل والفاعل المتعلق
 بالمتعدي جزا ان فرم عن الفعل ما يتوقف المصدر مما يشبهه فتقول المصدر
 المتعدي ما استحق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فرم
 على متعلق او يتوقف فرم ما استحق هو منه عليه وكذا ذكرنا ان المتعدي في الفعل
فان التعلق نسبة الفعل الى الفاعل قد ذكرنا عبارات سبقت هذه العبارة
 ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل المتعدي هو المتعلق اسم مفعول لا ظرف
 والابتنال مما وقع في التوقيف اسم الا ان يقال المتعلق من الجائز فكما ان
 الفعل متعلق بالمفعول المتعدي بغير فاعل متعلق بغير فاعل بيان متعلق الفعل
 الفعل الذي هو المفعول او هيئة الفاعل المتعدي لا يربط بالمال وهيئة الفاعل
 قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال هيئة اتم في المفعول فلا حاجة لتكرار
 هيئة المفعول هذا المقام فان اللازم كما متعدي له متعلق بهيئة الفاعل المتعدي
فان المتعدي يصير متعديا والتعدي ايضا يصير لازما بنون الاتصال والقطع
 وبناء الفعل نحو **فخرج** بالفتح المتعدي او بين الالف المتعدي والاسم
 هذا ان غير مشهوره بالاعتدال وانما المشهوره بالكتب هو الفعل الآخر
 وكانها من كالا انما لا يبعد بان جوم / طوف ولا يتصرف في معناه بالجملة

الفاعل

اذ لم يكن مفعولا مطلقا بغير حقيقة واما الفعل
 المطلق المجازي نحو ضربت ضربا الاخير للفعل فعل
 نص عليه البرهان **فان** لا يتقدم مفعول عليه هذا الكلام
 النجاة وخالفه الرضخ في الظروف وجوز تقديم متعديهم
 فيها **فان** فيلزم اجتماع النشئين عترض عليه الرضخ
 بانه فيلزم فيلزم والجمع كما يفهم في اسم الفعل والظرف
 فلا يلزم اجتماع النشئين والجمدين واجاب عنه الهندك
 بان المتعلق بالاستان في اسم الفعل والظرف جاز فيلزم لا
 مستان الذي يوجب ان عنه والظاهر الاقصر ان يقال ما
 كان بحذف فاعله فلو اضمر فيه لا ليس بالمحذوف قوله
 ويجوز اضافة الى الفاعل وهو افعول المصادرة في العمل
 لا المحن كما ظن صرح به الرضخ واذا اضيف المصدر
 الى المفعول الخارج جعل تابع ذلك المفعول تابعا للفعل وجاز
 جعله تابعا للمحل ايضا عند اكثر **فان** كان المصدر
 مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سياتي
 قال الرضخ المشهور خلاف النجاة في المفعول المطلق
 المحذوف الفعل مطلقا سواء كان المحذوف جائزا او راجيا
فان فيلزم فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحو فذهب الى
 الثاني بسبويه والى الاول المسير لكن ذهب بسبويه الى انه
 يهل لنباتة الفعل لا التأويل بان مع الفعل في يجوز تقديم

معنى الفعل المطلق عليه صرح به الرضى **فصل** وقيل عمل المصدر
المصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا
للمصدرية فهذه التوجيه ليس بوجيه وانما فصل
بين قسم المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فبينى
ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع
الاشتراركت بينهما على ان لها مزيدا اختصاص الاول
فيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول يخص بالقسم
الاول **فصل** من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما
سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من
لفعل من قبيل اجزاء حال اللفظ على المعنى لشدة البلا
بينهما واما ان يريد به المصدر لان سببوه سببى الى
المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق نفس
الرضى للفعل وحج التجوز في قوله لم يرد به اذ القيام
بالشخص صفة المعنى استنادا الى اللفظ قال الرضى والدليل
على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان قد ذهب
الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقاه من الفعل
والفعلية المصدر ان الضمير في قوله من قام راجع الى الفاعل
والقيام هو الحدث هذا كلامهم فان قلت استناد القيام
الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لان صفة معناه فلا
دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل
ويضرب

ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابق
الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمنى او الاثرى **فصل**
موضوعا ذلك الحكم لمن قام الحجة على ان لام الجارة
صلة قوله استق بتضمينه معنى الوضع وكذا ان تجعله للتعليل
اي لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن التضمنين **فصل**
اي لذات ما قام به الفعل هذا كيف وبغية عن قوله اي الفعل
وقد اشار الى ان المراد من اعم من العقلاء واثار الى وجه
صحة الخبر اليه بقوله كان اولي بقوله ولعله قصد
التفصيل في معنى ان يعلم ان المراد من قام به الفعل مع الفعل
وقيامه به اذا سم الفاعل للجمع لا مجرد من قام به الفعل وهو المتبادر
در من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضى بانه اخرج بهذا
القياس عن التعريف مثل زيد مضارب على او مقرب من فلانة
ومنهله منه ومجتمعا فان هذه الاحداث فبب لا يقوم
بأحد المتضمنين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى الى
المضارب ليس المتصرف بالضمير بل النصف بضرب متعلق
بشخص مصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الا ان هذا معنى
ما قبل باب المفاعلة يحدث مشترك بين اثنين فالمضارب
مشتق من مصدر هو المضاربة من قام به المضارب به ي ضرب
متعلق بضر وب مصدر عنه ضرب متعلق بضاربته و
كذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصرف
بقرب الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قريب

متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم
 باحد المتشبهين معناه وان الاخر قد مضى له اذا حدث
 لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ لا على التعيين
 نعم لا يتعين النسبة الى احدها معينا بل الواحد منهما
 يجب ان يكون منصوبا اليه لا على التعيين فقوله بهذا قيل
 اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندى
 ان القيام في هذه الاحداث مراعاتى والقيام
 المذكور في التعريف اعم من الاعتبارى والحقيقى فليس
 بشئ لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبارى
 قيام المضربين بالفاعل فتأمل **قوله** قال المصنف شرح
 اى المصنوع والتعريف **قوله** وان يكون من قام به تمام المعنى
 الموضوع له الخ فيه بحث لان يخرج اسم الفاعل المشتق من باب
 المقابلة نحو طاولت فطلم طولا فاعطى اى ذو غلبة
 بالطول فهو من قام به احدث مع زيادة الا ان يقال
 انه مشتق من الطول بمعنى لغلبة فيه ولو نحو راى
 انا لم يفرغ في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق
 النعل واسم الفاعل للمغلبة والوضع صرح في تحقيق لغلبة
 اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق هو منه
 حتى جعل التعريف منقوصا **قوله** واستدوا اخرج
 اسم التفضيل الى قوله بمعنى احدث الخ برده عليهم
 مع ما اوردوه ان اسم التفضيل قد يكون للشبوت وقد يكون
 للحدث صرح به الهندى فليخرج به اسم التفضيل

قوله

قوله وجعل احكام ضيع المبالغة مثلا احكام اسم الفاعل
 فيه امران احدهما ان جعل احكام المنع والمجموع ايضا مثلا
 اسم الفاعل وبذلك لا نقول عاقل بانه لم يجعل المنع المجموع
 من اسم الفاعل وثانيهما انه قال ما وضع منه للمبالغة فصرح
 بادراج لفظ منه ان ضيع المبالغة من افراد اسم الفاعل
 وتبينه الشرح للامر الثاني فتكلف في تطييعه على ما ذكره هنا بما
 اخرجه من النصف كما سرى **قوله** على زنة فاعل قال ا
 لخص به سمي لكثرة الثلاث فلم يقوله اسم المفعول ولا المستعمل
 فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له فريدا ختصاص بهذه الربة
 وفيه نقل لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على
 ان قصدتم ليس الا ذلك بل قصدتم بهم اسم الفاعل الى اسم المو
 ضوع لذلك قام به الفعل وليس المفعول والمستقبل وغيرها
 بهذا المعنى والثنا هذا انهم كانوا اسم الفاعل بالاسم
 المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان
 واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاث
 المحذورة عاذاً الفاعل هو القاسم وقد ياتي على وزن المفعول
 كقولهم وكان وعدة ما تبا وقال الرضى والاولى ان لما تبا
 في الآية بمعنى المفعول من اثبت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية
 الاخرى وكان وعدة مفعولا ونحو نقولهم يحتمل ان يكون المراد
 وكان اهل وعدة ما تبا بوعد فجعل اهل الوعد في كونهم ما تبا
 للوعد بمنزلة الوعد المتنع المخارفة عنه نفسه فاستد

الحاقى الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف وقع
 الخواطر اقول بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين
 لموضوع الاحكام النحوية **قوله** بشرط معنى الحال او الاستقبال
 ايضا اذ وقع بعد حرف النفي والافتراء والاولى ان لا يشترط
 ذلك لقوة معنى الفصل فيه بسبب حرفين كما لا يشترط ذلك
 اذا عطف قوسهم او الهمزة او ما على صاحبه ويجعل ان يجعل
 عطف على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
 على صاحبه وبشرط الهمزة او ما **قوله** فان دخلت اللام المو
 صولة قبل اللام بالموصولة اخترازا على لام التعريف فانه اذا
 دخل اسم الفاعل لا يفيد عن شرطه بل هو شرط العمل صريح في الرفع
 ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله
 بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان
 اللام الموصولة داخل في الصواب وقد دل ما سيجي على انه لا يكفي
 الاعتماد على صاحب فاستثنى منه اللام لانه لا يكفي الا
 اعتماد عليه وحده لا بدح معرفة في هذا المقام ان اسم الفاعل
 والمصدر المتعديين الى المفعول به بالنفس هما قد يقبلان
 باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم وعرف وودي
 وجرى وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى با
 بناء الجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيد قائم
 ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد
 ضربت كذا في الرفع **قوله** كضرب وضروب ومضارب

هنا

هذه الاوزان الثلاثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين
 واما علم وحدرفان علمها من ذهب بوجه لا غير ممكن
 العمل ضيع المبالغة من قال لا بشرط في علمها زمان الحال
 والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة **قوله** وما فيه من معنى
 المبالغة تاب مناب ما فاقته من المشابهة اللفظية في ان معنى
 المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن منبأ
 الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية في عدم
 نظري خلل في صيغة المفردة الخ لا يفي ما ذكره بوجه على جمع
 المكسر الا ان يعبر عنه قصدا طراد الباب قال الرضي اما المنهني
 وجما السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي كان بها
 اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
قوله مع العمل في الموصولة ينصب على المفعولية يعني اطلاق العمل غير منقسم
 ولا بد من تقييد بالنصب على المفعولية اذ لا يحدف مع علم
 رفع الفاعل لان حذفه لا يستلزم الصلة يذكر المفعول
 وكما ان اطلاق العمل على قوله مع التعريف محتمل اذا اللام
 الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفيا ولا يحدف النون مع لام
 التعريف ولقد نه علم الرفع حيث قال يعني بالتعريف دخول
 اللام لكن قصر تنبيهه فينبغي **قوله** اسم المفعول في تقدير المفعول
 به على الحذف وما وقع الاتصال اذا المفعول به الحدث وما
 وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المصنف اسم الفاعل
 على فلا حاجة الى الحذف والاتصال وكأنه الذي جرد

على ما قال **قوله** من وقع عليه بشكل مخروج مضروب **قوله**
 لنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له الا ان
 يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظروف الست
 بمنزلة المفعول في العمل الى عمل النصب قال الرضي على الرفع لا يتوقف
 على اشتراط واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس
 بهذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده
 صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل الكافي لان الاشتراط ايضا
 امور في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط يخرج حذف
 النون والتعريف تخفيفا **قوله** ما يتوقف من فعل لازم الخ كان
 الظاهر ان يتوقف من الفعل المتعدي الثابت ايضا على علم الله لا
 يبقى الصفات لثباته المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي
 غالبا حاد نال من يتوقف الى ثبوته احبا نا وجعله لفظا اسم
 الفاعل مجاز **قوله** علم معنى الثبوت الى المقابل على نفس المص
 ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المحرور عن الحدث
 والاستمرار على تحقيق الرضى **قوله** فيخرج عنه نحو ضارح ولا ينهدم
 مخالفتها لصيغة الفاعل **قوله** وصيغتها في لغة لصيغة اسم
 الفاعل او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على
 جبه الاول مع صرف شغل الاسم ان صيغة الصفة المشبهة في غير
 الثلاثي المحرور على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل
 وانه يحكى على وزن اسم الفاعل المباعدة الا ان يجعل صيغة المباعدة
 اسم الفاعل **قوله** اي كائنه على قدره برده على الالوان

ولو كان في نفسه واسم في العمل
 كما امر اسم الفاعل

والعجوب

والعجوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه من الثلاثي
 الحزب فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل
 ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي شاعرية بان لا يكون مجزها منه
 غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا على السماع **قوله** ويعمل
 عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال
 عبارة المتن الا ان يقال نية على اسمها لا ينفي عنه اعتماد واعلم
 انه تريد علمها على فعلها فانها تنصب الشيء بالمفعول دون فعلها
قوله وعلى كل من التقديرين معولها اما مضاف او ملتبس باللام
 وهذه مائة الحلول لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن
 المضارب الغلام بخلاف واخوة فيهما لا لا تفصل الحقيقة
 وينبغي ان يراد بمعولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن
 فيها هو بصدده فليتم كذب قوله من رفعت بها فلا ضمير
 فيها وينبغي ان يراد بالمضاف الى الضمير بلا واسطة او بوجه
 ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في المحرور عن الاضافة
 فلا يخرج عن المحتج وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبح
قوله والمعول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم يقسم
 باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث التنف
 اقوله ليس الفرض من بيان اعراب معولها المتبقيا اعراب بل
 بيان لانه ضابط البقي الحسن متبينة على اعرابه فلهذا بين
 اعراب معولها دون اعرابها **قوله** وصن وجه عطف على
 صن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطبة لا يصلح الا

الا الوجهين فانه لابد في صورة النصب من اثبات الالف
 كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما ينبغي لو كان مراده
 الاحتمال في المحصل لا مثله الثلثة ما يحتمل صورة الخط
 اما لو كان مراده احتمال الثلثة لمعول الصفة في حيث لا
 عواب فلا **قوله** اثنان منها مستعان اي بالاتفاق كما صرح
 به الرضي بقريته او خالف في حسن وجهه وفيه بحث لان
 امتناع الحسن وجهه معلى بعدم افادة لاضافة التحقير
 وهو عند القراء بغية التحقير باعتبار تقدم الاضافة
 وهو عند الفراء يفيد التحقير باعتبار تقدم الاضافة
 على اللام كما في لنا الضارب زيد **قوله** احدهما ان يكون الصفة
 باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بهذا
 يصدق على قولنا الزيد ان الحسن وجهه مع انه لا يتحقق
 فيه وجه الامتناع وهو عدم التحقير فينبغي ان يكون من
 قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه **قوله** لا اشتماله
 على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن
 بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه حسن
 من زيد حسن وجهه مثل حسن وجهه الله الا ان يقال المراد
 ضمير لا فائدة فيه الا ان يبط كحافى حسن وجهه ولذا لم يحكم
 بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومنه زيد ضرب
 ابنه في دارة لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل للقياس
 الابن وموضوع الضرب **قوله** وما الاضمحلال فيه انه لم يقع
 نعم الرجل زيد فما فوق بينه وبين زيد الحسن الوجه
 برفع الوجه وهما شيان في الاشتغال على التعريف

الدهي

العهدي النائب عنه الضمير في الوصل الا ان يقال لم يكن الوصل
 في نعم الرجل بالضمير فاكفى فيه بالعهدي بلا فتح بخلاف الحسن الوجه
 لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوتت القيمة في الحسن الوجه والحسن وجه
قوله لان معمولهما فاعل لهما فلو كان فيها ضمير لم تعدد الفاعل
 فيدبح لا يجوز ان يكون المعوص به لا فينبغي ان يقال يلزم
 تعدد الفاعل والنباس للبدل بالفاعل **قوله** ففيها ضمير الموصوف
 صوف القياس يقتضي فيه تقييلا وهو انه ان كان الجر للا
 ضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التميز
 او الشيء بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس
 لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة فيجوز كاضافة
 نشي الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار
 الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو الغالب اجنبى فيلزم
 حين الجدة اعتبار الضمير في الصفة حين النصب فيقال في
 تركيب الزيد ان الحسن وجهها بالرفع الزيدان الحسن او
 جرهما بالجر **قوله** فتوالت انت الصفة جعلت ثقت على صيغة الخطاب
 والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الالباب جعل صيغة مجر
 مجر مسندة الى ضمير الصفة فيما ذكره من دفع المعول ونصب وجهه
 من غير اشتراط زمان الحال والاشتغال صرح الرضي **قوله** وكذلك
 مثل الصفة المشبهة المنسوب غير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة
 التي اجريت مجرى الصفة المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن
 الوجه وهو قليل كذا في الرضي **قوله** لموصوف قائم الفعل

ان وقع عليه صفة الموصوف اما محذوف اي موصوف بالفعل
او الزيادة ولا يخفى ان المبادر من الموصوف بالشئ ما قام
به الشئ لا ما وقع عليه الشئ فالعلم لا يتالي الا على تقدير جعل
صلة الموصوف الزيادة والا لا يقال المتصف بزيادة
على غيره ان مفعول المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا
والمراد بغيره غير ما سواء كان المفارقة حقيقة او اعتبارية
كما في قولهم هذا اسد اطيب منه وطيبا **قوله** في ذلك الفعل
بعض الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره لكن لا فيه
المتشقق والاحتجاج الى التقدير للخروج زائدا عن التعريف فانه مشتق
للموصوف بزيادة على غيره ذلك في المتن منه ولا فائدة لادراج
لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل العلم من ان يكون له
ذلك الفعل ولم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيدا
فقوله **قوله** والمحاذ **قوله** وقوله للموصوف يخرج اسماء الزمان
المكان والالة لان المراد بالموصوف المح لا حادثة في الاخراج الى
حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع
لزمان او مكان او الة موصوف بل الزمان او مكان او الة مضاف
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يتكفي
في كون التعريف مانعا ما لم يعرض بخروج صيغة المبالغة ولو
حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا للمفعول
خروج **قوله** لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادة

الى الغير

الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل وانه اذا لم يكن
الحال الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر
المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم **قوله** وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغة قدر غير اليصح عمل الفعل على اسم التفضيل
والاولى حذف الجمل وهو تقدير وصيغة لانه الجارة **قوله** وفعل
للمؤنث لاجله للاختصاص على ضم المؤنث لتتم كانه المؤنث لان
تثنيته وجعلين ايضا **قوله** فيدخل فيه خبر بشر بل هو خبره لكونه
في الاصل خبرا مشتركا يكفي في ذلك لدخول خبره بشر مؤنثين
لانها في الاصل ليسا خيرا واشتر بل خوري وشري على مقتضى قوله
وفعل للمؤنث وتحقيقه ان فعله قد يكون لجميع الامور وقد يكون
للمذكر وفعل للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للمجمع وخبره بشر مفعول
او بشر للجمع لانها مفعول خبره واشتر المستظهر من **قوله** وشرط ان يبنى
اي اسم التفضيل من ثلاث في ثلثي الثلاث بالحدث بقرينة التعريف
ليخرج نحو ايدي وادرجل من اليد والوجه فلم يثبت واحكم
الثانين بغير اكلهما من الحكم اول لانها متساوية وقيد الرتبة
لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل التفضيل وقال لا بد
من قيود اخرى وهو تمام الفعل لعدم افعال التفضيل من الافعال
الناقضة وكونه متصرفا لعدم من نعم وبشئ وكونه غير لازم
للتثنية لعدم من ما ينسب بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اعزب منه امس اقول
خفتان الا فعل تصرف من الفعل فلا تجتمع عدم التصرف

والوصوف زيادة في الفعل فلا يشق من فعل خصل ينفى
حدثت عن شئ لا محالف فعل في ان فعله للنفي وهو
للاثبات مع زيادة فيه والمستحق للموصوف بزيادة غير لا
مكن الاجماع في الزيادة والنقصان محل نقل قولهم ليس
وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان
محال نقل قولهم ليس بلون ولا عين ينبغي ان يقول ولا حليم لانه لا
يشق من البلع عيني كون الحاجبين غير متصلين بالجمع للتفصيل
بل للصفة قال لوان وقال الكوفيون يحج من البياض والواد
الذي هما اصل للوان وقال البصريون ما جاء منهما شاد ومنه
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في وصف الكور ما واه ابيض من
الذين قوله وعور في القاموس العور كالفوس ذهاب حسن
احد العينين **قوله** فان قصد غير اى غير الثلاثي الجرد واللام
للعهدى غير الثلاثي الجرد المقهور اى الموصوف عاين
وعيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي الجرد بل
اخفى منه **قوله** فقيه شاذية من حق ابن هبنة قد تكو من
الشارح ابن هبنة واظنه سهوا صحح الهندى هبنة من
غيره بن وقال في القاموس الهبنة كقولهم الاحق وهبنة
لقب دى الودعات يزيد بن ثروان فحط القبال كنه و
قال في العين الودعة وحرك جمع وودعات يذهب بن ثروان
فحط ضرر بضم يخرج من الجوزية شقها كنف النوات تعلق
لدفع العين وودات الودع حركه الاوئان وسفينة نوع

صلوات

صلوات الله عليه وسلم والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق
الودع في ثورها وذا الودعات هبنة يزيد بن ثروان يضرب
بجسمه المثل والصالح وافقه وزاد انه احد بنى قيس بن نعام
وكان يضرب به المثل في الحج قال الشاعر عشن بحد وكى هبنة
ينذا وقد شنع الشارح قدس سره تشبعا شنيعا للفاحل الهندى
وذلك كان منه امل بدعا ولا يرعى بخله عن مثل المثل وقد
اخذ كثيرا من فوائده شرحه من امة حوشيد والعجب منه انه ليس
ما نقله من الهندى مرضيا كيف وقد كتب فيه شارة الى
القع في محاهود ابيه **قوله** وبسعمل اى اسم التفضيل
على احد ثلثة او مجازا لم يجعل معدولا كما في اخر او اسما محما
في الدنيا والجللى اسما للخط العظيمة اولى يخرج عن معناه نحو
اخر ينفى غير فتقول جاء في رجل اخر واعلم ان الاصل منه
تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول **قوله** واما
قوله وليست بالاكثرت منهم حصه وقيل اللام زائدة والاف
ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع اللام بحسن
مع من ومع ذلك قليل هو باغم صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعا
علما **قوله** ولا يجوز زيد افضل لان يعلم المضل عليه مع
بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذى خيرة غالب ومع غيره
قليل **قوله** ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اى الكبر كل شئ اورد عليه انه لا بد من تقويض المضاف
اليه والجب بان لم يتعوض لان المضاف غير منصرف

من آخر المتن وينتفضا بقولن في جوار عند من جعل
 شوبن العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل
 واعلم ان ربما يجي بعد اسم التفضيل ما هو في صورة الفصل
 عليه من وليس بفضل عليه لعدم صحة التفضيل وعدم صحة
 قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل حقيقة كما في زيد
 افضل من عمرو وتقدير اخو زيد اعلم من اخو اخو زيد الكبر
 الشرف فانه ليس المقصد الى تلبية الشعور وزيد وتفضيل زيد في
 الكبر بل افعول التفضيل يخرج عن معناه التفضيل الى القارن
 والتباعد الذي يلزم فان التفضيل يستلزم بعد المفضل
 عنه المفضل عليه فكان قال زيد متباعد من الشعور بخو استمال
 اسم التفضيل عاريا عن الوجود بالثالثة تجعل معنى الفاعل
 قبلها عند المبرد وكما عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى
 وهو اهون اذ ليس شئ اهون عليه تعالى شئ ومكانه بهذا
 المعنى فلزم صيغة افعول من اكثر مطابقة اجراء لجرى الاعلى
 الذي هو الاصل اي افعول من قولهم **قوله** احدهما وهو الاكثر
 ان يقصد به الزيادة استعمل حمل القصد على المعنى الذي
 هو المقصود واجيب بوجوب احدهما جعل احدى طرف
 المضاف اي قصدا احدهما وثانيها جعل ان يهود كذا
 الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعل كذا
 المضاف اي دون ان يقصد والناح اشار الى رفع بقوله
 اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكان جملة ان
 يقصد مصدر مضافا الى زيادة بحال وجعل في المعنى

وجعل

٢١٨
 وجعل بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه بل
 تكلف بل تحذف **قوله** باعتبار تحققة في ضمن بعضهم الاولى
 في ضمن ما عدا المفضل لئلا لا يتوهم انه يصح قصد التفضيل
 باعتبار اي بعض كان **قوله** لانه وضع التفضيل الشئ على
 غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة
 ولو ان غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة
قوله مطلوبة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه و
 حله يوم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف
 اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمفعول الزيادة على
 جميع من سواه صرح به الرضوي الا انه يشبه ان يكون المراد
 بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبين دعوا قصد
 تفصيل عليه **قوله** ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم
 التفضيل وتخصيصه اذ قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا
 كانت الى النكرة للتخصيص وفيه حاجة الى ذكره لان الا
 الاضافة للتوضيح يستعمل التعريف التخصيص ولا تقابل بين
 الاضافة للتخصيص والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك
 بنيان لم قول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل
 جميع المخلوقات من جنس البشر **قوله** ولا يعمل اسم التفضيل
 في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانه يكون الاستثناء
 قرينة في المتن بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الا

لأنه يصح الاشتغال بقاء العمل على عموم بغير أصلا في مظهر
 لا يتصور إلا في مظهر كذا غاية أن العمل في هذا المظهر لا
 يتصور إلا بالفاعلية **قوله** وإنما خضع المظهر لأنه يعمل
 في المظهر بلا شرط اطلاق المضمرة والرفع فيه المستتر
 فلما يجوز منه زيدا أفضل مني منه وما ذكره من التقليل
 إنما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور أثر العمل في
 المضمرة أنه لا يظهر وجود المضمرة يعرف أثر العمل على إلا أنه
 لا يظهر أثر العمل في لفظه ولا الجاز عمله في سائر المنبيات
قوله وإنما خضع بالفاعل لأنه لا ينصب المفعول به ساء
 كان مظهر المفعول مظهر كان أو ضمير المارز أو فظيرة **قوله**
 رافع لظاهر في تعريف المبتدأ فإنه يراد فيه بالظاهر
 المفعول ظاهر أو مضمرا بارزا فلا حاجة إلى التخصيص
 بالفاعل لأنه ليس الحكم بأنه لا يعمل في مفعول الرفع بالفاعلية و
 التخصيص مفعول **قوله** إلا إذا كان شئ الخ فإنه حم على الرفع
 بالفاعلية وإنما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في
 المفعول به لأنه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال إنما أمرت أن
 أعبدوا وأنا أعرف أنك بزيد **قوله** وإنما لم يعلم الرفع بالفاعلية بل
 الخ ما ذكره من الدليل لا يحسن ينبغي عمل الرفع بالفاعلية بل
 يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا فلا وجه لتخصيص الدعوى
 وقوله ولأنه لما كان الخ الأولى ترك إعادة اللام لأنه مع
 السابق وجه واحد ينبغي على الرفع وليس وجهها مستلزما كما

ينبذه

يفيد إعادة اللام **قوله** إلا إذا كان اسم التفضيل صفة
 أي وصفا سببيا وهو اللفظ الشئ الأولى أن يقال
 إذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشئ أو وصفا سببيا
 لشئ ولا يصح لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف
 قال الوجه هذه شروط رفع الفعل لفاعل الظاهر قيل
 مستر بلا ضعف يعني لا شرط أصل علم حتى لا يعمل بدون
 هذه الشروط لأن يونس على من ناس من العرب رفع
 المفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير من عمه
قوله وهو في معنى صفة مسبب قال الوجهي ألا شئ في أصل
 حرم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال النهدى في التغير
 المشهور للتنبيه على صحة وتحقيقه ونحو قوله المسبب ما جعل سببا
 ولهذا يقال للعاجب سبب الأسباب أي فاعل الأسباب
 أسبابا فالأسباب خ مسببات وأما عدل عن السبب إلى مسبب
 للتنبيه على أنه لا يلزم أن يكون في معنى المسبب الواقعي بل يكفي
 أن يكون ما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله أو سقما **قوله**
 مشترك بين ذلك وبين غيره على ما حمل قول المصنف يخرج عنه
 نحو ما رأيت زيدا أحسن في عينه العمل اليوم منه في عينه عمل
 فينبغي أن يطلق المسبب لا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره
 نعم الأول بل يفسر بغير تقييد السابق بالأول **قوله** ففضل
 ذلك المسبب باعتبار الأول الخ اعترض الوجه بأنه كيف
 تعلق باعتبار الأول وقوله باعتبار الثاني لمفضل وقول

اتفق الخاء على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى
 اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في اليوم ثم لوم جعل
 الثاني بدل لامة الاوله صح كما يقال جلست في البلد في الدار
 فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من
 فعل مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه **قوله** و
 المساوات باباء مقام المدح بهذا البيان يخص من لا يكون
 المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص مقام
 المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل
 لفعل واء كان على وجه المساوات ويحتمل وجه يكون دون
 حسن المفضل في المعنى وعلى هذا اعرفت ان المعتمد هو هذا
 الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح
 بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه بحري في الجبه وان لا بحري
 بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فاعلم
قوله وثانيهما ان جعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجرد اعما
 الزيادة عن الايجان لا يتأمل ذلك مع وجوده من التفضيلية
 او لا يبقى وجه لذكرها **قوله** فان قلت لو كان زوال الزيادة
 التفضيلية المح فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة
 التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء
 كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن تاويل
 عبارة الشارح بجعل البناء في قوله بالنفي ليجن مع الاسباب
 حتى يتم التوجيه بين السابقين **قوله** بين احسن ومعه

باجنبى

ما اجنبى لم يقل لفصلوا بين العامل باجنبى لان الفصل بين العامل
 والمفعول لا يتوقف بل بين الفعل ومعه لضعف علم فيجوز زيد
 كان عمر وضار يا بفض عليه الوجه **قوله** ولو قدم قوله منه في
 عين زيد على الكل اشارة الى شبهة نقلت عن المحقق انه فليقل
 منه على الكل حتى لا يلزم الفضل بين العامل والمفعول لم يلتفت
 الى جواب نقل عنه وموانه لو قدم لزوم عود الضمير الى ما لم يذكر
 لانه رده الشارح بان في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو
 مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكل الموضع يكون مبتداء مقسم
 رتبة واجاب بانه يلزم تفقيد ركيك فيرجع العمل مع ضعف
 عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المص وجما الى ما ذكره يعني يلزم
 رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تفقيد ويمكن ان يجعل
 جوابه تحريك ما ذكره المص فانظر اطلاق الكلام لئلا يكون
 بالنقص الملام على فوت الملام **قوله** مع انها الياسنة قبل العبارة
 المستورة الواردة المحسنة اذكر الهندى ووافقه الشارح
 وهو مما يفتق منه العجب لانه كيف يجاب به القدر فيما ذكره
 وجه اجمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل
 الوجه ان لو لم يكن مضطرا في اعماله وحاصل القدر منع الا
 ضطرار بانه كان يكثرهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفع
 بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الوجه
 ايضا بان هذا الوجه بحري في الاثبات ايضا كان يقال رابت
 رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد واجاب
 الهندى بانه لم يسمع وهو كما سبق منه فلا يلتفت

اليه ولجيب بانه في النفي الضعف المعنى التفضيل فقل
 افعلى مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل
 قوما فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا **قوله** ولورفع لفظ
 العين الخ لم يلتفت اليه المصنف بناء على عدم تحقق الكلام
 العرب وان لا مانع عنه قياسا **قوله** وعلى كل تقدير
 فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كل
 عين زيد ورجع تقدير ذكره الوجه وتبعه الرندي
 متسكين بان المقصود تفضيل الكل لا تفضيل الكل
 على العين ووجه الرد ان على اسم التفضيل محققا
 اذا كان المفضل والمفضل عليه متقايين بالاعتبار
 وج يتفايران بالذات واما ان المقصود وتفضيل
 الكل فلا يوجب تقديره كل عين زيد فليكن التقدير
 منه في عين زيد حذف مجرور منه وجار العين لظهور
 المحذوف مع ذلك المحذوف وتيج عليه انه يوجب اخراج الترتيب
 كيب الى ما لا نظيره في كلام العرب وهو حذف المجرور
 وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على
 الجر وتوقف العمل على تقايير المفضل والمفضل عليه
 بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك كيب
 الحال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا
 يكون في ان ظاهر مفضل ومفضل عليه متقايين
 بالذات

٢٢١
 بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد
 وهناك الانتقال الى الكل المفضل عليه ايضا من ذكر الكل الى
 المفضل فتأمل **قوله** وتقديره ما رايت عينا ثالثة لعين زيد
 في اصل الكل احسن فيها الكل من عين زيد اشار بهذا
 كلام الى ترتيب ذكر الوجهين وجهين وما ذكره هو ان قوله
 كعين زيد مقصود به رايت واحسن فيها الكل بدل منه بدل
 الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين ولا زيادة
 عليها ومعنى احسن فيها الكل احسن فيها الكل ولا مثلهما
 محذوف المعطوف في الموضعين اعتقادا على وضوح المعنى
 ولا يكون ان يكون احسن فيها الكل صفة لقوله كعين
 زيد على عين زيد في حكاية الكل وكيف يكون مثل الشيء
 زيدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشرح لها
 الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيدا ان
 كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر
 كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف
 لان الشافعي متدبر ما يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل
 التمثل لانه المفضل وحسنه واما جعل المماثلة بمعنى المماثلة
 في الفضل ويترجم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان
 الترتيب على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان يمين مثل عين
 زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناوض وهو المماثلة
 مع الترجيح فيكون النفي مبني هنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر

الظاهر من عبارة المتن ان بين التركيبين الاختصاص في
 قايان لا يتبعين في ما رايت رجلا احسن في عينه الكل
 منه في عين زيد من التركيب بل جاز ان يقال ما رايت
 رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد بخلاف ما
 اذا قدم ذكر العين فانه يتبعين ان يقال ما رايت كعين
 زيد احسن فيها الكل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين
 زيد احسن فيها الكل منه في عين زيد لانه لم يذكر
 شيئا في مند التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال
 فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلان ان تقول كما قال
 بقا ولك ان تجعل معنى ولم يقل فلان ان تقول فقولهم فان
 قلت قدمت الى انك ان قدمت ذكر العين وجب ان ينصب
 احسن وليتكن معنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل
 عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر كونه مقدر
 فجزا اعمال احسن متفقا نظرا الى تقدير الكلام
قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره
 اوفى بالمقام والاحسن ان يقال فيه بذكر المثال و
 لتفصيل بالشر على جوار حذف الموصوف وذكره
 اسم جماعته الركبان يعني ليس جميعه بانه على ذلك يصح
 منه ما ياتي من جعل سارا بصفة ركبا لان اسم
 لا يجب تأنيث المسند اليه فيه ولا جمع صفة بخلاف
 الجمع **قوله** وسارا يامن السري واحتمال جعله في السري

من تركيبين
 من تركيبين

على ان

على ان يكون صفة مصدر محذوف اي اخو وخوفا ساريا
 الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المشتق
 في فاذالم يلتفت اليه **قوله** فقولهم اري امانة رؤيت البصر او
 رؤية القلب هناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل
 اري مجهولا اي اظن ولحق الظن ابلغ منه في الرؤية البصرية
 العلمية فتبصر واعلم **قوله** واد منسوب الى السباع لكثرة منها
 فيها المراد بالسباع اما حقيقها او شرار الناس وقطعة الطريق
قوله والحال الى لا ادرى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية
 وما ذكره اظهر وانما قال ولا ادرى ومقتضى السياق ان
 يقول وما رايت ليفقدانه ما ادرى ولا يرى قط لانه لو راى
 مثله لم يأت الحكم منه بانه لا يرى قط فتأمل **قوله** فلما وصل
 النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق ان هو بصدد
 بيان الاقسام على ملأى واحدة ومما يدل على انه بصدد
 ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في
 قسم الاسم والله تعالى **قوله** اي نفس ما دل على الكلمة جميع بين
 ما دل على الكلمة في النفس اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير
 وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه **قوله** اعلم ان الفعل
 مشتمل على ثلثة معان بهذا هو المشهور فيما بين القوم
 والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تفصيل الحدث
 والنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرف غير مشتمل **قوله**
 ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى في اختلف في ان

معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا يشك
 انها على الثاني معنى حرية لا يفهم ما لم يتضم الى الفعل ذكر الفاعل
 وعلى الاول معنى يتفضل فاعل ما اجمال وهو منفرم بذكر
 الفعل من غير ذلك فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء
 فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمال منفرم من غيره و
 بهذا يتحقق انه يمكن حمل المعنى تعريف الفعل على اللطائف
 على تقدير يكون معناه النسبة الى فاعل ما **قوله** وما وصف
 ذلك المعنى بالاقران بالزمان ان يكون المراد به الحدث
 لانه بعد اخراج النسبة عنه كونها مرادة تعبد في نفسه بوقوع
 الحدث والزمان فلما خرج الزمان عنه كونه مراد البقاء
 الاقران بالزمان تعين ان يكون المراد بالحدث **قوله**
 فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق
 المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجبات شرح الرسالة
 الشمسية ولا يفتقر لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم
 وحرف وعدم صحة ارادة الا لثراحي ظاهر جدا فتبين
 ان يكون المراد الاعم **قوله** وبقولنا وصنعنا اسما لافعال
 لاجمعها منقول يقال جميعها ليس وايها بين الامرين
 بل جامع الامرين وانما الداير كل واحد قلت الحكم على
 الجميع كالحكم على الجميع فذلك يكون بحسب انفراد كل جزء جزء
 نحو جاءني اى كل واحد وكذا جاءني جميع الدخال
قوله والافعال المنسوبة الى الزمان وكذا الافعال
 المنسوبة

المنسوبة الى الحدث بدخله لان الافعال الناقصة تامات في
 اصل الوضع منسوبات عن الحدث صرح به بعض المحققين في
 الفوائد الغياثية **قوله** او لتقليل الفعل فان قلت المراد با
 لفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاح او تحصيله
 فلا يصح قوله ونشئ من ذلك لا يتحقق في الفعل قلت كانه اراد
 الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل مدلوله الفعل
 الا ان الظاهر ان يقول ونشئ من ذلك لا يتحقق الا فيه
 بالضم فتنأهل **قوله** لدلالة الاولة على الاستقبال القريب
 مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرحه التلخيص
قوله وانما خص الحقوق تا الثانية اى ساكنة وبهذا صرح
 قوله والصفات استغنت عنها **قوله** ولحوق نحو
 تاء فعلت الاخصان بقوله ولحوق تاء فعلت وفعلت
 ويستغنى عن قوله ولحوق تا الثانية ساكنة والاولى ان
 تفسر نحو تاء فعلت بالضمير البادى المرفوع مطلقا ولا
 يحض بالتحرك لاختصاص البادى المرفوع المنفصل مطلقا
 بالفعل كما يدل عليه بيانه الشارح **قوله** اى بحسب الوضع
 فانه المتبادر من الدلالة ولانه صاد عرفا في تعريفات هذا
 الفن **قوله** قبله فانية يكون بين اجزاء الزمان التقديم
 بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقديم الذى لا يمكن مجامع
 فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
 وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقديم بالذات

انما هو بين العلم الناقص والمعلوم والتحقيق علم اخر وفهمه فحاطب
احسن ولزوم ان يكون للزمان انما يتدفع لو كان منشأ
الناسي التقدم بحال انما بالتقدم بالزمان لكن
متشأ ولازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة
لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم
على زمانك فليدرك ان يكون للزمان زمان هو لا يتدفع لشيء
الا بتبدل لفظ قبله بلفظ متقدم بان ما دل على زمان
متقدم على زمانك **قوله** مبني على الفتح اشار الى بيان بعض
خواصه بعد تعريفه كما هو عادة باحد حروف تايث في
اوايله الظاهرة **قوله** كوقع الاسم مشتركا الى لا يخفى
ان الماضي ايضا يكون مشتركا بخلاف المضارع فان
مشاركته فيكون مضارعا للاسم انه ليس كل ما هو مشتركا
بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي سبب زيادة احد
حروف تايث داعي فلذا قيد مشابهة باحد حروف تايث ولو
جعل مشابهة باحد حروف تايث لوقع مشترك قبل
مقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة
حرف كان اشتراكه **قوله** فالتميز لم يبرح في البيان
ترتيب حروف تايث بل راعى قاعدة لفريق الفعل فانه
يبدأ من التكلم الواحد وينتهي الى الغائب **قوله** هوذا
مذكر او مؤنثا فالتمييز للتغليب فلهذا اي التكلم المفرد
يجب ترك المفرد لان التكلم لا يكون الا واحدا سواء

تكلم

تكلم باضرب وتضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد يعني انه ليس
مع غيره كما يدل عليه وصف في تضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع
الافراد مع كونه مع الغير **قوله** لو انشأ فذكر كان او مؤنثا او
او مختلط **قوله** غيبة اي حال كون التوثن الى يمكن جعل غيبته
مصدرا احببنا الا ان جعلها حال انشأ نظائرا ولو
قال المحض والغاية والغايين كان اخر واظهر **قوله** ولما
كان هذا الكلام في قوة دفع ما يتبعه عبارة المثنى انه قد
يقيدان عدم اعراب غيره مقيد بوقت علم اتصال نون التا
يكون او نون جمع مؤنث مع انه هو باطل لانه لا يعرب غيره
مطلقا وانه لا يقيد لانه لا يعرب اذا اتصل به نون تأكيد
او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان ولو قال مال
البيان انه انما يعرب ذالم ينصل به نون تأكيد او نون جمع مؤنث
وفي قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوله انما يعرف المضارع
بعضا يعرف باللام المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد
الحظ الاعراب في وقت عدم الاتصال من شفع الشبهة فالج
ان قوله اذا لم ينصل متعلق بغيره المقابلة وقيد بها اي لا يعرب
مقابلة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعريف الغير بحيث
يشتمل المضارع المنصل باحدى النونين **قوله** واعرابه
رفع لا يخفى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقضاها العا
مل لا يخفى ما به يقوم المعنى المقصود للاعراب بل بمعنى
ما ارجب كون اخر الكلام على هيئة مخصوصة فان اوج

الفعل ليس لمفعول وقوله وجزم نصب بمعنى فتحه او حذف
 نون او جها العامل وقوله وجزم بمعنى كونه او حذف
 نونه او حرف اقتضاء العامل **قوله** فالصحيح منه اي من المضا
 رع الموعوب وهو لم يتصل به نون فالكيد ولا نون جمع مؤنث
قوله وهو عند النحات احتراز عما هو عند اهل التصريف
 وهو مستقر عن التعريف وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لام
 بثمل نحو ثمل بـ **قوله** الجزم عن ضمير ياذر نحو يضرب زيد يضرب
 مرفوع نحو يضرب ونضرب **قوله** متصل به نحو تضرب وما يضرب
 الا هو فانه وان لم يجرده عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز
 المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التثنية
 الضمير لا يتصل به بدل عليه قوله والمتصل به ذلك قائل **قوله**
 للتثنية الى الاحاجة الى ذكر هذه القوم لانه ليس ضمير بارز مرفوع
 متصل للتثنية والمجوع والمخاطب **قوله** والمؤنث فيه ان الضمير
 البارز في الصحيح العرب لا يكون جمع المؤنث فجميع المطلق
 في هذه المقام ينصرف الى الذكر وكذلك صح قوله فيما بعد
 والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه
 بذلك شاملا للضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم جمع المؤنث **قوله**
 والسكون لا يكون في حال الجزم لم يقيد لفظا كما في اخوة
 لانه السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر
 لان الرفع قد يكون بالصفة فقد بينا ذلك في نصب ادا وقف
 على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقدير اذا خول الجزم لسا

كسبا

الساكنين نحو لم يضرب القوم **قوله** مثل يضرب مثال الصحيح الجرد
 عن ضمير ياذر مرفوع لا لا عراب حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام
 الشئ انه جعله مثلا لا لا عراب قائمه بالحق **قوله** والمضارع
 المتصل معطوف على الجرد وهو مع ما يقابل تفصيل الصحيح
 لكن الصحيح عطف على الصحيح الجرد لا على مجرد الجرد فنية
 الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنفون
 يدعون ويدعون الى الجرد لا ينفذون ونضربان كان واضحا قوله
 سقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة منكب الحركة في كونها
 قابلية للسقوط **قوله** سقط الحرف المنكب والمضارع المعقل
 الاخر المتعل عندهم ما يقال الصبح عندهم وهو ما كان اخره عطف
 المتعل لكن المتبادر من كلام الشارح ان المتعل عام اليدهم ا
 الخاص **قوله** هذا الجرد لم يقيد بالجرد في المضارع وقيدوه في
 البند اوجبت فالواو هو الجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في
 قسم المسند اليه من المسند واسناده الى شئ كما في قسم المسند
 من المسند لانه يحتاج الى التقييد في المسند ودون المضارع
 لان الاعم يقيد معناه بدون التركيب فلا يوجد من الجرد غير المرفوع
 قوله كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من الجرد غير مرفوع بيان
 لاقسام المضارع انه لم يجعل الرفع له الجرد كيف وقد قال في بيان
 المنصوب منه وينصب منه وينصب بان الجرد وفي بيان الجرد ومنجزم
 بلم الى فلما لم يقل هنا ويرفع بالجرد عن الناصب والمجازم ينادر
 منه انه لم يجعل العامل الجرد وانما قال ويرفع اذ الجرد لان تحقق

العامل انما يكون وقت الجزاء اذا تحقق الناصب والجازم بمنع وقوع
الاسم موقعا لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل وجازم في لم يضرب
لا يصح ان يقال لم يضرب وانما لم يقل ويرتفع بوقوع موقع الاسم
لان وقوع موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع
عند المستند بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام تبيين الاقسام
الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل **قوله** وذلك مذهب الكوفيين
اي اكثرهم اذ الكا في من هم يجعل العامل حروفا بين **قوله** تخاف
زيد يضرب لا تنطق صح الوقوع موقع الاسم مشتركة بينه وبين
الماضي لا تنطق هو معنى الاصل فلا يؤثر في العامل **قوله** ابدال الالف او التاء
فيانه لا مشابهة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تكتب
في الوقف الفاء وكذا التنوين **قوله** وقال الخليل اصله لا ان يرد
ان لا ان تضرب في تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام بخلاف ان
يضرب اقوله ان مركبة لا والنون الخفيفة التي حتما بالحق الفعل
الا ان الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفي لتأكيد الفعل المنفي
حتى يفيد اللفظ في التأكيد عمل عمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئة
يكون مع النون ولذا اخص من بين حروف النفي بتأكيد النفي
قوله بعد من نحو الى ما ذكره الشارح في التفصيل الحروف التي
يقدر بعد ها ان الشروع في الشيء قبل وانه فان لم يفصلها
في ما ذكره مقام تفصيل المص **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن هذا
يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في
اليقين او لو لم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح بغيره هذا

بل ما يدل

اليقين

بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او المؤنية او الوجدان
او الظن الى غير ذلك **قوله** هي الخفيفة صفة الفعل هنا المحصر
اي هي الخفيفة لا غير وفي حصار مقابلا لقوله والي تقع بعد
الظن وقوله من الخفيفة متعلق بالاخذ اي الخفيفة الماء خفيفة
من الخفيفة **قوله** فانها اللوحاء والطع فلا يتناسب وكذا الاصل
على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة العين لخروجها من مقنن
وتضعفها وهي اخف من الخفيفة الموجبة لحذف ضمير ان وفها
ولست هذه تأكيد للحصر **قوله** على غلبة الوقوع اي كون جانب
الوقوع غالباً لعدم وليس المراد بغلبة الوقوع كثرة كماله
المبادر **قوله** لا مؤيداً مطلقاً كما قيل ولا مؤيداً في الدنيا كما
قيل هو الحق **قوله** لكونه جواباً وجزءاً وهما لا يمكنان الا في الا
ستقبال وفيه بحث ان يكون مستقبلاً وكذا الجزاء لحوال ان
يكون فيما مضى نحو فوك في جواب من قال اسلك صار جزاء ورك
ان عزم مالك ودمك فالوجه ان يقال ان هذا لضعفها لا
يقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار للماض الذي هو مبني
الاصل **قوله** واذا وقعت بعد الواو والفاء وكما انهم لم يحذفوا
وقد اخص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكما
انهم لم يحذفوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانهم
وجدوه ولم يحذفوها اذا وجرهين فتدبر **قوله** فالوجه ان
جاءت ان جعل وجهان مبتدأ ولا فاعلا لان حذف الجزاء
هو من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمستند



بجلاول الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن لا يظهر
بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيها الوجهان الالفاء
والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاول
كان او تركن المستقبل فتدبر قول **قوله** بمعنى كى السببية لا فائدة
لنفسه الى معنى انتماء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان
قلت حتى ايضا بمعنى انتماء الغاية فلم قال الى ولم يقل اذا كان
بمعناها او معنى كم قلت كانه اذ اذ انه لا يشترط في هذه
ان يكون مجزؤه اخر جزء مما قبله او متصلا ساجز جزء منه
قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او جالا او مستقبلا لا يحتمل الا
ستقبال كما لا يخفى **قوله** كما تقول كنت سرى امس ذكر امس
مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف
كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماض قبله
فجعل هذه المثال حكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة
المقابلة لذلك كلام المصنف **قوله** كانت كنت في زمان الد
قول هيئت هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ
الداخل على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والظاهر ان
المراد زمان الحال المحكى منه حيث انه حال بابتزازه في نظر
السامع في معرض الحال **قوله** لا نعلم الاستقبال فيها انها علم
الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينال في الحال
الا ان يقال ينال في افادة الحال فليس في ذلك في مقام افادة
كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف

او لا يكون مجزؤه اخر جزء مما قبله او متصلا ساجز جزء منه

ابتداء

افعال المنفصلة فلا يجزى الفاعل من رضى
بالكلمة لا

ابتداء ويريدون لزوم المبتداء بعدها **قوله** ليحصل لا
نما وضعت الافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا و
معنى عاطفة كانت او جارة **قوله** مثل مرض فلان حتى
لا يروجوه الا ان يحتمل المثال تحقيقا وحكاية ولهذا الكثرة
المحصنة تجعل مثالا للمحال تحقيقا بخالف حال التحقيق
قوله وامتنع نظرا الى امر الا قال في نظر لانه امتنع نظرا الى
الامر ان كان كان يسري لا يصلح سببا للدخول لان سبب
وقوع السر وكانه يسري يحتمل ان يكون في تقدير كان يسري
واقعا وان يكون في تقدير كان يسري منتفيا الى غير ذلك
فلما لم يحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع
مجرد انتفاء الشرط الاول لان انتفاء شرط صحة القائل
قوله فينبغي الناقصة بلا خيرة لا يخفى ان الجدة في صورة النصب
ليس هي ادخلها بل الفعل العالم المقدر متعلقا في ذلك
ان تقديره بقرينة توقف صحي ادخلها بالرفع على تقديره
قوله فقولهم ايهم عطف لتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه
وبالنظر الى سائفة لاقول اسرت حتى يدخلها عطف على شيء
وسبق قيد يشادك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد
لا محالة واما اذا عطف على ما هو قيد فالتكرار محتمل **قوله**
اي مكان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فضل الله تعذيبهم
قائل **قوله** والفاء التي يتصلب المضارع بعدها بتقدير ان فقد
بر ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتداء ولا ضرورة داعية

من غير تقدير الا انه دعه الى
ما ذكرناه انه اذا عطف

اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقديران والاولى ان تقد
 ير الكلام والفاء ناصبة بشرطين **قوله** احدهما السببية
 اي قصد السببية وقد ينفى عليه الخارج **قوله** من النفي المستدعي جوازا
 وصف النفي بما يشق عنه كونه في معنى الانشاء قد سبق منه
 فقاما لانه ان النصب بالفاء بوجوب تقديران ليصير مفردا فيصح
 عطفه على المفرد المستفيض من الجملة الانشائية لان الفاء عا
 طفة لا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء او بدلا
 عما ان الفاء هنا مبعدة عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي
 للجواب فان الجواب لا يعطف فينهما تنافي ولا يجزى ان ما ط
 كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في زوني فالترك لا
 يصح النصب تحج عليه انه يشكل مع الرفع توجيها لقصد الا
 ان يقال في يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسع
 بالمعيد خير من ان تراه **قوله** والحق بالجاز فاسترجاعه
 لضرورة الشرع مبنى ذلك توجيها للعطف بتاويل ما قبل
 بقولنا سبق معنى ترك منزلي والحق بالجاز فالاستراحة
 ويمكن توجيهم بما يجزى عن الضرورة وهو ان يجعل ترك
 والحق في معنى الا فرأى لا ترك والحق فاسترجاعا **قوله** واو
 التي ينتصب الخ اكتفى ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم
 يقدر المبتدأ ولقد احسن **قوله** اي بشرط يكون معنى الى
 الخ لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراى انه ينتصب بعدها
 بتقديران بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان تقدير

فتقديران ليعم اللفظ الدال على ان **قوله** اذا كان المعطوف
 عليه اسما صريحا اقتدا الاسم بالصرح ليخرج نحو اعجبت ان يضرب
 زيد افتم فانسح لا تقدر ان يجوز عطف على مذكوله ان
 ونصبه بكم ان التابق وفيه نظر لانه يشكل باعجبت انك انسان
 ونعم فانه يجزى تقديران فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح
 ويمنع كون المعطوف عليه اعجبت ان يضرب زيد فتم استما
 بل المعطوف عليه الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف
قوله ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين ويمكن ان
 يجاب بان العاطفة في تقديران على نحوين احدهما امتياز
 بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك في شرط واحد
 المحصورات بشرط لينضبط وفضل عقيبها اشتراطها
 ثم انم العبد بذكر المشترك في الشرط واحدة لعدم احتيا
 جها الى التفصيل **قوله** ومع العاطفة اي مع العاطفة مع
 مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلا
 العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل
 في صفة واخوانها وهو متبادر من قوله والعاطفة لان هذا
 الحروف ذكرته بهذه العبارة هي بيان الشرط المشترك
 بين الكل فتأمل **قوله** ويجزم اي المضارع بلم ولما ولا مالا
 مستعمل في معنى النهي اضاف اللام لانكره قابلة للاضافة ولم
 يضاف لانهما علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الخارج
 قوله النهي صفة لا فلا احتياج الى تقدير المعرفة والمشتبه

بالنكرة والموافق بالمشهور انه يكون التقدير ولا مستعمل في
 النهي يجعل قوله في النهي حالا الا ان السبب المعنى بتقدير المعرفة
 في جعل ارجح لان لا رعاية جانب المعنى اهتم من رعاية جا
 نب اللفظ **قوله** وهذا الكلامان يحرم فعلا واحدا يحرم بالا
 صلا فعلا واحدا والا فقد يتعد مجزوم بالمعطف بقوله
 لا يضرب ويقتل **قوله** وكل المجازات اي بعضها فان كيفما اذا
 ايضا من كل المجازات **قوله** والمجزوم بها فعلا ان اي قد يكون
 كذلك كما مستوفى **قوله** واي وهو ايضا مما يحرم مطلقا
 سواء كان مع ما نحو قوله تعالى اما تدعوا وبدون **قوله**
 مع كيفما واذا افتاد في كيفما شذوذ فان اذ كونها من كل المجازات
 كالجزم شاذ **قوله** ويختص اي لما بالانفراق ولا يبعد الاستفاد
 ذلك من تأكيد بما النافية فيكون تركيب لما من كل **قوله**
 وكان ذلك في كونها فاصلا قوية بين العامل ومفعول فيه بحث
 لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم
 ومفعول وانما مدخول ان لم اضرب **قوله** ولا النهي لا يصح اضاف
 العلم وكانه تلوها او جعل النهي مفعولا عاصفة لكلمة لا بمعنى لا
 الناهية **قوله** السببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى
 كون الشيء سببا لا بمعنى جعل سببا فاللادى ان بفلس الكلام
 بافاد سببية الاول وسببية الثاني فكان المصداق يجعله
 سببا لفظا مخاطب وذلك ليس الا بالافادة قال ان المراد
 لافادة سببية الاول وكان الشرح ايضا اراد بهذا المعنى

الا انه بعد عن التيقن **قوله** من حيث تبقى على الاول الى قد تبقى
 لك ذلك وذلك اذا كان الالف سببا واما اذا كان ملزوما من
 غير سببية فليس الامر كذلك اولاه ان المراد ان يبقى الفعلان
 مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
 والجزاء الجملة الثانية فافهم **قوله** لتحقيق تأخر حرف الشرط
 فيه اي تحقق التأخر مع وان لم يحقق لفظا اما في ان ضربت
 ضربت فظاهر واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم يلزم لا بان
 لقرب لم سبقه معنى لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج معنى
 يكون سابقا في الطلب وبصور فيه التنازع **قوله** وان كان مضا
 رعا متساينين ان يقيدها غير المجزوم بلام الامر نحو ان يكرم
 زيد فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأخر حرف الشرط فيه
 مع لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء ولغنى فافهم
 مستقبلا تحقيقا قبل دخوله ان فلا تأخر له فيها مع وكذا
 الاستفهام على ما يحكى **قوله** او بين حيث يجب فيه الفاء لعدم
 الخ لانه صار مستقبلا بين والاولى اصلا لثلاثتهم انه
 يجزم لان النصب بين متعيني لقربه وسبقه كما مر **قوله** او
 استفهام نحو ان لم يضر بك زيد فمهل تضربه ووجه عدم تأخر حرف
 الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتمال ولا ينقلب الى المستقبل
 والمنفي بالكون للحال من غير انقلاب **قوله** موضع الفاء نية على ان
 الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الا
 سببية مع انه احضر **قوله** لاختصاصها بهما اي بالجملة الاسمية

او مضارع متعني بانتم لم يضر بك فافهم

والضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر **قوله** وان التي
 يتخير بها المضارع حال كونها مقدرة عبارة مشعرة بانه
 جعل معنده في قول المصدر وان مقدرة بعد الاسم منصوبا
 بمقدرة ومقدرة خبر المملكات ولا ضرورة تدعو اليه و
 الوجدان مقدرة مرفوعة خبر لان **قوله** بعد هذه الاشياء
 تحت صالحا الى الحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية
 بل كفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا
 والا كان كاذبا او دعاء لنكتة فتدبر **قوله** فانهم مطلقون امثلة
 الماضية الى اقوى الشواهد على اداة الصيغة انهم يقولون لهذا
 الامر الامر بالصيغة فقولهم مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة
قوله وفي بعض الشروع انما قال مثال الامر الى الامر بالمعروف
 بالصيغة لا بحقل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم
 اداة المصدر توهم بجيب على انه لا يندفع لانه يكون مع ذلك
 ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال لام الامر
 والوجه ان يقال الامر في السنة لصرفين يشتمل الامر باللام
 وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل
 الامر على فزاد المثال لتكون في قوة التعبير عند الامر بالصيغة
قوله صيغة يطلب بها الى يطلب بها اخرج النهي والاستفهام
 والامر باللام لان طلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في
 النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل
 امر لا يتم ولا يخفى ان الماد صيغة فعل لان الكلام في الفعل

فلم

فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف
 حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الى بشر
 بان جعلها بمنزلة الجنس يطلب بها يخرج الماضي والمضارع
 وقوله العقل يخرج النهي وقوله من الفاعل احترازة فدعفت
 ما فيه والحق انه ليس من تحت التعريف والتعريف قد تم بد
 ونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر بالتقدير هو بحذف
 حرف المضارعة او بحذف مضارع **قوله** وفي الصورة
 حكم المجزوم اي في حكم اخر المجزوم والاولى وحكم حكم المجزوم
قوله في اسكان الصحيح لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط
 حرف العلة حكم الامر واما سقوط النون فليس حكم الاخر
 لان النون ليس حكم الاخر لان النون ليس الا ان يقال لشره
 الامتزاج بين الضمير البادئ والفعل والنون نزلت منزلة
 كلمة واحدة منزلة الاخر **قوله** فان كان بعد كون اخره في حكم
 المجزوم ان كان الحذف ولهم الكثرة ببيان زيادة الهمزة ولم
 يبين على الاخر فقوله لكن اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك
 فامر ان ليس فيما اخره نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذفه
 فيبقى ان يقول يمكن اخره او حذف **قوله** والمراد بالرباعي
 ههنا احدى علم النفي واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول
 فيه اربعة وقوله من الموند فيه نظر لان الرباعي لا يحض
 الحزب فيه وقوله وانما هو من باب الافعل ايضا لا يتم لا
 تنقاض لفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا

لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حذف مضارع
ساكن وكذا قوله ههنا بفتح في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة
ساكن **قوله** وفعالا لتبليس يعني ضم الرهزة وجعلت كالعين وفعلا
للا لتبليس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الرهزة فقولهم فانه اذا
قيل اقل الخ سريه من قلم النسخ لان الكلام في ابطال فتح الرهزة
وكسرها لينفي الضمة فلا معنى المتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها
على انه لا يطاق احد بان لم لم يفتح او لم يكسر حتى يكون لبيان فائدة
والصواب انه اذا قيل في اقل بفتح الرهزة التبر بواحد المتكلم المعروف
في حال الوقف واذا قيل اقل كسر الرهزة لزم الخروج من الكسرة
الى الضمة وهو ثقيل **قوله** فيمساوي ساكن بعده ضمة بل فيمساوي
ليس كسر الرهزة فيمساوي ساكن بعده ضمة بل فيمساوي امر في مضارع
بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة بل فيمساوي فضمير
سواء الى صيغة الامر الذي منه مضارع بعد حرف المضارعة
فيه سالن بعده ضمة او كلمة ماعبارة عن الوقت اعرف وقت
سوى وقت يكون بعد ال اكن **قوله** مثال لما يكون بعد حرف
المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة
رعة ضمة **قوله** وعل حذف مضاف اي فاعل فعل الخ لا يخفى
ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا وفي بسم فتقدير الفعل
لم يزد في الكلام الا بعد سماع علم مما ذكره ان اضافة الفعل
الى لا في الملا بسمه بنسبه **قوله** ولا يبعد ان يراد بالوصف
الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولي الامر الذي لم يذكر فاعله

فيثقل

فيثقل اسم المفعول فيتم كونه الاضافة بيانية وكانه اذا دبا
لفعل الفعل وشبهه على مساحته ان يفتح **قوله** الكفاء بذكره
فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولكن قولهم لم يذكر
اعتمادا على اشتداد انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة
المفعول مقامه **قوله** ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاخضران
يقول فان كان ما ضا كسرا قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف
اللبس فيستغنى عنه قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء **قوله** مثلا لتبليس بالفتح بالا مرة تنبيه الغايب
وجمع مطلقا في واحد رفعا والاو لترك التقليل وتبشير
قوله خوف اللبس **قوله** هذا اعلة لقوله يضم الثالث والثاني
يمكن تعليل ضم الاول ايضا فانه لو اکتف في ضرب كسرا قبل
الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتب في باب بلاشبهة
قالوا ان يقول المص فان كان ما ضا كسرا قبل اخره وضم اوله
مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس
اي ما يكون عليه فقط معقلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتدل عينه
وعين اللغيف لا يعتدل وهذا اصله لانه يندفع به الاصل **قوله**
وانما خص مقل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني
الفاعل منه كما ذكر وتبعية ذكر مقل العين للمفعول وان لم يكن
فيه ما ذكرنا هنا كلام وهو سريه من النسخ وصوابه وانما خص
مقل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماخ كما ذكر
وتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ذكر **قوله** المتعدي وغير

المتعدي بهذا ان قد ان شئ الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم
 من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه
 بتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شئ فضلا
 عن المفعول ولذا جاز حذف المفعول او لسه ذلك ان النسبة
 الى الفاعل والنطق بالمفعول جزءان من معنى الفعل ومعلوم المصدر
 مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشق منه الفعل المتعدي
 فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهمه ما يشق
 هو منه عليه وكانه كذلك المتعدي من الفعل **فعل** فان التعلق
 نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عباد انهما سمي بهذا العبارة
 ان المتعلق اعم الفاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اعم مفعول
 بالتحذف والايصال لما وقع في التعريف اسم الا ان يقال التعلق من
 الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا
 متعلق به فادفع ببيان تعلق الفعل الذي هو المفعول **فعل** و
 هيئة الفاعل قد حققنا والمفعول يربط به معنى الحال **فعل** و
 هيئة الفاعل قد حققنا ان المفعول الذي بين الحال هيئة اعم من
 المفعول به فلا حاجة لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان
 اللازم كالتعدي له تعلق به هيئة الفاعل والمفعول **فعل**
 وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنسبة
 الانفعال نحو النفع وبناء الفعل نحو خرج **فعل** بالف
 لمفاعلة او بسبب الاستفعال نحو استخرجت هذا ان غير مشهور
 في باب التعدي وانما المشهور في الكتب هو النسبة الاخر

وكانها

وكانها تارة كالانها لا بعد بان جوهر الحروف ولا ينصرف في معناه
 بما يجعل طابا للفعول بل مجرد ثبات الكلمة مع هو مستقل بطلب
 المفعول بخلاف الثلاثة الاخر فان كانت معناه صاحبة في المشي
 فلم يتغير فيه معنى المشي كيف يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى
 المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجت معناه صيرت
 خارجا فحدث السبب معنى النصير المستقل في التعدي مع
 بقاء معنى الخروج على ما كان فتاحل **فعل** تانيهما غير الاول كاعطى
 وهي سماعية كثيرة جمعها الى متين وارجوان اضبطها واعلموا
 سالت بفتح بها الطالبون كمفعول باب اعطيت في جواز
 الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين شئ واحد
 فلا يقال اعطيتني واعطيتك **فعل** والثاني والثالث من
 مفعولها من بيانية لا تبحيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها
فعل كمفعول علمت في وجوب ذكرها عند الاخراج وجه
 لتخصيص بان المصدر به لهما مثلها في خصايص اخر لطلب
 ايضا فانه يجوز تعلق علمت قبل اللام واستفهام ولا ينفع نقول
 علمت زيد العمر وقايم او عمر وقايم او ماعمر وقايم ايضا يكون
 المفعول الثاني مع الفاعل ضمير الشئ واحد فنقول علمتني
 زيدا قايم **فعل** كأنهم ادادوا اياك الفطن هذا من غلط
 اللفظ باصطلاح الميزانيين والاقوي اللفظ الشك بخلافه
 يقين علمنا في القاموس **فعل** تساوي الطرفين اي وقوع
 الخير وعدم وقوعه بسبب ما هي اي تلك الجملة هي هيئة

الاضمار بها تشبه عند الاظهر ان المراد لبيان ما في تلك الجملة
المذكورة عبارة عند فان علمت لبيان ان زيد اقام مثلاً
عبادة عن سبي هكذا هذا الحكم سواء كان بمعنى ذكره الشارع
او بمعنى ذكرناه يقتضيه ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية
الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان ان امر محقق
فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة فلا يصح السكوت عليها مع انه
خلافاً عما عليه الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما
اي الافعال عن اي عبارة عن وعن المقصود منه التبيين
ليست من نواع الجملة الاسمية بل المذكورة لبيان معانيها وهي
مناط الفائدة للجملة المدخولة وليست كسائر مدخل الجملة
فهم **قوله** فيستصحب الخبرين على انهما مفعول لهما الظاهر مفعولا
ها وكونه اذا دلا على مفعول لهما **قوله** اذا ذكرنا الاخرى
هو الشايع وخلافه قليل عما فصله الشارع **قوله** هذا يقتضيه
ان لا يصح علمت ضرباً زائداً قائماً وعلمت كل رجل وضعية
بل يجب ان يتبين ان يقتصر على ما ذكر علمت وهو بعيد جداً
فكانه ادبيته اذا ذكر احد هما ذكر الاخر او ما يتوهم منه
قوله لا تخلنا في الحكمة اي لا تخلنا جادعين اخر اليك الملك بناءً
قد وثقنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يقصر بانه في
العياب اي تخلنا او لا وعلمت غنائك ونحن لم نخلوه في اللغة
قوله فلا يصح علمت فظننت لعدم الفائدة بهذا الالاي
جب عدم جواز حذف المفعولين نسب لعدم توقف افادتهما

على ذكر

على ذكر المفعولين لان هناك جهادة افادة اخرى كان يقول فلان
يظن كثيراً ويعلم قليلاً او يقع الظن عن كثير ويضع اليقين
قليلاً او يقول لا يعلم يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بال
مادرات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم **قوله** لا يستعمل
الخبرين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبر او مفعولين لهما
الظ الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الخبرين وكذا الافادة
في تقدير الكلام بالتام وكلامه غير مقيد بالتقدير الاول
لانه كلام على تقدير مفعول لهما ايضا الا ان يجعل الكلام
اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف **قوله** فلهذا
قيد الجوان المبني الخ وللاحتراز عن صورة التقدير فانه
لا يجوز فيه ابطال العمل او بطلان نحو علمت غلام من انت
بكت لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف
الحامية الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه بمنزلة ما بحث
سنة الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معنى اقبلها
ولذا جاز تقديمها على كنه تضمننا الاستفهام **قوله** والفرق
بين الفاء والتعليق من وجهين احدهما ان الفاء جازم لا
واجب والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالفاء
جائزاً كان في قوله ومنها جواز الفاء مستدركاً ولما
صح ما تقدم منه اذ الالفاء واجب في الصواب المفصلة
وغاية ما يمكن ان يقال انه لم ير الفرق بين الحقيقي الا
الفاء والتعليق في هذه الابواب بان الفاء جائز ولذا

ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز
 بل ساق الكلام قيد تحت بنيد العجوب فندبر **قوله** رأى
 البصرية أي رأى بمعنى البصر **قوله** الحلم هو النوم **قوله**
 ولقد اراني للدماغ وكون اري بمعنى العلم **قوله** فكل
 درية مفعول الثاني وعلى ذكره في حال **قوله** ما حست
 الخ لا يصح الاستغناء منه بعض افعال القلوب لا متصلا
 ولا منفصلا فيجب حمل على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان
 كما لا يظهر من بيان **قوله** وهي اما العلم او الظن فالمراد
 بمعنى ما فوق الواحد **قوله** مثلا يقال الخ يقال ولا وجه لخصم
 بيان هذا البيان من المعاني الاخر فان لكل منها معان اخر
 بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شعره كذا في العباد
قوله يظنين اي تمهم فظنين بمعنى مفعول **قوله** لانها لا يتم في غيرها
 وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل
 في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمعون افعال المبحر و
 الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولكن
 ان تقول سميت بها لنقصان مدلولها بالنسبة الى الافعال التي تم
 بحر فوعها فيه ما فيه **قوله** هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان
 لنسبة الصفة للصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت
 الصفة للفاعل و الفرق بينهما وبين التقرير الذي هو
 صفة للكلم ان كان مصدر سبب الفاعل كما هو الظاهر
 وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبيها

للمفعول

للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة وهي
 يبق بتمام التعريف **قوله** فكل من الصفة والتقدير عدة
 كانت مجرد الدخول في الموضوع مستلزما لكونه عدة
 فيما وضع له لكان الزمان ايضا عدة في هذه الافعال
 ولو كان موجب كونه عدة امر الاخر لا بد منه ببيان
 نتكلم عليه على ان يكون كل من الصفة والتقرير عدة في التا
 من ينخرجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا
 المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العدة فيما وضع له تقرير
 الفاعل على صفة فيخرج ان العبارة لا يساعد **قوله** و
 لجعل الموضوع له الخ اشارة الى تفصيل الحد بالتصرف
 في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقدير بدوي
 خروج ما زاد على التقدير عن معناها وكونها قيودا له
 ولا يخفى انه مع ذلك لا يكون تمام الموضوع له التقرير
 بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه
 الافعال داخل في الافعال التامة تكلف ونظم **قوله** ولا
 بعد ان يجعل اللام الخ جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير
 الافادة لان لفرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفس والا
 وجه عند المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد والا
 فعال الناقصة موضوعا لفرض تقرير الفاعل صفة وتاكيدا لقضا
 في الصفة فانها موضوعات النسبة وليصدر لمراد
 الزمان وعرض الزم دخولها على الجملة لا سميتها الداخلة

على النسبة المدلولة لها فكذا النسبة المدلولة للجمل به فلو
 فعله ولا ريب في ان الفرض افادة الزمان ايضا
 غايته ان العمدة افادة التقدير فعلى تقدير جعل
 للام للفرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير
 الفاعل ان العمدة تقرير الفاعل **قوله** لا يحتاج الى
 قيد زائد كانه اشارة الى قيد ذكر المحقق الشريف
 ان المراد صفة خارجة عنه مدلولها تركه ذكره لتبادر
 من العبارة **قوله** وقد تضمن كثير الى التضمن ملاحظة
 معنى فعل لازم بمعنى فعل ملاحظة معناه واعمال
 عمله بهذه الملاحظة ولا يراى في مقام التفسير
 طريقان جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا ويقال
 في تفسيرهم النعمة بهذا عشرة صابرة عشرة و
 ثمانية عكس هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملة
 حالان صفتان كما تقدم العبارة **قوله** وجاءت بمعنى
 كانت في المفصل بمعنى صارت **قوله** من الفراغ وهو
 الفقه فان التركيب حدث من الخواج حين ارسل اليهم
 على رضى الله عنه ابن عباس اى ما جاءت عفتناجا
 جئت اى لم نجدنا غافلين كما تريد اذ هف شفرة
 النسخ بالضم الكين العظيم عاكافا حافى الفاموس
قوله لا يتجاوز جاء وقعد الى ولهم جاء المص بالفتح
 الذين هما وقعا فيهما لكنه قال في بعض نصابه الخ

في جاء الاطراء فانه يقال جاء البرق فغيرين وقيل في ضبط
 موضع استعمال فعدا يكون الحزك كذا **قوله** على الجملة
 الاسمية كذا في المبتدأ والخبر كانه احتراز بتفصيل
 الجملة الاسمية عن مثل اقام زيد وما قام زيد فامرهما جملتان
 هيئتان مركبتان من المبتدأ والفاعل اى لا جلا اعطاهما
 الخبر حكم معناه كما يعطى خبر حكم معناه يعطى بهم ايضا
 فصار زيد عنيا بجعل العنى متقلا له ويجعل زيد
 متقلا **قوله** ثبو تاما ضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا
 فياى في زمان ماضى تنكر لبيان انه ليس لزمان معين
 من الماضي **قوله** تيمها وقول التيماء المفارقة التي لا يرتدى
 فيها من التيماء الضلالة والفقر كالحال الخالى بصفت
 المصلحة بسرعة سيرها فانها بمنزلة فطانت كبت بيضا صار
 فراخا ففى غنى بسرعة الفراخ كذا في العباب **قوله** فان
 يوضوالم تكن فراخا قبل يوضوالم ولو كان بمعناه لعد
 هذا المعنى كذا في العباب **قوله** هذا ايضا عطفت الى وانما
 هي مع كونها غير خارجة مما هو بعنى صار ومعالم لانه
 يختلف فيه فغنى بعضهم انها تامة والجملة نفس ضمير شافا
 هو فاعلمها فصيح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطفت
 على يكون فصيح تامة ناقصة والاول بيان لها
 باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور
 عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلفت في كونها

ناقصة او تامة ولذا جاع معها كونها تامة وزائدة جاع
 عدم ظهور العمل في جملة بعدها **قوله** وكقوله في كون
 فيكون الاظهر ان قوله في كون في موضع الابدكار يعني
 ثبت وفي موضع جعل شيء موصوفاً بشئ يعني كون كذا
 بل لا يخفى ان يكون في الجملة ناقصة ويكون في مقام الابدكار
 ايضا يعني كون موجوداً **قوله** ويكون زائدة هذه محذوفة
 بل غفلة كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاديفها
قوله فبالك من تقع تحوّل ابوابها مستغاثه من اجل تحوّل
قوله النعم بالضم وهو النعم وهو تحوّل اليه اما لارادة له
 المتعدد بالمصدر او لجعل ابوابها وشدة ايد جمع وان كان
 واحد التعدد **قوله** فلست سمى اسمها فاعلا قد فأت هذا
 الفاعل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل
 على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه في مرتبة لا اختصاص
 الاطلاعه ببعض الافعال وتحوّل قوله في هذا الكلام
 بجمع الخبر مع الفاعل على ان اصطلاح على التسمية بالجمع
 لفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالجمع وليس الخبر
 على الاصطلاح من تسمى الاسم فيه فاعلا مستحق بجم الغنى
 وجبر **قوله** معلوم عقلا جعل خارجا عن الوضع مع انه
 ظاهر عبارة المص مالا يقتضيه **قوله** او تقدير القول
 مع تالده لثبوت ذكر يوسف ولعمري قال ويلزمها النفي
 ولم يقل ويلزمها كلمة النفي **قوله** وتقدير الزمان قبله

المصادر كثر جعل تقدير الطرف هنا فرع تقديره في الصا
 در ولك مندرجة عنه لا في مادام وبارعلا في
 تقدير الزمان معه حجة يمنع كون الزمان معه وليس
 الاخر بهذه المثابة في شئ من المصادر **قوله** احتاج الى كلام
 سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال انما
 قصة وقد نبه بقوله لانه طرف على انه لا بد لهذا الكلام
 الاستعمال على ما ينصب الطرف **قوله** ويجوز تقديم اخبارها كلها
 الى كان الاسم الاتم ان تقول واحده كما خبر المبتدأ ووجه لا
 يتكفل عليه ما اورده الشارح **قوله** فان اريد بجوار
 التقديم اخبارها على اسمائها **قوله** الخ يمكن ان يختار هذا لثبوت
 ويراد انه تقديم اخبارها على اسمائها يعني انها لا يمنع من هذا
 التقديم والمخارج العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التوقف
 بها هنا **قوله** يجوز كان ملك الظاهر ان هذا المثال داخل في
 تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا نتيجة على قوله قسم يجوز
قوله وهي اي افعال الناقصة الانسب بسباق الكلام
 ان هي راجعة الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لاقتضا
 ظاهر قوله وهي من كان الى راجع واخواته بذلك **قوله**
 وبهذا اندفع ما قبل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف
 عدم اجتماع المختلفين وتباخر المختلف والمراد
 بالاختلاف كون المختلفين متناظرين متنازعين دل
 عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا

ظاهر من جانب لانه جانب الجهر كما تقتضيه باب المفاعلة
 لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه
 كذا لغة الاجماع وعدم ضعف جانب المخالف في الاختلاف
 لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان اخران يميز
 ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف
 فيه اختلاف في اللفظ لا ما اختلف فيها النحاة فحمل المص
 اختلاف منهم في اللفظ مخالفة ابن كيسان فانه للخطا
 في اللغة وتاثيرها انهم ينعين المخالفون عند المص
 بخلاف الافعال المنفية **قوله** ما وضع اي فعل إشارة الى ان ال
 تعريف لفعل المقاربة اذا التزم تعريف للماهية دون الاوا
 ففعل المقاربة يتقدير بهذا باب افعال المقاربة
 وما وضع خبر للعابد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع
قوله عسى طمع واستفاق فينبغي ان يقول رجاء واستفاق
 ولا تقول عسى الاستفاقية موضوعة تدنو لغير رجاء لان
 قيد الحشة مرد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون بعضها
 مع لا يكون باعتبار ومنها **قوله** تتضمنه انشاء الطمع و
 الرجاء والاشفاق **قوله** والاشادات في الاغلب انما قال
 في الاغلب لان امثال اضرب انشاء ولكن مع كثرتها مطلوبة
 للوقوف الانشائية **قوله** اما في جانب الاسم بزيغه ما جاء
 في كلامهم من قولهم عسى صائما ويرجع تاويل الخبر بانهم الفاعل
 قوله وان لم **قوله** وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء

النحاة في تفسيرهم لضعف الخلاف ووجه الاختلاف

الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرد ايضا
 نحو عسى صائما الذي اري ان اصله هذا وجه قريب برده
 نحو عسى صائما **قوله** وفي يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يتبع تقديم
 الخبر القبلي الاسم بفعل الخبر كما في زيد قام لانه يكون عسى
 طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب
 كون زيد اسم فلا يلتصق بالفاعل بخلاف زيد قام
 نعم يبق قف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج
 الزيدان ويترفع ايضا انه لو كان كذلك لنبغي مجوز عسى
 يخرج زيد بجذف ان فتا مل **قوله** واخروهم ان يجعل الم يتوقف
 صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسا ان يخرج
 الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا ينبغي
 على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني **قوله** وقد يجزى
 ان عن الفعل الخ فالاولى ان يقول المص بقول عسى
 زيد ان يخرج وقد يجذف ان وعسى ان يخرج زيد **قوله** لعدم
 مشابهة قوله الخ بهذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل
 يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى
 ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة تخفف كما كانت الاستعمال
 الاولى **قوله** فتجبر عنه فوالخبر لعلك باشرافه الخ الا يظهر
 ذلك في قوله تع وما كادوا يفعلون وقوله لم يكذب
 سيس الهوى من حيث مية يبرح **قوله** ان يصح
 يصح يبع ذهب والنقطع **قوله** اي كساير الافعال اي

أي كبا في الأفعال **قوله** - وتغيره أي غير لم يكبر وجعله
 لم أحد حال عنه على وزن الطلبة من الأسماء العربية **قوله**
 وفي المستقبل الأولى وفي المضارع وكأنه خفاء الحال
 اقتصر على الماضي والاستقبال **قوله** - وقد عرفت وجد
 التمسك بالمرح لا يخفى على أحد أن ما كاد وانفعلون لنفي
 القرب فكان وجه قوله من قال أنه في الماضي للأنبات
 أنه إنما ينفي به العرب في الماضي إذا سمعت انتفاء
 القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل إلا إذا
 كان فعلى بعد أن كان بعيدا عنه القول مخ وجه الدعوى
 الثانية الخ لا يقول لم يكبر ما مضى التمسك به تام وال جواب
 عنه ضعيف **قوله** - وفي الدعوى الثانية الخ لا يقول لم يكبر ما
 مضى فيجب أن يكون للأنبات لا نقول جعله إذا مستقبل
 وكان من خطأ ذو الرمة رأى أنه ماض وكانه غيره
 ذو الرمة أما بلفظه عن تغير إذا أوست الباب اعتراض
 القاصرين **قوله** - لكن لا يثبت مدعاه وهو مجيء الأمرين
قوله - مجيء ذلك ما لم يثبت مدعاه الأولى وفيه إن ما سبق
 يدل على أنه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للأنبات
 وفي مستقبل كالأفعال دعويين وجعل التمسك الأول فلا
 قابلية لهذا الكلام الطام وفي قوله لا يثبت مدعاه
 مجيء ذلك ما لم يثبت مدعاه يعني هذا الفطن فنظف
قوله - وهو مثل على كونه الاستعمال

٢٣٨
 في الاصطلاح مجيء وضع لانشاء التعجب

المفع ويجه عليهم أنه يؤهم أن الأصل فيه استعمال خبره مع وكذا
 الأصل يستعمل بدون أن وهذا تناقض **قوله** - وجميعه با
 لنقل إلى كثرة أفرادها يجه بمنزلة ذكر الكل في المعارف التنبيه
 على حال الفرد كذا كقول كان أقرب وكذا نقول جمع مع عدم
 كونه الأنوعين إشارة إلى أن فعل التعجب سواء إلى نوعي صيغة و
 للتنبيه على أن الموجود من هذه المفهوم لا يعم ليس إلا النوعين
قوله - في ضمن التنبيه الخ أي كما هو مفهوما في صريح المفرد **قوله**
 ولا شغل غير الشغل اليسر في البدا وذهابها يقال شغل
 مودنا ومجهول والمراد بالشر الأصابع وهذا التعجب
 من من الذي **قوله** - فإنه فعل وضع لانشاء التعجب
 الخ يكن أن يجاب بأن المراد ما وضع لانشاء التعجب في
 نفس مصدر هذا الفعل وما علم الله من شاعر ولا شغل
 عشرة ليس كذلك **قوله** - وله أي لفعل التعجب أو لما و
 وضع الأوجه هو الأول لأن تعريف الشيء يبتني الحكم عليه
 لا الحكم على **قوله** - ما شربى الطعام في القاموس
 شربهم كرضيه أحبه ورغب فيه **قوله** - وما مضى الله
 في القاموس مفضل أي البغض **قوله** - وإنما قيدنا التقديم
 والتأخير الاطلا وخير من التخصيص لأنه متفعل المعرفة طار
 الصنفين من غير حاجة إلى تذكر التقديمات الجائزة
 في غيرها والمنهكة وأما ما ذكره من الباعث فلا
 ينفع لأن منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواص

وان كان مع مانع آخر **قول** واجيب الخ لا يخفى
 على الفطن ان شيئا من الجوارين ليس بالملك والماء
 البارد لا تحصل منه هذه الموارد والاحسن ان
 يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن على ما ولا يؤخر
 مما بعد مانع فعل النقيض عن هذا التصرف وان كان
 هناك مانع اخر من تقديم احسن على كلمة ما فتظن
قول من باب شره فاناب عنده جعل المفعول
 عظيم اه في باب لا شره في المفعول شئ حتى احسن
 زيد الام حتى واما من جعل المفعول شره فاناب لا
 خبر فلا يصح ان يكون ما احسن زيد انه قيل لانه يكون
 المفعول ما احسن زيد اشئ الاشئ فيلزم اشتاء الشره عن
 نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ او نكرة لغوية فان المفعول
 كل شئ احسن زيد او هو مطلب للمقام النعبي جدا
قول قال الشر الرضخ الخ وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه
 لم يكن احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من خوايد الا
 استفهام فالقول يكون فعل التعجب لا يجاب به هذا القول
قول وبه اي مجرده وانما عبر عنه في لزومه كالجزم من القا
 على **قول** وقال الفراء وتبعه الذمخشوي ويمكن ان يقال
 الخطاب للحن والباء سببية اي صراحتا
 حنا بزيد **قول** بهذا اللقب المشتهر لا العالم
 المحض كما هو المتبادر في اطلاق النحو والافضل

لانه لزيادة كالعدم في ذلك
 كانه لم يذكر اوله

ان المراد

والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وصفت
 لا اشتاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولاداعي
 الى اداة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام
 خاصة او محين ابتكره منصوبة وصف المنصوبة
 بحجج التوضيح اذا التميز اما مجرور او منصوب هنا لا
 يحتمل لجهة الا ان يراد الاحتمال عن المجرور بحجج كما في قاي
 تلم الله من شاعرك ولك ان تريد به المنصوبة لا محلا
 فاحترزه عن ما يلحقه التقابل بين النكرة وبين ما في
 تفصيل التوضيح فانهم وانما الى بالتفصيل رد المذهب
 الى على وسبعية **قول** ليناك لأم تعريف العهد في الزهنة
 بل لأم ملبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ ابعده ان
 يكون اللام للعهد فهي لانه عبادة عن زيد وكذا لا
 يظهر على هذا التعديد كون الضمير في قول زيد مبهما
 بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تميز عن النسبة الام
 حكوا بانهم ضمير مبهم للزوم افراد فالعايد في ضم الرجل
 زيد ليس الضمير بل الضمير مع محينه صار بمنزلة ضم
 الرجل وصار الخبر متبعا بالمبتدأ بهذه الاعتبار و
 لولا ان المحضوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب
 جعل عطفا بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ الا انه
 لا يحسن تقديم التفسير على الابهام **قول** اي مطابقة
 الفاعل او مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل
 ان يكون فاعلا وان يكون وطف ان الملتبس

بالفاعل لتعين للفاعل كما اذا التبي فاعلا الفعل
 بالمفعول لتعين المقدم للفاعل **قوله** حقيقة او
 تاويل لا يختص التعميم في الجنس بل يحكى المطابقة
 في غيره ايضا فالانطباق اخيره **قوله** من حب الشيء او
 حب الى يريد ان في حب لفنان حب يقع الحاد كما هو ال
 لقيس وجب بضم الحاء الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا
 اصل حب على وزن حسن وفي الصحيح تفصيله و
 عند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحب وذا
 فاعلم اي هو حبيب **قوله** والعامل في التعين او الحال
 ما في حبتا من الفعلية الاولى ان العامل هو حب لانه
 فعل وعلى هذا القياس العامل في التعين في قولهم
 والطاهر ان العامل في التميز عن الذات المذكورة المبهمة
 كما في رطل زينا فالعامل في كلمة ذاء والصغير المبهمة كما
 في زيد رطلا **قوله** فان الراكب من الفاعل لانه المخصوص
 فيه مصادرة لان المدعى ان ذاء والحال لان يد وهو
 بعينه ان الراكب حال عنه الفاعل لانه المخصوص كما في
 بعض النسخ **قوله** اي يرجعها بالضم مصدر حب على وزن
 كرم وعلم وصفناه الانشاع كذا في القاموس **قوله**
 ففي منه وكونه ناسخا وذا لم يجمع واو التسمي معها
 كما يجمع تاءه مع التاءات فترابين الممدود مائة
 والممدود حقيقه والاظهر انه اخذ من ذهب

الكوفيين

الكوفيين ولم تجمعها مع واو القسم لتصح بانها
 جادة عند ذلك لم يذكر الفاء وبل مع ان ربت مضمرة
 ايضا ولا يغير بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشر
 ايضا الا اذا **قوله** كثيرا ما يطلو به الفاتحة في فيه
 انه لم يلزم ان يخص منه ابتدائية بالافعال الاختيادية
 التي لها عوض ولا يصح قال التقدير من اول النها وال
 والاحسن ان المراد بالقابة النهاية واما تفسير الفا
 ية بمعنى المسافة الخفيفة او التنزيلية وعلامة صحة
 وضع الموصول موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول
 موضع من في قد كان من مطر في شئ من مطر مع انه
 جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم
 جعل المفرد اي مثل صلبة لانا نقول المراد وضع
 الموصولة موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول
قوله او هو وارء على حكاية فالمراد بكونه في كلام
 غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل **قوله** في
 هذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما لا
 ابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد
 يكون للانتهاء في غيرها **قوله** فلا يقال حاد كما
 يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر
 في بحر وكونه بمعنى الي **قوله** ولا اصلينكم في جمع
 الفعل الجنع السابق **قوله** والمصاحبة قد تفتن

في التعبير عن المصاحبة تارة بجمع وتارة بالمصاحبة
قوله والا لصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان
 يكون اشتراك الفرس في مكان بقرب منه السرج ولا يلزم
 السرج الفرس في الاشتراك **قوله** والتعدية بهذا
 المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفين ان
 تعدية اللام بحرف في الكلام في الثلاثي المجرد
 وغيره مخصوص بالياء **قوله** وفي غير اى غير الخبر الواقع
 اى هذا يدل على ان ما ذكره من غير تقييد بالسماعى فيا
 به فاستعمال الباء للاستعانة او الا لصاق لا يتوقف
 على سماعى ولا تقييد به وقيل التعدية مقصورة على
 السماع **قوله** واللام للاختصاص ظاهر انه للاثبات
 شئ والنفي عن غير دحوى القول وذكر بعض المتأ
 هرين ان معنى الاختصاص بحرف المتلصبة لا يخص
 ادلاج في زاوية اخبر واذا كان اخابكر ايضا وفيه
 انه لا ينبغي الاختصاص عن الظاهر وبمعنى الواو في القسم
 لم يقل بجمع الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيهها على
 انه واو القسم لا كناية **قوله** لعدم احتياجها الى المعرفة
 لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة
 لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضخ انه
 لا يحتاج التقليل في المعرفة لانها اما لاكثره فبنا فيه
 واما الواحد المعين فلا يحرك فيه التقليل لانه انما يجري فيها

مظنة الكثرة ولك ان تقول مجرور رب في معنى التميز عنها لانه
 للتقليل كما ان كم للتكثير فيضائية عدد الطالب التميز
 هذا وجه وجب وان خلاف بيانهم عنه **قوله** ويسئل
 في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى
 عنه موجب من التقليل قوله سيف صقيل اى يجلو قوله
 وواهاى واو رب في حكمها ولا يخفى مشاركتها بالمد
 قوله على نكرة موصوفة وكان المص لم يقل واوها في
 في حكمها للا بغيره لكونها موصوفة بالواو ودخلها
 على الضمير وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيهها على
 ان التقاوت في مجرد اختصاص الواو بالنكرة اى
 الموصوفة دون الضمير دون لعل عدم حقوق ما لا كناية
 بالواو فلا يصح دخولها على لعل **قوله** وبلدة البلدة كل
 ما نفوس به والبعض جز منه الارض متخير عام
 او عام والافس الحائس وكل ما نفوس به واليقفور
 نظير يكون التراب او عام وبضم الباء والمخشف
 والعيش بانكر الابل البيض بخالف بياضها شفرة كل
 ذلك في القاموس **قوله** لان ذلك تعسف وجوب
 ارتكابه للفناء وبلى يسر هل ذلك ويجزى عنه كونه تعسفا
 قوله انما يكون عند حذف الفعل خبر يكون وقوله تغير السؤال
 خبر فان اى لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا
 تغير السؤال وليس اهدا متعلقا بكون والا فر

خبر الفساد المعنى فافهم **قوله** وذلك لكثرة في القسم
 الخ يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم
 بخلاف الباء الان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان
 الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والم
 المعنى فوجه الظهور ان للباء معان كثيرة شائعة غير
 القسم بخلاف الواو **قوله** مختصة باسم الله من اضافة
 العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله كان اوضح فلا
 يرد انه لا يصلح لكن يرد انه قال الباء اعم من الواو
 لكن **قوله** وتلقى اي يجاب يقال تلقت كذا اي التي اليك
 فحل الله قوله وتلقى القسم بلي الى القسم الجواب باللام
 فجعل القسم ملقى اليه جواب يجوز اقتصاره ماله و
 يجاب القسم والاضطرار المعنى انه يلحق القسم الى الخا
 طب مع اللام في جوابه وان او حرف النفي **قوله**
 اي توسط القسم بين اجزا الخ تنازع اي ضرورة
 تقدم في ما يدل فاعمل تقدم وحذف مفعول اعترض
 واليه اشار الله **قوله** ادا التقدير ليس مثله بالنسب
 وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان هذه الكلام وجو
 ها وليس زيادة الكاف الا في وجه واحد الباقي منه
 مالا زيادة فيه شيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي
 المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الذي
 لان المحالة من الجانبين وهذا وجه تلقاء القول

بالفعل

بالقبول ورفجوه بان الكناية المنة من الضم وعدم الغاية
 احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم
 نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثل لما كان في صفة
 مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمجرد الاصل والمثل بمنزلة
 الحق به المتعارفة ومنه مالا زيادة فيه تكاف بل الزيادة
 هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
 بان زيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل ووجه الا
 بان الحكم بزيادة الكاف اقرب منه الحكم بزيادة الاسم
 سيما اذا كان كحرف واحد او برحمة ايضا ان الحكم
 بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير
 قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جزئهم خرج عنه
 اصله وكونه بمعنى كلمة احرف وزيادة ان ينفي على اصل معناه
 الموضوع له ويضمن قوله المستعجب معنى من المعاني يستقيم
 الكلام فهو الاول بل هو الواجب فلا نقول ان على
 بمعنى منه في قوله تعالى اذا اكلوا على الناس بل يضمن
 اكلوا معنى تحكموا في الاكثال ونسبوا **قوله** يصح كون
 عن كابر والمنهم المبرحوب الغام والانهما الزوان
 شبيهة بقر من اللاتي جعلوها البروق بكات الغام
 الذبايات **قوله** لحروف المشبهة بالفعل كان الاشب
 تقديرها على الحروف العادة على طبق تقديم المرفوع
 المنصوب على الجور الا انه دعي اصالة حروف كحرف

في عملها و فرعيتها هذه الحروف **قوله** فلان معانيها
 في معاني الافعال لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى
 الافعال الماضية لان الظاهر انشاء التاكيد والتشبيه
 والتزجي والتحقق في الحال او لتعبير عن معانيها بالافعال
 الماضية لانها بمعنى الافعال المقصورة بها لانشاء وا
 ن شاع استعمال الماضي في الانشاء ليضيق القعود **قوله**
 اي يمكن بافهامها حذف المضاف كأنه ارتكب حذف
 المضاف لحفظ مماثلته فمفهومها على كسر هاء المخرج
 وقعت فيه فان ايضا كذلك يراد ان لها صدر الكلام
 المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجب اذ الدلالة
 على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر الكلام
 ان لا ينكر صحته زيد قام ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام
 سواء كان مقصور الزائد او لا وسم ان خبرها ليس كلام
 بل جعلها مفردا فهي ليست في صدر كلامه وقعت فيه **قوله**
 ويحققها اي هذه الحروف ما الكافة فتلقى على الافصح مع
 العمل لبيتا وقر عليه غير وبعضهم جعل ما الكافة اسما
 بهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف ولجملة بعدها
 خبر او لا ووضح انها حرف زائد كما في حاله اعمال بيتا وغيره
 بالاتفاق فلو قال فتلقى على الافصح والا وضح كان النفع
قوله كما وقع في بعض اشعارهم بيتهم ان السماع ساعد
 في الجمع وقد عرفت انه مختص ببيت **قوله** فان المسورة

لا تنفرد

لا تنفرد معنى جملة وقال الشاعر الرضي اخذ في تفصيل معاني
 الحروف السبعة ولا يخفى عليك انه بين لان وان معنى فالأول
 اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف **قوله** في الحكم الفرد
 حيث لا يشتمل على مستند تام يصح السكون عليه **قوله**
 فكري ان تبتة على ان كسرت مستند الى ضمير ان او على ان
 مفعول المحذوف ان والمراد بهذه المادة فلا يلزم
 تحصيل الحاصل **قوله** اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام
 اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه
 حمل الشاعر الرضي وحق يتجه عليه انه مقابل بينه
 وبين كونه بعد القول وبعد الموصولة بل هما يجبان
 ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المصنف حيث
 قال ولذا كسر بعد القول ويحتمل ابتداء الكلام المتكلم
 المقابل لوسط كلامه وحق يقابل كونه بعد القول والموصولة
 لانها وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استغناء موضع
 الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حال و
 جواب فسم والمراد بالقول ما يحكي به لا القول بمعنى الاعتقاد
 فانه في حكم العلم والفن **قوله** حال كونها مع جملتها فاعلم به
 على ان في كلامه مساححة لان ان ليس فاعلا ولي مفعولا
 ولا مبتدأ ولا معنفا اليه بل هي مع حملها احد هذه الا
 شيئا في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندى اكن قائم عندي
 ثبوت فيا ملك فالمبتدأ في الحقيقة هو الثبوت الذي هو

مدلول ان وكذلك البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله يدبرج في
 الفاعل على اصطلاح غير المص ويديرج في المفعول على اصطلاح
 والمزاد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت
 اذا دخل في خبره لام التابتا وتوعدت ان زيد القاييم فانه
 يجب كسرهما مع انهما مفعولان والقبيل ان تستثنى في المضاف
 اسما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر
 الجور بحرف الجح نحو عجبت من انك قاييم لانه داخل في المضاف
 اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم
 يفتن ذكر الجور بحرف الجح كما يشتر به كلام الوضحي
قوله وقالوا لولا انك المخص ذكر لولا ولو بالتقضى
 سر د ا على المخالف فان الجرد والكسافي زعمان
 ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف
 الشرط مبتدأ وقد بعد الشبح الوضحي حيث جعل
 قوله وقالوا لولا انك سقوال مقدر وهو انه بعد لولا
 جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون لجملة اسمية لانه مع ضعف
 السقوال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا
 محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يبيحه
 قوله ولوانك لا يسم فاعله لا يسم **قوله** يستوال **قوله** يدبرج
 نحو لو انك قاييم صوابه لو انك تحت كما ستعرفه في بحث
 حرف الشرط **قوله** فان جاز في موضع التقدير ان
 يرجح احدها بعدم تكلف الحذف لا بنا في جواز الاخر فلا

فلا بد من

فلا بد من ان كيف تجوز الفتح الحذف الى الحذف في معنى فاني اكرم ونظام
 مع صيغة الكسر المستغنى عن الحذف لانه انما مبتدأ او خبر مبتدأ او خبر
 الرضى على الاول والثاني في زوايد الشارح ولكن الرضى لم يفت الاستمرار
 الحذف قبل الحذف لكن في كونه مبتدأ تحت لانهم كما اوجبهوا تقديم الخبر لئلا
 يلبس المفعول بالمتكسرة فكيف تجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
 كالناظر وباجلته قوله واكرامى ثابت له يوجه تقديم الخبر مؤخر وهو الجور
 لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفعول
 لان الخبر يكون جملة ولذا لم يقده المص في مواضع المفعول كما قد المبتدأ المفعول
 قلت الخبر للخبراء ولا يفتح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل
 وجوب الفتح قام **قوله** جملة اشباهه قوله ان اشباهه واجد ما
 بالتحقيق لكثرة السقوال وخفاء اصله وحالة لاجرم قال الله تعالى لاجرم
 ان لهم النار بالفتح وغالب ام الفتح فلا راد للكلام السابق عند الخليل و
 زيادة كنه لا قسم عند الرضى لان في جرم يعني القسم وجرم فعل ماض
 عند سيوبه والخليل وفروسيوبه معنى حق ومصدر من القطع
 كما مر عند الفراء وروى فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد ففتح
 لاجرم ان لهم النار لا قطع في ان لهم النار فمؤكدا بد معنى لا قطع الا انه
 صادر عن القسم للتأكيد الذي فيه حتى المجاب به القسم يقال لاجرم لا يتكلم
 ولا جرم انك قاييم بالكسر فالفتح بعد نظر الى الاصل والكسر نظر الى عارض
 التسمية وحكي الكوفيون فيه تغييرات استلزام المقام وزيادة ما بعد لا

في الحالين وزيادة ان وذا قيل جرم وتبدل فيمة ان بالعين فيما يخص به
 لاين في اجرم ان زيد قائم فاعلم اننا حفظنا وجه جملة ما يتوهم ان من الشبهة
 تحت كما انك قائم وليس من الشبهة لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافية
 التي مواز زيادة مانع الكافي الجارة للثابتية بكان **قوله** جاز العطف
 على اسم ان الظاهر جاز ليربط بما قبله وكانت حفظ كتابة الماضي او عرض عن
 المربط وانقلب عبارات النجاة جعل بعض المصطوف عليه اسم ان وبعضهم
 يجمع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول في تتبع الرض وادخله **قوله** حيث
 يكون علمت فيه ثباتا وبل جملة لانه ثابت مناب مفعولين ورد بان
 مفعولي علمت في ثباتا وبل جملة لانه ثابت مناب مفعولين ورد بان
 بها ثباتا مفعولية كونه ثباتا وبل جملة ولم تجوز السببية في العطف على
 محلي اسم المفتوحة **قوله** دون المفتوحة خلافا لبعض النجاة حيث
 يجوز العطف في المفتوحة مطلقا واما في التواضع في سوية البدل كالمصنف
 عند اجماع والترجاج والنواء وسكت غيرهم عنها والكل عن ايضه وجواز
 هو القياس **قوله** ولا اثر لكونه اسم ان اسم ان قال الشيخ الرض
 الكسائي مع باقي الكوفيين والنواء حاكم بين الكوفيين فقال ان كان
 اسم ان في موضع لفظ جاز العطف على محله لان كونه شيئا واحدا
 لا يبين متغايرين في الاعراب تفاديه **قوله** مستكر في الخالف كونه خبرا
 اسمين في الخالف الاعراب فانه ليس بملك لثبته في الاستكرار وليس
 بناء على الجواز ان زيد او عمر وقائمان عند علي انه يلزم اجتماع عاملين

عاجل

على معمول واحد انما واحد لان العامل في خبر ان عند ما كان قبل دخولها
 وما ذكره المصنف مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو
 بهذا ولا يدب عليك ان عبارة المصنف توهم خلافا المقصود حيث
 قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك زيد وزيدان هما لان زيد
 بانها لا تخالفان في اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبتدئ
 هو المضمرة فالواقع تركه فيقسم في الخلاف والمثال كلاما الى الحكم **قوله**
 ولكن في جواز العطف في خلافا لبعضهم **قوله** وهو لا ينافي في المصنف الاصل
 لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
 في خلافا **قوله** اذ الفصل بينه وبين الاسم لا يوجب الفصل لا يكون
 الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر كوان في الدار
 لم يرد قائم ولا يدخل في الخبر الماضي المتصرف اذ لم يكن مع قد ولا يدخل
 في حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا في جواب الشرط ولا على واو المصاحبة
 المنفصلة عن الخبر فلا يقال ان كل رجل وضعته وقد تكرر اللام في الخبر
 والمتعلق نحو ان زيد لم يركب لم يركب هو متعلق به دخل على ان اذا قلبت
 انتم ما في فقال لم يركب قائم كذا في الرض **قوله** واختاروا تقديم ان
 ان يرفعوا العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اول لان
 العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرض بالثاني ويمكن ان يقال
 اختاروا تقديم ان لانهم لو قد هو اللام لا وضع عملها وانما **قوله**
 لغوات بعض وجوه مشابهة لها ولعدم لزومها واختصاصها باللام

ويمكن ادراجها في فوات بعض وجوه مشاييرها مع الفعل **قوله** ولهذا
 لم يذكر مرثا كما يكون الغالب بالانعام لم يذكر الاسماء مرثا ولم يخل بكون
 اسمها بالاسماء البنية ضمن جواز الانعام والكونيون يوجبون الانعام **قوله**
 ولان كثير من الاسماء لا يطرأ اليها هذا لا يعني عن اعتبار عدد الباب كما هو
 في العبارة فلما كسب ما يلبس به في الباب من الافعال التي هي في دوائل
 المبتداء والجزء لا يفرق فيه قوله خلافا للكونيين في التعيين فاما اعترافهم
 الرضي حيث قال قول المصنف وتجاوز دخولها في فعل في افعال المبتداء
 ليس بوجه والاو ان يقول ولو اذ دخلت في الفعل في افعال المبتداء
 لكن عدم دخولها في الفعل وجب كونه في نواسخ المبتداء فاما في قول **قوله**
 قوله لا يزوان افادت وجوب دخولها على الاكم وهو فاعل لان نقل
 المراء لا يفرق في الافعال وجواز دخولها على الاكم من بيان جواز الانعام
 والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاكم وانما قال في دوائل المبتداء
 والجزء لم يكتف بقوله في دوائل المبتداء لئلا يتوهم اختصاص دخولها على
 ان كان ليقام دون ان كان قائما لم يذكر **قوله** فانه لا يكون فاعل
 ويقولون ان يدسك نفسك وان نسك لرسبه ويكره دخول الاكم
 على الجراء الاخرين في افعال النواسخ الا على الجزء الاخير خلافا مع ان
 فانه يدخل على الجزء على الاكم اذا فعلت شيئا ما يشرها وقبل ليس
 الاكم العارفة لام الابتداء واللام يدخل في المثالين المذكورين واجب
 بان دخول الاكم في المثالين شاذ اعلم ان يكون الكونيين اكثر وان الحنفية

انما سيجل ان لام الابتداء لا يدخل
 في الافعال

وقالوا

وقالوا انما تانية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الاوردته المصروفة
 بان الاكم لم يثنى بمعنى الاداء لاجازة في النون لم يردا وتبصير المصنف
 بانه يجوز اقتضا بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص بالاشياء
 بعد النفي او مع النفي ونحن نقول يبطل انكار ان الحنفية اعلموا به قوله
 انه وان كلاً لما يوجبونهم كما يبطل انكارهم عليها **قوله** كما لكسورة شبه
 خفيف المقنونة بالمسورة في الكثرة التي كونه مقتضى كثرة الاستعمال
 والنقل **قوله** وان كلاً لما يوجبونهم لام جواب القسم واللام كالام الفارقة
 زبدت ما بعد ما دفعا لكم امية اجتماع اللامين كذا في الرضي **قوله** وتو
 مشر القون كان تدياه صفان اشترق في افعال النون وليس خاص
 بالام او عام ويؤيد الحق بالضم دعاء في حيث واطيع حق كل
 ذلك في العاموس والافاضة ان تدياه ان تدش خصبان ولا يقع
 ان يكون تشبيه بقاويل في فتيان لانه لا يناسب مع اذ لا وجه في الحق في تشبيه
 الذي اذ ليس حسن الذي في كونها عطية غاية العظم **قوله** فقيرا ضمير شان مقدر
 عندهم كما في ان الحنفية فان قلت لا وجه لتقديم الضمير لانها كان الحنفية
 المكسورة في انها ملحق و جعل فلانهم من جميع شيى عليها بالاعمال حتى
 يرفع لتقديم اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان الحنفية المقنونة قلت
 ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اطلاق الله الفصيح وهو المودة
 بالاستعمال الا في حق تلك الصفة كما الحنفية في ان لا يعمل **قوله** وتكون ان يقال
 ايد وهو الموافق لعبارة المتن فما حيث قال هو هنا وخفف فيعمل

كما

في ضمير ثان مقدروها وتخفف فيلحق بالافصح والعبارة في تحت ضمير الثاني
 حيث قال حذف منصوبا متعقب الامع ان اذا خففت **قوله** فنقلت
 كسرة الهزة الى الكاف قال ثم صفي فيه فعل الحركة الى الحركة **قوله** كلمة ان
 تحقق معقون ما بعد ما والتمام مقام التاكيد والتحقيق لان السابق او هو خلاف
 معقون اجمله والسامع استغنى خلافا او ترو فيه **قوله** ومع الاستدراك الى
 فسر الهندي يطلب ذكر السامع يدفع ما عسى ان يتوهم فجعل الى ان
 للطلب لكنه لا يوافق ما في القياس حيث قال السدركت ما فات وقد اكره
 من فيكون لكن من الاستدراك عن انه لست اذكر ما فات لمسلم بما بهام
 كلامه ما ليس بواقع بغير كلامه واقع للتوهم **قوله** نحو جاءني زيد لكن
 عمر ولم يخني هذا المثال مما اشتهى الرضى واحكم القرآن حيث وقع فيه وان
 رتبك لمزوفضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون الآية فنافاة ما
 نا انما موسى لصحة حيث قال تخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك
 والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين متقابلين لا يتوجب
 ان يضافا وانقضاءا حقيقيا بل يعني تنافيهما في الجملة كما في المذكورة
 فان عدم الشكر لا ينافي الافصال بل يناسبه اذ لا ينافي ان يشكروا
قوله فانه يكون منصوبا على المنفوية لا وجه في هذا التحقيق اجازت لست
 زيد اتياما بالفاء لان اجازته متفق عليه لكن توجيهه يختلف فيه عند
 الفراء منصوبا بنحو لست عند الكسائي نصب الثاني بكان المتدرة وعند
 المحققين بالحيالية فالوجه ان الفراء يعمل لست تشبيها بتمت ثم هذا

من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقف هذا على الحال
 وجوبا عند المحققين **قوله** كما جاء في اللغة العظيمة في صيغة التصغير
 في التاموس عقيل كزبير بوقيله **قوله** وارفع الصوت دعوة رولة العجوة
 رفعه **قوله** لعل ابوا لغوار في التاموس رجل مغوار بين الغوار بكسر
 كثير الغارات **قوله** اذ كان الشمر ذلك الرجل بالي المغوار بالياء ويشب
 اياه ومنه ما وقع في كتابه على رضى الله عنه كنية عتي بن ابوطالب **قوله** بعد
 ما جزم بوجوده اذ لم يجرم بوجوده بل بعد التأويل والخاصة
 الى التأويل لئلا يتكلم لعل للاستدراك في معان الاستدراك لا اله الا الله
 قيل **قوله** في مواقع **قوله** واما كانت هذه الحروف قبل المعطوف او بعد العمل
 الى المعطوف **قوله** كما ذهب بعض اخر الى ان بل ما هو المثبت في الكتب
 ان بعض النفاة ذهب اليه اما لانهم بعض اخر فلم يعتبر عليه **قوله** فالأول
 الاول للجمع اعلم في انه فالحق لا فائدة ايجع لان موضوعها ايجع لانه ليس
 الاموضع الواو وجزءه موضوعات البواقي **قوله** ليس المراد اجعل اليها
 ولا اجعلها في كونها مقصودين بالنسبة للاستواء اجمع في ذلك
 وقوله في الفعل الاول في الجملة ليشمل زيدا وعمرو انسانان **قوله**
 فتوكل جاءني زيد وعمرو وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل في كليهما
 قوله فتوكل مبتداه لا خبره لان قوله اس حصل تفسير جاءني زيد وعمرو
 عطف البيان لا الخبر وانما وقع لفعل كلام الرضى بتمام فانه قال فتوكل
 جاءني زيد وعمرو وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل في كليهما بخلاف

جازي زيدا وعلما وحاصل الفصل في احدهما دون الاخر فاجزى قوله **فلا**
 انه ففعل الشارح وظن ما قبل قوله خلاف ايجام واقصر عليه **والنماء**
 للترتيب اس للجمع مع الترتيب بغير هاء فان قلت مع الترتيب اس
 الشئ قد يكون ترتيبا مع الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة
 نسبة الحكم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وانما ركني
 عبارة اوله بقوله بغير وبتبعه ان كانت منه قيد لا بقرينة لا تقول بتمام
 من متباعدة مع قوله ونعم فلها بمرحلة لاننا نقول فليكن في مقابلة الحاقص
 بالتمام **واحقونه** بمرحلة اعلم ان النماء قد يصلي ان مشترك
 بان يكون المعطوف امر معتدا كان اشراكه من احصيا عن المعطوف
 عليه وابتداءه عقبيه بلامه فكل ان تعطف بالنماء نظر الى افعال
 اشراكه بالمعطوف عليه وان عطف بنعم نظر الى بعد اشراكه من اخصه من
فرد وجوهين بل من ثلثة اوجه فالتزم ما تقدم في ان المراد في حق
 اقل **فرا** على رجالهم على وزن العلامة جمع راجل لما ظهر من كذا
 في التامور **فرا** هكذا في بعض الشروح ذكر الرقعي في تحت حتى الجارة
 انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف بجزء الاخير في الملاقي له وكان
 لم يذكره الشارح في هذا التام فتمسك بعض الشروح وقوله في هذا
 ظمها ردا على الخواشي الهندية محل نظر لانه وانما لا يصح على حقيقته
 بحسب الجوز حكما بقوله تحت العبارة حتى القصار فانه لا يصح دخول
 حتى العاطفة على الملاقي لجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن خلافا

الى المعطوف عليه قبل المعطوف فيتمثل في الترتيب
 فيتمثل على مع الجمع فلا حاجة الى حمل قوله
 للترتيب على مع الجمع مع الترتيب مع انه
 بعيد عن العبارة قلت كما لا يخفى

جعل

في جعل الجزء اعلم من احواله حقيقة ادكلا والا استثناء منه لانه قال الامعي
 في تحت حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا متبوعا
 كخربت القوم حتى زيد او جزاء بالاختلاف في قول السادات
 حتى ببسبهم طارئة يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى في القصار عطفا
 على الليلة باعتبار ان ملاقي الجزء والاخير كما منه الرقعي ويصح باعتبار ان
 صار بمنزلة جزء الليل لكثرة غلظه بالليل في النوم كما اجازته الهندية
 فلما تفاقمة بين الرقعي وتصحيح الهندية فاعرفه ثم ذكره وجه لعدم
 دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على
 الجزء الاضعف او الاقرب لينفرد بعطف الجزء على الكل المقصود للمعاملة
 قوية او ضعيفة تحت صار مقام السامير الاجزاء خارجا عن الكل
 لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف الجزء على الكل لا ينفذ القوة
 والضعف **فرا** لاهد الامرين اكتفى المقصود من التام التام باقل ما لا بد
 منه فلم يقل بالامور وله غير نظيره من الكتاب قال الكلام ما تضمن
 كلمتين واذا تنازع النفلان **فرا** ان يرمين عند المشكك هذا او
 للكل تالا والتفصيل كانه التقسيمات والاولا بها فهو معين عند
 المشكك الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى
 التقسيم والاولا بها لا يجوز ان يرمين عند المشكك هذا او
 او كونهما للكل الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة
 وهو انما جازي ام واما ما اجاب به عنه فلا بد من الاستبانه لانه وان كان

ن

أو فيه لا أحد الام بين مبرها والعوم لزم فيه دخول النفي على احد الام بين
 من ما كتبه ليس لاحد الام بين من ما كتبه المشكك **لازمة** لهزمة الاستفهام
 اي لا لزم منه النفي بمعنى لم يفارق في الارزاق **وتستعمل**
 في الكتب لونية بهذا المعنى وكون الارزاق في الفارق انما هو في الارزاق لا في ال
 بعد ثبوت اصدها اي احد المستويين عند المتكلم به بقوله عند المتكلم
 على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم واما يتوهم ان الاقرب ان يراد بالاستواء
 في الارزاق او الاسناد والاستقيم لانه ينتقص بمثل قام زيد ام قام عمرو
تو لطلب التعيين لا يشترط ان يكون ام المتصلة لانه ينتقص بقوله
 سواء ليس هم وانذرهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا
 طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذا وكذا وقد يستعار للتسوية
 ولا تخفى انه مكلف بفضي الى تكلف اخره قوله وكان جوابه بالتعيين
 اي واختلف في حقيقة تركيب التسوية عند النفاة اكثر من ان سواء
 خبر مبتداء هو مضمون ان نذرهم ام لم تنذرهم اي سواء انذراك وبعض
 جعل سواء مبتداء لان المضمون وان كان موقفة لكنه مستور صورة
 الفعل الاسم الصريح اولى بجملة مبتداء من اسم هو صورة الفعل في
 ان ام لا يفيد معنى الواو واجب بان الرهزمة وام لم يبقيا على حقيقتهما
 بل استعير الاستواء ولهذا لم تجوز سواء على افت او قدمت وقال
 الرضي سواء خبر مبتداء محذوف اي الام ان سواء والتشبيه والجمع فيه
 مستويان لانه في الاصل مصدر افت ام قدمت في معنى الشرط

وعدم انذارك

اي ان افت قدمت فالام ان سبان والفضل على اعتبار معنى الشرط
 والاستفهام حرف في الشك في التركيب اعني الرهزمة وام الشرط الذي
 هو الشك يكون الماضي فيه معنى المستقبل كما انه كذا بعد ان وان لا يستحسن
 ويستحسن الجملة الاسمية بعد الرهزمة ويلتزم الماضي لان الماضي
 مع الاستقبال اذ على اعتبار معنى الشرط فتهد يلبه بالمضارع لقوت
 للونية **ف** لان ما كان فصيحيا لا بعد ضعيضا مطلقا اذ لا عدم عدة
 ضعيضا بالاضافة الى الانصاف فنظر **ف** وقد تجاب بنفي كليهما اما ان
 على الحق بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالخط
 الخطر بالاضافة الى الجواب نعم او لا ولذا صرح بنفيه او قد تجاب بنفيها
 بخن نقول الاجابة انهم المسؤول لارد السائل في الجواب ما يطلب في غير
 خطية في اعتقاده لا اجابة سوال فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما
 وج اجه ان الاول ان يكفى بقوله كان الجواب بالتعيين ولا تخفى
 نعم ولا بالنفي الا ان يقال لا شامل لنفي كليهما فتأمل **ف** وام المنقطعة
 بكل في الاضراب عن ايج هذا هو الاكثر وقد تجب في الاضراب اذ كان ما بعد
 مقطوعا بقوله تمام انا خير منه لا اذ لا من الاستفهام نحو قوله تمام هل
 يستوي الظلمات والنور واستر في قوله تمام انها لا بل ام شاذة من
 عطف الانشاء على الاخبار وهو كما اجمعوا على عدم صحته واجاب الرضي
 بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة في حرف العطف
 بل يكون حرف استفهام والكلام على تقدير حذف من الحروف بل العاطفة

واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهي نون ام شاء وقال
بفتح عليه انه يؤل المنقطعة الى المتصلة وفيه ان من المنقطعة
الاحزاب الاستفهام سواء كان بالترديد كما قال السجستاني من ام
المتصلة او بدونه كان يفتقر الى شيء من التفسير بين ام المتصلة
يكون بعيدا عن قول يجوز عطف الاثر على الاصل واما العطف وجعل
عطف قصة على قصة سيما في مقام الاحزاب وانه يجوز ان يؤتى بل اهي
شاء به لئلا يشك في تردده فيكون اعم من الاخبار عن الشيء بالاخبار عن
الشك والتردد فيه **وعن الثاني** ان الواو الداخلة على الثانية اي هذا
من مخترعات الساج اخذه من قول لا ليس حيث قال لعطف كلنا
والواو لعطف احدى على الاخرى ليحتمل ما كوفي واحد يعطف به ما بعد الثانية
على ما بعد الاولى ويصح على الساج انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يقع
عطف الثانية عليها نحو في المحيد ستركة المعطوف مع المعطوف عليه في
حكم التركيب والمشهور ان الواو دائمة للتاكيد العطف ورفع الثانية
بغير العاطف حتى قيل التزامها فيها دون كذا لزمها مصاحبة غير عاطفة
بخلاف كذا **وقال** حكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف ثانيا على
خلاف كذا العاطفة على المنفى فان الحكم الثابت ما قيل لا يثبت له بذكر لا
حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفى عما بعد لا فيكون لا عما بعد ما **قوله**
حروف التبيين انما ان هذه الحروف ليست حروف المداني بل صوات وخصف
لنوعها الشبه قال لا يبق ان يجعل في قيل حروف الزيادة **قوله** يصدر بها الجلاء

اخيها

ولا يكون

ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ما المتصل باسم الاشارة فانها تقع
حيث اسم الاشارة في صدر الكلام نحو قوله تعالى ما انتم في شيء من
الاولاد والاصل انتم هؤلاء وقيل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الفصل
المرفوع المنفصل كما سبق ونحو القسم نحو ما الله ذاتا قلنا ما بالمر الله
ذاقسي وفتح في الصياح بين اما والافعال كما تحقيق الكلام الذي قيل
تقول اما ان زيد عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون الجاز واما
الاحرف فيفتح به الكلام للتنبه بقوله لا ان زيدا قائم كما تقول علم ان
زيد اخرج هذا الكلام ومنه علم ان علم يستعمل في التنبه وجب انما
ان جعل ان ما بعد ما مكسورة **قوله** يا ايها السجاني لا انما يستعمل للتوبيخ
والبعيد وايضا هو البعيد وكذا او او في في الصياح ايا في حروف التاء
يتأدى بها التوبيخ والبعيد ولم يلتفت الى كلام النجاشي انما يابا
انه اعم من حسب كذا موارد الاستعمال فيكون قد وفت وتذكورة ولا في
في حروف الله سواء ولا في اسم كذا واسم المستغاث وايتها ايتها
بها ولا يندوب الابرار او كذا في التاموس **قوله** نعم في اربع لغات اظهرها
في التون والعين والثانية كسر العين وهي كلمة والثالثة كسر النون
والعين والرابعة فتح العين بفتح النون وتلك العين المقنونة جاء كذا في
الرقص **قوله** فلو قال احد يا زيد ليس لي قال الفاضل المهندسي ومنه ما ورد
في حيث اظهر في قوله ما نعم بعد قوله وم لو كان على ايدي من مقتضية
اما كان في قيل من فقلت نعم بعد قوله وم لو كان على ايدي من مقتضية

Copyrighted material

اما كان قبل ذلك فقلت نعم فقال النبي عليه السلام قد بين الله شيئا
 فانه انما كان شيئا من حروف الابجد من الاستقام باللام ووجه
 في حقي على متاعل فاعلم **قوله** ويزعمها القسم المستعمل في حرف القسم
 ونصبه الا اذا كان قبله كلمة ما التبيه حتى اى ما الله ذالاة بحر ولا ي
 لينة ما شاب جار وفي باب اى ثلثة اوجه حذفها وفتحها الساكنين وانما هما
 ساكنة مع النقاء الساكنين على وجه لان المدح والمخفة كحسين ارجاها
 بحرفي كلمة واحدة كما فعل في ما الله وهذا ايضا من خصائصه لفظ الله **قوله**
 لمن قال هو فقال بن شريك من جوى جبري من الناموس الجوى الا
 باطن والخرن والخرقة ولثة الوجوه وداء الصدرك كما كان العمام حسن
قوله ومنع كونها زائدة ان الصلح المنع بدورها لا يخلل يوجب ذلك بيان
 كون اية ولام الابداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضى
 وقال مع انهم لم تغد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تغد شيئا
 بخلاف ان ولام الابداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولافانها باقية على ما
 وضعت له هذا ويغيب منه ان الحسنة التي يفيد الحروف والنزوايد من خواص
 الاستقبال **قوله** فقلت ان زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية قوله
 نعم ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وسعدا النبي كذا الا ان افاض **قوله**
 وان ينح الهمزة وسكون النون مراد مع كثير انهم الكثرة في تقييد ان
 المكسورة قبله زيادة مراد مع ما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة في زيادة
 لا ياتي لو والقسم حتى يلزم قبلكما وكل من تهم اكثر من تقييد زيادتها
 فلتها به

مع الكافي بالعلامة في الصحاح ان يكون صلة ما خذ فلما جاء بالبشر وقد يكون
 زائدة كقوله نعم وما لهم ان لا يعذبهم الله ان لا يعذبهم الله فجعل الزيادة
 بعد ما مقابلا للزيادة ووجه خفي وهو من موضع لزيادة ان لم يزدكم
قوله لو كان ظبية لقطوا الى نام التسم ويروى الى وراق السلم العظم
 الناول ورفع الرأس واليد في وظي عظمه وكذا في بطاويل
 الشجرة ليقاويل منه والناظر الترس الخضر واللوانة والشجرة اخضر
 كل ذلك في القاموس **قوله** وقلت قبل القسم وان كشرت قبل القسم
 الذي جوابه نفى لا يذ ان بان جوابه نفى لا والله لا افعل **قوله** بئر لا حور
 سري وما شوا الحور الملكة فيجى ما لك كالظبية جمع طالب فتوق فيما
 وقع وانه يعجاب فقال حور جمع حائز قال جومى الملك في القاموس
 الحور بالفتح الملكة وجمع حور وزنه شجرة الايات اخوه **قوله** يا فكه
 حتى اذا الضيق حشر الجار وارجا ورقتك بشم ومنع البيت ذلك
 الرجل العائى سري في بئر الملكة وما علم انه سار فيها حتى اذا افاض
 الضيق والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك كمن لا ينفذ ذلك هذا او لم
 بالاكل الانصاف والانتساب اسلم ان ما الكافة عن العمل مستحق ان
 يجعل في الحروف الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كفى ما حقه في العمل
 ونقصه في فعله النقص وكذا في ما خفي واذا ما كمن لم يعملوها في
 الحروف الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كفى ما حقه في العمل تصحيح
 ودوله على الفعل في الكلام وكيف حيث واذا من الاضافة ونقصه كونه

مع وزن التفرقة هكذا ذكر الجومى
 في الصحاح فتقويم النارج الملكة

جاء من قال برهني قال انهم لا يرون تأثير الحرف تأثير مضوي
كانت كبرية الماء ورفع الاحتمال على الزاوية بعد العاطفة من النفي وفي
من الاستمارة و يرون تأثير اللفظ كلفها مانعا من زيادتها من الكلام
وحيث نزل اذا لم يكن للمعنى عين صحيحة فلا غرو ان يربط الصريح من
اذا لا تخفى ان الحرف الزاوية ما هو حذف لا يثبت اصل المعنى لعدم توقفه
عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في اتخاذها في غير ما في اللفظ
اللفظية تأكيد الحكم على زيد لوكلمة ما بل يجب بقدر لان اسم حكم عليه في
وفي حيثما ضرب ضرب بغير لا يثبت من الكلام بدون ما هو كسبية
الاولى للثاني اذ لا يثبت حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في من الكلام
بغير حروف الجاني التي لو حذف لا خلت دلالة اللفظ في نفس كل
مهم قال ابن مالك لعالم فيه ان يكون نفس الغير في المعنى القول
اي ينقل مقولة من القول ما اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان
المعنى ظرف اعتباري يستعاض به اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى
هو الشارح حتى قال الهند في انه على السبب لكن جعل السبب في اللفظية
الاعتبارية حيث قال لظرفية اعتبارية او على السبب وفيه ان ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية **قوله** لا مقدرا اللفظ بصرح القول مقوله مختصة
بما في من القول مناه عن قول ما في من القول الا ان تنفس نفس اللفظ
في معنى القول لانه جعل اللفظ ما في من القول الغير المحصر القول المقدر في
مقوله ما في من القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** ان العبد والله تعالى

اشارة

اشارة الى وجه قوله في التفسير اكثر الامور لا مقدرا الا في قوله الاكثر
لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تحسك بالانية في ان يفسر مفعولا
القول الصريح زعمنا من ان قوله ان العبد والله تعالى تفسير لما في من القول
تقديم التقديم امر في امر في بقوله اذا ما موربه لا يكون نفس العبد والله تعالى
لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدرا لكن قال ان صريح القول كما نزل لما
بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان المقرة ليست بصلية
ما قبلها بل يتم الكلام بدون ولا يحتاج اليه الا في جهة التفسير للمعنى المقدر
مقوله ثم وافق دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست في مقدر لان
قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدر هذا وينبغي ان يجعل في حروف
التفسير العامة قوله تعالى الزاوية والزاوية فاجله والاية على ما يجب سبويه
قوله او تقدير الحق قوله جلا زيدا في قوله تعالى اذا وقع الطرف بعد ما هو
منصوب بغير فعل لا يعمل مقدر بعد ما لو سمي في الطرف في نحو هذا يوم
الجمعة زرني يوم الجمعة في منصوب بزرني **قوله** والهمزة اسم تصرفا اما
جعل تصرفا فيمن ان نسبة اسم الى فاعل اسم اسم تصرف وجعل في تصرف
الانظير لادنى ملاب لان معنى به التصرف فيه ولكن ان جعل التصرف فعل
الهمزة تصرفا في اسم في تصرف هل لانه تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل كل
يدخل يتصرف في الكلام بنقله من الجزاء الى الانشاء فاذا كان استعمالها كغير
كان تصرفا في اسم وينبغي ان يراد بها اللفظ في وجه لان لعل في تصرفات
ليست الهمزة قال الرضي وتختلف هل باحكام دون الهمزة وهو كونهما

للتقديم بالاشياء في قول حل ثوب الكفار لم يتوب واتحادها فائدة الشافعي
حتى جاز ان يجيء بعد ما لا يفصله للاجواب كقولهم هل جزاء الا الحسن الا
الا الحسن وان يدخل اليها الحادثة للنفق في خبر المتبادر والذي بعد ما هو
زيد بقايم **قوله** بادخل الكهنة في غم لم يبق الهزيمة بقوله التفسير لا يدخل
عليها ويدخل في هذا قال الله تعالى فيهم لنعم مسلمون وقال الشافعي في هذا
ان اكرهتم انتم فكم مني ولا تقول فكم مني ويقول اسمع عليه غم هل يفتى الى
والهزيمة لا تجيء بعد ما وتكون في كلام الاستفهام كذا في التفسير واسم ان
هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اسم تفرقا **قوله** اعلم ان المشهور
ان لو لا انتفاء الثاني لزم ذهب الحق التفتا زان الى ان لو موضوعه كذا
وكذا ليكون ادوات الشرط في جوهره الوضعية **قوله** وما كان حصوله مقدر
في الحاضر فيه ان التفسير لا ينافي الوجود بل يتم الوجود والعدم كما حقق في
محله **قوله** فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما عطف به هذا اذا استقام انتفاء الخ
انتفاء اللازم او يكون سببا وكلاهما محمولا **قوله** وكون انتفاء الكلام
حسبا لانتفاء الجحى في زعم الحكماء فيه ثلث **قوله** ومن هذه الاستعمال يوم القدر
اي قد حصره الحق بسبب خطتهم فقال الشرط سبب وارجو ان سبب
والسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفائه
وواقعه الرضى في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا يخرجه السبب السداد
على دعواه بان الشرط ملزم وارجو ان لازم واللام قد يكون اعم فلا يلزم من
انتفاء الشرط انتفاءه **قوله** في موضع يفتى او يقع فيه منطلق اراد ان يفتى

قوله
وهو انه

وهو انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يقع ان يقال انطلق دفع
موضع منطلق فوجهه بان الكلام في الموضوع موضع منطلق نظر الى احواله
اقراد الجرح ويكن توجيهه بان جعل الخبر ما ضابطا لاولها ما ضابط
وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لوفان فون انك منطلق بتعليم
اذا دخل عليه لوجب وضع انطلقت موضع منطلق فيجوز لو انك منطلق
بتقديم ام منطلق وفي اول جاز في كلامهم في امثاله واعلم ان جواب لو
اما ما من منق بل هو اقول ما من دخل عليه لام مقنونة وكذا في الكلام بلبلا
الا اذا وقعت اجلة الشرطية صلت او طال شرطها بنزوله فانه يكثر حذف
اللام ولا يكون جملة اسمية خلافا للزحزحي **قوله** واذا تقدم الف اول
الكلام اتم اول زمان الحكم باللام فيصير ثم في كذا دفع لا مضاف الى الشرط
ان لا يصح تركه لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبرها ووجه الدفع ان اول
طرف زمان اضيف الى الكلام مسامح هو المعنى اول زمان الحكم باللام
ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام سابقا مكانا فانه ما بال الزمان فكيف
سببا اذا كان معه ما يوجب التسامح والبرهان في صحت تبيين التقديم
مع الدخول كما اذا تقدم القسم واخلاق الكلام ونحن نقول اول الكلام
مكان تشرى لا حقيقى هو المكان الشرطى كالمهم لعدم ظهور كونه مكانا كما
ان المكان المبرم يرضا فيصير بتقديره بل حصة **قوله** واحترزه عن توسط
القسم في الرضى بتقديم ما يطلب خبرا من مبداء لم يدخل عليه ناسخ او داخل
وانما قال بتقديم خبر الشرط لان الاحتراز من توسط بتقديم الشرط يتناول الشرط

Copyrighted material niversity

منه جزاء و جعل المقدّر والاعلى عند البعدي وجعل مع تقدّمه جزء عند الكونين
وبهم 2 مع الشرط كذا في التبريد **و** اما التفصيل قال الرضي وقد ذكر في
اما لكثرة الاستعمال انما يطرد ذلك في الكون ما بعد الفناء امر او نهي وما قبلها
منصوب به او مفسر به فلا يقال زيد افقر به بتقدير اما وقع في توجيه ما في (46)
او ايل الكتب في قولهم و بعد فان اي معنى انه بتقدير اما في عدم تقدير التقدير
كما ينبغي **و** واكمل بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء ولم يحكم يكون اذ
وهي للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا لم نره واذا لقيته فانا لم نره
ولا في شواهد كثيرة في الزمان لعدم لزوم بل جلا حين الاتيان بالفاء فان
جاء بين جري الشرط واما جاز الينا المستقبل في الطرف الماصوي وانما في
وقوع المستقبل الماصي لان الغرض لزوم وقوع كل الافعال المستقبلية حتى
كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة
لها كذا في كذا لقصص الجبالفة **و** اما حجة في ما اي حجة في ما هذا هو الوجه
دون الاخر لانه لا يصح التعميق في زمانه حيزا اما مطلقا ما لم يكن في الفاء
فان مانع حيزا اما مطلقا الشرط كما اثبت المذهب الاخير في قوله جزاء مما
في حيزا مطلقا اطلاق اذ لا يجوز ان اما زيد فمطلقا اما مطلقا فزيد
وفي اما يوم الجمعة في منطلق اما ان فمطلقا يوم الجمعة **و** وهذا مذهب
سيبويه قال الرضي وتبعه المذهب في هذا مذهب الجبر وافتقار الرضي
علا مطلقا مفعولا مطلقا وقد علمنا في مفعولية وتقديره طرفا في زمانا
مطلقا او في زمانا بعد عن النكاح **و** اما تقدير مع تقدير الزمان في

رد هذا المذهب باذنه لو كان مفعولا مطلقا جاز اما يوم الجمعة فزيد
مطلقا من فوجاء به في الاعتبار بتقدير فزيد في الزمان اي في زمانه في يوم الجمعة
مع انه لا يجوز الاثباتا دليل مرجوح هو تقدير العايد اي مطلقا في جاز نصب زيد
في اما زيد فمطلقا بتقدير ما صوب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون
وجعل هذا الالام اذ رد التقدير المذكور ولا تخفى انه في تقدير الكون ايضا
انه لو جاز ارفع زيد في اما زيد فمطلقا بالكون المقدّر جاز الزمان اما يوم
الجمعة فزيد مطلقا بالكون المذكور اي هما يكن يوم الجمعة فزيد مطلقا علم
ان هما يكن مع ما لا يغفل سوى الزمان صرح به المصنف في غيرهما يكن
يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة في يكن حيزا في الزمان لا يصح تقدير اما
زيد مع هما يكن زيد الاثباتا جلا في الوقت وتقدير العايد اي وقت يكون
زيد فيه و لا يصح تقدير ما لا يليح اذ ايضا فزيد لنا اما زيد فمطلقا
في تقدير ما يكن زيد فيه فهو مطلقا فيه وقد ذكر كونهما في الوقت **و**
المرحوم في تفسير قوله تعالى هما تاتيان به من اية وقال هو افتراء على الله
اليعرب لكن الشبهة ابن مالك ولفظ الرضي ويعبر بها المعنى بانه ليس فيما
الشهادة ان مالك شهادة كونه محتملا ولا جملته تبين ان اللفظ فيهما
هو المذهب الاول **و** وجوز اما يوم الجمعة فزيد مطلقا برفع اليوم بتقدير
انه عدم جواز بلا خلاف عدم الجواز بتقدير بذكره الا فقد سمعت جوازه
مرجوحا بتقدير العايد **و** يقول شخص فلان يعضك في هذا في هذا في
وتنفي خبره وقد يكونان يكون مال في التكلم في قوله تعالى واتخذوا

من دون الله الكبر لكونهم نواكل **قوله** وقد جاء في كلامه صفات تجوز
 ان يجازي بها النفس كقولنا ان الانسان ليطغى وان الاتجار به نحو
 كلاب كجئون العاجلة **قوله** لانها مختصة بالكم فلو لم يقيد لم يصح قوله بل
 الاضنى وهذا ام تم قال هندية احترز عن الحركة لانها لا يليق بان
 المسند اليه بل لثانيه نفس الكم لانه مما ينظر في اليه المنع وانما لم يبدنا
 التاء في الحركة في احواف الاعلام بالثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت
 مع ما حقه بغيره كلمة واحدة واما عدم مدح علامه التثنية والجمع في الفعل
 فلانها اسماء واما ال عملها حر وفاء لضعف تبعليان حكم تاء الثانية
 فاقول **قوله** لثانيه المسند اليه حقيقة او تنزل كانه المجموع المنزلة منزلة
 الموت بالتاء **قوله** فان كان ان المسند اليه في المعنى فان كان ثانيا
 المسند اليه في حقيقة اول المعنى فان كان المسند اليه الموت فلا يضر حقيقة
قوله ان كانت مخبرين الخاق تاء الثانية وبين عدة او هو مخبر الخاق
 تاء الثانية مميزة على الحذف والايصال والاول جعل اسم مكان **قوله** وهذا
 الامثلة المسئلة قد قدمت الا انها في هذا لا يندفع كون ذكر ما متغنى
 عنه فالوجه ان يقال مبتدا در منه قوله بل في الوجود فاستغنى منه الظاهر
 الحقيقي **قوله** اس جمعي المذكور والموت في مثل ما يعني الضعف حين الاسناد
 الى النظم لا مطلقا كاقاد **قوله** بعبارة ولو جعل نبطا بقوله فان كان في حقيقة
 لصار مفيدا لكن تاكره ما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون العامل في حقيقة
 وبعمل ما ضاع **قوله** ان ادخلت نونا اطلاق النون ليس ما ينبغي لانه

ادخال النون الذي سمي تنويناً قاله الصانع نون الاسم تنويناً والتنوين
 لا يكون الا في الاسماء **قوله** فسمي ما به بنون الشيء لان ادخال النون على الشيء
 بل هو النون الدخلة **قوله** فان سألته ان يزاها ان ارد بالساكن نوناً
 ما يكون ساكناً اذا لم يكن موجباً لغيره فكل نون في آخر الموب نحو حسن
 وصاحبين لذلك وان اردت في آخر فليبين حتى تسلم عليه **قوله** فلا يضر ما اركه
 النظم فلا يضر لمرجع الضمير الى تنوين التنوين وكذا ان ارد بذلك الضمير بعبارة
 التعريف **قوله** وهي شاملة اي هكذا ذكره الرضي وبعده الشارح وظهور ان
 المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم ارف يقع ذلك الشمول **قوله** اي آخر
 الكلمة حقيقة او حكما فيدفع فيه تنوين ثابتة وبهرى وان في المراد بالآخر
 ما ينشأ من اليه المسكلم في محل تنوين فافهم فان الضاد ليس من آخر الكلمة
 حقيقة بل هو في آخره من قوله لكنه يشترى في المسكلم ان المبادر من متا
 اي فيه كت بل المبادر منه حقيقة به من غير تحليل حرف فالوجه ان ادراج
 الحركة للتثنية على انه يسقط في الوقف باستطاعة الحركة **قوله** الا التأكيد الفعل
 فخرج الى لوقال يدل التأكيد الفعل للتمكن والتشكيل اي لا يستغنى عنه **قوله**
 فلا يتعطف التعريف بالنون في يارب بل قد عرفت باقى الانشاق ودفعه
 بما ذكره يوجب خراج تبع حركة الاحرون التأكيد ايقة **قوله** فهو الدال على ان
 مدخولها اي قال الرضي قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو سبوت
 وصه وقافي الصانع تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فند الوصل
 ينون وقيل للوقوف بين الموصوف والذكر فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس

رجوعه الى التمسك ببيان كل واحد منهما فقد بعد كل للبعد دينا في
الاختصاص مما ذكر كثيره في مثل ما ينعين فالاول ان يجعله في سلك
ما يختص به وزاد المصنف في الاختصاص **قوله** خواص بن الخفيف وامر بن
بالتشديد مع عن هذه التعديل قوله امر اب الخفيف والتشديد في جمع
منه الاشياء فان يقال زيد ما يقوم منه في حجبها مع النفي بانظر انما
دخلت النفي بلا مشابهة نفي حتى قيل حجبها في النفي بلا المتصلة قياسا
عند ابن جنبي خلافا لمتصلة ان جاءت قليلا نحو لا في الارض بن زيد
وامر اب النفي ما يشتمل على حتى قال سبويه يدخل بعد التشبيه بالماضي انتهى
في الجرم **قوله** ولزم ان يكون التأكيد مثبت القسم المشتبه به في باب
فهو في قبيل اضاف الجواب الى القسم كما افاده الشارح في ذكره انتهى
ان الاضافة منه قبيل جرد قطيعة تحمل نظر ونقص اللزوم بقوله سبويه
منع او قل لم لا الى الله تحشرون فوجب تعيد المشتبه بان لا يتعلق فاني
او جاز متقدم عليه **قوله** اي الشرط المذكور حذفه بما سواه التأكيد لازما
كأنه حينئذ اذا ما وجابه كان في مسما واما قد يوكده جواب الشرط اي
قوله ليدل على الواو المحذوفة في لا تحشرون ليطرد وكذا قوله ليدل على الواو
المحذوفة **قوله** ان اشتراطه النقاء الساكنين على هذه الوجوه لانه حينئذ
جره عدم حذف الالف في امر بنان وامر بنان واستعملوا الحق انه لا ترد في
اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشتددة في التثنية وجمع
المؤنث فزلت منزلة المتصلة **قوله** وهو الواو المحذوفة غائبا عما مضى

المستكمل

المستكمل بمنزلة الاستثناء عنه ان عن الحكم نفي ما قبلها ولكن ان يقول
ما قبلها محقق فيها ايضا لان الالف ليس حائرا حصينا فكانت الواو
بعد الفتح بلا فاصلة وتحتل ان يرد بقوله ويقول في التثنية وجمع المؤنث
امر بنان وامر بنان بيان انك تثبت الالف في تأكيدهم بنون المشتددة
في لا يكون المقصود الاستثناء **قوله** فانه يحسن النقاء الساكنين على هذه
اولا لانه تزل الخفة منزلة المشتددة لكونها مفرها وخارجا عن ذلك
الالحاق مطلقا للزوم النقاء الساكنين على هذه وان كان في مثل الامر بنان
بالحاق نون الوقاية وامر بنان في تعان بادغام نون الخفيفة في نون
المفعول لان المشتددة ليس مع الالف في كلمة واحدة ولا من لا منزلة
ما يكون في الكلمة الواحدة ككلمة المشتددة والفي التثنية **قوله** وغرضه
منه الكلام بيان افعال المتصلة امر بنان اقال الشارحون كلامهم لكن
غرضه لا يقتضيه عليه بل حذر غرضه الوقوف بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة
المؤنث حيث تجوز النقاء الساكنين في التثنية ووزنها بان النقاء الساكنين
انما تجوز اذا كان الالف والحد في كلمة واحدة ويكون المشتددة متصلا
بالفحة او كالم متصل لا منفصلا والنون المشتددة مع ضمير البارز سوى الف
التثنية كالم متصل واراد بالمتصل نحو يا في حطب نحات الف تحبني فانه
منع من اعمال ياء تحبني في ذكره الرضى ان سمى هذا تشبها بالمتغير
المتصل مطلقا لا يصح لان الواو والجمع ويا الحاطة ايضا متصلا بل ينبغي

ان شبيه بالنسبة لاني اصلا ولا خراج في دفعه الى ان شاء الله
 الف التثنية كما شجر به بيان الشارع فيما بعد والفرق من
 بيان حال الاخر مع النون بتشبيهه بما وفي حاله من الاخر مع الفصل
 الف التثنية كانا ورواها لا تحمله على التثنية به حتى يروى ما ذكره المصنف
 ان ثبوت حرف العلة مع النون التثنية لا يستغنى عن التعليل ليس من علة
 خاصة به حتى يثبت ان تحمل عليها نون التاكيد بل بها شيان في وجه التعليل
 قولنا ما ضمير بارز لا تخفى ان لا يخفى في القسامين لانه قد يكونا ثانيا عن الفهم
 ليعلم بن زيد ومنه الامثلة وقعت في ترتيب نعرها يعني لمعات ترتيب
 نعرها فانت ماعاات ترتيب مثل ما فيها قولنا هطلا مرتبة ما يدعى النون
 ولان النون لازم لخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلام الفصل
 فادفاله على الاحق الاكم اولى فيرد ما حذف متعلق بالحذف في حال الوقف
 اذ لا مجال للردة في الحذف الساكنين الا ان يجعل الردة اعم من الهمزة
 في الكتابة ايضا قول الوقف في الاول على الابتداء كما هو
 في حمله يوجب ان يكتب الحنفية الى
 لم يفتح ما قبلها ويكتب لها اذ انفتح
 ما قبلها فكنا بنزها على
 خلاف القياس

اللهم اغفر لمصنفه وصاحبه وقارءه وكتابه ولسامعه وعن نظريه ولكل
 المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والحمد لله رب العالمين

تحقيق هذه الاوراق: بفيض الله الملك الخلاق في يد اذل عباد
 الفقير عبد المؤمن بن عون الله المتطور بفضيلة الملك الحنان
 من ان الله يامر بالعدل الاحسان طال بقاها الملك لوداد
 في يوم الواحد في وقت
 الاشراق في اواخر شهر ذي الحجة المبارك في بلدة المستمى
 بيكي شهر ثمانية ثلث والى في تاريخ بحجرة من لاني
 بعده صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه الذين اوتوا من
 والحمد لله على الاتمام وعلى نبيه
 الفصل القلق والسلام